

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي
في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000 - 2016
لحالتى الجزائر والمملكة العربية السعودية

تحت إشراف:

د. محمد عيسى محمد محمود

إعداد الطالب:

حميداتو نصر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/04/14

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بابا عبد القادر
مشرفا ومقررا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ	د. محمد عيسى محمد محمود
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ	د. رمضان محمد
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ	د. بوزيان العجال
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر - أ	د. عقبة عبد اللاوي
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر - أ	د. فوزي محيريق

السنة الجامعية: 2018 - 2019

شكر وعرفان

الشكر لله أولاً وآخراً على توفيقه لي بإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف " د. محمد عيسى محمد محمود " على قبوله تأطير

هذا العمل متابعا وموجها وناصحا حتى نهاية البحث.

والشكر الجزيل لمدير المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية الوادي السيد "التيجاني تامة"

على التسهيلات المقدمة وصبره معنا لإتمام البحث.

كما أتقدم بالشكر لكل عمال المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية الوادي وفروعها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل المسبق لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل لإخراجه

في حلته التي يستحقها.

وأخيرا أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم معنا من قريب أو بعيد لإتمام هذه البحث العلمي.

نصر حميداتو

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- الوالدين الكريمين حفظهما الله.

- كل الإخوة والأخوات

- الزوجة الحنون

- ابنتاي " ندى " " تسنيم "

- إلى كل الأصدقاء

- إلى كل من عرفناه من قريب أو بعيد

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2016، والتي تمثل فترة مخططات التنمية الاقتصادية المخصصة لإنعاش الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، ومن أجل ذلك، قامت الدولتين بإجراء تعديلات في القوانين والتشريعات وإعطاء الضمانات والتحفيزات من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية إليهما. حيث قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي ودراسة التأثير بينهما في كلى الدولتين محل الدراسة.

ولقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر والسعودية استخدمنا في الدراسة القياسية نموذج الانحدار البسيط والمتعدد، وقد رنا النماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وأدرجنا المتغيرات المستقلة التالية: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التنمية البشرية .

خلصنا إلى أن هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر، وأثر إيجابي طفيف للاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وأكدنا على ضرورة توجيه الاستثمار الأجنبي في كلى الدولتين نحو القطاعات ذات القيمة المضافة. وضرورة الاستثمار في الرأس المال البشري لتوفير الكفاءات القادرة على فهم التكنولوجيا الأجنبية واستقطابها وتطويرها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنويع الاقتصادي .

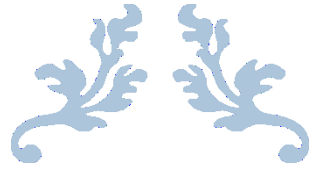
Summary:

The aim of this study is to examine the impact of foreign direct investment on supporting economic diversification in Algeria and Saudi Arabia during the period 2000-2016, which represents the period of economic development plans for economic recovery and diversification of income sources. States have amended laws and regulations and give guarantees and incentives in order to attract foreign investment to it. Where he highlighted various theoretical concepts related to foreign investment and economic diversification and study their impact in both countries in the study.

To measure the impact of foreign direct investment on economic diversification in Algeria and Saudi Arabia, we used the simple and multiple regression model in the standard study. We estimated the models using the OLS method. We included the following independent variables: FDI stock, GDP and HDI.

We concluded that there is a negative impact of foreign direct investment on economic diversification in Algeria, and a slight positive impact of foreign investment on economic diversification in Saudi Arabia. We emphasized the need to direct foreign investment in both countries to value-added sectors. And the need to invest in human capital to provide competencies capable of understanding, attracting and developing foreign technology.

Key words: FDI, economic diversification.



فهرس المحتويات



الصفحة	المحتويات
	كلمة شكر وتقدير
	اهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والاشكال
	فهرس الملاحق
أ- و	مقدمة
62-02	الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ودوافعه
03	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
03	الفرع الأول: تعريف الاستثمار لغة.
03	الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الشرعية
04	الفرع الثالث: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية القانونية
07	الفرع الرابع: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية
09	المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.
09	الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي.
11	الفرع الثاني: دوافع البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.
12	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
12	المطلب الأول: التفسير التقليدي القائم على أساس التبادل الدولي
12	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.
13	الفرع الثاني: نظرية رأس المال.
15	الفرع الثالث: نظرية إخطار التبادل.
15	المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر.
16	الفرع الأول: النظريات التي تفترض كمال السوق.
16	الفرع الثاني: النظريات التي تفترض عدم كمال السوق.
31	الفرع الثالث: نظريات أخرى مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
32	المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته
32	المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
32	الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية.

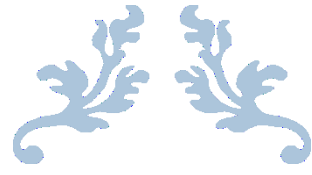
39	الفرع الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية.
40	المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كإحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
40	الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وأهم خصائصها.
45	الفرع الثاني: آثار الشركات متعددة الجنسيات وأهدافها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
48	المبحث الرابع: الاتجاهات الجغرافية والقطاعية العالمية لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر
48	المطلب الاول: الاتجاهات التاريخية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية
48	الفرع الأول: حركة الاستثمار الأجنبي المباشر قبل ح. ع. II (1914) العصر الذهبي للاستثمار الخاص.
49	الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة ما بعد ح. ع. II إلى غاية نهاية السبعينات.
50	الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة ما بعد ح. ع. II إلى غاية نهاية التسعينات (1945-1999).
56	المطلب الثاني: حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الالفية الجديدة (2000-2016).
56	الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2000-2016).
58	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (2000-2016).
61	الفرع الثالث: الاتجاهات العالمية ، الاسحواذ والاندماج.
62	خلاصة الفصل
139-64	الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية
64	تمهيد للفصل
65	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار
65	المطلب الاول: ماهية مناخ الاستثمار
65	الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار
66	الفرع الثاني: خصائص مناخ الاستثمار
67	الفرع الثالث: دور السياسات والسلوكيات الحكومية في تحديد شكل مناخ الاستثمار
69	المطلب الثاني: مقومات مناخ الاستثمار
70	الفرع الأول: المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار
79	الفرع الثاني: المقومات التكميلية لمناخ الاستثمار
82	الفرع الثالث: التحديات التي تواجه حكومات البلدان النامية في تحسين مناخ الاستثمار
84	المطلب الثالث: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار
84	الفرع الأول: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار
86	الفرع الثاني: تقييم تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشرات قياس المخاطر القطرية
88	الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية الإقليمية
89	المبحث الثاني: المناخ المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

90	المطلب الأول: الضمانات والمزايا النظامية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية
90	الفرع الأول: تطور الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية
102	الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المملكة العربية السعودية
115	المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2016
115	الفرع الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي.
119	الفرع الثاني: الموارد الطبيعية والبشرية.
126	الفرع الثالث: البنية التحتية.
132	المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المملكة العربية السعودية بمؤشرات قياس مناخ الاستثمار الدولية.
132	المطلب الأول: التقييم وفق المقومات الاقتصادية.
132	الفرع الأول: التقييم وفق مؤشر أداء وإمكانيات القطر في جذب الاستثمار.
133	الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار
134	المطلب الثاني: تقييم بيئة أداء الاعمال.
134	الفرع الأول: التقييم وفق مؤشر سهولة أداء الاعمال.
135	الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر التنافسية العالمية.
135	المطلب الثالث: تقييم سياسات الاستثمار
136	الفرع الأول: التقييم وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية.
136	الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر Coface للمخاطر القطرية.
137	الفرع الثالث: التقييم وفق مؤشر مدركات الفساد.
138	الفرع الرابع: التقييم وفق مؤشر الحرية الاقتصادية.
139	خلاصة الفصل
206-141	الفصل الثالث: التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد النفطية
141	تمهيد للفصل
142	المبحث الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي: أهميته وأهم مؤشرات قياسه
142	المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية
142	الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي.
144	الفرع الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي وأهدافه.
147	الفرع الثالث: محفزات التنوع الاقتصادي .
149	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
149	الفرع الأول: مؤشرات التنوع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي.
152	الفرع الثاني: مؤشرات تتعلق بتنوع وتركيز الصادرات السلعية.

156	المطلب الثالث: العلاقة بين النمو والتنمية والتنوع الاقتصادي
156	الفرع الأول: العلاقة بين النمو والتنمية الاقتصادية.
159	الفرع الثاني: التحول الهيكلي ومتطلبات استدامة النمو والتنوع الاقتصادي.
162	الفرع الثالث: إشكالات بطء التحول الهيكلي وقصور القدرات في الدول العربية.
164	المبحث الثاني: الاقتصاديات الريعية بين وفرة الموارد الطبيعية ونقمتها.
164	المطلب الأول: مفهوم الريع والدولة الريعية.
164	الفرع الأول: مفهوم الريع.
165	الفرع الثاني: مفهوم الدولة الريعية.
166	المطلب الثاني: اقتصاديات الدول والمصادر الخارجية للعوائد الريعية
166	الفرع الأول: تقسيم الدول حسب اعتمادها على الموارد الريعية.
167	الفرع الثاني: الفرق بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي.
168	المطلب الثالث: خصائص الدولة الريعية والعلة الهولندية ولعنة الموارد.
168	الفرع الأول: خصائص الدولة الريعية.
171	الفرع الثاني: العلة الهولندية ولعنة الموارد في الدول الريعية.
176	المبحث الثالث: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري والسعودي
176	المطلب الأول: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016
176	الفرع الأول: أهمية الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي.
178	الفرع الثاني: أهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة.
181	الفرع الثالث: أهمية الصادرات النفطية في الميزان التجاري.
183	المطلب الثاني: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 2000-2016
183	الفرع الأول: أهمية الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي.
185	الفرع الثاني: أهمية الجباية البترولية في الإيرادات الحكومية.
187	الفرع الثالث: أهمية الصادرات النفطية في الميزان التجاري.
189	المطلب الثالث: صناديق الثروة السيادية كأداة استخدام العوائد النفطية .
190	الفرع الأول: ماهية صناديق الثروة السيادية.
192	الفرع الثاني: أنواع صناديق الثروة السيادية.
194	الفرع الثالث: صناديق الثروة السيادية في الجزائر.
199	الفرع الرابع: صناديق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية.
205	الفرع الخامس: مستقبل صناديق الثروة السيادية.
206	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية	
280-208	

208	تمهيد للفصل
209	المبحث الأول: الجهود الجزائرية والسعودية في عملية التنويع الاقتصادي من خلال خطط التنمية.
209	المطلب الأول: الجهود الجزائرية في التنويع الاقتصادي
209	الفرع الأول: الاطار العام لبرنامج التنمية في الجزائر (2001-2019)
214	الفرع الثاني: نتائج البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2001-2019)
220	الفرع الثالث: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر
225	المطلب الثاني: الجهود السعودية في التنويع الاقتصادي
225	الفرع الأول: خطط التنمية في المملكة العربية السعودية
230	الفرع الثاني: إستراتيجية المملكة العربية السعودية في تنويع القاعدة الاقتصادية
231	الفرع الثالث: نتائج خطط التنمية في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-2016)
234	الفرع الرابع: قياس التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
237	المطلب الثالث: تجارب وأفكار دولية للتنويع الاقتصادي
238	الفرع الأول: تجربة تركيا.
240	الفرع الثاني: تجربة ماليزيا.
242	الفرع الثالث: تجربة المغرب.
244	المبحث الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مخططات التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية
244	المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2000-2016)
244	الفرع الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)
248	الفرع الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2000-2016)
250	المطلب الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية
250	الفرع الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية.
255	الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر
257	الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنويع الاقتصادي في السعودية خلال خطط التنمية.
259	المطلب الثالث: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم التحول الهيكلي لاقتصاديات الدول النفطية.
260	الفرع الأول: السلع الأساسية والتحول الهيكلي في الدول النفطية.
261	الفرع الثاني: الآليات المؤسسية للسياسة الصناعية في الدول النفطية.
262	الفرع الثالث: الإجراءات المواكبة لتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات التحويلية.

264	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2016).
265	المطلب الاول: توصيف النموذج.
265	الفرع الأول: الإطار الزمني للدراسة ومصادر البيانات المستخدمة.
265	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة
268	المطلب الثاني: طريقة القياس ونتائج التقدير
268	الفرع الأول: طريقة القياس
271	الفرع الثاني: تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)
273	الفرع الثالث: نتائج تقدير النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)
280	خلاصة الفصل
286-282	الخاتمة
302-288	قائمة المراجع
308-304	قائمة الملاحق



فهرس الجداول والأشكال



قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
الجدول(1-1)	أنماط دخول الاسواق الدولية	28
الجدول(1-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم الواردة والصادرة للفترة(2000-2016)	56
الجدول(2-1)	وضع الجزائر والسعودية في مؤشر الاداء والامكانيات في الفترة 2000-2016	133
الجدول(2-2)	أداء الجزائر والسعودية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الفترة 2000-2016	133
الجدول(2-3)	وضع الجزائر والسعودية في مؤشر بيئة الاعمال في الفترة 2007-2016	134
الجدول(2-4)	وضع الجزائر والسعودية في مؤشر التنافسية العالمية في الفترة 2005-2016	135
الجدول(2-5)	وضع الجزائر والسعودية في مؤشر المركب للمخاطر القطرية في الفترة 2002-2015	136
الجدول(2-6)	وضع الجزائر والسعودية في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية في الفترة 2004-2015	137
الجدول(2-7)	وضع الجزائر والسعودية في مؤشر مدركات الفساد في الفترة 2006-2016	137
الجدول(2-8)	وضع الجزائر والسعودية في مؤشر الحرية الاقتصادي في الفترة 2000-2016	138
الجدول(3-1)	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة(2000-2016)	177
الجدول(3-2)	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2000-2016)	179
الجدول(3-3)	مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الكلية في السعودية خلال الفترة (2000-2016)	186
الجدول(3-4)	مساهمة القطاع النفطي السعودي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة(2000-2016)	189
الجدول(3-5)	تطور متاحات صندوق ضبط الموارد الجزائري 2000-2017	198
الجدول(4-1)	التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004)	211
الجدول(4-2)	توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	212
الجدول(4-3)	توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو (2010-2014)	213
الجدول(4-4)	نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2004)	215
الجدول(4-5)	نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)	217
الجدول(4-6)	نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)	218
الجدول(4-7)	نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2019)	219
الجدول(4-8)	مساهمة القطاعات في اجمالي الصادرات السلعية الجزائرية	223

224	توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر	الجدول(9-4)
232	مساهمة القطاعات الاقتصادية للمملكة كنسبة من GDP ومن الإيرادات الحكومية	الجدول(10-4)
233	مساهمة القطاعات الاقتصادية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال خطط التنمية	الجدول(11-4)
234	نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية في اجمالي الصادرات وتغطية الواردات	الجدول(12-4)
235	قيم معامل هيرفندال هيرشمان لبعض المؤشرات الاقتصادية خلال خطط التنمية التسعة.	الجدول(13-4)
246	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	الجدول(14-4)
246	مصادر الاستثمار الاجنبي في الجزائر (2002-2017)	الجدول(15-4)
247	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	الجدول(16-4)
249	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى السعودية خلال الفترة (2000-2017)	الجدول(17-4)
249	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2003-2015)	الجدول(18-4)
268	مصادر بيانات متغيرات الدراسة	الجدول(19-4)
273	نتائج تقدير معادلة الانحدار البسيط حالة الجزائر باستخدام طريقة (OLS)	الجدول(20-4)
275	نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعدد حالة الجزائر باستخدام طريقة (OLS)	الجدول(21-4)
277	نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعدد حالة السعودية باستخدام طريقة (OLS)	الجدول(22-4)

قائمة الاشكال

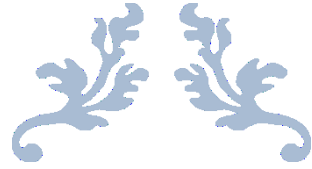
الصفحة	الشكل	الرقم
59	أكبر 05 متلقين في الاقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية 2013، 2014	الشكل(1-1)
69	عناصر مناخ الاستثمار	الشكل(1-2)
72	الأهمية النسبية لمكونات المناخ الاستثماري	الشكل(2-2)
116	تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر للفترة (2000-2016)	الشكل(3-2)
117	تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر للفترة (2000-2016)	الشكل(4-2)
117	تطور نسبة التضخم للجزائر للفترة (2000-2016)	الشكل(5-2)
152	مؤشر جيني	الشكل(1-3)
162	مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية	الشكل(2-3)
163	العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة	الشكل(3-3)
178	تطور نسبة مساهمة الناتج النفطي من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016	الشكل(4-3)

180	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الحكومية في الجزائر للفترة (2000-2016)	الشكل (3-5)
181	مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2000-2016)	الشكل (3-6)
183	يبين مساهمة القطاع النفطي السعودي في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية للفترة (2000-2016)	الشكل (3-7)
185	نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الجارية القائم على النفط وغير القائم على النفط للفترة 1990-2016	الشكل (3-8)
187	مساهمة الإيرادات النفطية السعودية في إجمالي الإيرادات الحكومية للفترة (2000-2016)	الشكل (3-9)
188	مساهمة الصادرات النفطية في رصيد الميزان التجاري السعودي للفترة 2000-2016	الشكل (3-10)
193	المصادر المالية لصناديق الثروة السيادية	الشكل (3-11)
204	مصادر تمويل صندوق الاستثمارات العامة	الشكل (3-12)
221	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2016)	الشكل (4-1)
222	معامل هيرفندال-هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2016)	الشكل (4-2)
223	معامل هيرفندال هيرشمان لتنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)	الشكل (4-3)
224	معامل هيرفندال هيرشمان لتنوع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	الشكل (4-4)
236	معامل هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال خطط التنمية	الشكل (4-5)
236	معامل هيرفندال هيرشمان للصادرات في السعودية خلال خطط التنمية	الشكل (4-6)
237	معامل هيرفندال هيرشمان للإيرادات الحكومية	الشكل (4-7)
245	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	الشكل (4-8)
248	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية خلال الفترة (2000-2017)	الشكل (4-9)
250	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2003-2015)	الشكل (4-10)
255	العلاقة بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر تنوع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	الشكل (4-11)
256	العلاقة بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر تنوع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	الشكل (4-12)
257	العلاقة بين رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	الشكل (4-13)

258	العلاقة بين رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الناتج المحلي الاجمالي في السعودية خلال خطط التنمية التسعة	الشكل(4-14)
258	العلاقة بين رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الايرادات الحكومية في السعودية خلال فترة خطط التنمية التسعة	الشكل(4-15)
259	العلاقة بين رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الصادرات في السعودية خلال خطط التنمية التسعة	الشكل(4-16)

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
306	توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الجزائرية كنسبة من GDP للفترة (2000-2016)	01
306	توزيع صادرات القطاعات المختلفة للجزائر للفترة (2000-2016) (%)	02
307	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر (%)	03
307	قيم معامل هيرفندال-هيرشمان للناتج والعمالة والصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-	04
308	قيمة معامل هيرفندال هيرشمان	05
309	احصائيات متغيرات الاقتصاد الجزائري في الدراسة القياسية	06
310	احصائيات متغيرات الاقتصاد السعودي في الدراسة القياسية	07



مقدمة



يعتبر التنوع الاقتصادي من بين البدائل الحديثة التي تبنتها الدول النامية من أجل القضاء على الاختلالات والتشوهات الكبيرة في هيكل اقتصاداتها الناجمة عن اعتمادها على الريع كمصدر وحيد للدخل، والذي يقع في مقدمته النفط. حيث يعتبر الاقتصاد المتنوع أقل حساسية للتقلبات المرتبطة بأي صناعة معينة، وذلك لأن المخاطر تتوزع بانتظام أكثر عبر عدد من القطاعات الاقتصادية، كما يساعد التنوع على استقرار الاقتصاد وبقاء نموه سليماً، وعلى الرغم من ذلك أظهرت الدراسات أن التنوع الاقتصادي العشوائي لا يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار الاقتصادي.

ولهذا فقد سعت العديد من البلدان النفطية إلى العمل الجاد للوصول إلى التنوع الاقتصادي وإنجاحه، من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنوعية، والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد، ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات عن طريق حسن إدارة واستغلال الفوائض المالية والموارد المتوفرة، وكذلك اعتمادها على خبرات وكفاءات إقتصاديينها ومخططيها.

وانطلاقاً من فكرة أساسية هي أن قدرة البلدان على تنوع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها أولاً، وتنمية قاعدة الموارد المادية، والبشرية من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وادخال التقانات الحديثة ثانياً.

واعتقاداً من الجزائر والمملكة العربية السعودية بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سبيل لدعم تنوع اقتصاداتهما، لجأت كل منهما لبناء استراتيجيات وخطط للتنوع الاقتصادي وذلك بالاعتماد على الخبرات الأجنبية والمنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم محفزات وإصدار قوانين وتشريعات جديدة لزيادة استقطاب المستثمرين إلى داخل أراضيها.

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكننا صيغة معالم إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2016؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع نطرح الأسئلة التالية:

1. إلى أي مدى يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في تنوع القاعدة الاقتصادية في الجزائر والمملكة العربية السعودية؟

2. إلى أي مدى استطاعت كلا الدولتين توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات الانتاجية ذات القيمة المضافة؟

3. ما مدى استفادة الجزائر والمملكة العربية السعودية من التجارب الناجحة للتنوع الاقتصادي، لرسم خطط التنمية الاقتصادية بهدف تنوع الاقتصاد؟

2-فرضيات الدراسة:

* **الفرضية الاولى:** هناك أثر ايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر والسعودية.

* **الفرضية الثانية:** هناك أثر سلبي للاستثمار الاجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر والسعودية.

3- أسباب اختيار الموضوع: من الاسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع الدراسة، نذكر ما يلي:

✓ **حادثة** موضوع التنويع الاقتصادي باعتباره كحل بديل للدول النامية والريعية وتنمية القطاعات الانتاجية لتقليل المخاطر الاقتصادية؛

✓ **أهمية** الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر تمويل بديل للتخلص من مخاطر الاستدانة الخارجية؛

✓ **الاهتمام** الواضح والكبير من طرف المنظمات الدولية لدراسة وتشخيص العلاقة بين الاستثمار الاجنبي وتنويع مصادر الدخل؛

✓ **النقص** الكبير للدراسات القياسية باللغة العربية حول هذا الموضوع.

4- الهدف من الدراسة:

✓ **بيان** مدى ضرورة استغلال تدفقات الاستثمار الاجنبي في الرفع من مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية؛

✓ **معرفة** الاسباب الموضوعية التي تقف وراء استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصادا الدولتين، واهمية وسبل معالجة تلك الاختلالات في سياسات التنويع الاقتصادي؛

✓ **تحليل** مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري والسعودي لمعرفة حجم التخصص أو التركيز الذي يعاني منه، وبالتالي ايضاح درجة الخطورة في حال استمرار احادية الاقتصادان واعتمادهما المفرط والمتزايد على مورد النفط.

5- حدود الدراسة: والتي تتمثل فيما يلي:

✓ **الحدود المكانية:** واختصت الدراسة بالتطرق لتجربتي الجزائر والمملكة العربية السعودية لكونهما

دولتين نفطيتين يتشابهان في التركيبة الاقتصادية ويختلفان في بعض المتغيرات والامكانات الاقتصادية، وفي موقعهما القاري. وفي تكتلاتهما الاقتصادية.

✓ **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة مدة 17 سنة، أي بين 2000 و2016، حيث تعتبر سنة 2000

انطلاقة لخطط تنمية من أجل تنويع الاقتصاد عند الجزائر والمملكة، باعتمادهما مخططات خماسية متتالية تتطوي تحت رؤية اقتصادية حتى عام 2030. وكذلك انطلاقة اجراء تعديلات وإصلاحات لقوانين الاستثمار الاجنبي المباشر لتحسين مناخ الاستثمار.

6- منهج وأدوات الدراسة: في محاولتنا الإجابة على الإشكالية المعروضة سلفا، اعتمدنا الأسلوب الوصفي

لتفكيك ظاهرتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي، والمنهج الكمي لتقدير أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية.

أما الأدوات المستخدمة في البحث تمثلت في المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالدراسات السابقة والمؤتمرات العلمية، إلى جانب مختلف المجلات والمقالات المنشورة والمراجع الإلكترونية التي تناولت الموضوع. أما من حيث مصادر بيانات الدراسة تمثلت أساساً في البنك الدولي، والبنك المركزي الجزائري بالإضافة إلى تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقارير المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، تقارير صندوق النقد العربي، وبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، ومؤسسة النقد العربي السعودي، الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، وغيرها من المصادر المشار إليها في قائمة المراجع، كما استخدمنا برنامج (Eviews 7.0) لاستخراج نتائج الدراسة القياسية.

7- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: لـ Manabu Iwamoto and Kaoru Nabeshima (2012) بعنوان: هل يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر تنوع الصادرات والتطور في البلدان المضيفة؟¹

Can FDI promote export diversification and sophistication of host countries?
تبين هذه الدراسة تأثير تدفقات مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى تنوع الصادرات وتطورها في سلال التصدير الخاصة بالبلد المضيف. من خلال استخدام نموذج بيانات بانل وطريقة العزوم المعممة GMM. وتمت الدراسة على 175 دولة خلال الفترة 1980 إلى 2007. واعتبار الناتج المحلي الإجمالي بالصيغة اللوغاريتمية كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة متمثلة في: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بتأخير سنة، نصيب الفرد من الناتج، ومتغيرين صوريين انتماء وعدم انتماء الدولة لـ (OECD) والاستثمار الأجنبي المباشر. وأكدت نتائج الدراسة بأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المتأخر لمدة خمس سنوات يرتبط ارتباطاً إيجابياً بتنوع الصادرات وتطورها. ولقد أسهم مساهمة إيجابية في تطوير الصادرات. وهذه النتائج توفر الدعم لإمكانية نقل القدرات الناجحة وبناء الشركات المحلية. كما أكدنا بأن هذه التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر لا توجد إلا في البلدان النامية.

الدراسة الثانية: لـ Damilola Felix Arawomo وآخرون (2014) بعنوان: محددات تنوع الصادرات في نيجيريا: أي دور خاص للاستثمار الأجنبي المباشر؟²

Determinants of Export Diversification in Nigeria: Any Special Role for Foreign Direct Investment (FDI)?
قام الباحثون في هذه الورقة بدراسة مدى تنوع الصادرات في نيجيريا وكذلك تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر عليه. وتم استخدام طريقتين رئيسيتين لتنوع الصادرات: تم استخدام عدد الصادرات (الأفقي) ومؤشر هرفندال. تم استخدام تدفقات صادرات نيجيريا على أساس تصنيف منتج SICT المكون من 4 أرقام كمتغير تابع. وتمثلت المتغيرات المستقلة في: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، سعر الصرف والمساءلة

¹ Manabu Iwamoto and Kaoru Nabeshima , Can FDI promote export diversification and sophistication of host countries ?,Institute of developing Economies(IDE), JETRO, discussion paper N° .347 .JAPAN.

² Damilola Felix Arawomo and other, Determinants of Export Diversification in Nigeria: Any Special Role for Foreign Direct investment (FDI)?, Journal of Economics and Business Research, American Research Institute for Policy Development, No. 2, 2014, pp 21-33.

الديمقراطية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري والموارد الطبيعية. كما تم استخدام نموذج أسلوب اللحظات المعممة (GMM) لتحليل النموذج.

أظهر التحليل التجريبي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشجع على تنويع الصادرات في نيجيريا، بينما يعزز الاستثمار المحلي ذلك. أما سعر الصرف والمساءلة الديمقراطية عوامل أخرى تثبط تنويع الصادرات في نيجيريا. لم يتم العثور على أي دليل على تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري والموارد الطبيعية.

الدراسة الثالثة: لـ Keun Jung Lee وآخرون (ديسمبر 2015) بعنوان: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التنويع والنمو الاقتصادي في البلدان ذات الموارد الطبيعية الموجهة: حالة كازخستان¹.

The Relationship between FDI, Diversification and Economic Growth in Natural Resource oriented Countries: Case of Kazakhstan

وتعرض الباحثون إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي كعامل من عوامل تنويع اقتصاد كازاخستان. لتحليل التغيرات الهيكلية الاقتصادية مثل الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتوجهات الموارد الطبيعية، ودرس كلا من القطاعات الطبيعية للإنتاج والتصنيع على التنمية الاقتصادية من 1994 إلى 2013. باستخدام نموذج معدل من نموذج الانحدار المتعدد الأساسي شمل الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ومؤشر التنمية البشرية، تكوين رأس المال الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مفسرة. وجدنا أن هناك علاقة كبيرة بين الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الإجمالي. ولكن لا يوجد تبعية بين مؤشر التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الصناعة التحويلية والسلع الأساسية نتائج مختلفة لها تأثير أقل على الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسة الرابعة: لـ Chun Li Ji (2015) بعنوان: هل يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر محرك التنويع الاقتصادي في اقتصاد صغير مفتوح: حالة ماكاو؟²

Can FDI Be an Engine of Economic Diversification in A Small Open Economy: The Case of Macau?

استخدم الباحث في هذه الدراسة طريقة Grey Relational Analysis (GRA) لاستكشاف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي الذي يعتمد على مجموعة بيانات من السلاسل الزمنية من 2002 إلى 2013. واستخدم مؤشر أونتروبي (The entropy index) كمتغير تابع يعبر عن درجة التنويع الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، ومؤشر الانفتاح التجاري، وتكوين رأس المال الثابت كمتغيرات مستقلة مفسرة.

¹ Keun Jung Lee and others, The Relationship between FDI, Diversification and Economic Growth in Natural Resource Oriented Countries: Case of Kazakhstan, Journal of International Business and Economics, American Research Institute for Policy Development, December 2015, Vol. 3, No. 2, pp. 51-62

وأظهرت النتائج الارتباط السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر مع التنوع الاقتصادي، واستنتج الباحث بأن هذه النتيجة تخص الاقتصادات الصغيرة المفتوحة (ماكاو كمثال)، وهذا الاستنتاج يختلف عن النتيجة التي حصلت في بعض الدراسات السابقة.

الدراسة الخامسة: لـ Charaf-Eddine Moussir and Safaa Tabit بعنوان:

تنوع الصادرات والتحول الهيكلي في المغرب: ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر¹؟

Export Diversification and Structural transformation in Morocco: What Role for FDI?

يهدف هذا العمل إلى تحديد العلاقة القائمة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوع الصادرات في إطار الاقتصاد المغربي. وتظهر نتائج التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) خلال الفترة 1980-2014، تأثيراً إيجابياً للاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت على تنوع الصادرات على عكس المتغيرات الأخرى في هذه الحالة، دخل الفرد، سعر الصرف الفعلي، ومعدل التضخم والحكم. على الرغم من الجهود التي يبذلها المغرب لبدء التحول الهيكلي لاقتصادها. لكن تبقى الإمكانيات محدودة.

8- الإضافة العلمية:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ب:

اختبرت هذه الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى دولتين نفطيتين بامتياز، لهما استراتيجيتان لتنوع الاقتصاد انطلقتا مع بداية القرن الواحد والعشرين، أي سنة 2000، هما الجزائر والمملكة العربية السعودية. حيث قمنا في هذه الدراسة بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (متغير مستقل) على معدل التنوع الاقتصادي (متغير تابع) ممثل في معامل هيرفندال-هيرشمان الصادر عن منظمة الأونكتاد في ظل مخططات للتنمية الاقتصادية لكلي الدولتين، وهذا يجعلنا في إطار تقييم تجربتين قطاعاً نصف المدة. واستخدم في تقدير النموذج طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، إضافة إلى مؤشر التنمية البشرية والنتائج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة أخرى.

9- محتويات الدراسة: للإحاطة بالموضوع تم تقسيم البحث إلى 04 فصول.

الفصل الأول: وعنون بـ «مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر» وتم تقسيمه إلى 04 مباحث، تناولنا في المبحث الأول مجموعة مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ودوافعه، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثالث تناولنا أشكال الاستثمار الأجنبي، أما في المبحث الرابع والآخر فتطرقنا إلى حركة الاستثمار الأجنبي عالمياً واتجاهاته القطاعية والجغرافية.

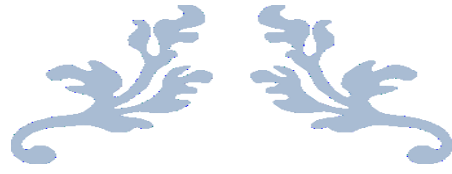
وفي الفصل الثاني، والذي عنون بـ «تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية» وتم تقسيمه إلى 03 مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار

¹ Charaf-Eddine Moussir and Safaa Tabit, Export Diversification and Structural Transformation in Morocco: What Role for FDI?, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 76582, 2016, online at: <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/76582/>

ومقوماته ومؤشرات قياسه، وفي المبحث الثاني إلى المناخ المتاح في الجزائر والمملكة العربية السعودية أما في المبحث الثالث والآخر فتناولنا فيه تقييم لمناخ الاستثمار بمؤشرات قياس دولية.

وفي الفصل الثالث: المعنون بـ "التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد الأولية" وتم تقسيمه إلى 03 مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم التنوع الاقتصادي، أهميته وأهم مؤشرات قياسه. وفي المبحث الثاني إلى الاقتصاديات الريفية بين وفرة الموارد الطبيعية ونقصتها. بتعريف الدولة الريفية والمصادر الخارجية للعوائد الريفية وإلى خصائص الدولة الريفية. أما في المبحث الثالث فتناولنا أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي خلال الفترة 2000-2016.

وفي الفصل الرابع والآخر المعنون بـ "قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2016" تم تقسيمه إلى 03 مباحث، تناولنا في البحث الأول الجهود الجزائرية والسعودية في التنوع الاقتصادي من خلال خطط التنمية، وفي المبحث الثاني تناولنا أهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مخططات التنمية والتنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية، أما في المبحث الثالث والآخر فخصصناه للدراسة القياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2016).



الفصل الأول:
مدخل نظري للإستثمار الأجنبي
المباشر



تمهيد الفصل:

تشير مراحل التاريخ الاقتصادي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظهر مع قيام الثورة الصناعية (1750-1850) وواكبها باتجاهاتها المتعددة الأبعاد، ولكن برز بمفهومه الحديث خلال القرن العشرين كقوة فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال الدور الفعال للشركات المتعددة الجنسيات، حيث استحوذت أغلب الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من تدفقاته، مستغلة مستعمراتها كأسواق لتصريف منتجاتها خاصة مع بداية القرن العشرين، ولكن وبعد تغير الوضع واستقلال الدول النامية، تبنت هذه الأخيرة عدة سياسات اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فاعتبرته أغلبها بمثابة استثمار اقتصادي ووسيلة لنهب ثروات الشعوب واتخذت عدة إجراءات في حقه كتأميم الاستثمارات الأجنبية وغلق أسواقها في وجهها، كما لجأت هذه الدول النامية خلال السبعينات إلى الاستدانة الخارجية لتمويل اقتصاداتها. حينها عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بطنًا كبيرًا نظرًا للانحياز الذي ظهر نحو الاستثمار الأجنبي غير المباشر وذلك لتزايد القروض المعطاة للدول النامية ما بين 1974-1982 والتي ارهقت كاهلها، إلا أنه وفي منتصف الثمانينات ومع ظهور مشكلة هذه الديون التي قيدت تدفق القروض التجارية للدول النامية، اتجهت هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات جديدة من شأنها تخفيض القيود المفروضة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وخلال التسعينات من القرن العشرين أضحت الدول النامية تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرًا للدور الذي لعبته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية من خلال توفير رأس المال اللازم لسد فجوتي الموارد المحلية والخارجية ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والنفوذ إلى أسواق التصدير والائتمان.

وسنحاول في هذا الفصل النظري التعرض للنقاط التالية:

- مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ودوافعه؛
- النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته؛
- الاتجاهات الجغرافية والقطاعية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله ودوافعه

باعتبار أن الاستثمار هو عملية مركبة تجمع بين عناصر اقتصادية وأخرى قانونية، لذا فإن البحث في مفهومه الاقتصادي يستدعي منا الإشارة إلى مفهومه من الناحية اللغوية والفقهية والقانونية ثم بيان مفهومه من الناحية الاقتصادية، وتحديد صور الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميتها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

سنعرض أهم تعاريف الاستثمار الأجنبي الأساسية: لغة؛ شرعاً؛ قانوناً؛ وأخيراً اقتصادياً.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار لغة

إن معنى الاستثمار يستتبط من قوله تعالى: **وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا** (1) (سورة الكهف، الآية 34).

والاستثمار في اللغة هو مصطلح مشتق من الثمر، أي حمل الشجر، فيقال أثمر الشجر أي حمل، وخرج ثمره، وثمره الشيء ما تولد عنه، وأثمر الرجل أي كثر ماله، والثمر بمعنى المال، أو بمعنى الذهب، والفضة، وثمر ماله أحسن القيام عليه، ونماه.

وقد عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار بأنه استخدام الاموال في الانتاج إما مباشرة بشراء الآلات، والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر بشراء الأسهم والسندات (2).

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الشرعية

قد يتعذر الوقوف على تحديد صريح لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الفقهي وذلك لعزوف الفقهاء السابقين عن استخدام مصطلح الاستثمار واستبداله بلفظ الاستتاء حيناً، ولفظ التنمية حيناً آخر، ولفظ النماء تارة أخرى (3).

فقد ذكر الكاساني في كتابه "بدائع الصنائع" عند تعريفه عقد المضاربة أن المقصود من عقد المضاربة هو استتاء المال (4).

(1) سورة الكهف، الآية 34.

(2) رضا عبد المعطي، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 18.

(3) مصطفى قطب، الإستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الاسلامي، دار النقاش للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص ص 17، 20.

(4) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، 1402هـ، ص 88.

كما ذكر الفقيه المالكي الامام الدردير في كتابه " الشرح الصغير " لفظ التنمية للدلالة على معنى الاستثمار في باب القراض، حيث قال: " القراض جائز لأن الضرورة دعت إليه ولحاجة الناس للتصرف في أموالهم وليس كل أحد يقدر على التنمية بنفسه."⁽¹⁾

بينما استخدم الشافعية لفظ " نماء " للدلالة على معنى الاستثمار، وهذا نص نفهمه من قول الفقيه الشافعي النووي " الأثمان في المقارضة لا يتوصل إلى نمائها المقصود إلا بالعمل فجاز المعاملة عليها ببعض النماء الخارج منها"⁽²⁾.

بينما قال الشيرازي: "التجارة يطلب بها نماء المال"⁽³⁾

الفرع الثالث: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من الناحية القانونية

لقد انقسمت آراء الفقه القانوني بشأن هذا التعريف بين مؤيد له مع بعض التعديل وبين من يرى سعته ويقترح تضيقه، لذلك فإن الوصول إلى تعريف قانوني دقيق للاستثمار الاجنبي يقتضي منا عرض تعريف هذا الاستثمار في بعض تشريعات الاستثمار الوطنية وبعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار، ومن ثم تقويمها مع التعريف المذكور كي نستخلص مفهوما قانونيا واضحا وشاملا قدر الامكان للاستثمار المذكور، وذلك في فقرات ثلاث كالتالي:

أولاً: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر في التشريعات الوطنية:

يسود معظم القوانين المقارنة في تعريفها للاستثمار الاجنبي اتجاه يقوم على أساس وضع بيان تفصيلي للمال المستثمر المراد استخدامه في مجالات الاستثمار المحددة في التشريع.

فنظام الاستثمار الاجنبي لسنة 2000 في المملكة العربية السعودية يعرف الاستثمار الاجنبي بأنه توظيف رأس المال الاجنبي في إحدى النشاطات المرخصة له. ثم يبين بعد ذلك بأنه "يقصد برأس المال الاجنبي في هذا النظام، على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر، الاموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي:

- النقود والاوراق المالية والاوراق التجارية؛

- أرباح الاستثمار الاجنبي المباشر إذ تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة؛

- الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الانتاج ذات الصلة بالاستثمار؛

⁽¹⁾ الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الامام مالك، مطبعة الحلبي، بيروت، ب س ن، ص 181.

⁽²⁾ النووي، المجموع في شرح المهذب، ج 14، مطبعة الامام، بيروت، ب س ن، ص 189.

⁽³⁾ الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ج 1، مطبعة الحلبي، مصر، ب س ن، ص 159.

- الحقوق المعنوية كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية والمهارات الادارية وأساليب الانتاج⁽¹⁾.

لقد أصدر المشرع الجزائري منذ الاستقلال إلى سنة 2000، مجموعة من القوانين تخص الاستثمارات، ولم يتعرض في أي منها إلى تعريف الاستثمار. لكنه في الامر رقم 03-01 الصادر سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار تناول هذا المصطلح في مادته الثانية، كالتالي⁽²⁾:

يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الامر ما يأتي:

- إقتناء أصول تتدرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الانتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛

- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

يتبين لنا أن هذا التعريف اتسم بالخصوصية والتحديد، واشتماله على ثلاثة حالات إستحداث نشاطات جديدة، المساهمة في رأسمال مؤسسة، إستعادة نشاطات في إطار خوصصة.

ولتشجيع الاستثمار الإنتاجي سعت الدولة الجزائرية من خلال القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والذي يتعلق بترقية الاستثمار للاستحداث مفهوم الاستثمار في المادة الثانية منه، كالتالي:

يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي³:

- إقتناء أصول تتدرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الانتاج، و/أو إعادة التأهيل؛

- المساهمات في رأسمال شركة.

ويركز هذا المفهوم على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الجديدة وتشجيع الشراكات بين الافراد والمؤسسات لتشجيع الإنتاج الوطني. ولم يبين نوعية المساهمات مادية ملموسة أو معنوية كالمعرفة الفنية والتكنولوجية وبراءات الاختراع.

⁽¹⁾ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص 51،50.

⁽²⁾ الامر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 2001/08/22، ص 04.

³ القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 2016/08/03، ص 18.

ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية: يمثل الاستثمار غير الوطني في حقيقته انتقالاً لرأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية عبر الدول، لذلك أبرمت اتفاقيات دولية متعددة لضمان هذا الاستثمار أو لتسوية المنازعات الناجمة عنه. وتتضمن هذه الاتفاقيات في الغالب تعريفاً للاستثمار الأجنبي المشمول بأحكامها.

إن المشرع الدولي يسير في تعريفه للاستثمار الأجنبي على ذات النهج الذي تسير عليه تشريعات الاستثمار الوطنية. فهو يعرف الاستثمار من خلال الاستعانة بمفهوم (المال المستثمر)، حيث يورد بياناً تفصيلياً بالأموال المستثمرة الخاضعة لأحكام الاتفاقية الدولية، والمثال على ذلك اتفاقية إنشاء الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار التي أعدها البنك الدولي، إذ تقرر بأن الاستثمار الدولي يشمل حقوق الملكية والقروض المتوسطة أو الطويلة الأجل التي يقدمها أو يضمها المشاركون في ملكية المشروع المعني إضافة إلى صور الاستثمار المباشرة.

أما اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الموقعة في 1971/05/27 فإنها تنص على أن مصطلح الاستثمار يشمل الاستثمارات المباشرة كالمشروعات وفروعها ووكالاتها وملكية الحصص والعقارات، كما يشمل الاستثمارات غير المباشرة مثل الاكتتاب في الأسهم والسندات وكذلك بالقروض التي يجاوز أجلها ثلاث سنوات. ويلاحظ على هذه الاتفاقية أنها تتعرض لعناصر الاستثمار أكثر من تعرضها لمفهومه.

تحاول بعض الاتفاقيات الدولية إعطاء مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجمع بين المعيارين المتقدمين في تحديد الأموال المستثمرة المشمولة بأحكامها، فتضع معياراً عاماً لتلك الأموال ثم تورد بعض الأمثلة الإيضاحية لها، مثل اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين العراق والسودان لسنة 1999 التي تنص على أنه تعني كلمة "استثمار" جميع أنواع الأصول التي يمتلكها أحد مستثمري طرف متعاقد وتستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر في وقت لاحق لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ والذي يقترن بقبول هذا الطرف الأخير بكونه استثماراً وفقاً لقوانينه وأنظمتها.

ولعل الاتجاه الأفضل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية، هو ذلك الاتجاه الذي تسير عليه الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة 1980، فهي تعرف رأس المال العربي بأنه المال الذي يملكه المواطن العربي ويشمل كل ما يمكن تقويمه بالنقد من حقوق مادية ومعنوية⁽¹⁾.

(1) دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 54.55.

الفرع الرابع: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية:

لقد تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الباحثين الاقتصاديين ومختلف المنظمات والهيئات الدولية، وعليه يمكن عرض أهمها كما يلي:

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظمات والهيئات الدولية: وسنعرض هنا بعض تعريفات الاستثمار الأجنبي لثلاث منظمات دولية مختلفة، كالتالي:

أ- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

تتبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، فالتعريف الأول "يعتبره تحرير حركات رؤوس أموال دولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي عن طريق:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل....

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل."

أما التعريف الثاني فيعتبر أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربط بعضهم ببعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمراً أجنبياً إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني ذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير إقامة المستثمر الأجنبي⁽¹⁾.

ب- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) :

هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)⁽²⁾. أو هو تلك العملية التي تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات⁽³⁾.

ج- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): هي تلك الاستثمارات في المشروعات داخل دول ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع⁽⁴⁾.

(1) OCDE, Définition des référence détaillé des investissements Internationaux, Paris, 1983, P14.

(2) World Investment Report, Transnational Corporation and Development(New York and Geneva, UNCTAD, 2009, P 243.

(3) أنظر: مشتاق باركر، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الأول، 1998، ص123.

(4) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من الباحثين الاقتصاديين:

من بين الباحثين الذين عرفوا الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

بول كريغمان وأبستفلد ويرى كلاهما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو لتوسع في بلد آخر، والسمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشمل على نقل الموارد فقط وإنما حياة وتملك الأصول في البلد المضيف⁽¹⁾.

أما **جابلر** فيعرفه بأنه تصدير لرأس المال من خلال عناصر اقتصادية من دولة إلى أخرى بهدف شراء عقارات أو إنشاء فروع أو إنشاء شركة تابعة أو شراء شركة أجنبية أو المشاركة في شركة أجنبية قائمة حيث تكون درجة المشاركة كافية لأن تقوم الشركة المستثمرة بالتأثير على سياسة وقرارات الشركة الأجنبية⁽²⁾.

جيل برتان يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم⁽³⁾.

ويرى **عبد السلام أبو قحف** بأنه: ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة⁽⁴⁾.

نلاحظ أن كلا من التعريفات السابقة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر حاولت التركيز على جانب من جوانبه وتغفل جانباً آخر، لذا فإنه من الصعوبة إيجاد تعريف واحد جامع للاستثمار الأجنبي.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد واقعة اقتصادية أو نظامية محددة بل يمثل في الواقع مفهوماً متغيراً ومتطوراً، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور الأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي، فهو ذو مفهوم عام قد يضيق وقد يتسع تبعاً لتغير واختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل دولة، وما يطرأ فيها من تغير وتطور في توجهاتها، فالدولة التي تسعى إلى جلب الاستثمارات الأجنبية تميل إلى الأخذ

⁽¹⁾ Krugman, Paul R, and Obstfeld, Maurice, International Economics; Theory and policy, sixth Edition, New york, 2003, P P169-171.

نقلا عن: عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص34.

⁽²⁾ عبد الرحيم فؤاد الفارس، فارس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص152.

⁽³⁾ جيل برتان (ترجمة مقلد علي)، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 11.

⁽⁴⁾ عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

بمفهوم واسع للاستثمار حتى يمكنها من الاستفادة بأكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال، والخبرات الأجنبية، وذلك على عكس الدولة التي تتبنى نظاما مانعا للاستثمارات الأجنبية كما هو الحال بشأن كثير من دول أمريكا اللاتينية التي تتبنى مفهوما ضيقا للاستثمار حتى يمكنها من الحد من دخول رؤوس الاموال الأجنبية إلى إقليمها⁽¹⁾.

مما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الاجل للأموال والحقوق المرخص لها في أحد النشاطات في الدولة المضيفة وفقا لقوانينها وأنظمتها، ويعطي الحق للطرف الأجنبي في الادارة والامتلاك المطلق أو المشترك للمشروع حسب قوة التصويت التي يتمتع بها بهدف تحقيق أرباح وعوائد تغطي تكاليف المشروع.

وهنا لابد من معرفة المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر أي الأساس التمويلي له، وهي⁽²⁾:

أ- رأس المال المساهم به: وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر غير بلده الأصلي. ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج.

ب- الأرباح المعاد استثمارها: تتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الاسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي، فمثل هذه الأرباح المحتجزة للشركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف.

ج- القروض داخل الشركة: تتمثل معاملات الدين داخل الشركة، بالقروض بين الشركة الأصلية وفروعها، وتشير الى القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى اقتراض رؤوس الاموال بين المستثمرين المباشرين.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعبر الدافع للاستثمار عن القوة الحقيقية لتحقيق أهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا فإن هناك دوافع للدول المصدرة للاستثمار (المستثمر الأجنبي) تختلف عن دوافع الدول المستضيفة له.

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي:

قد أثيرت تساؤلات بشأن دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لكل نشاط، فمن الملاحظ أن قيام مستثمر بنشاط استثماري في بلد أجنبي يشمل بالإضافة إلى المخاطر التجارية، على مخاطر غير تجارية تهدد أموال المستثمر بالفناء.

⁽¹⁾ عبد الرحمن محمد العقيل، صناعات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، ط1، مركز الدراسات العربية، مصر 2006، ص39.

⁽²⁾ عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ويمكن تلخيص دوافع المستثمرين الاجانب للاستثمار الخارجي في الحصول على عائد نقدي وفي الدافع السياسي⁽¹⁾:

أولاً: الحصول على عائد نقدي مرتفع: يعد البحث عن عائد مجز من العوامل الاساسية في انتقال رؤوس الاموال، حيث قصد بالعائد هنا الربح، وأي عامل زد في الدخل أو قتل من النفقات سيؤدي إلى زيادة في الأرباح، ويمكن للمستثمر الاجنبي تعظيم العائد النقدي عن طريق تحقيق الأهداف التالية⁽²⁾:

- البحث عن المواد الأولية: إن حاجة المستثمر الاجنبي إلى المواد الأولية غير المتوفرة في بلده أو متوفرة بنفقات باهظة تدفعه إلى البحث عنها في الخارج، ويعد النفط أهم هذه المواد الأولية.

- تتخض تكاليف الانتاج: حيث تحاول الشركات العالمية الاستفادة من المزايا الانتاجية المتوفرة في الخارج، وذلك بسبب التفاوت في تكلفة الانتاج من بلد إلى آخر.

- تصدير المعرفة والتطورات العلمية الحديثة أو البحث عنها: إذا ما توفر لدى المستثمر الاجنبي فائض في المعدات أو الفنيين والإداريين، فإنه يفكر في توظيفه في استثمارات أجنبية.

- المنافسة: قد يكون الدافع إلى الاقبال على الاستثمار الاجنبي هو المنافسة، حيث يخرج المستثمر الاجنبي من دولته الاصلية لينازل منافسيه حيث استقروا.

- البحث عن أسواق جديدة: وذلك قصد زيادة المبيعات في الخارج والاستفادة من المزايا المختلفة التي تمنحها الدول المضيفة، لذا نجد أن بعض الشركات الامريكية تصدر جزءا من السلع التي تنتجها في الدول النامية إلى الاسواق الامريكية نتيجة لتكاليف العمل المنخفضة في تلك الدول المستضيفة.

ثانيا: العامل السياسي:

إن الاستثمار الخارجي لا يمكن النظر إليه بصفة معزولة عن سياسات الدول وتدخلاتها التي لا بد أن تترك آثارها في قرارات المستثمرين. فحكومات الدول المصدرة لرأس المال لها مصالح اقتصادية وسياسية عديدة في قيام مواطنيها باستثمار أموالهم في الدول المستضيفة.

لقد أنشأت معظم الدول الرأسمالية المتقدمة نظما لضمان استثماراتهما في الخارج، وعقدت هذه الدول الاتفاقيات الثنائية مع معظم دول العالم بشأن حماية أموال مستثمريها في الدول المضيفة⁽³⁾.

⁽¹⁾ فاضل صالح الزهاوي، دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر، مجموعة الابحاث المقدمة للمؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة 25-27 أبريل 2011. ص ص 217،219.

⁽³⁾ مجموعة الابحاث المقدمة للمؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة، 2011، ص ص 222. 224.

إن الدول الكبرى قد تكون لديها أهداف سياسية بحتة في تشجيع أفرادها على الاستثمار في الخارج، فهذه الدول قد لاحظت بأن تقديم المساعدات العسكرية لم يعد كافيا لاستمرار ولاء الدول الحليفة، لأن ذلك يكلفها مبالغ ضخمة، في حين أن توفير مساعدات التنمية والتقدم أقل تكلفة، ويضمن ولاء أنظمة الحكم في تلك الدول. فقد تترك هذه المعونة الاقتصادية آثارا ملموسة لانعكاس نتائجها مباشرة على مستوى المعيشة داخل البلاد. وتفضل بعض الدول الرأسمالية في تقديم الدعم الاقتصادي للدول الموالية التي تخدم مصالحها الاستراتيجية عن طرق الاستثمار الاجنبي بديلا للمساعدات الحكومية.

وقد كانت الحكومة الامريكية في السابق تقدم الدعم والتشجيع لرجال أعمالها لاستثمار أموالهم في الخارج بوصفها جزءا من حربها الباردة ضد الشيوعية وحملتها عليها⁽¹⁾.

الفرع الثاني: دوافع البلد المضيف للاستثمار الاجنبي المباشر:

يشير أكثر المؤيدين لنشاط الاستثمارات الاجنبية بدورها في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة لها، حيث تكمن دوافع البلدان المستقبلة للاستثمار في الفوائد التي يمكن أن تجنيها من هذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي تعد مصدرا لرؤوس الاموال والعملات الصعبة وتساعد على إيجاد وظائف جديدة وإلى توطين التكنولوجيا، ونوضح ذلك كالاتي⁽²⁾:

أولا: توفير الاموال والعملات الأجنبية:

تعد هذه الميزة من أهم الميزات التي تذكر للاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المستقبلة له وخاصة الدول النامية التي تعاني من نقص في رؤوس الاموال بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها.

توفر الاستثمارات الاجنبية العملات الصعبة مرتين، الاولى عند قدومها إلى البلاد، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في الاسواق الخارجية، مما تحول اقتصاد البلد المضيف إلى اقتصاد تصديري، كما تقوم بتلبية بعض حاجيات السوق المحلية من جهة وتخفيف تكاليف الواردات بالعملة الصعبة من جهة أخرى. كما يوفر الاستثمار الاجنبي المباشر موارد مالية اضافية للدولة المضيفة عن طريق الضرائب المحصلة على الأرباح المحققة.

ثانيا: العون التكنولوجي: تعاني الدول النامية من ضعف قدرتها من الناحية التكنولوجية التي تمتلكها الشركات العالمية الكبرى، وتستطيع هذه الشركات إدخال التكنولوجيا الحديثة الخاصة بالإنتاج أو المنتجات الحديثة إلى الدول المضيفة، مما توفر الوقت الضروري للتقدم الصناعي وللإفادة العاجلة من هذا التقدم التكنولوجي.

⁽²⁾ أنظر: فاضل صالح الزهاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 225.231.

ثالثاً: المساعدة على التشغيل: تولي معظم الدول المضيفة اهتماماً كبيراً بمسألة إيجاد أعمال لمواطنيها على الرغم من اختلاف درجة هذا الاهتمام، فالدول في بعض الأنظمة السياسية ترى بأن إيجاد عمل لكل مواطن هو واجب أساسي للدولة، بينما الدول الرأسمالية تحاول التخفيف من مشكلة البطالة بوسائل عديدة من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، أي تخلق وظائف جديدة، لذلك فهو موضع ترحيب سواء في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية ذلك لأنه يساعد حكومات هذه الدول عن طريق التخفيف من حدة البطالة لديها.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد توالت النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والاسباب الكامنة وراء تلك الاستثمارات إلى جانب جملة الآثار المترتبة عنها، ويبدو أن هناك تعدداً وتداخلاً بين العوامل المؤثرة في تكوين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ارتبط ذلك بظروف الدولة المضيفة، أو بظروف الدولة الأم، أو بتلك الظروف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات.

وعلى هذا الأساس، سنحاول عرض وتحليل أهم النظريات التي حاولت تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التفسيرين التاليين: التفسير التقليدي والتفسير الحديث.

المطلب الأول: التفسير التقليدي القائم على أساس التبادل الدولي

يشمل التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث نظريات: النظرية الكلاسيكية؛ نظرية رأس المال، ونظرية إخطار التبادل. نوجزها فيما يأتي.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية⁽¹⁾:

تعتبر المقاربة النظرية على أساس التبادل الدولي من التفسيرات الكلاسيكية لقيام التبادل الدولي بالخصوص انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية ثم نظرية هكشر - أولين إلى نظرية حركة رأس المال ونظرية إخطار التبادل، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم القائلة أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة. حيث يستندون إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.

(1) فاضل صالح الزهاوي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنةً مع نظيراتها من الشركات المحلية.

- التأثير على سيادة الدولة المضيفة من طرف الدول الأجنبية، وذلك فيما يلي:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدول الأجنبية؛
- خلق التبعية الاقتصادية؛
- خلق التبعية السياسية؛
- تركيز معظم الإستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الإستغلالية لهذه الشركات.

الفرع الثاني: نظرية رأس المال⁽¹⁾:

لم تعط النظرية الاقتصادية التقليدية للاستثمار الاجنبي المباشر أهمية كبيرة، حيث تفترض النظرية أن قيام التجارة الحرة بين البلدان سيجعل انتقال رؤوس الاموال بينها أمرا لا ضرورة له. وما يبرر ذلك أن الاستثمار الاجنبي المباشر كان بالفعل شيئا نادرا، وكان النمط السائد هو الاستثمار غير المباشر، حيث انتقلت في القرن التاسع عشر أموال عديدة من العالم القديم إلى العالم الجديد في شكل قروض واستثمارات غير مباشرة.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، زاد حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، بل أصبح مساويا للاستثمار غير المباشر في الأهمية إن لم يفقه.

تفسر النظرية التقليدية قيام كلا من التجارة والاستثمار عبر الحدود، على أساس الفوارق في هبات الموارد الطبيعية بين البلدان والتي تؤدي بدورها إلى فوارق في تكلفة الإنتاج، كما تؤدي إلى فوارق في العائد لعناصر الإنتاج، رأس المال والعمل، حيث تقود هذه الفوارق إلى التخصص ومن ثم التجارة بين الدول.

من أهم فرضيات هذه النظرية أن عنصري رأس المال والعمل، يستطيعان أن يحلان أحدهما مكان الآخر، وعندما تكون تكلفة رأس المال عالية نستخدم منه أقل ما يمكن، ونستعويض عن ذلك باستخدام المزيد من الموارد البشرية والعكس بالعكس، إذا ما كانت الأجور عالية.

عندما يكون لمنشأة ما فائض في رأس المال، فإنها إما أن تستورد عمالا أو تصدر رأس المال لبلد فيه عجز، وبما أن رأس المال هو الأسهل تنقلا بين جميع عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى، فسوف يؤدي

(1) أنظر: عبد الرحيم فواد، فراس أكرم الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 157.158.159. بتصرف من الباحث.

وجود فائض منه إلى قيام الاستثمار الخارجي، أي يبدأ رأس المال في التدفق من البلد الأول (بلد الوفرة) الذي يكون فيه العائد على رأس المال منخفض نسبياً إلى البلد الثاني (بلد الندرة) الذي يكون فيه العائد على رأس المال مرتفع نسبياً، وتستمر هذه العملية إلى أن يتساوى العائد على رأس المال في الدولتين (قانون السعر)، وحسب هذه النظرية تتوقف عملية الاستثمار الخارجي عند ذلك الحد.

عيوب وانتقادات نظرية رأس المال:

- ركزت هذه النظرية في تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية المباشرة من خلال اختلاف معدلات العائد على رأس المال. هذه النظرية كانت لتفسر التجارة الخارجية في وقت كان فيه الاستثمار الخارجي يمثل استثماراً مباشراً. لذا يكمن ضعف هذه النظرية في عدم القدرة على تفسير وتعليل قيام الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي هو مجرد استثمار في محفظة استثمارية تحتوي على أسهم أو أوراق مالية أو سندات وقروض، حيث يتم شراء هذه السلع المالية وبيعها مثل باقي السلع والخدمات، حيث أن الدافع الرئيسي للاستثمار غير المباشر هو الربح وليس السيطرة على الشركة، وبذلك يكون غالباً قصير الأجل⁽¹⁾.

- لم تستطع النظرية التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره تختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وهذه النظرية تعامل الاستثمار الأجنبي من زاوية تدفق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تضمن إضافة إلى انتقال رأس المال، عناصر الإنتاج مثل التكنولوجيا، المهارة، الإدارة وغيرها⁽²⁾.

- يعتبر الاختلاف في عوائد رأس المال هو المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول حيث ينتقل رأس المال من الدولة التي فيها فائض في رأس المال (عائد منخفض) إلى الدول التي بها عجز في رأس المال (عائد مرتفع)، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يسير فقط في اتجاه واحد وهو تدفق رأس المال باتجاه الدولة التي بها عجز فيه. فكيف لهذه النظرية أن تفسر وجود استثمار أجنبي مباشر متبادل بين الدول الأوروبية وكثيرة غيرها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في الصين، والاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة. ففي حالة الاستثمار الأجنبي المباشر المنقول بين الدولتين فأين الدولة التي فيها عجز وأيهما بها فائض في رأس المال؟ واقع الحال أن رأس المال يتحرك حيث الفرص الاستثمارية المجزية.

⁽¹⁾ أنظر: عبد الرحيم فؤاد، فراس أكرم الرفاعي، مرجع سابق، ص 157. 158.

⁽²⁾ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 40.

الفرع الثالث: نظرية إخطار التبادل⁽¹⁾: يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الإستثمار الأجنبي المباشر حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية ومن بينهم (RZ-Aliber)، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير مؤكدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للإستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، ونأخذ على سبيل المثال الإستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الإعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج.

نظرا لعجز النظرية التقليدية عن تفسير وتعليل قيام الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول، كان لا بد من البحث على نظريات جديدة تحاول سد هذه الفجوة النظرية. ولقد اشتقت النظريات التي توالت وحاولت سد هذه الفجوة من النظرية التقليدية الدور الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات، حيث تعتبر هذه النقطة الرئيسية التي بنت عليها معظم النظريات أفكارها⁽²⁾.

المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الاجنبي المباشر

وهو ما يسمى الطرح النظري القائم على هيكل السوق في تفسيره للاستثمار الاجنبي المباشر، ويعرف على أنه مجموعة الخصائص السوقية التي تعرف ثباتا نسبيا، وتؤثر على سلوك المؤسسات التي تعمل فيه وتمثل جزءا منه.

تتفق هذه النظريات على أن الشركات المستثمرة في الخارج يجب أن تتمتع بميزة احتكارية أو تنافسية، وذلك نسبة لأحد العوامل التالية: تكلفة رأس المال، اقتصاديات الحجم، النفقات الخاصة بالبحوث، التطوير والإشهار... الخ، كما يجب أن تكون هذه الميزات معتبرة حتى تتمكن الشركات من تعويض تكاليف عملية التوطين في الخارج⁽³⁾.

ويمكن تصنيف هذا الطرح إلى ثلاث مجموعات نظرية هي:

- النظريات التي تفترض كمال السوق؛
- النظريات التي تفترض عدم كمال السوق؛
- نظريات أخرى مفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

⁽¹⁾ Pierre Jacques mot. La firme multinationale, une introduction économique (Economica. 1990).P97.

⁽²⁾ عبد الرحيم فؤاد، فراس أكرم الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

⁽³⁾ حنان شناق، تأثير الاستثمارات الاجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص33. بتصرف من الباحث.

الفرع الأول: النظريات التي تفترض كمال السوق:

أولاً- فرضية الفرق في العائد:

تعتبر هذه الفرضية أولى محاولات شرح الاستثمار الأجنبي المباشر، ويفترض أن رأسمال ينتقل من البلدان أين معدل العائد منخفض نحو البلدان أين معدل العائد مرتفع، وهذا يقود إلى تساوي معدلات العائد. ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى المساواة بين العائد الحدي والتكلفة الحدية لرأس المال.

ما يعاب على هذه الفرضية أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين من الاستثمار لا بد أن تختلف، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن رأسمال فقط بل أيضاً التكنولوجيا والإدارة والمهارة⁽¹⁾.

ثانياً- **فرضية تنويع المحفظة**: تقوم النظرية على الاختيار بين المشروعات التي تتم ليس فقط على حساب معدل العائد بل كذلك درجة الخطر، وفكرة تنويع المحفظة في حالة الاستثمار غير المباشر تبقى صحيحة في حالة الاستثمار المباشر. بذلك فإن تنقل رؤوس الأموال سيكون مقيدا بالرغبة في النقل أو الحد من المخاطر الذي يتحقق عن طريق التنويع⁽²⁾.

ثالثاً- **فرضية حجم السوق**: يتحدد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المستقبلة حسب حجم السوق، الذي يقاس بمبيعات الشركات متعددة الجنسيات في هذا البلد أو الناتج المحلي الخام (حجم الاقتصاد)، فبمجرد أن حجم السوق في بلد معين وصل إلى مستوى يسمح باستغلال وفورات الحجم، يصبح هذا البلد هدفاً محتملاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن جهة BALASSA (1960) أشار إلى أن السوق كبيرة الحجم بما فيه الكفاية تسمح بتخصص عوامل الإنتاج وهذا يؤدي إلى تخفيض التكلفة مما يجعلها وجهة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر⁽³⁾.

الفرع الثاني: النظريات التي تفترض عدم كمال السوق:

أولاً - نظرية المزايا الاحتكارية لهايمر:

إن الدافع الرئيس للاستثمار في الخارج يكمن أساساً في تمتع الشركات المستثمرة بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية مثل التقدم التكنولوجي، القدرة على تنويع المنتجات، توافر رؤوس الأموال، الإنفاق الضخم على البحوث والتطوير، توفر المهارات الإدارية والتنظيمية... الخ وذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، بحيث تكون هذه المزايا عوضاً لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة

(1) Imada. Moosa. Foreign direct investment: Theory, evidence and practice. Palgrave. N.Y.2002.PP24, 26,27.

(2) وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الصين-مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2012، ص 17.

(3) المرجع السابق، ص 18.

استثمارها في الخارج، وبحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجأ إليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح التراخيص.⁽¹⁾

عرضت هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي Stephen Hymer سنة 1960، وقد انطلق في تحليله من خلال الانتقاد الموجه إلى النظرية التقليدية التي بينت بأن رؤوس الأموال تنتقل من البلدان وفيرة رأس المال وذات معدل فائدة منخفض اتجاه البلدان ذات ندرة في رؤوس الأموال ومعدل فائدة مرتفع⁽²⁾.

أ- عرض النظرية:

يفسر Hymer وKindelberger الدوافع الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء طبيعة أسواق احتكار القلة في الدول الأم لهذا الاستثمار، حيث يصبح من الصعب على أي مشروع أن يزيد حصته من سوقه المحلي دون أن يواجه مخاطر المضاربات السعرية المدمرة، ومن ثم يعتبر الامتداد خارج الأسواق المحلية في تلك الحالة بمثابة وسيلة للإفلات من ضغوط سوق الاحتكار.⁽³⁾

وحسب هذه النظرية فإن انتقال رأس المال في صورة استثمارات أجنبية في الخارج يلزمه شرطين أساسيين هما:⁽⁴⁾

- أن تفوق الأرباح المحققة في الخارج ما يمكن تحقيقه من أرباح في الداخل؛

- أن يتمتع المشروع الأجنبي في الدول المضيفة بمزايا احتكارية (تفوق تكنولوجي، معرفة فنية، ...)

تمكنه من منافسة المشروعات في هذه الدولة ويعوضه خروجه من الدولة الأم.

مما سبق يمكن القول أن حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو نتاج لعدة أسباب، منها:

✓ هروب من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول المصدرة للاستثمار والبحث عن تعظيم أكبر للأرباح.

✓ ويدعم هذا الهروب توافر مزايا متنوعة (تكنولوجية، إدارية، تسويقية...) متميزة لدى المستثمر الأجنبي (عادة الشركات متعددة الجنسية) عن نظرائه بالدول المضيفة. وتسمى هذه الميزات بالخصائص الاحتكارية لهذه الشركات، نلخصها فيما يلي:

⁽¹⁾ أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005/2004، ص28.

⁽²⁾ Peyrard. J, Gestion Financière Internationale, Edition : Vuibert, Paris, France, 1995, P183

نقلا عن: حنان شناق، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁽³⁾ عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998، ص 09.

⁽⁴⁾ محمد سعيد بسيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975- 1997، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002، ص 86.

1- الخصائص التكنولوجية: ويصطلح عليها بالخصائص التقنية أو المعارف الجديدة المتميزة أو رأس المال غير الملموس المتمثلة في القدرة على ابتكار سلع جديدة وتحسين وظائفها وجودتها. وهذا من خلال التفوق التكنولوجي، وقدرة الشركات المتعددة الجنسية على القيام بالبحوث والتطوير وتحمل تكاليفهما المرتفعة. وحسب هذا التحليل يمكن استنتاج أن لهذه الخصائص التكنولوجية أثرتين اثنتين:

- أولهما دافع للشركات على الاستثمار في الخارج نتيجة فوائد الاحتكار التكنولوجي.

- وثانيهما جاذب إلى الدول المضيفة الساعية إلى الحصول على هذه التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الخصائص الإدارية والتنظيمية: وتتمثل في توافر الخبرات والمهارات العالية الفنية والتقنية، الإدارية والتنظيمية في كافة مجالات نشاط الشركة (الإدارة، الإنتاج، التسويق...) غير المتوافرة بنفس المستوى لدى المستثمرين المحليين، مما يؤثر إيجابيا على كفاءة تسيير الشركة ويساهم في رفع مردوديتها، كما يسمح لها بتمييز منتجاتها عن بقية المنتجات المشابهة لها المقدمة من طرف المنافسين المحليين، أي القدرة على تقديم سلع متميزة من خلال "إضفاء تغييرات مادية طفيفة أو باستخدام الأسماء التجارية أو بإيجاد تباين غير موضوعي من خلال الإعلان، وكذلك بإضفاء تغييرات على الشروط غير الأساسية للبيع"⁽¹⁾. ويحدث هذا بفعل المهارات التسويقية الفائقة المتوفرة لدى المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة خصوصا لدى الشركات المتعددة الجنسية.

إن هذه الخصائص الإدارية والتنظيمية للمؤسسة تجعلها تتوفر على مزايا تمنحها سلطة احتكارية على سوق عناصر الإنتاج فقط، خاصة المسيرين الممتازين للمؤسسة، والمعلومات الجيدة عن المشتريين، وشهادات (Brevets) الاختراعات السابقة، والمداخل السرية، والمهارات التجارية.⁽²⁾

3 - الخصائص التكاملية: في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة، مثل التكامل الرأسي الأمامي (نحو السوق) والتكامل الخلفي (نحو المواد الأولية الخام) والتكامل الأفقي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تستطيع الحصول على المواد الخام والمواد الأولية خاصة في الصناعات الاستخراجية كالبتروكيمياويات مثلا، نظرا للإمكانيات البحثية والاستكشافية الفنية والبشرية المتوفرة لدى هذه الشركات.⁽³⁾

⁽¹⁾ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 87.

⁽²⁾ Peter H. Lindert, Economie internationale, 8^e édition, Economica, Paris, 1989, p 751.

⁽³⁾ عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص 58.59.

فكرير البترول أو تحويل المعادن، يحتمل أن تكون المؤسسة قادرة على تنسيق العمليات والاستثمارات الضرورية لمختلف المراحل في إطار التكامل العمودي، وبسبب الأعباء الضخمة للتخزين ومعرفة المؤسسة لاحتياجات كل عملية يمكنها أن تحقق اقتصاد في الأعباء نتيجة مزامنة للعمليات.

4- الخصائص التمويلية: تتمتع الشركات المتعددة الجنسية بقدرتها على توفير الأموال الكافية للقيام بالاستثمارات الكبيرة الحجم (المكلفة) وذلك بالاعتماد على أموالها الذاتية (الشركة الأم و فروعها) أو الاستدانة من السوق المالي والنقدي المحلي والدولي. حيث "تستفيد من شروط أحسن للإقتراض بسبب الصورة المميزة للشركة المتعددة الجنسية أو لعلاقتها مع البنوك الدولية القائمة في الدول المضيفة والتي لها علاقات سابقة مع الشركة الأم.

ب- الانتقادات الموجهة لنظرية المزايا الاحتكارية لهايمر:

لقد ساهمت هذه النظرية في توضيح أهم الخصائص التي تجعل الشركات المتعددة الجنسية في وضعية المحتكر من جانب العرض (Oligopole)، غير أنها لم تكن كافية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع حالاته كما أن الواقع لم يوافق هذه النظرية في كل ما جاءت به. ووجهت إليها عدت انتقادات نلخص أهمها فيما يلي:

1- تربط هذه النظرية انتهاج سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات دولية النشاط ذات الحجم الكبير، طالما أن معظم صور المزايا الاحتكارية ترتبط بالحجم أو تنشأ عنه، وبالرغم من ذلك فإن الواقع العملي يشير إلى وجود كثير من الشركات صغيرة الحجم التي تباشر سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

2 - تفترض هذه النظرية أن الدافع الأول للاستثمار الأجنبي هو الهروب من المنافسة الكاملة في الأسواق المحلية، وهو افتراض غير واقعي يتناقض مع حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتقاطعة أو المتشابهة في نفس الصناعة. أي وجود مستثمرين من الدولة (أ) في الدولة (ب) ومستثمرين من الدولة (ب) في الدولة (أ) في نفس النشاط.

3 - إن اشتراط توافر الميزات الاحتكارية لانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والمتخلفة غير ضروري، إذ غالباً ما لا توجد منافسة محلية قوية في أسواق هذه الأخيرة (الدول النامية والمتخلفة) تستدعي امتلاك المستثمر الأجنبي لميزات تمكنه من مواجهة منافسيه المحليين في البلد المضيف.

4 - أغفلت هذه النظرية أهمية الميزات المكانية للدول المضيفة للاستثمار كسبب رئيسي في انتقال المستثمر خارج وطنه، خاصة بعض الصناعات الاستخراجية كالبتترول والمعادن المنجمية... الخ.⁽¹⁾

(1) عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 88.

ثانياً - نظرية التدويل لأسواق المنتجات الوسيطة: Casson و Buckley

تم إعدادها في عام 1976 من طرف M. Casson و P.J. Buckley قصد تفسير ظاهرة تعدد الجنسيات للشركات، فهذه النظرية هي توسع وامتداد لنظرية عدم كمال السوق ل Hymer.

أ- عرض النظرية: يرى "باكلي" Buckley و "كاسون" Casson أن الباعث على استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتياً يعتمد على العلاقة بين أربع مجموعات من العوامل الخاصة هي: (1)

- العوامل الخاصة على مستوى المشروع ممثلة في قدرته على تنظيم سوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الشركة الأم ووحداتها التابعة؛

- العوامل الخاصة على مستوى الصناعة ممثلة في طبيعة المنتجات وهيكل الصناعة؛

- العوامل الخاصة على مستوى الإقليم ممثلة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للإقليم؛

- العوامل الخاصة على مستوى الدول ممثلة في العلاقات السياسية والمالية القائمة بينها.

ومن أجل المحافظة على ميزة تنافسية، يستوجب على المؤسسة أن تبقى مالكة للمعارف الجديدة وحافزة للرأسمال البشري الحامل لهذه المعارف في ميدان البحث والتسيير والتسويق والتكنولوجيا وغيرها.

ويوضح هذا أكثر A. Rugman بقوله: المعلومة هي المنتج الوسيط بامتياز... وليس هناك سوق لبيع المعلومة التي خلقتها المؤسسة المتعددة الجنسيات، وعليه لا يوجد سعر للمعلومة... والمؤسسة المتعددة الجنسيات تتجه نحو خلق سوق داخلي للتخفيف من غياب سوق خارجي. إن السوق الداخلي للمؤسسات المتعددة الجنسيات هو استجابة فعلية للقصور الخارجي للسوق في تحديد سعر المعلومة، والانتاج من طرف الفروع على بيع التراخيص والامتيازات لأن هذه الأخيرة لا يمكنها الاستفادة من السوق الداخلي للمؤسسة المتعددة الجنسيات. (2)

مما سبق يمكن القول أن "قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة فقط وهي التكنولوجيا، ولكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوافر لديها منها مختلف المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة، الرأسمال البشري... الخ، ومن ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على اتخاذ قرار التدويل". (3)

(1) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص ص 17-18.

(2) Anne Androuais et autres, L'investissement extérieur direct, Presses universitaires de Grenoble, France, 1990, P 87.

(3) فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 76.

ب- الانتقادات الموجهة لنظرية تدويل أسواق المنتجات الوسيطة: رغم تعرض هذه النظرية إلى بعض العوامل التي تؤثر في الحركة الدولية للاستثمار، والتي لم تشر إليها النظريتين السابقتين إلا أنها تنطوي على بعض النقائص منها:

أ- رغم إشارة هذه النظرية إلى وجود أربعة عوامل خاصة تحكم عملية تدويل نشاط الشركات المتعددة الجنسية إلا أنها ركزت على عامل المعرفة أكثر من غيره. وأولت اهتماماً محدوداً بجوانب التكلفة والعائد المرتبطة بالمجموعات الثلاثة الأخرى كالتكلفة السياسية المصاحبة لقرار استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتياً، والتي قد تصل في مرحلة معينة إلى حد الحيلولة دون قيام الاستثمار المباشر فيما لو طبقت حكومات الدول المضيفة سياسات تمييزية ضد الشركات دولية النشاط.

ب- أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار (عوامل التوطن)، علاوة على مجموعة العوامل الأربعة التي جاءت بها هذه النظرية، والتي تدفع بالشركات إلى تدويل بعض أو كل نشاطاتها. الشيء الذي يفسر الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية: معادن النحاس والحديد والقصدير والبتروك... الخ، إذ الاستثمار المباشر يسمح بالتكامل العمودي الذي يضمن ويؤمن العرض.

ج- مما يعاب على هذه النظرية أنها اعتمدت في تفسيراتها لتدويل النشاط الاقتصادي على "الشركات المتعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدد الجنسيات، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات". الأمر الذي جعل هذه النظرية لا تهتم بتدويل نشاط قطاع الخدمات.⁽¹⁾

ثالثاً - نظرية ردة الفعل:

اقترح Knickerbocker (1973) أنه في بيئة أعمال يسودها احتكار القلة، عندما تقوم الشركة الرائدة بالاستثمار الأجنبي، فإن الشركات التابعة في نفس الصناعة تقوم هي الأخرى بذلك من أجل الحفاظ على حصتها في السوق، لأن ذلك قد يفسر من طرف المنافسين كتهديد لحصتهم السوقية، ومن جهة Agarwal (1980) أشار إلى أن الآثار المترتبة على ردود الفعل في حالة احتكار القلة هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المنافسة وانخفاض احتكار القلة.⁽²⁾

رابعاً - نظرية دورة حياة المنتج لـ Raymond Vernon

ويرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي Vernon حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج عام 1966، الذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة

(1) عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 90.

(2) ImadA. Moosa.OP. cit.PP41, 42.

الخارجية والاستثمار المباشر⁽¹⁾ كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. وبصفة عامة دورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أنه مثل الإنسان، فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تتضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي في الانحدار ثم أخيرا الموت.⁽²⁾

ولهذا فإن المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل، فالنظرية تميز بين ثلاثة مراحل أساسية في دورة حياة المنتج: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، وأخيرا مرحلة المنتج النمطي.

أ- مرحلة إبتكار المنتج الجديد:

تتصف هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، حيث تقود الشركة المنتجة حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق، وذلك بهدف خلق حالة من الوعي بالعلامة التجارية الجديدة، ونتيجة لغياب المنافسة في هذه المرحلة، فإن الشركة المنتجة لا تهتم كثيرا بتكاليف الإنتاج وأثرها على مستوى الاسعار الذي تعرض به السلعة، كما أنها لا تواجه ضغوطا للإنتاج في دول أخرى، فتسويق المنتج يكون محليا لإشباع الطلب المحلي في الدولة الأم أثناء هذه المرحلة، واستجابة لفرص الربح ووجود فائض في الإنتاج تسعى الشركة للبحث عن فرص تصديرية، وهذه الفرص تكون أولا في البلدان المتقدمة حيث تكون أذواق وقدرات المستهلكين متشابهة مع المستهلكين في البلد الأم، وتبدأ الشركة المبتكرة في الجزء الأخير من هذه المرحلة بالاستثمار في الخارج.⁽³⁾

ب- مرحلة المنتج الناضج:

تبدأ هذه المرحلة عندما تظهر المنافسة، ويشهد المنتج عملية نمو سريع، والطلب على المنتج يصير أكثر حساسية لعامل الاسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها في البلد الأم، فتعتمد الشركة المنتجة على نقل نشاطها إلى الخارج حيث تتخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم والأسواق العالمية⁽⁴⁾.

ج- مرحلة المنتج النمطي (الانحدار والتدهور):

تسمى هذه المرحلة بمرحلة شيوخ التكنولوجيا لدى عامة الدول، وفيها يسجل إنخفاض بارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث أن هذه الأخيرة تسببت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها مما أدى إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم إنخفاض تكاليف إنتاجها، مما يدفع

⁽¹⁾Terson, Denis, and Bricaut, John L. L'investissement international. France, Armond Colin, 1996, P 62.

⁽²⁾ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2002، ص 57.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 49.

⁽⁴⁾ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-62.

الدولة المخترعة إلى التوجه بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج. وهو ما يمكن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعاً لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج وبتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية (المخترعة). وتبعاً لذلك، وبعد تمكن الدولة المخترعة من تجسيد إما التوطن في الدول النامية عبر الفروع أو التنازل عن منتجها عبر منح الترخيص مثلاً، ومن ثم إنتاجه - وهنا تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست للاستهلاك المحلي، وإنما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة فهنا تكون إستراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير (export-oriented strategy) وليس لإحلال الواردات- وتنخفض تدريجياً صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تصبح قادرة على إنتاجه محلياً. وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي في الدول النامية.⁽¹⁾

نقد النظرية:

يمكن القول أن نظرية دورة حياة المنتج ساهمت بشكل كبير في توسيع إدراكنا أو فهمنا لظاهرة الاستثمار الأجنبي، كما ألقى الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والاستثمار الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة غير الدولة الأم. كما تأخذ النظرية بعين الاعتبار العوامل التي ترجع إلى مزايا وتفوق الشركة والعوامل التي ترجع للموقع في شرحها للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن ناحية أخرى، فإن النظرية نجحت وبنسبة كبيرة في شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينيات القرن الماضي، وكمثال على ذلك نجاحها في شرح نمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة في دول غرب أوروبا.

على الرغم من كل تلك المزايا فإن النظرية فشلت في تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير، وإنما لخدمة سوق الدولة المضيفة بإنتاج سلع ذات مواصفات تلائم أسواقها وليس سوق الدولة الأم. كما تتعامل النظرية مع كل مرحلة من المراحل الأربع على استقلال، بينما هي ليست كذلك، كما أنه ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي سبق ذكرها فبعض السلع لا تتعدى دوراً مرحلياً حياتية معينة. بالإضافة إلى أنه هناك سلع لا يمكن تطبيق النظرية عليها ومنها سلع التفاخر والتي يصعب تقليدها. وتهمل النظرية العديد من العوامل كأهداف وفلسفة الشركة وعدم كمال الأسواق في الدول المضيفة وتأثيره على قرارات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك فإن النظرية تفشل في الإجابة على التساؤل

⁽¹⁾ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 183.

الآتي: هل أن بداية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول يجب أن تكون من الدولة الأم؟ أم قد تكون بداية الاستثمار من الدولة المضيفة.

وعموما لم تقدم النظرية تفسيراً واضحاً لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من عقود التراخيص في الدول المضيفة.⁽¹⁾

خامساً - نظرية الحماية:

إن ظهور هذه النظرية كانت نتيجة للإخفاقات التي رافقت الافتراضات التي قامت عليها نظريات عدم كمال السوق، فمن ناحية أن تحقق استخدام أمثل لفرص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يمكن تحقيقه بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، ومن جهة أخرى أن مدى تحقيق الشركات متعددة الجنسية لأهدافها يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة وقوانين وإجراءات تؤثر في حرية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما.⁽²⁾

وتعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة، بطرق أخرى، غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، ولأطول مدة ممكنة. أي من هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها.⁽³⁾

إن خلق منتج جديد لا تعترضه صعوبات بفضل الحماية الفعلية لنظام براءات الاختراع، الذي يضمن مردودية كافية للاستثمارات. غير أن تطوير المنتج وتحسينه لا يمكن لنظام براءات الاختراع حمايته بفعل المنافسة بين المنتجين واحتمال تقليده في مناطق عديدة من العالم. وهذا ما يدفع بالشركة المالكة لحق الاختراع والانتقال إلى الخارج أي الاستثمار خارج وطنها بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لحقوق الاختراع والمساهمة في التقليل أو الحد من حالات التقليد غير المرخصة وعدم تسرب

(1) بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص 25.

(2) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(3) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182.

أسرارها الصناعية، أي " حصر الشركة لمعارفها بذاتها بدلا من بيع (الترخيص) معارفها إلى الأسواق الدولية، وضرورة أن تطبق الشركة هذه المعارف فقط في حال الإنتاج تحت رقابتها.(1)

فاحتفاظ الشركة بالخبرة الفنية والاختراعات يحقق لها التميز عن غيرها ويضمن لها عدم دخول منافسين جدد في الأمد القصير، كما تتمكن من خلال الاستخدام الداخلي فقط لخبراتها ومعارفها كسر وتخطي القيود التي تفرضها بعض الدول على الأسواق كنظام حصص الواردات والمبالغة في التعريف الجمركية... الخ خاصة إذا كان هناك طلب خارجي متزايد على المنتجات التي لا يمكن إنتاجها من طرف غير المبتكرين، فيؤدي هذا الوضع إلى فتح السوق المحلي للمنتجين المبتكرين الأجانب، ويسمح بإقامة فروع لهم وبالتالي قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:

يمكن تلخيص أهم النقاط التي انتقدت فيها هذه النظرية فيما يلي(2):

أ- أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، والتي بإمكانها التأثير سلبا أو ايجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول؛

ب- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، كالصناعات الاستخراجية وعمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول... الخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات؛

ج- يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى غير المبتكر. وكأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثا فقط؛ غير أن الواقع لا يوافق هذا، إذ هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة مثل مجال السياحة والبنوك والتأمين والنقل... الخ؛

د- لا تعطي هذه النظرية تفسيراً واضحاً لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية. رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية ممتلكاته كما تنص عليها هذه النظرية؛

هـ- تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماماً مناسباً للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها.

(1) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط1، ج2، دار رضا للنشر، دمشق، 2001، ص 193.

(2) عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 93.

سادسا – النظرية الانتقائية: (John Dunning)

يعد جون دنينج J.Duning الاقتصادي الإنجليزي الأول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج.⁽¹⁾

وقد أطلق على هذه النظرية، النظرية الانتقائية، Electic theory ، ثم أطلق عليها مصطلح Le paradigm O.L.I.⁽²⁾

ساهم النموذج الانتقائي للاستثمار الاجنبي المباشر لجون دنينج في 1988 في تفسير الاستثمارات المتناظرة بالاعتماد على ما أسماه PARADIGM OLI، وطبقا لهذه النظرية فإن اتخاذ قرار القيام بالاستثمار الاجنبي المباشر يتطلب تحقق ثلاث شروط للشركة⁽³⁾:

أ- **مزايا تملكها الشركة (Ownership advantage)** : فالشركة يجب أن تمتلك أحد المزايا الاحتكارية مقارنة بالشركات المحلية في البلد المضيف تمكنها من تجنب المنافسة: وتتمثل هذه المزايا في امتلاك الشركة أصولا غير منظورة مثل : التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجية المتقدمة بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الانتاج ووفرات الحجم؛

ب- **مزايا الموقع (Location advantage)**: كالمركز في موقع أجنبي يكون أكثر ربحية من العمل في موقع محلي، وتتجم مزايا الموقع عن اختلاف أسعار ونوعية المدخلات وتكاليف النقل، اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، حوافز استثمار مختلفة؛

ج- **الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (Internalization advantage)** :

يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر، بحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص⁽⁴⁾.

هذه الشروط تشكل في حد ذاتها محددات رئيسية تدفع بالشركات إلى القيام بالاستثمار الاجنبي المباشر، وفي هذا السياق ركز دنينج تحليله على نموذج OLI، ليبين مختلف الامكانيات التي إن توافرت للمؤسسة

(1) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(2) KURT PERDERSEN, The eclectic paradigm: A new deal? Aarhus School of Business, Denmark, 2001, PP 4-10.

(3) Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer , Economie Internationale, DALLOZ, Paris, 2005, p259.

(4) سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص. 26-27.

فإنها تمكنها من التوطن في الخارج، فإن توافرت للمؤسسة الامكانيات الخاصة بالشركة (Ownership advantage) مثل المزايا التكنولوجية ووفورات الحجم، وسهولة الدخول إلى الاسواق، وإمكانيات الدولة المضيفة (Location advantage) مثل الهياكل القاعدية ونوعية المدخلات، والامكانيات المرتبطة بالتدويل (Internalization advantage) مثل تخفيض تكاليف الصرف وحماية مهارة التسيير، فإنها تتخذ قرار الاستثمار الاجنبي المباشر.

والخيار الثاني يقع عندما تستطيع المؤسسة الجمع بين (O) و (I)، وبالتالي تتجه للتصدير كأسلوب لاخترق الاسواق، أما الخيار الثالث فيقتصر التنازل عن الرخص في حالة توفر المؤسسة على الامكانيات الخاصة بها فقط (O)⁽¹⁾.

وتتمثل أبرز فوائد هذه النظرية في اقتراح توضيح لتعددية جنسيات الشركات من وجهة نظر فردية وقطاعية⁽²⁾.

وقد بين دينينغ أن هذه المزايا تختلف من دولة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى، بينما يمكن اعتبار هذه المزايا أساسية ومتكاملة، بل إنها تؤثر على طبيعة قرار تدويل الإنتاج لدى الشركات المتعددة الجنسيات، والجدول (1-1) يبين ذلك⁽³⁾.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

حاولت هذه النظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- ما تدويل الإنتاج؟
- أين يتم تدويل الإنتاج؟
- كيف يتم الدخول للأسواق الخارجية؟

إلا أن هناك الكثير من المسائل لم تتمكن من حلها، منها:

- افتراض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامها في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط، بينما عمليا يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا. فعلى سبيل المثال، افترضت النظرية أنه كلما ازداد نمو اقتصاد ما، فقدت الشركات الأجنبية تدريجيا ميزتها في التوطن في البلد المضيف نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تزيد مع النمو الاقتصادي، وهذا لا يتفق مع استمرار ميزات التوطن في البلدان المتقدمة، حيث تعتبر أكثر المناطق توطنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

(1) Terson, Denis, and Bricaut, John L .op .cit. p 69.

(2) سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 57.

(3) شوقي الجباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 01، 2014، ص 69.

-لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواد التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا؛

-لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية⁽¹⁾.

لقد تطور المنهج الانتقائي على يد دينينج Dunning الذي يحقق التكامل والترابط بين شروط ثلاثة في الأدب المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الشروط تتمثل في النظريات الثلاثة التالية:

الشرط الأول: أن تمتلك الشركة مزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت الشركات المحلية في الدول المضيفة؛

الشرط الثاني: إن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار مباشر في الخارج، يجب أن يقيم بشكل يعكس أفضليته عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا (التصدير أو التراخيص)، وفي حالة زيادة التكاليف والمخاطر المرتبطة بالخارج عن المزايا التي يمكن أن تتحقق من وجهة نظر الشركة المستثمرة فإن الأفضل في هذه الحالة هو اللجوء إلى بدائل أخرى؛

الشرط الثالث: يجب أن تتوفر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، ومن أهم هذه المزايا انخفاض أجر العمل، اتساع نطاق السوق، توافر مواد خام، مصادر رخيصة للطاقة ... وغير ذلك من المزايا الموقعية.

الجدول (1-1)

أنماط دخول الاسواق الدولية

أنماط دخول السوق	مزايا الملكية	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقدات	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: Dunning J.H, International Production and The Multinational Enterprise, 1981,P32.

نقلا عن: خيالي خيرة، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص 29.

(1) نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة سان كلينتس، 2012، ص 78.

من هذا الجدول يتبين أن الشركة تتجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة توافر الشروط السالفة الذكر، بينما تتجه إلى التصدير في حالة عدم توافر مزايا مكانية للدولة التي يراد الاستثمار فيها، أما في حالة عدم وجود مزايا تتجم عن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية بالإضافة إلى خلو البلد المضيف من مزايا الموقع، فإن الأفضل لها أن تبرم عقود أو اتفاقيات (تراخيص)⁽¹⁾.

سابعاً- نظرية الموقع (التوطن):

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات المتعددة الجنسيات إلى الإستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للإستثمار.

إن العوامل الموقعية تؤثر على قرار الشركة متعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة، وكذلك قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والادارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق⁽²⁾، وذلك على النحو التالي:

أ- العوامل التسويقية: والمتمثلة في درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.

ب- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر الأيدي العاملة، إنخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى إنخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى... إلخ⁽³⁾

ج- العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدولة المضيفة.

د- العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار: مثل مدى قبول الإستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الإستثمار⁽⁴⁾.

هـ- ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والإستيراد.

(1) خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 03، ص ص 19-20.

(2) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 31،32.

(3) عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص403.

(4) منور أوسريير وعليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصادات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 02، ماي 2005، ص113.

و- الحوافز والإمميزات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

ي- عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج⁽¹⁾.

وما يستنتج من هذه النظرية أنها أشارت إلى بعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى. غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيراً في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار. ولقد تم تطوير هذه النظرية وأصبحت تعرف بنظرية الموقع المعدلة.

ثامنا - نظرية الموقع المعدلة: Robock و Simmonds

وقد أضاف كل من "روبوك" و"سيموندس" بعض المحددات المؤثرة على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظرية الموقع المعدلة والتي تعتبر امتداداً للنظرية الموقع السابقة، حيث قسمت هذه النظرية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث مجموعات هي:

أ- العوامل الشرطية: وتشمل:

- خصائص المنتج: والمتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها، متطلبات إنتاجها ودرجة حداتها؛

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: منها حجم السوق، مدى توافر الأيدي العاملة، البيئة الاقتصادية أو الإمكانيات الطبيعية؛

- العلاقات الدولية للدولة المضيفة: الإتفاقيات الاقتصادية والسياسية ونظم النقل والإتصالات بينها وبين الدول الأخرى والخاصة بانتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.

ب- العوامل الدافعة: وتتمثل في:

-الخصائص المميزة لمشاركة: وتشمل حجم الشركة، الإمكانيات البشرية والمالية؛

-مركز الشركة التنافسي: وهي المقدرة على المنافسة ومواجهة الأخطار التجارية.

ج- العوامل الحاكمة: ومنها:

-الخصائص المميزة للدولة المضيفة: تتمثل في القوانين واللوائح الإدارية وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز؛

-الخصائص المميزة للدولة الأم: تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج؛

(1) أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 32 .

-العوامل الدولية: تتمثل في الإتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، القوانين والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

وتتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات في إشارتها للعوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بالدولة الأم، كالحوافز والضمانات التي تقدمها هذه الأخيرة لتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشاريع خارج حدودها، أو العوامل الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحمية بالدولة الأم أو ارتفاع تكاليف العمالة، إلا أن بقية المحددات التي أشارت إليها هذه النظرية قد تناولتها النظريات السابقة.

الفرع الثالث: نظريات أخرى مفسرة للإستثمار الاجنبي المباشر

أولاً- فرضية التمويل الداخلي:

تقوم هذه النظرية على أهمية التمويل في أخذ قرار الاستثمار الاجنبي المباشر، والتمويل الداخلي يعني إمكانية الفرع المتواجد في البلد المضيف من الحصول على التمويل من أجل التوسع. وتفسر هذه الفرضية أكثر انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية لسببين: وجود عوائق لحركة رؤوس الاموال وعدم كفاية أسواق رؤوس الاموال.

ثانياً- فرضية العملات وتأثير سعر الصرف:

طرح ALIBER (1970-1971) فرضية لمحاولة تفسير الاستثمار الاجنبي المباشر، تركز على القوة النسبية للعملات. تسلم هذه الفرضية بأن الشركات التابعة للبلد ذات عملة قوية تقوم بالاستثمار في الخارج وتصبح مصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر، والدول ذات العملة الضعيفة تكون مستقبلة للإستثمار الأجنبي المباشر لأنها أكثر كفاءة للتحوط من مخاطر الصرف الأجنبي⁽¹⁾.

ثالثاً - ألماس بورتر: Le diamant de porter

قام بورتر بدراسة مجموعة من عشر دول، اقترح من خلالها أربعة عوامل لتحديد ميزة البلد التي تؤدي إلى التنافسية الدولية، وهي:

أ- **الهبات من العوامل:** وتتمثل في العوامل الأساسية والعوامل المكتسبة، والعوامل الأساسية تشمل الموارد الطبيعية، المناخ والخبرات العامة لقوة العمل. أما العوامل المكتسبة تشمل وسائل الاتصال المتطورة، قوة عمل مؤهلة، خدمات مساعدة متخصصة. وهذه العوامل الأكثر أهمية لتكوين مزايا التنافسية.

ب- **شروط الطلب:** يرى بورتر أن طبيعة الطلب في السوق الأصلي تكتسي أهمية بالغة في توطيد الشركات الأجنبية، حيث أن نوع السلع المطلوبة ورغبات المستهلكين خاصة في البلدان التي يتميز مستهلكوها بصعوبة إرضائهم تجعل الشركات الكبرى تحتفظ بتقديم على منافسيها.

⁽¹⁾ImadA. Moosa.OP. cit.PP43,44

ج- صناعات مرتبطة وداعمة: تؤثر هذه الصناعات في قرار الشركة في نقل نشاطاتها، والصناعات المرتبطة هي تلك التي تتميز أنشطتها بالتكامل أو التشابه مثل المنتجات الكيميائية وحبر الطبع في ألمانيا، والصناعات الداعمة لبعضها هي تلك التي تمنح المواد الأولية أو مكونات وعوامل إنتاج أخرى، مثلاً منتج الأحذية ومنتجو الجلد في إيطاليا.

د- إستراتيجية وهيكل ووضعية الشركة: أوضح بورتر أهمية التناسق بين استراتيجيات واهداف المؤسسة وكذا تنظيم المؤسسات في الصناعة من جهة، ومصدر الميزات التنافسية من جهة أخرى، كما أوضح أن منافسة وطنية قوية تؤدي إلى دفع الصناعة إلى الابتكار والعصرنة⁽¹⁾.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومراحل تطوره واتجاهاته:

لقد تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من أشكال تقليدية مبنية على فكر الاستعمار والاستغلال بهدف اعمار ما دمرته الحروب مستغلة أوضاع الدول المتدهورة، ولكن مع ظهور التقدم التكنولوجي والتقني واكتشاف مصادر الطاقة عند الدول الضعيفة، تغيرت اتجاهات الاستثمار وأشكاله المختلفة من الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية والمتحولة، وهنا سنعرض أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته المختلفة.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً متعددة في تغير مستمر خاصة في الدول النامية بما تقتضيه خاصتها ومصالح الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية⁽²⁾. نذكر منها على النحو التالي:

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية:

من حيث ملكية المستثمر للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية:

أولاً- الاستثمار المشترك:

أ- مفهومه: وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية⁽³⁾.

(1) وسيلة بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية - منظماتها - شركاتها - تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 184.

ويرى بعض الاقتصاديين أن عملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في رأس المال فحسب، بل تمتد إلى اتخاذ القرارات والادارة وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية⁽¹⁾.

إن هذا النوع من الاستثمار سيساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية وبالقوانين والاجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية، أما الطرف الآخر فله تكنولوجيا الصناعة والخبرة الادارية والانتاج المتقدم، كما أنه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع⁽²⁾. وتختلف نسبة المشاركة من مستثمر أجنبي لآخر ومن دولة لأخرى، وعادة ما تتراوح نسبة مشاركة الاجنبي بين 25% و 49%، وفي بعض الحالات تصل إلى 75%⁽³⁾.

ومما سبق يمكن القول أن الاستثمار المشترك ينطوي على الجواب التالية⁽⁴⁾:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفي الاستثمار، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي أو خدمي داخل الدولة المضيفة؛

- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛

- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشتركة؛

- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية؛

- في جميع الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الجوهرى الحاسم في التفريق ما بين مشروعات الاستثمار المشترك المباشر وغير المباشر.

ب- أهمية الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة:

- إن المشروعات المشتركة بين رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي تسمح للدولة النامية بحكم اشتراكها في الملكية يمكن أن تحظى بنصيب من الدخل المتولد عن المشروع أكبر مما يمكن أن تحصل عليه عادة في صورة ضرائب على دخل الشركة المملوكة خالصة لرأس المال الأجنبي؛

⁽¹⁾ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003، ص ص 481-482.

⁽²⁾ نزيهة عبد المقصود ميروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 38.

⁽³⁾ علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار رسلان، سوريا، 2007، ص 51.

⁽⁴⁾ عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989، ص 28.

- تؤدي لنفس السبب إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات بقدر تخفيضها لحجم المدفوعات المحولة إلى الخارج في صورة أرباح وفوائد؛

- يتيح الدولة النامية بطبيعة الحال فرصة أكبر لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية سواء ما تعلق منها بالعمالة أو إعادة استثمار الأرباح أو تدريب الوطنيين من العمال والمديرين أو فرض حد أدنى للأجور كما تزيد احتمال اعتماد المشروع على المنتجات الأولية والوسيلة المنتجة محليا؛

- تؤدي إلى تخفيض التوترات السياسية التي تظهر في حالة دخول الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير في الدول المختلفة، كما أنه قد يتم العمل داخل الإطار الذي يتفق مع طرق عمل المنشآت المحلية وليس بالضرورة الالتزام بتنظيم الشركة الأم؛

- يعطي المشروع المشترك فرصة لرأس المال المحلي ليشترك بطريقة أكبر ربحية وإنتاجية حيث أن هناك افتراض بأن المستثمر الأجنبي يمكن توجيهه إلى مجالات أكثر إنتاجية؛

- ينقل المعرفة الفنية والإدارية بفعالية أكثر وبسرعة أكبر مما لو امتلك المستثمر الأجنبي المشروع بمفرده، يضاف على ذلك إمكانية التحرر من الاستثمارات الأجنبية بعد فترة حيث يمكن الاستغناء بعد فترة عن ندرة الأموال الأجنبية والمهارات الإدارية عن طريق إنشاء مشروعات محلية، كما أنه في بعض تشريعات الاستثمار تنص على تحويل الشركة بعد فترة زمنية معينة إلى شركة مملوكة لوطنيين ملكية كاملة عن طريق بيع الشريك غير المحلي حصته في رأسمالها إلى شركاء محليين⁽¹⁾.

- بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع أو أشكال الاستثمارات الأجنبية قبولا، ويرجع هذا إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الإقتصاد الوطني، ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة، ويساهم هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين⁽²⁾.

ج- أهمية الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي⁽³⁾:

تركز أهمية المشروعات المشتركة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيما يتاح له من مزايا اقتصادية، سياسية واجتماعية، وسوف نستعرضها على الوجه التالي:

1- المزايا الاقتصادية: إن الغرض الأساسي للمشروع المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي هو تعظيم العائد لاثنتين أو أكثر من المشروعات، حيث يقدم كل منهما موارد مختلفة لتكوين مدخلات يحتاجها

⁽¹⁾ أحمد إبراهيم عبد الهادي، المشروعات المشتركة، تاريخ الاطلاع: 12-08-2017 على الساعة 08:00

<http://kenanaonline.com/users/ahmedabdelhady/posts/303379>

⁽²⁾ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مرجع سبق ذكره، ص 483.

⁽³⁾ أحمد إبراهيم عبد الهادي، تاريخ الاطلاع: 12-08-2017 على الساعة 08:00

<http://kenanaonline.com/users/ahmedabdelhady/posts/303379>

المشروع المشترك، مثل الاشتراك في إقامة إحدى الصناعات الكبيرة، وباشتراك كل شريك حسب موارده يمكن أن تتخفض تكلفة العمليات أقل مما يتحقق في حالة انفراد شريك واحد بالعمل، والمشكلة هنا ليست في كمية الأموال ولكن في شكل المدخلات الضرورية للاستثمار، فمثلا مشكلة الحصول على الأرض أو الموقع المناسب من المشكلات الهامة التي تواجه المستثمر الأجنبي وهذا الشيء ممكن أن يوفره له الشريك المحلي.

ومن العوامل الهامة أيضا هو توافر شبكات وتسهيلات التسويق قد يمتلكها أحد المستثمرين المحليين داخل الدولة المضيفة، وفي السنوات الأخيرة لم يكن أمام كثير من المستثمرين الأجانب فرصة الحصول على ذلك إلا من خلال الشركاء المحليين.

ومشكلة الحصول على العمالة خاصة المدربة، من المشكلات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة، ويستطيع الشريك المحلي التغلب على هذه الصعوبة بتقديم القوة العاملة اللازمة، يضاف إلى ذلك أن هناك منتجات تحتاج إلى مراكز بيع أو مراكز خدمة للمستهلك ويمكن أن يتم ذلك تحت رعاية وإشراف الشريك المحلي بفاعلية أكثر، هذا بالإضافة إلى مصادر التمويل المحلية والتي يمكن أن يقدمها الشريك المحلي.

2- المزايا السياسية: إن المشاركة المحلية مع المشروعات الاستثمارية يظهر المنشأة على أساس أنها محلية، ويتجنب المستثمر الأجنبي بذلك الخوف من المصادرة أو التأميم أو نزع الملكية التي قد توجه ضد المشروعات الأجنبية خاصة في الدول النامية حيث نجد الملكية الأجنبية تكتنفها بعض المخاطر الناتجة من التوترات السياسية.

ويضاف إلى ذلك أن هذا الشكل المناسب من الاستثمار في أغلب الدول ذات التخطيط المركزي والدول الاشتراكية والنظم الاقتصادية المتبعة في الوقت الحالي، هذا بالإضافة إلى تمتع المنشأة بالحماية الجمركية والإعفاءات الضريبية وغير ذلك من الحوافز التي تضعها الدول النامية من أجل التنمية الصناعية، هذا بالإضافة إلى أن الصداقة مع الموظفين المحليين تعتبر أساسية من أجل نجاح مشروع دولي جديد.

3- المزايا الاجتماعية: إن المشاركة المحلية تستخدم في عمل صورة ذهنية طيبة للشركة على أنها محلية يدعوا إلى زيادة فرص نجاح الشركة داخل المجتمع، وهذا أمر هام بالنسبة للشركات أو المشروعات التي تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية ونفس الوضع أيضا بالنسبة لمنشآت الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الفنادق وفي مجال العلاقة العمالية فإن المشروع المشترك يتمتع بميزة هامة حيث أنه يمكن أن يتفاوض بسهولة مع نقابات العمال المحلية دون أن يكون عرضة للهجوم مثلما يحدث للفروع المملوكة بالكامل للأجانب، هذا بالإضافة إلى تشجيع الحكومة لتلك المشروعات ومعاملتها لها.

ومما سبق يمكن القول إن المشروع المشترك هو أفضل أشكال الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة أو المستثمر الأجنبي على أساس ما سبق توضيحه.

ثانياً - الإستثمار المملوك كلياً للمستثمر الأجنبي:

أ- مفهومه: تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات.

إذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً (بل ترفض في بعض الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروعات الاستثمارية، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق الدول النامية.

يضاف إلى ما سبق أن المنطق يقول أن الوجود الأجنبي قائم بأثره السياسي والاقتصادي طالما سمحت هذه الدول بدخول الاستثمارات، سواء كان هذا على شكل استثمارات مشتركة أو عقود بالتخصيص لإنتاج سلعة معينة، أو عقود واتفاقيات الإدارة أو خلاف ذلك، فالاختلاف فقط يكمن في الدرجة وليس النوع سواء الاستثمار وأشكاله، أو الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة أو المترتبة على التواجد الأجنبي، بل أنه من خلال وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية.

ب- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر البلد المضيف:

من حيث المزايا فيمكن اختصارها على النحو التالي:

- يؤدي إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى الدول المضيفة، والمساهمة الكبيرة في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات، مع احتمال وجود فائض للتصدير أو التقليل من الواردات؛
- بافتراض وجود جهاز جيد يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدولة المضيفة، وبالتالي المساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير؛

أما من ناحية العيوب فإن الدول المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينهما وبين الشركات المعنية.

ج- مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسية:

من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق للشركة متعددة الجنسية ما يلي:

- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الانتاجي، وسياسة الاعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية، انتاجية، مالية)؛

- كبر حجم الارباح المتوقع الحصول عليها، والتي ينجم الجزء الأكبر منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الانتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية؛

- إذا استطاعت الشركة متعددة الجنسية أن تبني صورة ذهنية جيدة ومقبولة لدى الجمهور في الدولة المضيفة، فمن المحتمل جدا أن تصبح مهمة فتح فرع الشركة بهذه الدولة سهلة للغاية، فيما يختص بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق وغيرها من سياسات الأعمال، بالإضافة إلى سهولة حصولها على التسهيلات المختلفة والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها، خاصة ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية، أو المستوردة والاجراءات البيروقراطية المتعلقة بها؛

أما من ناحية العيوب فإن الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية، أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي، أو الحروب الاهلية في الدول المضيفة النامية، تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسية العاملة بهذه الدول، وبصفة خاصة إذا كانت الاستثمارات تقع في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الانشطة والصناعات الاستخراجية، أو الحساسة مثل صناعة البترول والاسلحة والادوية...، ويضاف إلى ذلك أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة بالمقارنة مع النوع الأول⁽¹⁾.

ثالثا- الاستثمار في المناطق الحرة:

أ- مفهومه: يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن التشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية انشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة⁽²⁾.

وترجع فكرة المناطق الحرة إلى عصر الامبراطورية الرومانية، حيث أقيمت لجذب التجارة الدولية العابرة. والتي كانت تهتم بتموين السفن التجارية وإقامة المخازن وإعادة شحن السلع العابرة، ومن أهم

⁽¹⁾ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، مرجع سبق ذكره، ص ص 487-489.

⁽²⁾ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

أمثلتها المنطقة الحرة في جبل طارق (أنشئت عام 1704) ومنطقة سنغافورة عام (1819)، ومن أشهرها في الوطن العربي منطقة جبل علي في إمارة دبي، وبور سعيد في مصر⁽¹⁾.

باعتبار المناطق الحرة، فضاء خارج المنطقة الجمركية، فإن الشركات المتعددة الجنسية غالباً ما يشكل لها ذلك حافزاً على مزاولة نشاطها الإنتاجي في مثل هذه المناطق مستفيدة بذلك من الإعفاءات الجمركية، فغالباً ما تقوم البلدان المضيضة بخلق وإنشاء المناطق الحرة قصد تشجيع إقامة الصناعات الموجهة إلى التصدير، حيث تسعى هذه الدول إلى جعل هذه المناطق فضاء جاذب للاستثمارات الأجنبية بالخصوص نظراً للعديد من الحوافز والامتيازات الممنوحة في هذا الإطار، بحيث يكون المستثمر الأجنبي في هذه الحالة بعيداً عن الخضوع للقوانين والإجراءات التقييدية المفروضة من قبل البلد المضيف⁽²⁾. ويساهم المستثمر الأجنبي في تعزيز الروابط الأمامية للاقتصاد المحلي من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كما تعزز الروابط الخلفية له من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج من مواد خام وغيرها⁽³⁾.

وللمناطق الحرة العديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين الاجانب على حد سواء، ويمكن حصرها في:

ب- مزايا الاستثمار في المناطق الحرة للبلد المضيف:

- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة؛
- القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد؛
- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص العمل؛
- زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات؛
- تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من هذه المناطق؛
- تنمية المناطق النائية والأقل تقدماً.

ج- مزايا الاستثمار في المناطق الحرة للمستثمرين والمشروعات:

- الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار مناسبة؛
- تسويق منتجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة؛
- الاستفادة من البنى الأساسية التي تقوم بها الدولة لهذه المشاريع؛
- يمنح المستثمرون الاجانب حق الإقامة داخل البلد.

⁽¹⁾ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

⁽²⁾ جون سوليفان وألكسندر شكرلنكوف، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2004، ص 25.

⁽³⁾ محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دار الحلبي، بيروت، 2007، ص 42.

وعلى الرغم من المزايا السابقة، فإن المناطق الحرة تعمل على تكوين مناطق متطورة مقارنة مع المناطق الأخرى في البلدان النامية، وبذلك تتفاوت مستويات النمو والتنمية في هذه البلدان وإمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج⁽¹⁾.

رابعاً- مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي، حيث يكون العمل في إطار اتفاقية بين الطرفين، الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين لتجميعها لتصير منتج نهائي في البلد المضيف⁽²⁾.

وفي بعض الحالات فإن مشروعات التجميع تأخذ شكل المشروعات المشتركة أو المشروعات المملوكة للمستثمر الأجنبي كلياً، ويترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الموجودة في هذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي، أما إذا كان المشروع الاستثماري التجميعي على شكل عقد أو إتفاقية بين الطرفين لا تتضمن أي مشاركة أجنبية بشكل أو بآخر، فإن هذا النمط مشابه لأنماط الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال الانتاج⁽³⁾.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية:

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الاسهم (الملكية) وهذه الانماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثمار مباشر أو غير مباشر⁽⁴⁾، وهذه الأشكال هي:

أ- **عقود التراخيص (الامتياز):** هي عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسية والمستثمر الوطني، بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من أصناف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التراخيص على نوعين، الأول يسمى الترخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية، حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسية الحصول على التملك الكامل للاستثمار. والنوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فإن الشركات متعددة الجنسية تفضل منح التراخيص الانتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر⁽⁵⁾.

(1) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 46.

(2) صلاح الدين عباس، العولمة وأثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص 87.

(3) عبد السلام أبو قحف، إدارة الاعمال الدولية، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص 269.

(4) UNCTAD (world Investment Report 1998), Trends and Determinants. U.N, New York and Geneva, 1998, P351.

(5) محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم (107)، الكويت، 1986، ص 228-229.

ب- **عمليات تسليم المفتاح:** وهي عبارة عن اتفاق أو عقد يتم بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وإدارته وصيانته⁽¹⁾.

ج- **عقود الإدارة:** عبارة عن عقد بين البلد المضيف وشركات معينة، يتم بموجبها منح البلد المضيف جهات إدارية أو شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الإدارية، منحها إدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد، في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو للشركة متعددة الجنسية⁽²⁾.

د- **التعاقد من الباطن:** وهي عقود امتياز أو إنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي وهنا يتم الاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فروعهما مثلا) على أن يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول، الذي يستخدمها في إنتاج منتوجاته النهائية وبعلامته التجارية، وقد يقوم الطرف الأول (الأصيل) بتزويد المقاول من الباطن ببعض احتياجاته اللازمة لتصنيع السلع النهائية، ثم يقوم بعد ذلك بتزويدها للأصيل⁽³⁾.

المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كإحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات قوة أساسية في الاقتصاد الدولي، حيث تتخربط في عمليات الإنتاج وفق منظومة كونية متكاملة تستحوذ على ثلث الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وعلى أكثر من ثلث أرباح التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على الصعيد العالمي، حيث ساهمت هذه الشركات في زيادة تدفقات رؤوس الأموال دوليا وانسياب التكنولوجيا والثقافات، وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات كما تعددت تسمياتها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية والبعض الآخر يسميها بالشركات الدولية أو الشركات عابرة القوميات.

الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وأهم خصائصها:

يرجع ظهور الشركات متعددة الجنسيات إلى الاقتصادي ليلينثال ديفيد D. ELILIENTAHAL في عام 1960، عندما قدم بحثه بمعهد كارنيجي للتكنولوجيا تحت عنوان الشركة المساهمة المتعددة الجنسيات، وفيما بعد روبرير فرنوا ROBERT VERNOS في عام 1973.

⁽¹⁾ عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص 274-275.

⁽²⁾ صلاح عباس، مرجع سابق، ص 104.

⁽³⁾ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدول، مكتبة الإشعاع الفنية، مرجع سابق، ص 506.

أولاً- مفهوم الشركات متعددة الجنسيات: إن مصطلح الشركة متعددة الجنسيات مصطلح مبهم يفترض أن هذه الشركة لها عدة جنسيات وهذا خطأ، فرغم توسعها وامتدادها العالمي فإن الشركة الأم تحتفظ عموماً بجنسية البلد الأصلي ونادراً ما تكون مزيجاً من الجنسيات⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مصطلحات تستوجب التمييز بينها⁽²⁾:

أ- الشركة الأجنبية: هي شركة تمارس نشاطاً استثمارياً (الإنتاج، التسويق، الخدمات) خارج البلد الأصلي، وذلك بغض النظر عن البلدان المضيفة القائمة فيها.

ب- الشركة الدولية: عرفها ليفنجستون LIVINGSTONE بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة (عدم خضوعها لرقابة أو قود مفروضة من طرف الحكومة الأم) تمارس نشاطها بالاختيار في بلد أجنبي أو أكثر، وهذا يفرض عليها صفة الدولية.

ج- الشركة العابرة للقومية: تفضل هيئة الأمم المتحدة استخدام هذا المصطلح قصد التخفيف من الآثار النفسية السياسية لدى البلدان النامية من جراء استخدام مطلق الشركات متعددة الجنسية.

لقد شهد مفهوم الشركة متعددة الجنسيات تعريفات عدة من قبل العديد من الاقتصاديين من بينهم "ريمون فرنون" الذي يعرفها بأنها: "شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أن له مدخلاً لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ويبدو حساساً لعناصر استراتيجية مشتركة". فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمال مبيعاتها السنوية على 100 مليون \$ والتي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر⁽³⁾.

ويعرفها دونينغ بأنها: "كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول، مصانع، مناجم، مكاتب واستشارات وما شابهها في دولتين أو أكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي⁽⁴⁾".

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنها: "كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات ووليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً⁽⁵⁾".

(1) الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 06، 2015، ص 86.

(2) للمزيد من التفاصيل راجع: أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مرجع سابق، ص 22، 24.

(3) طاهر مرسى، إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2001، ص 247.

(4) محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ص 19.

(5) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 223.

ثانياً- خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى أن تكون احتكارية، حيث تكون فيها الملكية والادارة والانتاج وأنشطة المبيعات ممتدة فوق نطاق سلطة عدة كيانات قومية. وتتألف من مركز رئيسي في دولة ما مع مجموعة من الفروع في الدول الاخرى، والهدف الرئيس للشركة هو تأمين أقل تكلفة لإنتاج السلع من أجل المنافسة الاسواق العالمية، ويمكن تحقيق هذا الهدف بالحصول على أفضل وأكفاً لمواقع الانتاج أو الحصول على تنازلات ضريبية من الحكومات المضيفة لهذه الشركات⁽¹⁾.

وتتميز هذه الشركات بمجموعة من الخصائص أهمها:

أ- **اتساع الرقعة الجغرافية:** تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها، وامتداده الجغرافي خارج الدولة الأم، وبما لها من إمكانات هائلة في التسويق وفروع شركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات ناهز 65 ألف شركة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم، وكانت الدول المتقدمة موطننا لنحو 77% من إجمالي الشركات متعددة الجنسيات في العالم، ونشير إلى أن أكبر 50 شركة متعددة الجنسيات في الدول النامية تمثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم⁽²⁾.

ب- **ضخامة الحجم:** تتفوق الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالشركات المحلية من حيث حجم رأسمالها واستثماراتها، عدد العاملين فيها، حجم المنظومة الادارية والتسويقية والكفاءة البشرية، تنوع انتاجها وأرقام مبيعاتها أو الايرادات التي تحققها، فمثلاً: شركة جينرال موتورز تحقق مبيعات تفوق 35 مليار \$، وهذا الرقم يتجاوز اجمالي الناتج القومي لأغلبية الدول الأعضاء في الامم المتحدة، كما بلغت قيمة مبيعات أكثر من 500 شركة حوالي 200 مليار \$.

أما في الالفية الجديدة، وحسب تقديرات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED إن استمرار ارتفاع السلع والخدمات من قبل 82000 شركة متعددة الجنسيات وفروعها الاجنبية (790000 فرع) حيث تجاوز مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر 15000 مليار \$ في عام 2008، ووصل إلى 29000 مليار \$ في عام 2009، ويمثل الانتاج الخام للفروع الاجنبية في العالم 11% من الانتاج الداخلي الخام (PIB) في حين ول عدد العاملين فيها إلى 80 مليون عامل⁽³⁾.

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص 226.

(2) أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص123.

(3) الجوزي جميلة، دحمانى سامية، مرجع سبق ذكره، ص 89،90.

ج- **التفوق والتطور التكنولوجي**: تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والادارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية⁽¹⁾.

إن مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل، أبرزها⁽²⁾:

- خصائص النشاط الانتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني.
- الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث المشروعات والقوانين التي تحكم التنافس وحماية الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية.
- استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به.

د- **الانتاج المتعدد** : سعت الشركات متعددة الجنسيات إلى غاية وقوع الحرب العالمية الثانية إلى بلوغ وفورات الحجم، ما ينجم عنه من تخفيض متوسط التكاليف، ومن ثم تحقيق الارباح الاقتصادية، وبسبب المستجدات التكنولوجية وامتلاك الشركات المرونة في الانتاج، أخذت الشركات بالدخول في الإندماجات لتضم في أنشطتها مجالات عمل ليس لها علاقة واضحة بتحقيق الارباح الكبيرة، أو المحافظة عليها، وبالتعبير الاقتصادي إحلال مفهوم وفورات المجال محل وفورات الحجم، بكلمة أخرى إعتمدت الشركات متعددة الجنسيات على التنوع الشديد في أنشطتها الاقتصادية لكي تتمكن من تعويض الخسارة المحتملة التي قد تصيب نشاط معين بالريح الذي يحققه نشاط آخر.

وحتى الربع الأخير من القرن العشرين فقد كان النوعان الأكثر تميزا من استثمارات الشركات متعددة الجنسيات هما الاستثمارات التصنيعية في الاقتصادات المتقدمة صناعيا لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) واستثمارات الصناعات الاستخراجية، وخاصة استخراج النفط في العالم الأقل تطورا، وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ازدادت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الخدمات بشكل مطرد، وأخذت تقدم سلع وخدمات متنوعة ما بين وسائل الاعلام والاتصالات والصيرفة والتأمين وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية⁽³⁾.

هـ- **إقامة التحالفات الاستراتيجية** : تحاول الشركات متعددة الجنسيات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية

(1) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 29.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 237، 238.

(3) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المرجع السابق، ص 235.

واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الادارية⁽¹⁾.

و- **المزايا الاحتكارية:** هي رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة واحتكار الانتاج والتسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم، وهي نظرة مسيري هذه الشركات واستراتيجية من استراتيجياتهم⁽²⁾.

ز- **تعبئة الكفاءات:** لا تتقيد الشركات متعددة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى في أعلى المستويات التنفيذية، وعلى سبيل المثال ينتمي أعضاء مجلس ادارة ABB الثمانية إلى خمس جنسيات، فلا تفضل للسويسريين ولا للسويديين، فكفاءة الأداء رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (الذي يضم أيضا النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات)، والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية. وهذا التصعيد يعتبر هدف لليد العاملة المحلية في العالم الثالث، وإذا كانت الجامعات الغربية قد لعبت في الستينات والسبعينات الدور الأساسي في استنزاف القادرين من ابناء الجنوب فيما سمي BRAIN DRAIN ، فإن المسؤول الأساسي عن هذه الظاهرة هو الشركات متعددة الجنسيات، فهي تستورد خبراءنا وتصدر لنا خبراء من دول أخرى ما دمننا نريد الاعتماد على الخبرة الأجنبية⁽³⁾.

ح- **تركيز الادارة العليا (الوحدة):** إن الوجود الحقيقي للشركة في أكثر من دولة ليس بالشرط الكافي لتعدد جنسياتها، بل يجب أن تخضع فروع هذه الشركة لنفس استراتيجية الشركة الأم، أي تكون للشركة ككل استراتيجية موحدة على المستوى العالمي.

وتعد الوحدة المميز الأساسي للشركات متعددة الجنسيات، فهناك وحدة اتخاذ القرارات، وحدة التصرف، وحدة الاستراتيجية ووحدة الموارد الانسانية المادية والفنية⁽⁴⁾.

والاستراتيجية المشتركة تفترض وجود شركة موجهة تحدد الأهداف وتسهر على انجازها، ومن ثم تقييم النتائج، وهذه الشركة الموجهة أي الشركة الام تمارس نوعا من السيطرة على الوحدات المختلفة من اجل تحقيق خطتها الشاملة، ويرجع السبب في تحقيق هذه السيطرة إلى تحديد الاستراتيجية الشاملة للشركة الام بواسطة جهاز موحد للإدارة أي القيادة العليا، وبالتالي وجود مركز واحد فقط للقيام بإصدار القرار، هذا

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 152.

(2) عبد الكريم كافي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، ط1 بيروت، 2013، ص 60.

(3) محيي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 60.

(4) طابوش مولود، أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 26.

الأخير يوجد عادة في الدولة التي تتبعها الشركة الأم بجنسيتها وتخلق الشركة الام صلة فيما بينها وبين الشركات التابعة لها، حيث تفرض عليها مستوى ودرجة الصرف اللازمة من أجل تحقيق السياسة الشاملة لها، فالشركة الام تعين الشركات التابعة لها حدود مبادراتها، وتفرض عليها أن تكون سياستها متسقة مع السياسة العامة للشركة الأم، ويتوقف النجاح إلى حد كبير على التوفيق الحاذق والفعال بين متطلبين: وحدة إصدار القرار في مواجهة الكل المكون للشركة، والمبادرات اللامركزية المحلية الصادرة من فروع الشركة الأم⁽¹⁾.

الفرع الثاني: آثار الشركات متعددة الجنسيات وأهدافها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

تعد الشركات متعددة الجنسيات من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، وهي تتسم بتعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة لأنها تستند إلى اعتبار اقتصادي هام ألا وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى.

ولعل تزايد مكانة ودور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي كما أشارت إليه مجلة FORTUNE عام 1995 في دراسة شملت أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم إلى أن إجمالي إيراداتها بلغ 11378 مليار \$. والذي يمثل آنذاك 171% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية و 45% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ككل، وعدد العاملين بها 35.2 مليون عامل، وصافي أرباحها نحو 323.4 مليار \$ وتستحوذ الشركات متعددة الجنسيات حوالي 40% من حجم التجارة العالمية ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

أولاً- آثار الشركات متعددة الجنسيات⁽²⁾:

أ- تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النظام النقدي الدولي: ويظهر في تلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات والتي تبلغ ضعف الاحتياطي الدولي، وهذا يدل على مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي، فهذه الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول يمكن أن تعجل بأزمة نقدية عالمية إذا قرر تحويل بعضها من دولة لأخرى.

ب- تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية: تستحوذ الشركات متعددة الجنسيات على حوالي 40% من حجم التجارة العالمية، حيث أن ازدياد درجة التنوع في الأنشطة تؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات الام ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة.

(1) نصيرة بوجمعة سعدي، عود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، أبريل 1992، ص 44.

(2) (بتصرف) أمجد جميل الافغاني، الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية: نقد داخلي لنظرية التبعية، رسالة ماجستير، جامعة برزيت، فلسطين، 2004، ص 43، 44.

ويضاف إلى ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات بما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانات وموارد يمكن أن تؤثر في هيكل التجارة العالمية من خلال إكساب الكثير من المواقع في دول العالم ميزة تنافسية مكتسبة في الكثير من الصناعات والأنشطة من خلال عناصر الجودة والتكلفة والسعر والانتاجية.

ج- تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي: مع كبر حجم النشاط الاستثماري والانتاجي والتسويقي والتجاري للشركات متعددة الجنسيات وما أحدثته من ثورة تكنولوجية من إتاحة امكانيات وأنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل، حيث انتقلت تلك الانماط من تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، حيث أصبح من المألوف إنتاج سلعة واحدة بين عدد من الدول، كل دولة تتخصص في جزء أو أكثر، ولعل هذا الاتجاه يوفر الامكانية للدول خاصة النامية منها الحصول على فرصة لاخترق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، أي اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في مختلف الصناعات.

ثانيا- أهداف الشركات متعددة الجنسيات:

إن أهداف الشركات متعددة الجنسيات عديدة، وهي تسعى إلى تحقيقها بجميع ما لديها من وسائل وبشتى الطرق، ولو كان ذلك على حساب السيادة الوطنية للدول المضيفة، خاصة البلدان النامية منها كونها لا تملك الوسائل الكفيلة لمراقبة النشاطات الضخمة لهذه الشركات، وتكمن هذه الوسائل في التكنولوجيا والمهارات الفنية أو حتى من ناحية التشريعات والقوانين المنظمة لنشاطاتها⁽¹⁾.

ومن هذه الأهداف يمكن اختصارها في نقطتين أساسيتين، هما كالتالي⁽²⁾:

أ- الربح: إن لب أهداف الرأسمالية هو تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، فالرأسمالي لا يتوقف عن تسريح العمال عندما يشعر أن استمرار وجودهم يهدد هدفه المنشود في تحقيق أعلى الأرباح، ويسعى دائما إلى تبني تقنيات انتاجية مختلفة تعود عليه بعوائد تفوق المعدلات السائدة في السوق ، وتأسيسا لذلك تدخل الشركات متعددة الجنسيات السوق حينما ترى أن النشاط الصناعي سيعود عليها بأرباح تفوق المعدل السائد، وسرعان ما تخرج عندما تتوقع أن أرباحها ستتناقص إلى دون المستوى السائد في الاسواق.

وتتجنب الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية وكذلك الانفاق على الرعاية الاجتماعية مرتفعا، كالسويد مثلا، وعادة تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى البلدان ذات معدلات الضرائب وكذا الانفاق الاجتماعي منخفض كبلدان شرق آسيا.

(1) طابوش مولود، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 54، 55.

كما أن الشركات متعددة الجنسيات تحاول تحقيق الأرباح عن طريق الاستثمار في البلدان والاقاليم التي تتوفر على بنية أساسية قوية وأيدي عاملة ماهرة وتوفر استقرار سياسي.

ب- النمو والاستمرارية:

إن الشركات متعددة الجنسيات لا تهدف فقط إلى تحقيق الأرباح، بل تسعى كذلك إلى مواصلة نموها واستمرارها وذلك من أجل البروز أكثر على المستوى الدولي، فمثلاً، الشركات الأمريكية كثفت من جهودها خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين من أجل إنشاء فروع لها في أوروبا وكندا عكس بلدان أمريكا اللاتينية ومختلف الدول النامية، بالرغم من أن هذه الشركات تحقق أرباح كبيرة في الدول النامية أين يكثر الطلب على السلع الاستهلاكية وتتوفر اليد العاملة الرخيصة عكس أوروبا. إن حضور هذه الشركات في أوروبا وكندا يخضعها إلى منافسة كبيرة مع الشركات الأوروبية والكندية الكبيرة وهذا ما يجبرها على تطوير أساليب إنتاجها وتسييرها قصد الظفر بمكانة في تلك الأسواق.

ثالثاً- أشكال اعمال الشركات متعددة الجنسيات:

في إطار الاعمال الدولية يمكن أن تأخذ هذه الأعمال عدة أشكال تختلف فيما بينها من عدة نواحي مثل مدى ارتباط الشركة الام مع الفروع في الخارج وفترة المشروع الزمني لها، ومن أهم الأعمال الدولية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات نذكر⁽¹⁾:

أ- الترخيص:

ويعني الحصول على امتياز أو تصريح رسمي من أحد الجهات المسؤولة (الشركة الأم) للدخول أو البقاء في نشاط أو تجارة أو مهنة ما (تصنيع أو تسويق منتجات الشركة الأم)؛

ب- تسليم المفتاح: من سمات عقود تسليم المفتاح أن أحد الطرفين مسؤول بالكامل عن إقامة المصنع أو المشروع وتشغيله وفقاً للاتفاق مع الطرف الثاني الذي يلتزم بالسداد وتغطية التكاليف، وقد تختلف التفاصيل المحددة للمسؤوليات التي يشملها عقد تسليم المفتاح من مشروع لآخر، وذلك وفقاً لطبيعة كل مشروع ونوع العمل المطلوب؛

ج- عقود الإدارة: تعتبر عقود الإدارة تحويل قانوني وصريح من الشركة، حيث يتم تحويل طاقم إداري بالقيام بإبرام وتنفيذ وتعديل العقود المبرمة بين الشركة الأم والزبائن؛

د- عقود التصنيع: هنا تصنع الشركات التابعة منتجات باسم تجاري لصالح الشركة الأم، وتلتزم بالمواصفات والشروط المنصوص عليها بالعقد؛

هـ- عقود الوكالة / الوكلاء:

(1) عبد الرحيم فؤاد فارس، فراس أكرم الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 172، 173.

الوكيل هو الذي يكون مخول من الشركة الأم بإبرام وتوقيع عقود بيع أو راء أو غيرها من العمليات التجارية في الخارج لصالحها مقابل مردود مادي متفق عليه.

المبحث الرابع: الاتجاهات الجغرافية والقطاعية العالمية لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر

تكمن أهمية حركة رؤوس الاموال الدولية لا سيما الاستثمار الاجنبي المباشر كأحد مظاهر العولمة على وجه الخصوص، فزيادة التنافس الدولي لاستقطاب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي ما يميز ذلك. وباعتبار أن الاستثمار الاجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الدولية البديلة على الاستدانة الخارجية وباعتباره كذلك محركا رئيسا لعجلة التنمية ومؤشرا أساسيا لقياس الانتعاش والركود في النشاط الاقتصادي الدولي، أردنا إدراج هذا المبحث كسرد تاريخي لأهم اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر منذ قيام الثورة الصناعية 1864 إلى بدايات القرن الواحد والعشرين إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: الاتجاهات التاريخية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية

لا يمكن تحديد تاريخ معين لبدء الاستثمار الاجنبي المباشر، ولكن حقيقة بدايته كانت على إثر قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، حيث تركز الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المتقدمة أكثر من غيرها، كما تعتبر كل من الاحداث التاريخية التالية: مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد ح ع II ونمو الاقتصاد الرأسمالي وتطوره وتمويل حروب الو م أ، أسباب حقيقية على ظهور فوائض مالية تحتاج إلى توظيف خارج بلدانها، حتى ظهرت فكرة الاستثمار الدولي.

الفرع الاول: حركة الاستثمار الاجنبي المباشر قبل ح ع I (1914 م) "العصر الذهبي للاستثمار الخاص"

اتسم الاستثمار الدولي في هذه الفترة بما يلي:

- كان في جوهره استثمارا خاصا يقوم به الافراد، المصارف والشركات الخاصة؛
- الاتجاه الأساسي لحركات رؤوس الاموال كان من البلدان الرأسمالية المتطورة إلى المناطق الاستعمارية؛
- التركيز على قطاع المواد الأولية، ما أدى إلى نشوء نوع من التخصص وتقسيم العمل الدولي (تخصصت بموجبه البلدان النامية في وفرة المواد الأولية، بينما تخصصت البلدان المتقدمة في انتاج المواد المصنعة)؛

- توسع نشاط الشركات الدولية بإقامة فروع لها في الخارج.

ومن بين العوامل التي ساعدت في ازدهار الاستثمارات الدولية، نذكر منها⁽¹⁾:

- قيام الثورة الصناعية وزيادة عمليات الانتاج والبحث على الموارد الأمر الذي دفع إلى ضرورة اللجوء إلى الادخار والاستثمار في الداخل وفي الخارج بغية تلبية متطلبات الصناعة والتجارة؛

(1) دحماني سامية، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 50-51.

- توجه الاستثمارات الدولية إلى أوروبا ثم إلى الو.م.أ، كندا، الأرجنتين، استراليا، نيوزيلندا والهند، في حين لم تتل البلدان النامية في آسيا وأفريقيا إلا جزءا ضئيلا (6.8% من إجمالي الاستثمار الدولي)، أما بالنسبة للاستثمارات في الولايات المتحدة فقد بلغ مخزونها 635 مليون \$ عام 1897م ووصل إلى 7.2 مليار \$ عام 1914م؛

- يمثل التوزيع القطاعي للاستثمارات الدولية بالنسب المئوية من إجمالي الاستثمارات كما يلي: قطاع النقل على السكك الحديدية 40.6%، القروض العامة 29.5%، الاستثمار في المواد الأولية 10.3%، المصارف والبيوت المالية 8.4%.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الحربين (1914-1945) "تراجع الإستثمار الدولي"

شهد الاستثمار الدولي في هذه الفترة تراجعا كبيرا مع تباطؤ في تدفق رؤوس الاموال بسبب وقوع الحربين العالميتين وما تبعتهما من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، لذلك لم تتم الاستثمارات الاجنبية بسبب سوء الاوضاع النقدية في أوروبا نتيجة التضخم الذي ساد فترة العشرينيات، ففي عام 1914 بلغ الرصيد العالمي من الاستثمارات الاجنبية المباشرة حوالي 15 مليار \$، وكانت بريطانيا على رأس القائمة تليها كل من الو.م.أ وألمانيا⁽¹⁾. ومن عوامل تثبيط توسع الاستثمارات الدولية ونشاط الشركات الدولية: التخوف من نشوء حرب أخرى بعد ما انتهت ح.ع.أ عام 1918، الاعتماد على السياسة الحمائية بغرض تدعيم الصناعات المحلية وحمائتها من منافسة السلع المستوردة، إتخاذ اجراءات الرقابة على النقد، وهذا فضلا عن نشوب أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وتكون منظومة الاقتصاد الاشتراكي، لذلك لم يعد النظام الرأسمالي النظام الاقتصادي الوحيد في العالم⁽²⁾.

وأهم ما يميز هذه الفترة أيضا:

أولاً- بروز الو.م.أ بعد ح.ع.أ كدولة قوية مهيمنة على الاستثمارات الدولية باعتبارها المستثمر الاول لرؤوس الاموال والمصدر لها، حيث بلغت استثماراتها 02 بليون \$ سنويا خلال الفترة (1920-1929)، وقد شملت هذه السيطرة عدة قطاعات كالسيارات، البترول وغيرها، وذلك بإنشاء أضخم الشركات، كما وجهت ثلثي العمليات الاستثمارية نحو البلدان النامية قصد ضمان الحصول على المواد الأولية بصفة مستمرة، وكانت الاستثمارات الدولية في هذه الفترة تتوزع كما يلي⁽³⁾:

- عام 1914: الو.م.أ 6.3%، بريطانيا 50.3%، ألمانيا 17.3%، فرنسا 22.2%، باقي العالم 3.9%؛

(1) حسان الخضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 03، الكويت، 2004، ص 05.

(2) رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والازمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، الطبعة الاولى دار المستقبل العربي، مصر، 1994، ص 57.

(3) المرجع نفسه، ص 60.

- عام 1945: الو.م.أ. 59.1%، بريطانيا 24.5%، ألمانيا 11%، فرنسا 4.7%، باقي العالم 10.6%.

ثانيا- فقدان لجزء كبير من الاستثمارات بالخارج للبلدان المصدرة كبريطانيا، فرنسا وألمانيا لتحملهم نتائج ح.ع.إ.، حيث تم ذلك سواء بالبيع لمواجهة نفقات الحرب أو بالتدمير المادي أم بالمصادرة، فمثلا: أُجبرت ألمانيا على دفع تعويضات بقيمة 33 مليارا عام 1921 (ما يمثل 3/4 من الاستثمار الدولي الموظف في قرن كامل)، وبذلك أثقلت الديون كاهل أوروبا على العودة إلى التوازن الذي كان سائدا قبل سنة 1914⁽¹⁾؛

ثالثا- اتسمت هذه الفترة بانتقال رؤوس الاموال فيما بين الدول المتقدمة (ألمانيا 42%، أستراليا 9%، إيطاليا 6%، من مجموع واردات رأس المال الدولي)، إلى جانب ميل بعض البلدان النامية ومنها الأرجنتين وفنلندا لتصدير رأس المال إلى البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا، حيث كان الاستثمار في الاوراق المالية في البلدان المتقدمة يعود على المستثمر بعوائد مجزية؛

رابعا- زيادة أهمية القروض العامة وانخفاض الاستثمار في قطاع النقل على السكك الحديدية؛

خامسا- توجيه ما يعادل 70% من الاستثمارات الخارجية إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية وذلك عن طريق إقراض تلك البلدان أو عن طريق الاستثمار المباشر⁽²⁾.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة ما بعد ح.ع.إ. إلى غاية نهاية التسعينات (1999-1945)

تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين بتغير موازين القوى السياسية والاقتصادية وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول الأوروبية بعدما سجلت عجزا في موازين مدفوعاتها، وكانت الو.م.أ. تتمتع بفائض تجاري هائل سمح لها مساعدة 16 دولة أوروبية في إطار مشروع مارشال (1947) لإعادة بناء وإعمار أوروبا عن طريق الدعم المالي⁽³⁾.

أولا- الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1960-1945):

أصبحت الظروف الاقتصادية في هذه الفترة أكثر ملائمة لنمو الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات مقارنة بسابقتها، وأهم ما يميز هذه الفترة:

أ- زيادة أهمية الاستثمارات للو.م.أ. المصدرة الرئيسية لرؤوس الاموال إلى الخارج، حيث قدرت استثماراتها الخارجية بقيمة 788.1 مليون \$ في الفترة (1949-1952)، وأدى مشروع مارشال (1948-1952) إلى تعزيز الاستثمارات الأميركية في الخارج (أوروبا) ويرجع هذا إلى: تزايد الانفاق العسكري، تخفيض قيمة

(1) جيل برتان، مرجع سبق ذكره، ص 20، 29.

(2) دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(3) بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 84.

العملات الأوروبية وبذلك تضاعفت فروع الشركات الأمريكية في الفترة (1950-1956) حيث انتقل عددها من 700 فرع إلى 23000 فرع؛

ب- إسترداد أوروبا لقوتها وتحسين امكانات الاستثمار فيها، ومن بين عوامل إنتعاش الاستثمارات: ميلاد الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (1947)، السوق الأوروبية المشتركة (1957)، المجموعة الاقتصادية الأوروبية (1958)؛

ج- بروز اليابان كقوة عالمية في الستينات ، وأصبحت أوروبا الشرقية مصدره لرؤوس الاموال بقيمة تقارب 0.1 مليار \$ عام 1960، فضلا عن ظهور هيئات دولية للتمويل كالبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية⁽¹⁾؛

لقد تميزت الفترة (1950-1960) بانتعاش الاقتصاد العالمي وخاصة الأمريكي حتى ظهور الازمة البترولية (1973)، وقد كانت وتيرة النمو للاقتصاد العالمي متزايدة، إذ تضاعف مخزون الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تلك الفترة بـ 06 مرات⁽²⁾. وهذه نتيجة لسياسة التشغيل الكامل التي انتهجتها معظم الدول المصنعة للدعم المستمر للشركات الأمريكية من خلال نجاح مشروع مارشال وتدني نفقات النقل والاتصالات.

لقد شكل هذا الانفتاح العالمي التدريجي على الاقتصاديات الخارجية مبرر لبروز دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين وتكثيف رأس المال وتطوير الصناعة في البلدان الأوروبية وبلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE)، وبعد ما كانت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الأمريكية تقتصر على اتجاهها نحو بلدان أمريكا الشمالية، ككندا وبلدان أمريكا اللاتينية، بدأ في 1960 التوجه إلى دول أوروبا خصوصا مع ظهور السوق المشتركة الأوروبية، الذي أصبحت من خلاله أوروبا القطب الأول لنشاط الشركات الأمريكية المتعدد الجنسيات، إذ انتقل حجم الأصول التي تمتلكها الشركات الأمريكية من 02 مليار \$ إلى 65 مليار \$ في الفترة بين 1958 و 1979، بتوزيع قطاعي مهيم على مستوى الصناعات المصنعة: آلات زراعية، إلكترونيات سيارات... الخ. ما أدى إلى سيطرتها على 40 % من الانتاج الأوروبي سنة 1960⁽³⁾.

أما في البلدان النامية فقد شهدت الفترة تراجعاً نسبياً في تدفقات الاستثمار الاجنبي الوافدة نحوها، إذ قدر هذا التقهقر بالنصف منتقلاً بذلك من 67% إلى 33% من إجمالي المخزون العالمي (أنظر الجدول رقم 01-01) كما تراجعت أيضاً حصة آسيا في حجم هذه الاستثمارات إذ انتقلت نسبة استقبالها لهذه

(1) أنظر ، دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(2) فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 114.

(3) - kader Djawed, investissements directs étrangers dans la région MEDA, Thèse de magistère, faculté des sciences économiques sciences commerciales et sciences de gestion, université d'Oran, Juin 2013, P29.

الاستثمارات إلى 08% بعد ما كانت تقدر ب 25% في الفترة بين 1938 و 1960، ويمكن تفسير هذا التراجع المتعلق بالبلدان النامية بالنزعة الوطنية المناوئة للشركات الاجنبية المستثمرة التي سادت في الستينات حتى منتصف السبعينات ، والتي كانت ترى في الشركات متعددة الجنسيات(*) صورة للإمبريالية التي تجسدها الو.م.أ من خلال الهيمنة الاقتصادية المتزايدة المنادية للفكرة الليبرالي، كما أن تغير إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات المتعلقة بالتوطن خارج البلد الأصلي أصبح يخضع لمعايير أخرى، فالبحث عن الأسواق والأصول الاستراتيجية أضحي من أهم سمات هذه الاستراتيجيات.

ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (1980-1960)

لقد استهدفت الاستثمارات الأجنبية إما تصريف عرض النشاط الانتاجي في الدول المصدرة لرأس المال (الدول الصناعية الرأسمالية)، وإما تحقيق فوائض تجارية من خلال إستغلال الجوانب الاحتكارية المتمتع بها مثل الإحتكار التكنولوجي. كما عرفت الاستثمارات الاجنبية المباشرة نموا معتبرا في هذه الفترة، فقد انتقل مخزون هذه الاستثمارات في العالم من 66 مليار \$ إلى 380 مليار \$، أي تضاعف بـ 06 مرات، في الفترة الممتدة بين (1950-1978)، مع تسجيل نمو بطيء خلال الازمة البترولية 1973، وكانت الو.م.أ رائدة في مجال تصدير مخزون الاستثمارات الاجنبية المباشرة بامتلاكها نصفه، ما يمثل 65% من التدفقات السنوية، تليها المملكة المتحدة البريطانية بـ 15% ثم فرنسا بـ 3.6% (1)

يمكن إدراك المتغيرات التي حدثت في نمط توزيع واتجاهات الاستثمارات الاجنبية من خلال معرفة مفهومين واضحين في هذه المرحلة، لهما أهميتهما في تشكيل القواعد والهياكل الدولية والاقتصادية: نموذج التوسع الرأسمالي والاتجاه نحو بناء وتنمية الاستثمارات الوطنية من خلال الدور القيادي للدولة والقطاع العام.

إن أسلوب عمل الاستثمارات الاجنبية يتحدد من حيث الاتجاه والتركز ونمط التوزيع في المناطق الدولية المختلفة، وذلك بما يحمله من تعارض مع آليات السوق واتجاهه نحو تحقيق السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية وما ينطوي على ذلك من تزايد الانفصال تدريجيا عن الاقتصاد الرأسمالي والكيفية التي يتعارض فيها نموذج التوسع الرأسمالي (2).

ويمكن تفسير اتجاه الاستثمارات الاجنبية ونموها خلال هذه الفترة في النقاط التالية(3):

(*) لقد ترجمت هذه الدول (مثل الجزائر في أفريقيا والهند في آسيا) مناهضتها لكل أشكال الاستثمار المباشر وغير المباشر بتبني أدوات حماية سياسية واقتصادية لمواجهة الاستثمار الاجنبي المباشر الغربي وبالأخص الامريكي بإسناد وكالات حكومية تهتم بدراسة الملفات بدقة قبل الترخيص للاستثمار الاجنبي المباشر وما حددت سقف لإعادة توطين الارباح أو منع المشاركة بالأغلبية في الشركات المختلطة.

(1) بن عاشور رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص 85، 86.

(2) نشأت عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 331.

(3) أنظر: المرجع السابق، ص 333، 339.

أ- قاعدة الأمان: دخلت الاستثمارات الأجنبية مرحلة جديدة عقب انتهاء ح.ع.11، إتسمت بالاعتماد على قدرة الدولة في عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول الأخرى، لا سيما مع انتشار سياسات الحماية وفرض القيود على حركة رأس المال والتجارة الخارجية، ومن ثم ظهرت أهمية الاتفاقيات الدولية في تنشيط حركة التجارة والاستثمار. حيث اعتمدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الانتاج والتجارة على القواعد المقررة في الاتفاقيات الدولية، وهو أمر يتوقف على قوة وقدرة الدولة على عقد هذه الاتفاقيات والدخول في علاقات تعاونية مع الدول الأخرى⁽¹⁾. ومثال ذلك مشروع مارشال الذي عمل على تأمين دخول الاستثمارات الأمريكية إلى الدول الأوروبية، ودخول بعض الدول الأوروبية في كتلتات إقليمية⁽²⁾ الجماعة الاقتصادية الأوروبية⁽²⁾.

ب- قاعدة التفضيل الإنتاجي: إبتداء من تغير هيكل الانتاج الصناعي نتيجة لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية في البلدان الرأسمالية، ظهرت تغيرات جذرية في الطلب الإنتاجي الصناعي (احتياجات النشاط الصناعي)، ومن ثم التأثير في توجه الاستثمارات الأجنبية التي فضلت الانتاج والتركز في البلدان الصناعية، وفي هذه البلدان تركز الانتاج والاستثمار حول الصناعات الالكترونية والسلع الاستهلاكية المعمرة والتجهيزات الانتاجية والمعدات الحربية، وهي منتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا ورأس المال.

إستلزم توفير الطلب الإنتاجي التركيز على التكنولوجيا التي أصبحت الممول الأساسي لاحتياجات الصناعة الحديثة. فالمنتجات الصناعية يقل فيها نصيب الوحدة المنتجة من المواد الأولية ويقل هذا النصيب باستمرار مع تصاعد المواد الأولية واعتماد الكثير من الصناعات عليها.

ج- قاعدة التفضيل التجاري: تركز قاعدة التفضيل التجاري في هذه الفترة على أمرين يمثلان أهم العوامل الدافعة لرأس المال نحو الاسواق الخارجية:

- 1- صعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية نتيجة لسياسات الحماية المفروضة عليها؛
- 2- تعاضد منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية وأثرها على مجال الانتاج.

تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء عقد السبعينات بالارتفاع رغم حالة الكساد التي سادت العالم، حيث زاد بمتوسط معدل سنوي بلغ حوالي 17% بينما تجاوزت البلدان النامية هذه النسبة لتبلغ 18%⁽³⁾.

(1) في هذه المرحلة بات الصراع بين النظام الرأسمالي والاشتراكي يشكل محور العلاقات الدولية.

(2) من الواضح أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي عملت بشكل إيجابي على تأمين حركة الاستثمارات الدولية بين أطراف التكامل، وأن علاقات التعاون بين الدول الرأسمالية تفسر مدى تركز الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول لتوافر أطر الحماية لرأس المال المتمثل في القواعد الاتفاقية. كما يفسر إنخفاض معدل الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية المستقلة حديثاً باعتبار هذه الاستثمارات من قبيل الاستثمار الاقتصادي بالإضافة إلى تعرض بعضها لمخاطر التأميم.

(3) Manuel R. AGOSIN, Policy analysis and Research : Trends and Issues in FDI, The CTC Reporters, N0 20, UN, New Yourk, Autumn 1985,P20.

وقد حصل تراجع في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في منتصف عقد السبعينات (1975-1977) بسبب حدوث الازمة النفطية، ثم تلتها فترة ازدهار في نهاية عقد السبعينات (1979-1981)، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت التدفقات للمدتين أعلاه من 21.1 مليار \$ إلى 53.2 مليار \$ على المستوى العالمي⁽¹⁾.

ثالثاً: الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (1980-1999)

إتخذ عقد الثمانينات سمة المرحلة الانتقالية من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي، والتي انعكست بصورة مباشرة على حركة رؤوس الأموال الدولية واتجاهاتها العالمية، فعلى الرغم من إستمرار تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي من الناحية الإسمية، إلا أن نصيب البلدان النامية النسبي من إجمالي التمويل الدولي انخفض من 20% سنة 1970 إلى حوالي 10% سنة 1980، ويرجع ذلك إلى أن البلدان النامية لم تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات ستجني أرباحاً طائلة على حساب التنمية الاقتصادية الوطنية، بالإضافة إلى أنه كان هناك عرض كبير للإتثمارات المصرفية التي أدت إلى مزاحمة هذا الاستثمار⁽²⁾. إلا أن هذه المواقف بدأت بالتغير اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفعت أهميتها لدى البلدان المتقدمة والنامية واستعادت مكانتها وصارت البديل للإقراض بعد أزمة المديونية الخارجية، وذلك لتبني العديد من البلدان النامية لسياسات الانفتاح الاقتصادي والاصلاح الهيكلي وتحرير البيئة الاقتصادية وتبني سياسات تشجيع وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر إليها.

وعموماً فقد نمت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المتقدمة بصورة أكبر من البلدان النامية في منتصف عقد الثمانينات، وذلك لمجموعة من العوامل منها:⁽³⁾

أ- التحسن في وضع الاقتصاد العالمي ، حيث ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة والنامية من 1.3% و 01% على التوالي أثناء المدة (1981-1983) إلى 3.3% إلى 2.5% للمدة (1984-1987) أما حجم التجارة الدولية فقد ازداد من 0.5% إلى 4.8% للمدة نفسها.

ب- التغيرات في السياسة الاقتصادية، وذلك بتحرير أنظمة الإستثمار الاجنبي المباشر.

(1) هناء عبد الغفار، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المسوغات والمخاطر، مجلة دراسات قومية وإشترائية، العدد 25، الجامعة المستنصرية، 2001، ص75.

(2) عبد الكريم كامل أبوهات، عبد الكريم جابر شنجانر، مصادر التمويل الدولي ودورها في ظاهرة التحويل العكسي لموارد الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بغداد، مجلد 01، العدد 01، 2004، ص11.

(3) هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية- الصين أنموذجاً، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 39.

ج- إن من الأسباب التي أدت إلى توسع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي هو الربحية ، حيث بلغت معدل العائد على الاستثمار الأجنبي الأمريكي في الخارج 13% للمدة (1981-1983) وأصبح 14.8% للمدة (1984-1987) وفي عام 1984 وحده ارتفع إلى 18.4% .

د- التحركات السياسية لإقامة تكتلات إقتصادية سياسية مثل برنامج السوق الموحدة في الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).

هـ- تغير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات بهدف حماية وتطوير وضعها التنافسي، وذلك ما توضحه التدفقات الواسعة إلى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وخصوصا في الصناعات ذات الكفاءة التكنولوجية العالية.

وخلال المدة (1986-1990)، حصلت البلدان النامية على 26.9 مليار \$ أي ما نسبته 16.4% من المجموع الكلي للاستثمارات العالمية، بينما حصلت البلدان المتقدمة على 110.4 مليار \$، أي ما نسبته 83.6% (1)

لقد تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى البلدان النامية ثلاث مرات منذ عام 1990، وبلغت قيمته ما يزيد عن 58 مليار \$ في عام 1993، وهو أعلى مستوى بلغته منذ أزمة المديونية في أوائل عقد الثمانينات (2). ويلاحظ أن 70% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية عام 1990 كانت من نصيب البلدان العشرين الأفضل أداء، وهي ما تمثل 15% فقط من مجموع السكان (3).

ونتيجة للإصلاحات التي قامت بها البلدان النامية، فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها عام 1997 إلى 149 مليار \$، حيث كانت حصة الصين لوحدها 45 مليار \$ أما الاستثمارات الخارجية فبلغت 61.1 مليار \$ للعام نفسه (4).

كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الخارج بفعل العمليات الاندماج والحياسة عبر الحدود التي مارستها الشركات المتعددة الجنسيات إلى 865 مليار \$ في عام 1999 (5).

(1) فوزي قريشي، أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق رأس المال الأجنبي لدول مجلس التعاون ، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلد 17، العدد (67-68) ، ص 263.

(2) سيفن كلاسنز وسودارشان غوبتو، هل تستطيع البلدان النامية الحفاظ على تدفق الاموال الأجنبية إليها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 31، العدد 03، سبتمبر 1994. ص 62.

(3) غسان الرفاعي، سياسات ومحددات التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، ندوة آفاق التنمية العربية في التسعينات ، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي. البحرين (1-3) شباط 1993، ص 78.

(4) ابراهيم موسى الورد، حسين عجلان حسن، أثر عولمة تدفق رؤوس الاموال الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 03 ، حزيران 2001، ص 96، 99.

(5) UNCTAD (Rapport sur l'investissement dans le monde 2000), le fusions et acquisitions internationales et le développement vue d'ensemble, p 07.

المطلب الثاني: حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الالفية الجديدة (2000-2016)

تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأوضاع الاقتصادية العالمية السائدة، والتي بدورها تؤثر في الأوضاع التنموية لكافة بلدان العالم، ولعل أهمها التي حدثت بعد الأزمة المالية العالمية في قلب النظام الرأسمالي عام 2008، أين شهدت خارطة الاستثمار الأجنبي المباشر تغيرا ملحوظا، خاصة وأن العالم شهد حركة وديناميكية في انتقال رؤوس الاموال دون أية قيود، ونظرا للتسارع التكنولوجي وتطور البنية التحتية الرقمية وتعاضد دور الشركات المتعددة الجنسيات، سنحاول في هذا المطلب التعرف على اتجاه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بداية من الألفية الجديدة إلى غاية سنة 2016.

ولعل الازمة المالية العالمية تعتبر فاصلا بين مرحلتين، وبالاعتماد على معطيات الجدول (1-2) سننتقل إلى تطور اتجاهات الاستثمار الأجنبي ما قبل الازمة المالية وما بعدها.

الجدول: (1-2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم الواردة والصادرة للفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار \$)

سنوات ما قبل الازمة	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
التدفقات الواردة	2100	1306	546	711	557.9	651	832.2	1409.6	
التدفقات الصادرة	2268	1216	837	813	612	647	746.2	1244	
سنوات ما بعد الازمة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
التدفقات الواردة	1746	1774	1364	1427	1351	1652	1409	1114	1771
التدفقات الصادرة	1452	1594	1653	1311	1391	1678	1505	1101	1929

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003، سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية: من المنظورين الوطني والدولي، جدول 1، ص 02.
- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2004، التحول نحو الخدمات، جدول 1، ص 02، ص 03.
- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية، الجدول 1، ص 02، ص 08.
- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2007، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية. جدول 1، ص 02، ص 07.
- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2010، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، جدول 1، ص 09، ص 06.
- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية. جدول 1، ص 03.
- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2014، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل. جدول 1، ص 03، ص 10.
- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2016، جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات، جدول 1، ص 10، ص 14.
- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، جدول 1، ص 05، ص 14.

الفرع الاول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2000-2016)

في بداية القرن الواحد والعشرين شهد الاقتصاد العالمي نمو سريعا فيما يخص حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت قيمة تدفقاته الواردة من 207 مليار \$ سنة 1990 إلى 2100 مليار \$ خلال

سنة 2007، إلا أن الأزمة المالية العالمية تسببت في ركود اقتصادي عالمي خاصة في الاقتصادات الرأسمالية منذ النصف الثاني من سنة 2008، أدت إلى تدهور قيمة التدفقات الوافدة إلى 1114 مليار \$ سنة 2009 والتدفقات الصادرة إلى 1101 مليار \$، هذه الأخيرة التي سجلت قيمة 1501 مليار \$ في المتوسط خلال السنوات ما قبل الأزمة.

هذا وبعد بداية تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية، شهدت التدفقات الوافدة للاستثمار الاجنبي تحسنا في سنة 2010 بلغت 1409 مليار \$ والصادرة تجاوزت 1505 مليار \$. وبالرغم من هذا التحسن إلا أنها لم تعد إلى مستوياتها السابقة للأزمة (لاحظ الجدول 1-2).

وفي سنة 2011 تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متوسط ما قبل سنوات الأزمة لتحقيق 1652 مليار \$ كتدفقات داخلية و1678 مليار \$ بالنسبة للتدفقات الخارجة.

ومع نهاية سنة 2012 شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تراجعاً بنسبة 18% لتصل إلى 1351 مليار \$، ويرجع الأمر إلى تصرف مختلف المستثمرين بحذر زائد نسبة إلى هشاشة الاقتصاد في تلك الفترة جراء تأثيرات الأزمة المالية العالمية 2008، والتوجهات غير الواضحة لبعض الدول وقيام عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات بتقليص استثماراتها في الخارج وتغيير مواقفها.

ورغم تسجيل معدل نمو موجب لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بـ 09% من سنة 2012 إلى 2013 بمقدار 1427 مليار \$ حسب تقديرات تقرير الاستثمار العالمي نسخة 2016، إلا أن هذه التدفقات تبقى ضعيفة مقارنة بتلك المسجلة سنة 2007، حيث مثل هذا الانخفاض من سنة 2007 إلى غاية سنة 2013 بمعدل نمو سلبي بلغ (-13%).

كما أشار تقرير الاونكتاد لعام 2015 إلى تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل 16% في سنة 2014 ليلبلغ 1364 مليار \$، وذلك نتيجة لعدة أسباب نذكر منها: هشاشة الاقتصاد العالمي؛ تصفية بعض الاستثمارات وحالة عدم اليقين بسبب تنامي المخاطر الجيوسياسية.

وفي أعقاب حدوث زيادة قوية لتدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد عام 2015 بلغت 1774 مليار \$، إلا أنها فقدت زخم نموها سنة 2016 لتسجل قيمة 1746 مليار \$ أي بانخفاض قدره 02%.

لقد تأثرت تدفقات الاستثمار الاجنبي إلى الاقتصادات النامية لتسجل انخفاضا بنسبة 14% لتصل إلى 646 مليار \$ ويضل الاستثمار الاجنبي المباشر يمثل المصدر الخارجي الأكثر ثباتا لتمويل الاقتصادات النامية مقارنة باستثمارات الحافظة والحوالات المالية من المغتربين والمساعدة الانمائية الرسمية.

أما الاقتصادات المتقدمة فقد استمرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالتزايد بعد أن سجلت نموا قويا سنة 2015، فقد ازدادت التدفقات الواردة بنسبة 05% لتصل إلى تريليون دولار، أما الاقتصادات التي

تمر بمرحلة انتقالية^(*)، فقد حققت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بمقدار الضعف تقريبا لتصل إلى 68 مليار \$ بعد سنتين من الانخفاض الحاد، وهو ما يعكس صفقات خصصة كبيرة وزيادة في الاستثمار في أنشطة التنقيب عن المعادن⁽¹⁾.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (2000-2016)

أولاً- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (2000-2016)

بعدما هيمنت الثلاثية (الو.م.أ وأوروبا الغربية واليابان) طوال مرحلة ما بعد ح.ع. II على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي، أضحت هذه التدفقات في السنوات الأخيرة تشكل موجة آسيوية. وبحلول عام 2012 تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية مستواها في الاقتصادات المتقدمة لأول مرة. كما تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا بانتظام بعدما شهد نمو بطيئا حتى أعوام التسعينات، إلا أنها ارتفعت بشكل متسارع منذ بداية الألفية الجديدة، ومن بين أسباب ذلك هو دخول الصين منظمة التجارة العالمية، وأهم ما ميز تلك الفترة هيمنة المجموعة الأولى الرائدة التي تضم كلا من هونغ كونغ والصين وسنغافورة حيث صدرت أكثر من 70% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب وجنوب شرق آسيا عام 2012. وتأتي بعدها المجموعة الثانية التي تشمل جمهورية كوريا ونمور كتلة الآسيان بما فيها إندونيسيا وتايلاند وماليزيا. أما المجموعة الثالثة فتشمل تايوان وماكاو وفيتنام والفلبين وبروناي وميانمار وكمبوديا ولاوس. ومن ناحية أرصدة الاستثمار الأجنبي ظلت هونغ كونغ أكثر وجهة جاذبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة⁽²⁾.

وفي عام 2014 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة وجورجيا (المعروفة باسم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية) إلى أقل من النصف، حيث بلغت 48 بليون \$، وفقا لما ورد في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015.

لقد كان للمخاطر الجغرافية السياسية والصراع الاقليمي تأثير شديد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في بلدان رابطة الدول المستقلة. وشهد الاتحاد الروسي - وهو البلد الذي حل على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقليم - انخفاض التدفقات بنسبة 70% لتصل إلى 21 بليون \$ بسبب توقعات النمو السلبي للبلد، فضلا لضرورة التكيف بعد المستوى الاستثنائي لعام 2013. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كازخستان بنسبة 06% في عام 2014، في حين بلغت الضعف تقريبا بالنسبة لأذربيجان حيث بلغت 4.4 بلايين دولار (الشكل 1-1).

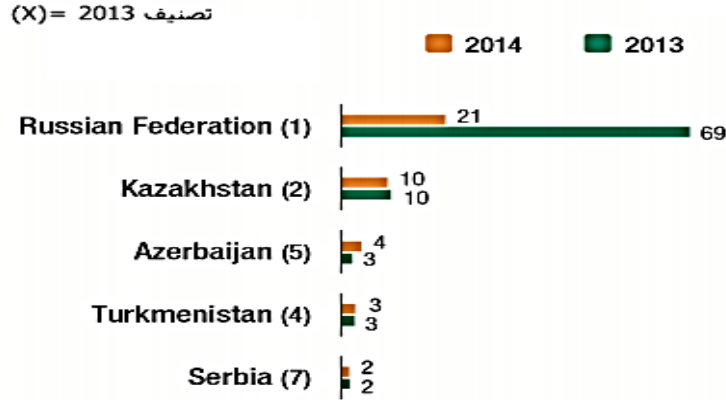
(*) تعرف بلدان جنوب شرق أوروبا ، ورابطة الدول المستقلة وجورجيا باسم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

(1) الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2017: الاستثمار والاقتصاد الرقمي، ص 08، 09، 10.

(2) دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الشكل (1-1):

أكبر 05 متلقين في الاقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية 2013، 2014
(بلايين الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015

أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أكبر المعلنين عن الاستثمارات في المجالات الجديدة في المنطقة من حيث قيمة الاستثمار المعلن، وتعد الصين التي لديها مشاريع تفوق قيمتها 08 بلايين \$، أكبر المعلنين عن استثمارات في المجالات الجديدة في المنطقة. ويستحوذ مستثمرون صينيون على سبعة من أكبر عشرة مشاريع في مجالات جديدة، وفي عام 2014 أصبحت الصين خامس أكبر مستثمر في روسيا من حيث تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، فتقدمت 13 مرتبة منذ عام 2007.

واصلت الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة تصفية استثماراتها في عام 2014، وذلك ببيع أصولها لمستثمرين محليين أو أجانب، فعلى سبيل المثال، باعت شركة ENI Spa (إيطاليا) 60% من نصيبها في شركة Arctic Russia BV - وهي شركة لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز - إلى شركة OOO Yamal Razvitiye مقابل 03 بليون \$.

وفي عام 2014 انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 31 % إلى 63 بليون \$. اما الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال الموارد الطبيعية، وهي من روسيا في الأساس، فقللت استثماراتها في الخارج بسبب قيود الأسواق المالية الدولية وانخفاض أسعار السلع الأساسية والانخفاض الشديد في قيمة العملة الروسية، الروبل.

ثانياً - التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة للفترة (2000-2016)

تطور التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر عبر الزمن في بنيته وأشكاله مع تطور اهتمامات واحتياجات الدول لقطاع من القطاعات، حيث تركز الاستثمار الاجنبي المباشر سابقا في قطاع الصناعات الاستخراجية، وفي السبعينات تحول إلى القطاع الصناعي الذي بلغت نسبته حوالي 45% من

المخزون العالمي للاستثمار الاجنبي. ومنذ الثمانينات من القرن الماضي أصبح قطاع الخدمات المفضل والجاذب لأكثر المستثمرين، وبحسب الاونكتاد أصبح قطاع الخدمات هو القطاع الذي يطغى على تركيبة الاستثمار الاجنبي المباشر في كافة مناطق العالم، وبلغت نسبته عام 2002 حوالي 60% (400 مليار \$) من المخزون العالمي للاستثمار الاجنبي، في حين انخفضت القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة، فالقطاع الأولي يمثل نسبة 9%، والقطاع الصناعي 42% إلى 34% خلال نفس الفترة.

خلال الفترة (1990-2002) تضاعف مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر بـ 14 مرة في الانتاج وتوزيع الكهرباء و16 مرة في الاتصالات والنقل و09 مرات في الخدمات المقدمة للشركات، وتتمثل هيمنة قطاع الخدمات في عام 2002 في اسهامه في المتوسط بنسبة 72% من الناتج الداخلي الخام (PNB) في البلدان المتقدمة، و 52% في البلدان النامية و57% في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

من دوافع الاتجاه نحو قطاع الخدمات كونه يتطلب رأس مال صغير نسبيا مقارنة بالقطاع الصناعي؛ سريع الربحية وقليل المخاطرة، فضلا عن دخول العالم مرحلة الاستهلاك الواسع في إطار العولمة، وغالبا ما تتجه البلدان العربية ذات الفوائض المالية إلى قطاع الخدمات نظرا لعدم امتلاكها للتكنولوجيا اللازمة للتصنيع.

خلال الأزمة المالية العالمية (2008) تراجع الاستثمار في قطاع الخدمات إلى 41% مقارنة بنسبة 60% عام 2007، كما عرفت الصناعة ارتفاعا عام 2008 بنسبة 46% مقابل 33% عام 2007، وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية الناتجة عن عولمة الأسواق المالية، حيث قامت بعض الدول والحكومات بالتدخل وإنقاذ شركاتها التي قاربت الافلاس عن طريق الدعم وهي حالة شركة أويل الألمانية وشركة جنرال موتورز الأمريكية.

أما بالنسبة للقطاع الأولي فشكل جزءا ضئيلا رغم الارتفاع المحسوس في نسبة الاستثمارات الموجهة إليه في أنشطة التعدين والمحاجر واستخراج البترول، والتي بلغت نسبة 7% عام 2007 و14% عام 2008 و 19% عام 2009، في حين لم يشكل القطاع الزراعي سوى نسبة 2.71% عام 2007 و3.72% عام 2008 و2.08% عام 2009⁽¹⁾.

في في النصف الثاني من سنة 2014، وبعد بدء العقوبات المفروضة على روسيا، إلى جانب ضعف الاقتصاد وعوامل أخرى، تؤثر في الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر والوارد على السواء. وتأثرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص في المشاريع ذات الصلة بالموارد الطبيعية، حيث تم إلغاء بعض صفقات مبادلة الأصول، على سبيل المثال، اتفقت شركة BASF (ألمانيا) وشركة Gazprom (الروسية) على إلغاء صفقة تبادل أصول بقيمة 14.7 بليون \$. وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت الصناعة

(1) دحمانى سامية، مرجع سبق ذكره، ص68.

بالحظر المفروض على تصدير مجموعة واسعة من السلع والخدمات والتكنولوجيا إلى مشاريع النفط الروسية، بما في ذلك تلك الواقعة في المنطقة القطبية وفي المياه العميقة ومناطق الصخور الزيتية. والمستثمرون الأجانب الباحثون عن الأسواق - في قطاعات السيارات والاستهلاك على سبيل المثال - يعملون تدريجياً على تخفيض الانتاج في البلد، نتيجة للانخفاض الشديد في قيمة الروبل وتدني توقعات حدوث نمو في المستقبل بالنسبة للمستهلكين المحليين. كما أن القيود على وصول بعض المصارف والشركات الروسية إلى الأسواق المالية الدولية تجعل الاقتراض الخارج باهظ التكلفة، مما يؤثر في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من البلد.

الفرع الثالث: الاتجاهات العالمية الاندماج والاستحواذ

تشير الشركات دولية النشاط إلى الاتجاه الموضوعي الذي كشفت عنه الرأسمالية منذ بدايتها نحو تدويل الانتاج، فهذه الشركات تتخطى قواها الانتاجية حدود الدول بأكملها، حيث لم تعد تكتف في نموها بالحدود الضيقة للدول بل تعتمد على الانتاج المنظم والمتنوع على مستوى دولي وذلك تحت توجيه مركزي يقيم علاقة هيكلية بين المؤسسات العلمية وبحوث التطبيق، وبين عمليات الانتاج والتسويق.

مع نهاية القرن العشرين، شهد العالم العديد من الظواهر الاقتصادية لعل أهمها اندماج الشركات العملاقة التي أثرت على العلاقات التبادلية الدولية، حيث أصبح السوق العالمي حراً بشكل كبير، وتسوده مفاهيم جذب الاستثمارات الاجنبية وانتقال رؤوس الاموال دون حدود ولا قيود⁽¹⁾

لقد شكلت عمليات الشراء والدمج بين الشركات في بيئة الاعمال الدولية اتجاها ملحوظا منذ سبعينيات القرن العشرين، ففي عام 1971 اشترت جنرال موتورز 39% من أسهم شركة إيسوزو اليابانية وزادتها في عام 1980 إلى 49% كما اشترت في عام 1981 نسبة 5.6% من أسهم سوزوكي اليابانية وزادتها إلى 10% عام 1998⁽²⁾.

يرجع معظم الاقتصاديين نمو عمليات الاندماج والاستحواذ إلى عدة أسباب لعل أهمها: ارتفاع قيمة الاسهم في أسواق المال؛ تزايد أرباح الشركات؛ توافر ظروف تمويل مواتية مع الأداء القوي للاقتصاديات النامية والانتقالية.

(1) نشأت عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 485، 486.

(2) أحمد السيد مصطفى، اندماج الشركات العملاقة وأثرها على الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، أبريل 2000، ص 174.

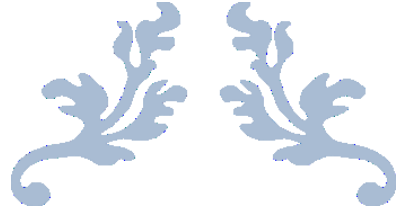
خلاصة الفصل:

قمنا في الفصل الأول بعرض أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والانماط الجديدة المكونة له، كما تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة له، وقد تبين لنا أنه لا توجد نظرية جامعة وشاملة تفسر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع ذلك إلى التطور السريع الذي تشهده هذه الظاهرة وإلى الاختلاف الحاصل بين المدارس الفكرية المختلفة والجوانب التي يشملها الاستثمار الأجنبي (قانونية واقتصادية وسياسية...).

كما توصلنا إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر أهم أشكال الاستثمار الأجنبي والمسؤول على توجيه تدفقاته، خاصة عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود.

كما تبين لنا في الختام إلى أن التحول الكبير لاتجاهات الاستثمار الأجنبي من الدول المتقدمة في قارتي أمريكا وأوروبا إلى الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا والدول التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية وأن ضعف نصيب العديد من الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى التأخر الكبير في الانفتاح على الاقتصاد الدولي وعدم نجاعة السياسات الاقتصادية المنتهجة لتشجيع الاستثمار الأجنبي وعدم وجود إستقرار وإرادة سياسية حقيقية لتغيير الوضع السائد.

ولعل ما يفسر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم هو البيئة الاستثمارية السائدة في البلد المضيف، لذا سنقوم في الفصل الثاني بعرض وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية.



الفصل الثاني:
تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي
المباشر في الجزائر والمملكة
العربية السعودية



تمهيد الفصل:

إن لبناء اقتصاد وطني سليم قادر على مواجهة المشاكل والتحديات المختلفة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين لا بد من استثمار الإمكانيات المتاحة (الموارد) لدى أي مجتمع من المجتمعات. ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من وجود الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة، كما ويجب ان يكون الاستثمار شاملاً لكل الإمكانيات المتاحة كالقوى البشرية والموارد الطبيعية المتاحة ورؤوس الأموال المتوفرة.

لذا بذلت معظم الدول النامية وبخاصة أكثر الجزائر والمملكة العربية السعودية في السنوات الاخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الاوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات من خلال الاصلاحات الهيكلية والاقتصادية واعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف والتجارة الخارجية ومحاولة توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص.

وتشير مختلف الدراسات إلى أن مناخ الاستثمار هو الذي يحكم تدفق الاستثمارات عبر العالم. فالبلد الذي يتمتع بأكبر درجة من الاستقرار (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) ويتوفر على بنية صناعية صلبة، فضلاً عما يقدمه من الاعفاءات والحوافز والامتيازات والضمانات هو الذي يستحوذ على أكبر قدر من تدفقات رؤوس الأموال.

وسنحاول في هذا الفصل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية من خلال التعرض للنقاط التالية:

- مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار؛
- المناخ المتاح للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية؛
- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار

لقد تطور مفهوم مناخ الاستثمار من كونه مفهوما اقتصاديا بحتا إلى توليفة من المركبات تدخلت فيها العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والأمنية والإدارية لنتعدد المفاهيم وتتعدد. وسنحاول في هذا المبحث عرض أهم المفاهيم المختلفة لمناخ الاستثمار وذكر أهم مقوماته ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الإقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وإلى الفرص الاستثمارية. وهناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، يمكننا الإشارة إلى بعضها كما يأتي:

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

يقصد بالمناخ الاستثماري "مجموعة من الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية ويكون تأثيرها إيجابيا أو سلبيا في المشروع الاستثماري"¹. وفي تعريف آخر "هو مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجنون ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا"².

ويعرفه محمد عاطف بأنه "مجمل الأوضاع القانونية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار"³.

وقد عبرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عن المقصود بمناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية.⁴

ويرى الدكتور حازم الببلاوي بأن مفهوم مناخ الاستثمار يتسع لأكثر من مجرد توافر الشروط المادية (البنية الأساسية المادية من طرق وموانئ ومصادر للطاقة والمياه ووسائل الاتصال المادي والمعلوماتي مع العالم الخارجي) أو البشرية اللازمة للإنتاج ليتعلق بأسلوب مباشرة النشاط الاقتصادي بصفة عامة. فقرار المستثمر بالاستثمار في دولة معينة ليس قرارا وحيدا بقيام الاستثمار من عدمه، بل إن قرار

(1) شقييري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 48.

(2) قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، أبريل 2002، ص 154.

(3) محمد عاطف، ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، مطابع العمرانية، القاهرة، 1997، ص 54.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير بعنوان: مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، 2002، ص ص 03.02 نقلا عن: عبد الرحمن محمد العقيل، ضمانات الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ط1، مركز الدراسات العربية، 2016، ص 43.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الاستثمار يتضمن في الواقع التزاما من جانب المستثمر بالمعايشة الكاملة مع الاقتصاد، وبالتالي فلا بد أن تكون الأوضاع والشروط العامة لمباشرة النشاط الاقتصادي مناسبة ومحفزة بالمقارنة مع المناطق الأخرى. فالمستثمر في علاقة مستمرة مع الموردين للحصول علي مستلزمات الإنتاج، وهو في اتصال دائم مع دوائر الحكومة للحصول علي التراخيص والموافقات، وهو يتعامل مع جهات إدارية متعددة من ضرائب وجمارك وشهر عقاري ومختلف المصالح الحكومية. والمستثمر يتخذ في كل لحظة قرارات متعددة وهو يقوم بتصرفات قانونية يترتب عليها حقوق والتزامات له مع الغير، وبالتالي فإن وجود نظام قانوني واضح، ونظام قضائي فعال أمر لا غنى عنه لسلامة قراراته. ولكن المستثمر يتعامل مع المستقبل، فهو ينشئ المصنع اليوم لكي ينتج غدا، وبالتالي فلا بد أن يعرف الاقتصاد استقرارا في قيمة النقود، وإلا سيفاجأ بضرائب أو أعباء جديدة أو يواجه بالتزامات لم يتوقعها. فهو يحتاج إلى سوق مالية متطورة تسمح له بالحصول على الموارد المالية عندما يحتاج، كما تسمح له بالخروج من السوق كلية عندما يرى في ذلك مصلحته. وبطبيعة الأحوال فإن الشرط الأول لتوافر مناخ الاستثمارات المناسب هو الاستقرار السياسي والأمني¹.

الفرع الثاني: خصائص مناخ الاستثمار

إن جودة مناخ الاستثمار لا تعني فقط تحقيق الأرباح للشركات، لكنها تعني تحسين النواتج للمجتمع ككل ومنه فلمناخ الاستثمار عدة مميزات نذكرها كالآتي:

أولا- ليس مفهوما مطلقا أو ثابتا أي هو مفهوم نسبي: فهو يمثل المقارنة بين أوضاع دولة ما وبين الأوضاع السائدة في الدول الأخرى. فالعالم المعاصر قد أصبح - إلي حد بعيد - عالما مفتوحا. والمستثمر في أي مكان ليس مضطرا إلي الاستثمار في مكان أو دولة بعينها، وإنما أمامه العالم علي اتساعه للاستثمار فيه. ولذلك فقد تكون دولة جاذبة للاستثمار في فترة معينة فإذا بها تصبح غير ذلك في وقت لاحق، لأن الدول الأخرى المنافسة تقدم ظروفًا أفضل. كذلك فإن سرعة التطورات التكنولوجية وما ارتبط به من تطور في ظروف الإنتاج والتسويق يستدعي بدوره تطورا مقابلا في البيئة الاقتصادية المناسبة للاستثمار. وهكذا يتضح أن مناخ الاستثمار هو أمر ديناميكي متطور.

ثانيا- يرتبط إلى حد بعيد باقتصاد السوق، وتزداد أهميته في ظروف الانفتاح الاقتصادي العالمي:

عندما ساد اقتصاد الأوامر مع اقتصاديات الدولة والقطاع العام، كانت قرارات الاستثمار قرارات سياسية بالدرجة الأولى. وليس الأمر كذلك مع اقتصاد السوق، فالاستثمار في هذا الاقتصاد يصبح إلي حد بعيد مجموعة من القرارات الفردية التي يتخذها المستثمرون الأفراد. وهؤلاء يجدون أنفسهم أمام فرص

(1) حازم البيلاوي، مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، الاهرام، تاريخ الاطلاع: 17-03-2018، الساعة 18:00، موقع الالكتروني:

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/1/30/OPIN1.HTM>

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

متنوعة للاستثمار في مختلف الدول، ولذلك يصبح المناخ المناسب للاستثمار أمراً حاسماً. وعندما يتعلق الأمر بالأفراد فلا ينبغي أن لا ننسى أن الأفراد يتأثرون كثيراً بما يقال ويشاع في مختلف الأوساط المالية، ولذلك فليس غريباً أن يصبح الانطباع (Perception) عن مناخ الاستثمار هو العامل الأكثر تأثيراً.

فالمستثمرون يتأثرون عادة بما ينشر أو يذاع عن المناخ الاستثماري في دولة ما، ربما أكثر من معرفتهم بحقيقة الأوضاع. ومن هنا جاء تعبير «غريزة القطيع» (Heer instinct) عند المستثمرين.

يأتي هذا الاهتمام بمناخ الاستثمار باعتباره عنصراً أساسياً لنجاح سياسات التنمية تأكيداً لهذا التحول في النظرة إلى التنمية الاقتصادية*. فمناخ الاستثمار ليس شيئاً مادياً يمكن أن تلمسه، بل هو تعبير عن منظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات والمؤسسات التي تخلق بيئة أو مجموعة من الشروط والأوضاع المساعدة على حفز المستثمرين من وطنيين وأجانب على القيام بالاستثمار في مكان معين. والعنصر الرئيسي في كل ذلك هو خلق الانطباع لدى المستثمرين بجدوى الاستثمار من حيث الأمان والعائد¹.

لقد بدأت حكومات الدول وخاصة النامية تولي الجانب غير الملموس من سياسات التنمية اهتماماً أكبر، أي من الاهتمام بجانب الاستثمارات المادية إلى إعادة النظر في النظم القانونية وقواعد الشفافية وأشكال الرقابة والإشراف على مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية وتحسين نظم الضرائب وأساليب التسويق وأشكال التمويل وإنشاء مؤسسات جديدة والاهتمام بالارتقاء بالتدريب الفني وتبادل الخبرات. هذا فضلاً عن الاهتمام بالسياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي والنقد وتوفير الشروط المناسبة لحفز الاستثمار.

الفرع الثالث: دور السياسات والسلوكيات الحكومية في تحديد شكل مناخ الاستثمار

تلعب السياسات والسلوكيات الحكومية دوراً أساسياً في تحديد شكل مناخ الاستثمار، فعلى الرغم من محدودية تأثير الحكومات على عوامل كالجغرافيا، فإن لها تأثيراً أكثر حسماً على أمن حقوق الملكية،

* أي: ان التنمية ليست فقط تراكم لرؤوس الأموال المادية بل هي سياسات ومؤسسات أيضاً. ولقد ساد في وقت من الأوقات اعتقاد بأن التنمية تعتمد على زيادة رأس المال المادي، من مصانع وأراض زراعية وطرق ومحطات للكهرباء أو للمياه أو للصرف، وغير ذلك من مظاهر الثروة المادية. وبذلك يبدو كما لو كان جوهر عملية التنمية هو العمل على تراكم رؤوس الأموال المادية. ولكن تجربة التنمية أثبتت خلال ما يقرب من نصف قرن أن العناصر غير الملموسة من مؤسسات وسياسات لا تقل أهمية لتحقيق التنمية إن لم تزد. ولعل تجربة الاتحاد السوفيتي وكثير من الدول الاشتراكية وقد استندت إلى الاهتمام الزائد بتراكم الاستثمارات المادية دون اهتمام كاف بالعناصر غير الملموسة من نظم ومؤسسات وسياسات ما يؤكد ذلك. وقد كان ضعف الأداء الاقتصادي في هذه الدول — رغم ما حققته من تراكم هائل في الاستثمارات المادية — هو ما أصابها في مقتل. في صراعها مع الرأسمالية. مما ساعد على انهيار منظومة النظم الاشتراكية في العقد الأخير من القرن العشرين.

(1) جريدة الأهرام الالكترونية، قضايا وآراء، حازم الببلاوي، مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، تاريخ الاطلاع: 19-02-2018 على الساعة

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

والنهج الخاص باللوائح التنظيمية، وفرض الضرائب (على الحدود وداخلها)، وإتاحة البنية الأساسية، وقيام أسواق التمويل والعمل بوظائفها، وسمات أوسع نطاقا تتعلق بنظام الادارة العامة كالفساد.

تحدد السياسات والسلوكيات الحكومية شكل الفرص والحوافز التي تواجه الشركات، من خلال تأثيرها على التكاليف، المخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ونوضحها كما يلي¹:

أولاً-التكاليف:

تعتبر الاجور والمواد الخام وما شابههما تكاليف طبيعية لأي نشاط تجاري، ولكن توجد تكاليف كثيرة تنتج بصورة مباشرة جدا عن السياسات والسلوكيات الحكومية، وتعتبر الضرائب أوضح الأمثلة الدالة على ذلك، غير أن للحكومات دورا هاما في معالجة إخفاقات السوق، وإتاحة السلع العامة، وكذلك مساندة اتاحة البنية الاساسية، ولذا فإن نقاط ضعف الأداء الحكومي المتعلق بهذه الأدوار يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف المترتبة على الشركات وهذا ما يفقد فرص الاستثمار الريح المأمول منها؛

ثانيا-المخاطر: تعتبر العديد من المخاطر بالنسبة للشركات المستثمرة جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد أن على الحكومات أن تجد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فغموض السياسات وعدم استقرار الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية، أمور يمكن أيضا أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص وتفويض الحوافز الدافعة للإستثمار، وينضح من استقصاءات البنك الدولي* أن المخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية؛

ثالثا-العوائق أمام المنافسة:

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سياقات المنافسة المحمومة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات، تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الاخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات انتاجيتها؛

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005، ص ص 01-04. * وهي من بين مبادرتين أطلقهما البنك الدولي (استقصاءات مناخ الاستثمار)، حيث تم عقد مقابلات مع عينات عشوائية كبيرة من الشركات بغرض جمع تقييمات حول العوائق أمام الشركات، فضلا عن بيانات كمية موضوعية بشأن مناخ الاستثمار، وأداء الشركات، ويسمح ذلك بربط مؤشرات مناخ الاستثمار بأداء الشركات، وذلك من أجل تحسين فهم أثرها على الانتاجية. وقرارات الاستثمار والتوظيف. وشرع البنك الدولي في اجراء الاستقصاءات في عام 2001، ومنذ ذلك الحين يتم اجراء 20 استقصاء جديدا كل عام، وتستفيد استقصاءات مناخ الاستثمار من استقصاءات بيئة الاعمال العالمية التي بدأت في عام 1999 والتي غطت عينات أصغر من الشركات واعتمدت بشكل أكثر كثافة على البيانات المستقاة من التصورات...

للمزيد من التفاصيل، أنظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005، ص03.

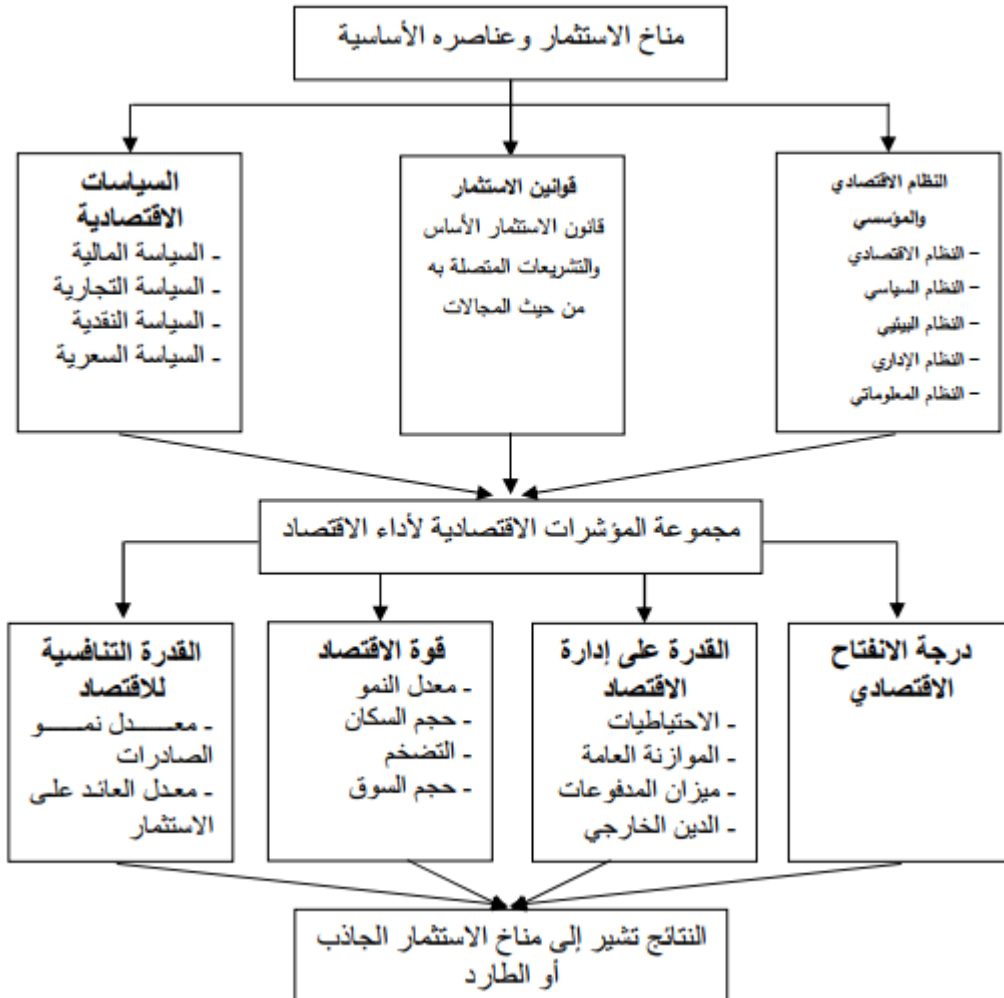
الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: مقومات مناخ الاستثمار

يعبر مناخ الاستثمار عموماً عن السياسات الاستثمارية في الدول المضيفة، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية للشركات، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية والمالية إضافة إلى الأنظمة والقوانين، وبخاصة قانون الاستثمار والضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما بالمعنى الخاص فيعبر عن السياسات التي تستهدف تقوية الحوافز وإزالة العقبات أما المستثمرين. ويدخل في هذا الإطار الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة. وتعد معرفة الشركات الدولية بطبيعة مناخ الاستثمار في الدول المضيفة، أساساً تجعلها أكثر قدرة على تحديد مدى صلاحية أو هشاشة البيئة الاقتصادية لتلك الدول، ومدى ملاءمتها لممارسة نشاطها الاستثماري.

وعليه يمكننا اعتبار مقومات مناخ الاستثمار مزيجاً من المناخات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، حيث نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): عناصر مناخ الاستثمار



المصدر: حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد الثالث والعشرون. تم الاطلاع بتاريخ 2018/07/10 (11:00) على الموقع الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82309>

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

وانطلاقاً من الشكل السابق، سنقوم بتوضيح مقومات مناخ الاستثمار فيما يأتي.

الفرع الأول: المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار

أولاً- المناخ السياسي والأمني: يعتبر العامل السياسي من أبرز مكونات مناخ جذب وتشجيع أو طرد الاستثمارات المحلية والأجنبية في الدول المضيفة، فوجود الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي للدولة يزيد من جانب ثقة لدى المستثمرين والاطمئنان على مستثمراتهم، ومن جانب آخر ارتفاع مخاطر العامل السياسي وفي مقدمتها (التأميم ومصادرة الملكية الخاصة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي) يؤثر سلباً على بناء المشروعات الاقتصادية ويضع جملة عراقيل أمام توطين الاستثمار الاجنبي، فلن يتمكن أي بلد من الفوز بثقة المستثمرين الاجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً وتلاشت المخاطر غير الاقتصادية إلى الحد الأدنى، وبخلاف ذلك ، مهما تكن الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فإنها لا تدفع المستثمرين للقدوم إلى بلد يعاني من عدم الأمن¹. حيث يمكن قياس المخاطر السياسية من خلال دراسة التغيرات السياسية في البلد المضيف وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها ومستوى العلاقة مع دول الجوار والعالم الخارجي. حيث يتأثر المناخ السياسي بعدة عوامل نذكر منها²:

أ- طبيعة النظام السياسي (ديكتاتوري/ ديمقراطي): تحدد طبيعة النظام السياسي توجهات الحكومة وأنظمتها الاقتصادية والقانونية ومدى تدخلها في السوق، فانتهاج النظام الديمقراطي يعني توفر قدر من الأمان لرأس المال المحلي والأجنبي، واتسام الاوضاع بالوضوح والشفافية واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص القانونية، وهذا ما يبعث روح الثقة والأمان في نفسية المستثمر الأجنبي، أما في حالة انتهاج نظام دكتاتوري فإن القرارات السياسية غالباً ما تكون ارتجالية أو انفرادية ولا يوجد تطبيق لقوانين محددة، ولا احترام للحقوق، الأمر الذي يعرض المستثمر الاجنبي إلى حالة من النفور وعدم المخاطرة برأسماله، وعليه كلما كان النظام السياسي بعيد عن الديمقراطية كلما تكون البيئة الاستثمارية طاردة للاستثمار.

ب- درجة الاستقرار السياسي: ونعني به استقرار الاوضاع الأمنية بمعنى توفر الأمن والطمأنينة، إذ يؤدي انعدام الاستقرار الى فقدان المستثمر الثقة في جهاز الحكم ، الامر الذي يدفعه إلى تغيير أصوله الاستثمارية إلى مناطق أكثر استقراراً، فالمستثمر الاجنبي لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات وانقلابات عسكرية أو عمليات ارهابية، وقد يصبح الامر مكلفاً حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات ، حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحه الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات، ويمكن حصر

(1) صلاح عامر أبو هونه البديري، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006 (دراسة مقارنة)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 12، العدد 01، بغداد، 2010، ص 145.

(2) عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-109. بتصريف من الباحث.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الاستقرار السياسي في الفترة الزمنية التي تقضيها الحكومات في مناصبها، ويتفرع عنصر الاستقرار السياسي الى العناصر التالية:

1-الاستقرار السياسي المحلي أو الداخلي: ويتمثل في عدم وجود النزاعات أو الاضطرابات الأهلية والأمنية كالكوارث والانقلابات وأعمال الفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام في البلد المضيف، ويقاس بعدة مؤشرات منها:

- درجة التماسك الاجتماعي من خلال الاضطرابات المدنية أو النشاطات الارهابية أو الحروب الأهلية؛
- وجود الانقلابات السياسية، الاغتيالات والاعمال الشغب والنزاعات المسلحة؛
- القرارات المتغيرة للحكومات والتغيرات في السياسة الناتجة؛
- مدى التزام الحكومات بما تتضمنه القوانين الاستثمارية، وبما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسير تلك القوانين والاتفاقيات وتنفيذها.

2-المخاطر الاقليمية: وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي للدول المجاورة، حيث أن وجود الدولة في إقليم يتصف بالنزاعات وعدم الاستقرار الامني يبعد المستثمرين الاجانب عن تلك الدولة، كما تتحكم طبيعة العلاقات بين البلدان في تصدير الاستثمارات من بلد لآخر.

3-العلاقات الدولية والخلفيات التاريخية: بالنسبة للعلاقات الدولية، فتتمثل في علاقة البلد المضيف بالبلدان الأخرى لا سيما البلد الأصلي للشركات الاجنبية، فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل جذب للاستثمار الاجنبي لتلك البلدان. أما فيما يخص الخلفيات التاريخية ففي حالة وجود عداوات قديمة بين الدول فإن العلاقات بينهما قد تكون غير مستقرة كنظرة الشعوب المستعمرة سابقا للشركات التي يعود أصلها إلى البلد المستعمر.

4-الموقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي للبلد وعلاقته بالمنظمات والتكتلات الاقتصادية: يعد الموقع الجغرافي للبلد عنصرا جاذبا للاستثمار الاجنبي لا سيما إذا كان قريبا من البلد الأصلي. لما له من دور في تقليص النفقات المتعلقة بالمشروع الاستثماري في حالة نقل مستلزمات الانتاج مثلا، أو حتى بالنسبة لتكاليف الوصول إلى الاسواق المجاورة، فالشركات الاجنبية عموما تسعى للتوطن في البلدان التي تمثل مراكز عبور بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي. كما يهتم المستثمر الاجنبي بموقع البلد المضيف الجيوسياسي من خلال دبلوماسيته اتجاه دول الجوار ومدى فرض وجوده على الساحة السياسية الاقليمية منها والدولية.

5-درجة الانتماء الوطني (حدة الشعور الوطني): يعبر الشعور الوطني عن انتماء الافراد وإخلاصهم وولائهم لبلدانهم، وإلى جانب كونه شعور فطري فهو ينتج عنه التشابه بين أفراد الوطن الواحد في كثير من النواحي الثقافية والدينية وغيرها، وتلازم ظاهرتي الانتماء والشعور الوطني كافة الشعوب والأمم لكن

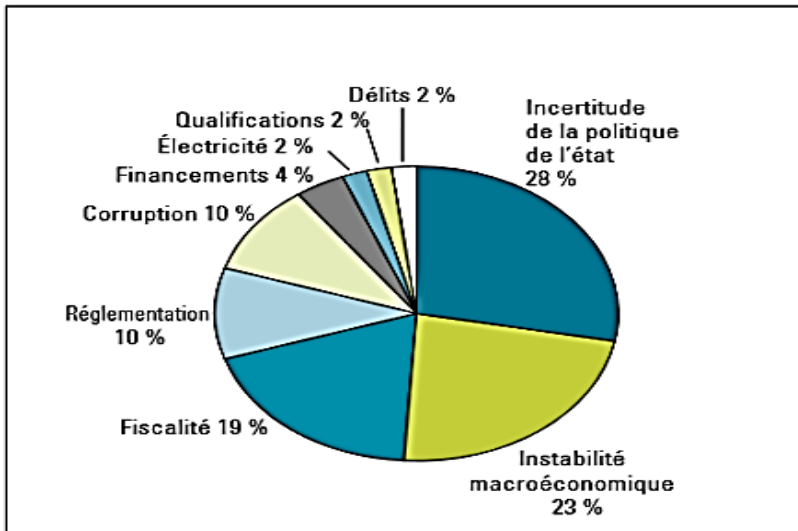
الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

- بدرجات متفاوتة، أما بالنسبة لمدى تأثر الشركات الأجنبية بهاتين الظاهرتين فكلما زادت حدة الشعور الوطني كلما زاد تأثير ذلك على نشوء تلك الشركات، وقد يأخذ هذا التأثير الاشكال التالية:
- الرغبة في تقليل ملكية الشركات الاجنبية وإقامتها لمشروعات، أو الاتجاه إلى مصادرة الشركات الاجنبية أو تأميمها؛
 - قصر صناعات وأنشطة معينة على الشركات المحلية، وتفضيل الموردين المحليين للحصول على التعاقدات الحكومية؛
 - إتباع أساليب الحماية المختلفة مثل التعريفات الجمركية ونظام الحصص.

6- الحوكمة الرشيدة: إن الحوكمة منظومة متكاملة تشمل على أساليب علمية حديثة تنبثق من علوم أخرى كالإقتصاد والادارة والمحاسبة والمراجعة والتي تتكون من مجموعة من الاستراتيجيات الموضوعية للنهوض بالدولة ومؤسساتها الاقتصادية لتحقيق رفاهية المجتمع¹. ويعد كل من نوعية ممارسة الحكم ونزاهة القطاع العام جانبيين هامين يؤثران على ثقة المستثمرين وقراراتهم، ويعطيان مزايا لجذب الاستثمارات. ورغم أنه لا يوجد نموذج وحيد للحوكمة الجيدة إلا أنه توجد معايير مقبولة عموماً تساعد الحكومات على القيام بمهامها بكفاءة، وفي هذا الإطار لا يقتصر دور الاستقرار السياسي فقط في تأمين إقامة المشاريع الاستثمارية الاجنبية، وإنما يؤثر أيضاً في كافة العناصر الأخرى المشكلة لمناخ الاستثمار.

حسب استقصاء أجراه البنك الدولي وانطلق فيه منذ سنة 2001 والذي شمل 26000 شركة في 53 دولة والمتعلق بأهم العوامل المكونة للمناخ الاستثماري، جاءت المخاطر المرتبطة بالبيئة السياسية كأهم إهتمامات هذه الشركات فيما يتعلق بالمناخ الاستثماري كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): الأهمية النسبية لمكونات المناخ الاستثماري



Source : La banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2005, P3

(1) المنظمة العربية للتنمية الادارية، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، وأعمال مؤتمرات، القاهرة، 2009، ص 92.

ثانيا-المناخ الاقتصادي والمالي والتجاري

يشمل المناخ الاقتصادي بصمات السياسات والاضاع والظروف الاقتصادية السائدة في البلد وهي ذات صلة وثيقة مع ما يمتلكه البلد من المقومات النسبية الأساسية والمتمثلة بالطرق والجسور ووسائل الاتصال والخدمات الصحية والتعليمية...الخ، وإن المناخ الاستثماري يتأثر على وجه الخصوص في أي بلد من البلدان باختلافات (الماكرو اقتصادية) وخاصة فيما يتعلق بـ (معدل التضخم، تقلبات سعر الصرف، مدى تدهور الجهاز المصرفي ، حجم السوق وإمكانات نموه المتواصل، مدى توفر المواد الأولية والعمال المدربة وغير المدربة، وشروط التبادل التجاري)¹ ، وسنتناول هذه العناصر وغيرها بنوع من التفصيل على الشكل التالي:

أ-توازن الميزانية العامة ووضعية ميزان المدفوعات:

إن تسجيل العجز في الموازنة العامة يعد عامل طرد للاستثمار الاجنبي المباشر، فغالبا ما تقوم البلدان النامية التي تعاني من عجز في موازنتها العامة وتسعى لتمويل هذا العجز بالاعتماد على عوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية، كما تعتمد أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات إلى تخفيض الانفاق الاستثماري بغية التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالشكل المرغوب فيه. أما فيما يخص ميزان المدفوعات فإذا كان يعاني من خلل فمن الممكن أن تتخذ الحكومة إجراءات تقييدية قد لا تخدم مصلحة المستثمر مثل الرفع من قيمة الرسوم الجمركية، مراقبة الصرف، الحد من القروض والتقليل من الانفاق على البنية التحتية وغيرها من الامور التي تعيق الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ب-التضخم، سعر الصرف ومعدل الفائدة:

1- مدى استقرار معدلات التضخم: يعبر ارتفاع معدلات التضخم على حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، فالتضخم يشكل عائقا أمام دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ انه يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية الشركات الأجنبية في تنبؤ تكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة، وعليه فان التضخم يؤدي الى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع الطويلة الأجل².

(1) نضال شاكور، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد 03، العدد 08، العراق، 2005، ص 38.

(2) م.م حيدر عليوي شامي الساعدي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان، المجلد العاشر، العدد 33، العراق، 2015، ص86.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

2-مدى استقرار معدلات أسعار الصرف: يؤدي ارتفاع اسعار الصرف الحقيقية الى انخفاض العملة المحلية، فتصبح السلع المحلية أقل ثمنا نسبيا في الاسواق الخارجية، كما تؤدي التقلبات المفاجئة في أسعار الصرف إلى تغيرات في الربحية النسبية لعوائد الاستثمار في البلد المضيف، فارتفاع أسعار الصرف أو انخفاضها يؤثر بشكل مباشر على التكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج، الاجور والمواد الاولية والنقل.... كما تؤثر التقلبات المفاجئة على المستثمرين من خلال تقدير حجم الثروة مما ينعكس على القرار الاستثماري¹.

3-معدلات الفائدة: يتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر دائما الى الأسواق التي تكون فيها أسعار الفائدة محررة وتحدد على أساس الطلب والعرض في السوق النقدي وهذا التحرير لأسعار الفائدة هو من سمات الأجهزة المصرفية المتطورة والنظام المصرفي المستقل الذي يعمل في إطار اقتصاد السوق².

ج-حجم السوق ومعدل النمو الاقتصادي:

1-حجم السوق ومعدل نموه:

يشكل حجم السوق للبلد المضيف ومعدل نموه أحد أهم العناصر الأساسية في جاذبية الدول للاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوطين الشركات الأجنبية، حيث ان الشركات المتعددة الجنسية تحاول دائما الحصول على الأسواق، لأنه في ظل عدم جدوى المنافسة السعرية تصبح زيادة نصيب الشركة من الأسواق الدولية أساسا للبقاء الفاعل والمؤثر في المنافسة بين تلك الشركات، لا يقتصر حجم السوق على عدد السكان فقط ولكن ايضا على القدرة الشرائية للمستهلكين وعلى الميل الحدي للاستهلاك. وتركز الشركات الأجنبية على مدى إمكانية هذا السوق في تحقيق منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية³.

يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجاري. أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان. فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁴. فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع هذا يؤدي لمزيد من الانفاق من الافراد على السلع والخدمات، وبارتفاع عدد الأفراد أي عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستدفع في الاسواق، كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم ارباح الشركات المتعددة الجنسيات⁵.

(1) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005. ص 19.

(2) م.م حيدر عليوي شامي الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(3) المرجع السابق، ص 87.

(4) بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 102.

(5) عبد الكريم كاكبي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2013. ص ص 70،71.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

2- معدل النمو الاقتصادي: يحفز نمو الناتج المحلي السريع في البلد المضيف على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لاعتبار وجود مستوى عالي من متطلبات رأس المال، ففي حالة ارتفاعه فإن الاستثمار والاستهلاك يرتفعان مما يعني زيادة الطلب، الأمر الذي يمنح فرصا جديدة للاستثمار، وعليه فمعدل النمو المرتفع يزيد من ثقة المستثمر الاجنبي والفرص الاستثمارية معا¹.

د- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة:

تعد السياسات الاقتصادية المتبعة من بين العوامل الهامة التي يوليها المستثمر الاجنبي اهتماما كبيرا، وكلما كانت هذه السياسات واضحة ومرنة وغير متضاربة في الاهداف، وتعمل بالكفاءة والفعالية وتتماشى مع المستجدات على الصعيد القومي والعالمي، كانت جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر، وينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص مناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي²: السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية، ونوضحها كما يلي:

1- السياسة المالية*: وتعد من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية إذ تؤثر في الطلب الفعلي وفي مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها؛

2- السياسة النقدية: تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو إنكماشية، وبخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم؛

3- سياسة التجارة الخارجية: تساهم هذه السياسة في تحسن مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الخارجية.

ثالثا- المناخ القانوني والمؤسسي:

إن رأس المال الأجنبي كما يصفه بعض الاقتصاديين بأنه (رأس مال جبان) أي بمعنى أنه يبحث في المناخ الذي تنتشر فيه روح الأمان والطمأنينة، وبذلك لا بد من وجود مناخ تشريعي يستظل بظله أطراف العلاقة التعاقدية، ولتشجع الاستثمارات الأجنبية لا بد من وجود الضمانات القانونية التي تحفز المستثمر وبالمقابل تحفظ للدولة حقها في اتخاذ القرارات التي مقتضاها حماية المصلحة العامة للبلد، ومن هنا نجد

(1) عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 111.

(2) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 180.

* وتكون السياسة المالية جاذبة للاستثمار الاجنبي إذا كانت تحمل حوافز مالية وتمويلية ومؤشراتها مستقرة، وعادة ما يحاول المستثمر الاجنبي معرفة مدى مرونة السياسة المالية للبلد المضيف، مستويات الضرائب المطبقة، والامتيازات الممنوحة، طريقة توزيع المدايل، سياسة الانفاق المتبعة وحصّة كل قطاع من اجمالي النفقات، حجم الانفاق على الاستثمارات وكيفية توزيعه. (أنظر: عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 112)

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

التفاعل والوصل بين التحكيم وتدفقات رؤوس الأموال وتنوعه¹. لذا تحاول معظم الاقتصاديات بمختلف أنظمتها الرأسمالية والمخططة في بناء إطار قانوني يتضمن الأسس التشريعية والقانونية المنظمة لحركة الأنشطة الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار ابتعاد هذه القوانين عن التناقض والتعقيد وعدم الوضوح.

لذلك يعد وجود إطار قانوني متكامل يحكم نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مشجعا لهذا الأخير، خاصة إذا توفرت فيه المقومات الآتية:²

• وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى الخاصة بالاستثمار؛

• وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر الأجنبي من كافة المخاطر مثل التأميم، وتكفل له حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، فضلا عن وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية، شرط ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالاقتصاد المضيف؛

• وجود نظام حوافز مالية وتمويلية فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو المشروعات الانتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية في الدول المضيفة؛

• وجود نظام قضائي قادر على حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية. من خلال دراسة قوانين الاستثمار التي تنظم العلاقات الداخلية للدول المضيفة نلاحظ الاختلاف في أهداف السياسة الاستثمارية المتبعة من هذه الدول ما ينعكس في النتيجة على اختيارها لأسلوب معاملة الاستثمار الوافد، ويمكن التمييز عموما بين ثلاثة اتجاهات رئيسية فيها وهي³:

أ- **الاتجاه التشجيعي**: استبعاد تطبيق القانون الداخلي على المستثمر الأجنبي، وذلك بان تحدد الدولة منطقة جغرافية معينة في إقليمها توقف فيها تطبيق تشريعاتها الوطنية على المشروعات التي تزاول نشاطا اقتصاديا وتجاريا فيها، كأن تقوم الدولة بإنشاء مناطق حرة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها.

ب- **الاتجاه التوفيقى أو اتجاه الملائمة**: يقوم هذا الاتجاه على سياسة انتقائية رقابية مقترنة بحوافز نسبية، وتهتم الدول التي تأخذ بهذا الاتجاه بوضع قيود على الاستثمار الأجنبي ولا تصرح به الا وفقا لمعايير محددة، فإذا ما صرح له بالاستثمار فإنه يكون محلا لضمانات ومزايا عديدة.

ج- **الاتجاه المقيد**: في ظل هذا الاتجاه تسمو الاعتبارات الوطنية على مزايا الاستثمار الأجنبي، لذلك يكون المستثمر الأجنبي في ظل التشريع الذي يأخذ بهذا الاتجاه، محاطا بمجموعة من الالتزامات التي لا

(1) عكاشة محمد عبد العال، الضمانات القانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية، ط1، مركز الدراسات العربية-الاوروبية، بيروت، ص59.

(2) فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والتحديات، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص21.

(3) محمد أمغار، الاستثمار الاجنبي بالبلدان المغاربية، مقالة في: الحوار المتمدن، بتاريخ 15-06-2013، (00.00) متاح على الرابط:

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

يقابلها منح معاملة متميزة له تجعله في مركز أفضل من مركز المستثمر الوطني، بعبارة أخرى إن الدولة التي تأخذ بهذا الاتجاه تفرض كثيرا من القيود القانونية على استثمار رأس المال الاجنبي كعدم جواز تصدير رأس المال المستثمر الا بعد انقضاء مدة معينة من تاريخ إنشاء الاستثمار، أو عدم جواز تحويل الأرباح التي يحققها المستثمر إلا في حدود معينة، أو تحد من معدلات الربح التي يسمح بتحقيقها نتيجة مزاوله النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة.

رابعا-المناخ الاجتماعي والثقافي

تعد الظروف الاجتماعية والايوضاع المعيشية لأفراد المجتمع، كالعادات والتقاليد السائدة بالإضافة إلى التجانس الديني أو اللغوي بين فئات المجتمع، ومدى اهتمام الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي، بالخدمات الصحية والتعليمية لأفراد مجتمعها. من العوامل المؤثرة والتي يأخذها المستثمر الأجنبي بالحسبان قبل أن يتخذ قراره الاستثماري. إذ أن الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة، يؤثران على شكل الاستثمارات الاجنبية، مما قد يؤدي إلى توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة. أو حظر إنتاج سلع أخرى. لذا نجد بأن أغلب الدول التي نجحت في استقطاب رؤوس الاموال الأجنبية، قد عملت على نشر الثقافة الاستثمارية من خلال توعية مواطنيها بأهمية الاستثمار وضرورته في تقدم البلد ورفاهيته، وعملت على إيجاد بيئة صديقة للمستثمر المحلي والأجنبي، وحثت مواطنيها المتعاملين مع المستثمرين على تقديم تسهيلات والتعاون معهم، كما يمكن للدول المضيفة الاعتماد على ما يفضله جمهور المستهلكين من خلال ميلهم إلى استهلاك السلع المنتجة محليا، حيث يعد هذا عاملا مهما في استقطاب الشركات الاجنبية للقيام بمشاريع تصنيع تلك السلع والمنتجات داخل الدولة المضيفة، كما أن مسألة انضباط المجتمع بصفة عامة امرا ضروريا في جذب المستثمرين، فالمستثمر الاجنبي الذي يأتي إلى بلد ما يريد أن يجد هذا البلد منضبطا في كل شيء، في نظام صالات المطار، في تعريفه الطاكسي، في استخدام الطريق، في احترام إشارات المرور، في الانصياع الى القوانين، في احترام المواعيد، في تنفيذ التعهدات، في الالتزام بالاتفاقيات، في تنفيذ الأحكام، في حماية البيئة، باختصار في كل شيء، ويتحقق هذا من خلال تربية المجتمعات على احترام القوانين وكذلك الحزم في مواجهة المخالفين¹.

يشمل المناخ الاجتماعي العادات والتقاليد الاجتماعية في البلد المضيف ومدى امكانية تعايش المستثمر معها، وكذلك العوامل الثقافية لها دور في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إذ توجد علاقة طردية بين التدفقات الاستثمارية الأجنبية ونسبة المتعلمين في الدول المضيفة، كونها تعكس رغبة المستثمر الأجنبي في الحصول على الأيدي العاملة الإنتاجية والمدربة².

(1) سهير ابراهيم حاجم، م.م، صبحي عبد الغفور، تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية...مع الإشارة إلى العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد السادس، العدد 11، ص ص 59، 60.

(2) فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، ط1، عمان الاردن، 2012، ص 69.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

خامسا-المناخ الاجتماعي والثقافي والبيئي: تعد الظروف الاجتماعية والأوضاع المعيشية، العادات والتقاليد، التجانس الديني أو اللغوي بين فئات المجتمع، وما توليه الدولة من أهمية لمستوى الخدمات الصحية والتعليمية لأفرادها من أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الاجنبي بالاعتبار قبل أن يتخذ قراره الاستثماري.

قد يترتب على عدم تجانس الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة أو حضر إنتاج سلع أخرى، أو الاستثمار في بعض الأنواع من المنتجات، فقيام المستثمر الاجنبي بإنشاء مشاريع استثمارية في دولة إسلامية تحرم الربا ولحم الخنزير وتعاطي الكحول، وغير ذلك من المحرمات - على سبيل المثال-سوف يكون من الصعوبة بمكان نجاح المستثمر في الإنتاج أو الاستثمار في المشاريع في المشاريع تنتج تلك السلع¹.

إن الاختلاف في معدل النمو السكاني في مختلف مناطق العالم فرض على الشركات في الدول المتقدمة أن تتحول بإنتاج وتسويق منتجاتها مثلا في مجال صناعة الألبسة وألعاب الأطفال إلى الدول النامية بدل الدول المتقدمة التي تمتاز بانخفاض معدل الولادات وزيادة نسبة كبار السن. ونظرا لاختلاف الخصائص الجسمية للمجتمعات من تباين للأصول والأوزان والحجوم، في حين يفضل المستهلك الأمريكي والخليجي السيارات الكبيرة الحجم، بينما نجد اليابانيين يفضلون الصغيرة منها، لذا وجب على الشركات الدولية إنتاج وتسويق وترويج السلع وفقا للخصائص في الأسواق المستهدفة².

تلعب الصراعات النقابية* والاجتماعية دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية فكثرة الإضرابات الملاحظة في بعض الدول كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات، وقد انتبهت العديد من الدول إلى أهمية التشريع الخاص بالعمل في جلب الاستثمار الأجنبي فمثلا نجد فرنسا تفكر بجدية في إدخال الكثير من المرونة على تشريعها الخاص بعلاقات العمل وكذلك تهدف كل من تونس والمغرب إلى عرض سوق عمل جذاب للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى كل ما سبق تعتبر درجة تفتح للنقابات الأجنبية واستعمال اللغات الأجنبية من العوامل الأساسية التي تجذب المستثمر الأجنبي³.

يعتبر النظام البيئي مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والمواتية للاستثمار الاجنبي المباشر كلما كان جاذبا له والعكس صحيح، ويشمل مؤشرات عديدة من بينها معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد

(1) رائدة شحدة محمد الدودة، الاستثمار الاجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007)، رسالة كماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، 2010، ص ص39-40.

(2) علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار مؤسسة رسلان، دمشق، 2007، ص ص166-167.

* مثلا: قررت شركة فورد في سنة 1989 بناء مصنع في إسبانيا للمكونات الإلكترونية الموجهة لمحركات النماذج المنتجة في أوروبا في حين أنه كان من المفروض فتح هذا الفرع في إيكوس بإسكتلاندا، لكن النقابات البريطانية كانت تعارض التمثيل النقابي الوحيد المفروض من طرف فورد.

(3) محمد منير أيوب مصطفى، الاستثمار الاجنبي المباشر، مفاهيم وتوصيات، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي حول الاستثمار الاجنبي المباشر

والتنمية في الوطن العربي-مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الاردن، 19-20 اكتوبر 2015، ص 13.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة، قوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها، مستوى ثقة المستهلكين، مؤشرات ذات صلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والاتصالات وغيرها¹.

الفرع الثاني: المقومات التكميلية لمناخ الاستثمار:

إضافة إلى توفر المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار، لا بد من تدعيمها بمقومات أخرى مكملة، تزيد من ثقة المستثمرين الاجانب في اتخاذ قرار الاستثمار في البلدان المضيفة التي تستطيع توفيرها، ويمكن تلخيصها كما يلي:

أولاً- وفرة الموارد البشرية المؤهلة:

إن البحث حالياً أصبح منصبا على نوعية اليد العاملة المؤهلة دون مراعاة تكاليفها، وهذا ما أكده العالم "هالند ووتون" عام 1988، إلا أن الدول التي توفر قدرات ومهارات وعناصر بنية تحتية أساسية هي الأقدر على جذب الاستثمارات وتفعيلها، كما أنه وحسب "فيتشري وبيتر" عام 1997 تمثل ندرة العنصر البشري الماهر عقبة طاردة للاستثمار، وفي دراسة حديثة أجراها كل من "S.Globerman et D.shapiro" في جوان 2000 جاءت أهم نتائج البحث فيما يخص العوامل المؤثرة على حركية الاستثمار «قوى عاملة متعلمة وماهرة» وما جاء في هذا البحث أنه إذا كانت قوى عاملة في بلد ما ذات تعليم جيد بدرجة كافية ، بمعنى العامل المتوسط يكون على الأقل مجيدا للقراءة والكتابة ولديه المهارات الأساسية على نحو يعادل التعليم الابتدائي.

ثانياً-البنية التحتية:

تحتل المنشآت القاعدية صدارة الإشكاليات المعاصرة للتنمية والتوازن وتعتبر أساس النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي حيث بين تقرير البنك العالمي لسنة 1994 تحت عنوان "منشآت قاعدية من أجل التنمية" أهمية هذا القطاع الحيوي وأشار هذا الموضوع إلى أن نوعية المنشآت القاعدية تساعد على فهم نسب نجاح بلد معين أو إخفاق بلد آخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته بمعنى مستوى استثماراته للتحكم في نموه الديموغرافي، تقليص مستوى الفقر وتطهير المحيط، والمؤكد أن قدرة المنشآت القاعدية و القدرة الاقتصادية تسيران بنفس السرعة، إذ أن ارتفاع نسبة رأس مال منشأة قاعدية بنسبة 1% يعادل ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% أيضا، و يجب التمييز بين فئتين من المنشآت القاعدية هما:

- المنشآت الاقتصادية: وهي التي تدعم عملية الإنتاج؛
- المنشآت الاجتماعية: وتتعلق برفاهية المواطنين (الصحة ومنشآت التعليم...).

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، ص10.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

ويمكن إضافة المنشآت القاعدية الخاصة بالاتصال كالهاتف والانترنت، والمنشآت القاعدية الخاصة بالموصلات البرية والجوية والسكك الحديدية، فطبيعة المنشأة الدولية يجعلها تفرض عليها ضمان الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها في الدول المضيفة.

ثالثا- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة : إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجلب الاستثمار حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يتيح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ نحو نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وكمثال على ذلك تملك شركة Chevrolet — Daewoo ، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاوله من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

رابعا- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلد المضيف : أثبتت الدراسات أنه إذا كانت الأجور التي يحصل عليها الأفراد لا تكفي لتدبير المتطلبات الضرورية للمعيشة في مستوياتها الدنيا، فإن هذا يخلق هوة بين أسعار السلع والخدمات وبين مستويات الدخل، مما يوجد نوعا من اللاتوازن وهذا الأخير يفرز نتائج اقتصادية واجتماعية ضارة تصبح إحدى معوقات التنمية وبالتالي يعد معوقا للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بانعدام حد الكفاية يخلق مناخ لكل أنواع الفساد، إضافة إلى تدهور المستوى الصحي وانخفاض قدرة المواطن على العمل وعلى رأس هذا احتقار العلم والوظيفة، وكون العاملين العجلة المحركة للاقتصاد والإدارة فإن هذا الأخير يوقف الحركة الإنتاجية كما يتسبب ذلك في انتقال إطارات الكفاءة إلى الخارج وبالتالي فقدان يد عاملة مؤهلة، حيث أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول المضيفة وتدفق الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول.

خامسا-معدل نمو الدخل القومي: يعتبر الدخل القومي محددًا مهمًا للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة وزيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة وتلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير وكثيرا من الشركات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة للتجارة، وذلك لان الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، وكذلك يساعد كبر الدخل القومي الشركات التي تعمل في منتجات قابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم.

لقد أسفرت بعض الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الدخل القومي والاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أثبتته كل من (Pamastassiou and Pearce 1990) عن الاستثمار الأجنبي في بريطانيا و (Grean and Cuminghamk 1975) وكذلك (Dunving 1980) عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الو.م.أ على وجود هذه العلاقة.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

سادسا- **الموقع الجغرافي:** يعتبر البلد جغرافيا عاملا ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع إلى البلد المضيف وكذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة، حيث نجد الشركات العالمية تستقطب من طرف الدول التي تمثل مراكز عبور بحكم موقعها الاستراتيجي فإذا أخذنا مثلا تركيا نجد أن موقعها استراتيجي مغربي للمستثمر الأجنبي فهي تربط بين قارة آسيا و أوروبا وبالتالي تتيح للمستثمر الأجنبي الدخول لكل من الأسواق الأوروبية والآسيوية، فالموقع الاستراتيجي يعتبر عاملا مهما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

ثامنا- **علاقة البلد المضيف مع المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية:** تسعى الشركات الاجنبية لمعرفة العلاقة بين البلد المضيف ومختلف المؤسسات الدولية كما يلي:

أ- **علاقتها بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي:** من خلال معرفة مدى امتثاله للشروط وتطبيقه لبرامج التصحيح والتثبيت الاقتصادي وقدرته على امتصاص المديونية والنهوض باقتصاده.

ب- **علاقته بالمنظمة العالمية للتجارة:** من خلال معرفة ما إذا تحقق الانضمام أم من عدمه إليها، لاعتبار أن الانضمام الى OMC يملئ بعض الشروط منها الانفتاح الاقتصادي وتحديد الخدمات وحركات رؤوس الاموال.

ج- **التكتلات الاقتصادية:** باعتبار أن البلد الذي ينتمي إلى كتلة اقتصادية تكون له امتيازات داخل التكتل مقارنة بالبلد غير المنضم لأي كتلة معين، كما يساعد الانضمام تحت التكتلات في زيادة جاذبية البلد للاستثمارات الاجنبية المباشرة مع ضمان تصدير المنتجات إلى الدول الأعضاء في التكتل دون حواجز أو عراقيل، وهذا فضلا عن كون التكتلات الاقتصادية تؤثر سياسيا واقتصاديا على مواقف وقرارات الحكومات (مثل الاتحاد الأوروبي، مجموعة الثمانية G8)².

ثامنا- **الشفافية:** ويقصد بها الافصاح والوضوح التام بالنسبة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري، وقد أصبح للشفافية أهمية بالغة في عالم الاستثمار والمال والاعمال، لما لها علاقة وطيدة بوفرة المعلومات مع التسهيلات، مما يمكن للمستثمرين من توفير تكاليف قد يتحملونها لقاء الحصول على المعلومات في حالة غياب الشفافية، لذا لا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والاجراءات والقرارات وإتاحتها للمستثمر، فلا يمكن إعداد دراسة جيدة بدون معلومات ومعطيات صحيحة تمكن المستثمرين من معرفة الوضع الراهن والتنبؤ بالمستقبل³.

تاسعا- **البيروقراطية:** تعوق البيروقراطية على تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال:

(1) محمد منير أيوب مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(2) عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 123.122.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

أ-تعدد وطول الاجراءات الادارية، مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الاجراءات الادارية المرتبطة بالاستثمارات؛

ب-ازدواجية المسؤولية الادارية داخل الوحدة الواحدة نظرا لتشغيل أكثر من موظف في الوظيفة الواحدة ما يؤدي إلى ضياع المسؤولية بينهم.¹

عاشرا-مكافحة الفساد:

يعرف الفساد حسب منظمة الشفافية العالمية بكونه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص أو منفعة خاصة"، ومن أهم مظاهره الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الوساطة، الابتزاز، والتزوير ونهب المال العام، ويؤدي إنتشار الفساد إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادلة ونفور المستثمر الاجنبي، وبالتالي فإنه كلما كانت الانظمة المتعلقة بالمعاملات الاستثمارية أكثر شفافية كان ذلك عامل جذب للاستثمار الاجنبي المباشر، والفساد هو ظاهرة مركبة وذات أبعاد سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية، ورغم تعدد أوجه الفساد وتباين تصنيفه من حيث الحجم أو البعد أو الانتشار إلا أن أسباب انتشاره متقاربة إلى حد ما، والتي يمكننا حصرها فيما يلي:

أ-انعدام ممارسات الحكم الرشيد؛

ب-غياب كل من التعبير والمساءلة والشفافية وسيادة القانون؛

ج-غياب القيم المؤسسية القائمة على معايير النزاهة والعدالة؛

د-الطمع الانساني وغياب الوازع الديني، وخير دليل أن الانسان هو المتسبب في الفساد والمتحمل لنتائجه².

هي الآية الكريمة، قال تعالى: **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي**

عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ³. (الآية:41، سورة الروم)

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه حكومات البلدان النامية في تحسين مناخ الاستثمار

تستفيد الدول بدرجة كبيرة من أنشطة الشركات وأعمالها، ومع ذلك فأفضليات الشركات لا تتطابق بالكامل مع أفضليات المجتمع وأولوياته، ويتضح هذا التضارب في المصالح بصورة جلية في فرض الضرائب واللوائح التنظيمية، فمعظم الشركات تشكو من الضرائب واللوائح التنظيمية، لكن الضرائب هي التي تمول الخدمات العامة التي يستفيد منها مناخ الاستثمار والأهداف الاجتماعية الاخرى، وتفضل العديد من الشركات أيضا التقيد بالقليل من اللوائح، لكن اللوائح السليمة منها تتصدى للخلل الذي يحدث

(1) محمد منير أيوب مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(2) عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(3) الآية: 41، سورة الروم.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

في السوق، ومن ثم تعمل على تحسين مناخ الاستثمار، لذلك يتطلب من الحكومات الموازنة بين تلك المصالح، ولتحقيق ذلك تواجه الحكومات أربعة تحديات متداخلة، نذكرها كما يلي¹:

أولاً- الحد من السلوك النفعي: تعتبر سياسات الاستثمار هدفا مغريا للسلوك النفعي بالنسبة للشركات والمسؤولين ومجموعات المصالح الأخرى، فالفساد يمكن أن يزيد من تكاليف مزاولة الأعمال، وحين يمتد إلى مستويات عليا في الحكومة، يمكن أن يؤدي إلى إحداث تشوهات عميقة الأثر في السياسات، فقد أظهرت الاستقصاءات التي أجراها البنك الدولي في العديد من البلدان النامية أن الشركات تتوقع دفع رشاوى عند التعامل مع المسؤولين، كما أن هذه الشركات تنظر إلى الفساد على أنه عقبة عويصة أمام أعمالها، فالاستحواذ والمحسوبية وتبادل المصالح، وكلها تؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص في المعلومات وتؤثر على صياغة السياسات، ومن بين العناصر الأساسية المساعدة على كبح السلوك النفعي: القضاء على الاجراءات التدخلية غير المبررة في الاقتصاد، وتحسين عملية مساءلة الحكومات من خلال إتاحة المزيد من الشفافية؛

ثانيا-خلق المصادقية: نظرا لأن الاستثمار نشاط يستشرف المستقبل فإن الغموض يجعل جميع قرارات الاستثمار مبهمة، لذلك تحدد ثقة الشركات في المستقبل، بما في ذلك مصادقية سياسات الحكومة. ما إذا كانت هذه الشركات ستقوم بالاستثمار والطرق التي ستنفذ بها هذه الاستثمارات، وتخفق السياسات التي تنقصها المصادقية في اجتذاب استجابة الاستثمار المزمع. ولبناء المصادقية وجب على الحكومة اتخاذ آليات حكيمة للالتزام بسياسات سليمة، علاوة على الانضباط والاستمرارية والتميز بالشفافية والوضوح؛

ثالثا-تشجيع ثقة الجمهور والشرعية: لا تتفاعل الشركات والحكومات بمعزل عن المناخ المحيط بهما، فالثقة بين أطراف السوق تشجع التبادل المثمر، وتخفف الابعاء الملقاة على عاتق تنفيذ اللوائح والعقود، وتؤثر المواقف الاجتماعية على جدوى عمليات تحسين السياسات وقابليتها للاستمرار، وبالتالي ينشأ مناخ الاستثمار الجيد بواسطة التأييد الشعبي الواسع النطاق عن طريق اتفاق الآراء لصالح بناء مجتمع أكثر إنتاجية.

رابعا- ضمان مواعمة استجابة السياسات للأوضاع المحلية: لكي تكون الاجراءات التدخلية المعنية بالسياسات فعالة فهي بحاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار مصادر الاخفاق المحتمل للحكومة، بالإضافة إلى التباينات في الأوضاع المحلية، وفي أحوال كثيرة، يجري نقل السياسات والأساليب التنظيمية من بلد لآخر دون مراعاة أو دراسة تحليلية لمناخ وطبيعة البلد الآخر، مما يؤدي إلى فشل العديد من السياسات التي أثبتت نجاحها في مواطن أخرى، لذلك يتطلب الأمر من البلدان النامية خاصة، توخي الحذر في تكييف السياسات والتجارب الاجنبية مع الاوضاع المحلية.

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005، ص ص8-9.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

المطلب الثالث: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

هناك العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الاعمال الدوليين إلى الاوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ المنتبع أن هناك العديد من المؤشرات المتزايدة والتي لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة، ولا تخلو من الأخطاء، لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تساعد وتشجع على اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته حسب هذه المؤشرات وبين ما يجتذبه من استثمار أجنبي مباشر.

وسنقتصر في هذه البحث على أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار وسنستثني البعض منها، إما بسبب انخفاض درجة دقتها وموضوعيتها، وإما بسبب عدم إدراجها للدولتين المدروستين كنموذج (الجزائر-المملكة العربية السعودية) ، وسيتم التطرق إليها، كما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار

أولاً: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

يصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنة 2001، ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل. وقد طورت الاونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الامم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الاجنبي المباشرة على مؤشرين:

أ-مؤشر الاداء: ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الاجنبي المباشرة، ويقاس حصة البلد من الاستثمار الاجنبي الوارد عالميا إلى حصة البلد من الناتج المحلي الاجمالي للعالم، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. ونكتبه كالتالي:

مؤشر الأداء = (حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي / تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا)

(حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)

وحصول الدولة على معدل واحد صحيح أو أكثر يعني أن قوة البلد الاقتصادية منسجمة مع قدرتها على جذب الاستثمارات. وعلى العكس من ذلك، إذا كان المعدل دون الواحد، يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

ب- **مؤشر الإمكانيات:** ويقاس الامكانيات الاقتصادية المستقبلية للدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى مجموعة من المكونات لقياس إمكانيات الدولة، وهي:

- ✓ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي؛
- ✓ متوسط دخل الفرد؛
- ✓ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، حجم استهلاك الطاقة؛
- ✓ نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني؛
- ✓ نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان؛
- ✓ التصنيف السيادي للدولة.

ومؤشر الإمكانيات الذي يتراوح بين الصفر والواحد يحتسب كما يلي:

مؤشر الامكانيات = (قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة للمتغير)

(الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير)

ومن مقارنة وضع الدولة وفقا لمؤشري الأداء والامكانيات يتم تصنيفها ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية:

- 1- مجموعة الدول السباقة: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات مرتفع؛
- 2- مجموعة الدول الأعلى من الامكانيات: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات منخفض؛
- 3- مجموعة الدول الأقل من الامكانيات: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع؛
- 4- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات منخفض.

ثانيا - مؤشر التنافسية العالمية: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعد أداة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الاوضاع التنافسية العالمية، وأداة تفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة الأعمال.

ثالثا - مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا عن تقرير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك منذ سنة 2003، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والاجراءات الحكومية في الاوضاع الاقتصادية، وبدوره يتكون من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تشتمل على: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع.

يعد هذا التقرير الذي يغطي (189) دولة، أحد الوسائل الاستشهادية في تقييم مدى تأثير الأنظمة والإجراءات المتصلة بأنشطة الأعمال في أي دولة على التنمية الاقتصادية في تلك

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الدولة كونه يحدد معايير موضوعية لممارسة الأعمال ويقيس مدى فاعليتها. وتتبع أهمية هذا التقرير كونه يشكل حافزا لكل الدول للإسراع في إجراء الإصلاحات الاقتصادية؛ ما ينعكس على انتعاش الاقتصاد العالمي من جهة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بما يعقده من مقارنات بين الدول التي يشملها التقرير. ويستند مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى جهود أكثر من 6700 خبير محلي، منهم مستشارو أعمال، واقتصاديون، ومسؤولون حكوميون، ومحامون، ومحاسبون، وأكاديميون بارزون من جميع أنحاء العالم.

رابعا-مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن معهد هيرتاج بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal) منذ عام 1995، ويعتمد هذا المؤشر على اختبار 50 متغيرا اقتصاديا مدرجة في 10 مجموعات تشمل ما يلي: (السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والاسعار، حقوق الملكية، أنشطة السوق الموازية، التشريعات والاجراءات.

تمنح هذه المكونات أوزانا متساوية فيما بينها، ويحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية كما يلي:

- الفئة الأولى: من 1 إلى 1.95 تدل على حرية اقتصادية كاملة؛
- الفئة الثانية: من 2 إلى 2.95 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- الفئة الثالثة: من 3 إلى 3.95 تدل على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- الفئة الرابعة: من 4 إلى 5 تدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

الفرع الثاني: تقييم تهيئة مناخ الاستثمار حسب مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

نستعرض أهم مؤشرات تقييم المخاطر القطرية كما يلي:

أولا -المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة (PRS GROUP) الدليل الدولي للمخاطر القطرية (منذ عام 1980)، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المخاطر الكلية، مالية، سياسية واقتصادية المرتبطة بالاستثمار.

ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب؛
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25 %؛
- مؤشر تقييم المخاطر المالية بنسبة 25 %.

ويشير دليل المؤشر إلى خمس (05) مجموعات، وذلك بحسب درجة المخاطرة على الشكل التالي:

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

- من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50.5 إلى 59.9 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة؛
- من 60.0 إلى 60.9 نقطة درجة مخاطرة معتدلة؛
- من 70.0 إلى 79.9 نقطة درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

إن درجة المخاطرة تتخفض كلما ارتفع المؤشر، في حين ترتفع درجة المخاطرة في حالة انخفاض قيمة المؤشر.

ثانيا- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يصدر منذ سنة 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس)، ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية¹، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية:

- مخاطر نقص العملة الصعبة؛
- قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية؛
- مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة؛
- مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي؛
- المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

وصنف دليل المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما²:

أ-درجة الاستثمار A: وتقسم إلى أربعة مستويات:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكان بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا:

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا إلى أن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكان عدم القدرة على السداد.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حلا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك، فإن إمكان عدم السداد يبقى مقبولا جدا.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، 2005، ص 67.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003، الكويت، 2003، ص ص 79-80.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

ب-درجة المضاربة: وتقسّم إلى ثلاثة مستويات:

B: يرحح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر في سجل السداد السيء أصلاً.

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلاً.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جداً أكثر سوءاً.

الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية الإقليمية:

تم استحداث مجموعة من المؤشرات الإقليمية الخاصة بالدول العربية التي تهدف إلى تحليل واقع مناخ الاستثمار ومكوناته، من أهمها:

أولاً - المؤشر المركب للتنافسية العربية

يقوم المعهد العربي للتخطيط بالكويت بإصدار تقرير دوري منذ سنة 2003، لدراسة تنافسية الاقتصادات العربية في الأسواق الدولية، يستند في حساباته إلى مقارنة البلدان العربية بمجموعة من الدول غير العربية تم اختيارها مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية¹، وتم بناء مؤشر مركب للتنافسية من مؤشرين فرعيين هما²: التنافسية الجارية التي تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر فيه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها، والتنافسية الكامنة التي تعني القدرات طويلة الأجل التي تؤثر في التنافسية، وعندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فإن الهدف يكمن في الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط.

ثانياً - المؤشر المركب لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية: إن محاولة قياس الأداء الاقتصادي للدول العربية، وتصنيف مناخ الاستثمار فيها. يستخدم المؤشر المركب لقياس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية³.

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت منذ 1996 ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي⁴:

- مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم؛

(1) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، 2003، ص ص 03-08.

(2) منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، مخبر البحث العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف العدد 04، 2006، ص 27.

(3) فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار ليبيا، جوان 2004، ص 15. تاريخ الاطلاع: 15/05/2018 (14:20) <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/8369/>

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، 2000، ص 17.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

- مؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي¹: ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد؛
- مؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة

من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم تحديد درجة المؤشر على النحو التالي²:

- إذا كانت أقل من واحد ($1 <$): تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛
- إذا كانت من واحد إلى اثنين ($1 \geq 2 \geq$): تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛
- إذا كانت من اثنين فما فوق ($2 \geq$): تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

ويعرف المؤشر المركب -حسابيا- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط سياسة المعاملات الخارجية)، ونمثله بالمعادلة التالية:

$$\text{المؤشر المركب} = (\text{متوسط السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط سياسة المعاملات الخارجية}) / 3$$

المبحث الثاني: المناخ المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

يعدّ المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيرها، إلا أن نصيب أي دولة من هذه الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري الجاذب والمحفز للاستثمار بهذه الدولة.

ولعل الجزائر والمملكة العربية السعودية من بين الدول التي تسعى لتأسيس بيئة استثمارية تتميز بدور كبير في اداء اقتصاد البلدين، والذي يرتبط الى حد كبير بمجمل الاوضاع التي تتسم بها البيئة الاستثمارية سلبا او ايجابا، اذ تحكم العلاقة بين مناخ الاستثمار الاداء الاقتصادي الكثير من المؤشرات، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي الذي تجتذبه دائما الحوافز والمزايا التي توفرها البيئة الاستثمارية للمستثمر الاجنبي.

المطلب الأول: الضمانات والمزايا النظامية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

(1) فلاح خلف على الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، 2005، ص 107.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر عماد التنمية الإقتصادية، فقد سعت الجزائر والسعودية نحو استقطابه من خلال توفير الحماية اللازمة، وذلك بإحاطته بمختلف الضمانات والامتيازات، حيث عملت على إصدار ومراجعة العديد من النصوص القانونية المشجعة للإستثمار الأجنبي تضمنت الكثير من الحوافز والمزايا، وذلك وعيا منها بضرورة تضمين تشريعاتها الداخلية لآليات حماية الإستثمار الأجنبي من خلال التعهد بحمايته من المخاطر غير التجارية التي يمكن أن تلحق به. كما أبرما وصادقا على العديد من الإتفاقيات الدولية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، هدفها التشجيع على الإستثمار في البلدين.

الفرع الأول: تطور الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر والمملكة العربية السعودية

أولا- تطور الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد كان لتطور قانون الاستثمارات في الجزائر منذ اعلان استعادة السيادة الوطنية وإلى غاية إصدار القانون رقم 09-16 لعام 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار¹ مراحل متعددة وفاصلة خاصة بعد التعديل الدستوري 1989 والذي رسخ الفصل بين الدولة باعتبارها قوة عمومية والدولة باعتبارها المالك لرأس المال المؤسسات الاقتصادية والتجارية². وتماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة وقيام الدولة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة وإصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب المغلقة أمامهم وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار.

وعلى هذا الأساس، سوف نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار الاجنبي بالجزائر قبل فترة التسعينات وبعدها كما يأتي:

أ-مرحلة قبل التسعينات: إن التوجه الاشتراكي للجزائر غداة الاستقلال أدى إلى وجوب تدخل الدولة في جميع فروع الاقتصاد، وهذا ما انعكس جليا على مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار والتي تميزت بنوع من الحذر والتحفظ اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. وشملت هذه الفترة إصدار عدة قوانين لتشجيع الاستثمار:

1-إرساء دعائم الاستثمار-القانون رقم 63/277 المؤرخ في 26 جويليه 1963المتضمن قانون الاستثمارات: ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات ثانوية غير القطاعات الاستراتيجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة، بالإضافة إلى إمكانية استرجاع وتملك حصص المستثمر الأجنبي. وقد خصص في الفصل الأول منه لموضوع ضمانات الاستثمار، حيث جاء في المواد (3-7) منه: إن

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، التاريخ 03 أوت 2016، القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 03 غشت (أوت) سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: لجنة علاقات العمل، تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي، الدورة العامة العاشرة، أبريل 1998، ص17.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

حرية الاستثمار، التنقل والمساواة أمام القانون هي الضمانات الثلاث التي يمنحها القانون الجزائري للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر.

لم يجد هذا القانون نفاذا له في الواقع بسبب تفضيل السلطات العمومية خيار المؤسسة المسيرة ذاتيا، بالإضافة إلى الأوامر والمراسيم المتعلقة بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، وقرارات التأميم التي طالت الورشات والمصانع الخاصة.

2-تضييق ومراقبة الاستثمار-الامر رقم 284-1966 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات: تقضي المادة الثانية من الأمر 284-1966 بأن " المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع الاستثمارات في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، 18 تعود للدولة والهيئات التابعة لها، إلا أن الدولة يمكنها أن تقرر دعوة رؤوس الأموال الخاصة لإنجاز هذه المشاريع، فيتعين عندئذ لكل حالة كفاءات تدخل الرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي في تلك الاستثمارات وتحدد بمرسوم القطاعات المعتمدة حيوية في مفهوم هذا الأمر "

على الرغم من أن النص السابق قد يوحي بأن الأمر متروك لإرادة الدولة في تعيين وبحسب كل حالة إمكان استثمار رؤوس الأموال الخاصة في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، فإن المادة (4) تحدد نوعا من المشروعات يقرر الأمر جواز الاستثمار الخاص فيها، سواء كان جزائريا أو أجنبيا وذلك بإحداث أو إنماء مؤسسات صناعية أو سياحية، من شأنها زيادة الجهاز الإنتاجي للأمة وبالتالي الاستفادة من كل أو جزء من الضمانات والحوافز المنصوص عليها في الباب الثاني من هذا الأمر في المواد (07-19-22).

ويستنتج مما سبق، أن إرادة المشرع من جهة تضييق مجالات تدخل رؤوس الأموال الخاصة في القطاعات الحيوية للاقتصاد، كما أن ضمانات استمرار تواجد هذا الاستثمار وتواصل استفادته من الامتيازات المقررة جاءت بحيث يصعب تصور ديمومتها لمدة طويلة.

3-تعديل نظام الاستثمار-قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990

لقد تم إلغاء قانون 277 - 63 المتضمن قانون الاستثمارات من خلال المادة 32 للأمر 66 - 284، كما تم إلغاء الأمر 66 - 284 بموجب المادة 41 من القانون رقم 11 - 82 المؤرخ في 21 أوت 1982 الخاص بالاستثمار الخاص الوطني، ليتبع بالقانون رقم 13 - 82 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بإنشاء وسير شركات الاقتصاد المختلط، أي أن الجزائر وخلال الفترة الممتدة من 21 أوت 1982 وإلى غاية 14 أبريل 1990 لم تشهد أي نص قانوني منظم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكون بذلك قد تبنت شكل الشراكة عن طريق الشركات ذات الاقتصاد المختلط، وقد تأكد هذا التوجه سنة 1986 بمناسبة تعديل القانون رقم 13 - 82 حيث حاولت الحكومة رفع نسبة رؤوس الأموال الأجنبية في الشركات ذات

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الاقتصاد المختلط، غير أن مقترحاتها جوبهت بالرفض من قبل النواب وقد أعيدت الكرة سنة 1989 ورفضت مقترحات الحكومة مرة ثانية من قبل النواب.

في سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية استخلاقا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، وكان ذلك بصدور قوانين ما اصطلح على تسميتها بقوانين 12 يناير 1988، وهي:

- قانون رقم 01 - 88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛

- قانون رقم 03 - 88 المنظم لصناديق المساهمة؛

- قانون رقم 04 - 88 المعدل والمتمم للأمر رقم 59 - 75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن

القانون التجاري، والذي حدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

لقد احدثت بحق القوانين السالفة الذكر تطورا كبيرا لمدلول المؤسسة الإنتاجية العمومية وتم ذلك من خلال:

- تقرير استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية عن أية وصاية أو رقابة وزارية؛
- خروج المؤسسة العمومية الاقتصادية عن دائرة القانون العام إلا فيما نص عليه القانون صراحة؛
- خضوع المؤسسة العمومية الاقتصادية لمقتضيات القانون التجاري لتصبح بذلك والى حد بعيد شخصا من أشخاص القانون الخاص.

لقد اقتصر نظام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مادة وحيدة هي المادة 183 من قانون النقد والقرض 90-10 والتي تنص على:

- يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المنفردة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، يحدد مجلس النقد والقرض بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

- إحداث وترقية الشغل.

- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين.

- شراء وسائل تقنية وعملية والاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية؛

- توازن سوق الصرف.

وقد كرس هذا القانون عددا من المبادئ في مواجهة الاستثمار الأجنبي:

- مبدأ حرية الاستثمار وهذا بعدما كان المشرع يأخذ بمبدأ الترخيص والاعتماد أصبح يقر بحرية

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الاستثمار كمبدأ؛

- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر خلال 60 يوما من تقديم الطلب؛
- النص على الضمانات الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية* التي وقعت عليها الجزائر؛
- تبسيط عملية قبول الاستثمار، بحيث تم إخضاعه إلى رأي مجلس النقد والقرض عن طريق تقديمه لرأي بالمطابقة (Avis de conformité) خلال شهرين من تقديم الطلب في سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية استخلافًا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.

مما تقدم نستنتج وأن المشرع الجزائري وباختياره تجنب إصدار قوانين منظمة لتواجد رؤوس الأموال الأجنبية، يكون قد فضل من جهة تشجيع الرأسمال الخاص الوطني ومن جهة أخرى أبقى على تواجد محتشم للاستثمار الأجنبي في شكل الشراكة الاقتصادية.

وأمام هذا التحول كان لزاما صدور تصور آخر لدور رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد، غير أن الأمر تطلب انتظار 04 سنوات أخرى لصدور قانون 12 - 93 المتعلق بترقية الاستثمار.

4- قانون الاستثمارات وتحريم سياسة الاستثمار- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار

لقد حدد المرسوم التشريعي رقم 93-12¹ مدلول الاستثمار من خلال ثلاث نقاط:

4-1- من حيث الموضوع:

نصت المادة الأولى من المرسوم "يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو أي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي".

وتضيف المادة الثانية "تستفيد من أحكام هذا المرسوم التشريعي الاستثمارات المنشئة والمنمية للقدرات والمعيدة للتأهيل أو الهيكلية التي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي" ويستخلص من هاتين المادتين أن مضمون الاستثمارات الخاضعة لهذا المرسوم التشريعي هي تلك الاستثمارات التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية، بواسطة توفير رؤوس الأموال أو

* وتجدر الإشارة إلى أنه وإلى غاية صدور قانون 10-90 لم توقع الجزائر على أية اتفاقية دولية متعلقة بالاستثمارات وضماداتها، ذلك أن أول الاتفاقيات التي صادقت عليها الجمهورية الجزائرية تعود إلى 23 يوليو 1990 والمتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي -مرسوم رئاسي رقم 420-90 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 -.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64 الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993، ص 03.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

المساهمات العينية المنتجة للسلع أو الخدمات، سواء بالإنشاء أو عن طريق تطوير وتنمية القدرات الموجودة سلفاً أو عن طريق إعادة تأهيلها أو هيكلتها، غير أن المشرع لا يترك الأمور على إطلاقيتها حتى فيما يخص الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع أو الخدمات، ذلك أن الاستثمارات الخاصة الوطنية أو الأجنبية لا يكون لها أن تستثمر أموالها أو مواردها العينية سواء بالإنشاء لتطوير التأهيل أو إعادة الهيكلة، إذا ما كان جزء من تلك الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات مخصصاً صراحة بنص تشريعي للدولة أو لأحد فروعها¹.

4-2- من حيث الزمان:

نصت المادة 45 من المرسوم التشريعي 12-93 على "يمكن للاستثمارات الجاري إنجازها عند صدور هذا المرسوم التشريعي أن تستفيد من أحكامه، كما يمكن للاستثمارات التي شرع في استغلالها في غضون السنوات الخمس السابقة لصدور هذا المرسوم التشريعي أن تستفيد من أحكامه".

تضيف المادة 47 "تستفيد الاستثمارات المنجزة والجاري إنجازها قبل سريان مفعول هذا المرسوم التشريعي من الضمانات الواردة في الباب الخامس - المواد 38-39-40-41-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000".

لقد أراد المشرع من خلال هاتين المادتين التأكيد في اتجاه المستثمرين الذين هم في طور إنجاز مشاريعهم - ما دون مرحلة الاستغلال - أو أولئك الذي هم في طور استغلال مشاريعهم أنهم معنيون ومستفيدون من الضمانات الحمائية.

4-3- من حيث الأشخاص المخاطبين: تحدد المواد 01 و 43 من المرسوم التشريعي 12-93، الأشخاص القانونية المخاطبة.

شمل نص المادة الأولى الاستثمارات المقامة في مجال الأنشطة الاقتصادية المنتجة لسلع أو الخدمات من قبل المستثمرين الوطنيين الخواص، المستثمرين الأجانب والدولة أو أحد فروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي.

وتضيف المادة 43 ضمن المستفيدين من أحكام المرسوم التشريعي المؤسسات العمومية الوطنية.

إذا يخاطب المرسوم التشريعي المنظم للاستثمارات في مجال الأنشطة الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات كل من:

* المستثمرين الخواص الوطنيين؛

* المستثمرين الأجانب؛

* الدولة أو أحد فروعها؛

* شخص معنوي معين بموجب نص تشريعي؛

(1) علة عمر، حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 26.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

* المؤسسات العمومية الوطنية¹.

5- تطوير الاستثمار - الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006:

في ظل هذه المرحلة ظهرت ملامح الانفتاح الاستثماري، وبوادر الاستقرار السياسي والأمني، حيث بدا ذلك جليا من خلال سياسة جلب رؤوس الأموال والتفتح نحو الخارج وهو ما تجسد في الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وقد جعل الاستثمارات تتجز في حرية تامة² في أنشطة اقتصادية مختلفة بعدما منع المرسوم التشريعي 12-93 المستثمرين سواء كانوا جزائريين أم أجانب من إمكانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحفوظة للدولة أو لأحد فروعها.

يعتبر الامر 01-03 أول قانون للاستثمار يحمل تعريفا للاستثمار الأجنبي، حيث نصت المادة الثانية منه: يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

* اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو التوسيع في قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛

* المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

* استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

كما تضمن الأمر 01-03 إجراءات جديدة تهدف إلى تذليل الصعوبات وتوحيد مراكز القرار وفي هذا الإطار أنشأت هيئتين فقط لتولي تطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد السواء، ويتعلق الأمر بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار³ والمجلس الوطني للاستثمار*. فبالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد ظهرت على إثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات المستحدثة بموجب مرسوم 1993 باعتبارها ذات طابع مركزي بيروقراطي، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁴، وينشأ ضمن الوكالة شبك وحيد⁵ تجمع فيه كل الخدمات الإدارية والمالية التي يحتاجها المستثمر في جهة واحدة

(1) علة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 05، المادة 04 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 08-06 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006.

(3) أنشئت بموجب المادة 06 من الامر رقم 01-03. المتممة والمعدلة للمادة 04، من الأمر من الأمر رقم 08-06 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 18. والتي بقيت سارية المفعول في القانون 16-09 بموجب المادة 26. • أنشئ بموجب المادة 18 من الامر 01-03 المعدلة والمتممة بالمادة 12 من الامر رقم 08-06 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، والتي بقيت سارية المفعول بموجب المادة 37 من القانون 16-09 التي جاءت في الفصل السابع منه والمتضمنة أحكام انتقالية وختامية.

(4) المادة 21، من الامر رقم 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 07.

(5) المادة 23، من الامر رقم 01-03، المرجع السابق، ص 08.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

لتسهيل عملية الاستثمار وريح الوقت وكذا التقليل من حدة العراقيل، ومن صلاحيات الوكالة فهي تهتم بتوفير العقارات الضرورية لإنجاز الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية من خلال الشباك الوحيد اللامركزي، بحيث تقوم بتسيير والتصرف في حافظة العقارات الصناعية الناتجة عن أصول المؤسسات العمومية المنحلة لإيجارها أو التنازل عنها بعوض لصالح المستثمرين، كما تقوم أيضا باستقبال وتوجيه ومنح الامتيازات ومتابعة إنجاز واستغلال الاستثمارات الأجنبية، كما أن للوكالة وظيفة متابعة المشروع الاستثماري من خلال التحقق من مدى احترام المستثمر للالتزامات الواردة في الأمر، وكذا الالتزامات التي تعهد بها، فإذا لم يوف بها تقوم الوكالة بسحب الامتيازات بمقتضى مقرر سحب طبقا للمادة 16 من الأمر 06-08 المعدل والمتمم لأمر 01-03.

كما للوكالة دور الوسيط بين المستثمر وبين الجهات المخولة لمنح الترخيص في بعض النشاطات المقننة أي أن المستثمر يتقدم بطلب منح الترخيص إلى الوكالة وهي بدورها تحولها إلى الهيئة المعنية للرد خلال شهر (30 يوم) وإذا لم تقم بالرد، تحرر الوكالة وثيقة معاينة وتكون بمثابة ترخيص.

هذا عن الوكالة، أما بالنسبة للمجلس الوطني للاستثمار فقد جاء من أجل إعداد سياسات الدولة في مجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية ويعتبر هيئة إدارية تنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة، ويكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمار وسياسة دعم الاستثمارات¹ وفيما يتعلق بالامتيازات الجبائية وغيرها فإن المجلس هو الذي يحدد المناطق التي تستوجب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي².

انسحبت الدولة بصفة تدريجية من تنظيم الاستثمارات التي أخضعها لنظام قانوني استثنائي، لتصبح بعد ذلك خاضعة لإجراءات بسيطة من شأنها تشجيع الخواص للاستثمار.

6- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار: يعتبر القانون 16-09 آخر ما سن من القوانين في مجال الاستثمار الذي كان أول القوانين التي صدرت بعد التعديل الدستوري الأخير في 06-03-2016 والذي كان من أهم مضامينه إعادة النظر في المادة 37 التي كانت تعترف بحرية المواطنين في ممارسة التجارة والصناعة فقط. فأصبحت بمقتضى المادة رقم 43 من التعديل³ تعترف أيضا بحرية الاستثمار. وهو ما اعتبر بمثابة الدافع القوي للسلطات العمومية لمراجعة

(1) المادة 12، من الأمر من الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للمادة 18 من الامر 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 19.

(2) المادة 10، من الامر 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 06.

(3) جاء بنص المادة 43 من الدستور الجزائري الآتي: حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون.

تعمل الدولة على تحسين مناخ الاعمال وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية. على الدولة ضبط السوق.

يحمي القانون حقوق المستهلكين.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار وبمناخه العام بما يتماشى وفلسفة الدستور الجديد الذي كرس حرية الاستثمار. فكانت النتيجة أن صدر القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

لقد تم إلغاء الامر 01-03 بموجب القانون 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار باستثناء أحكام المواد 06، 18، 22 منه¹. والذي جاء بتعديلات تهدف إلى تحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والاجرائية، حيث تنص المادة 22 منه " لا تسر الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلاً على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".

إن أهم ما تحمله أحكام القانون 16-09 من تطورات ملحوظة وإجراءات أكثر تناسقاً وذات منفعة أكثر للمستثمرين الأجانب، المراجعة للجهاز المؤسسي الذي ينظم الاستثمار، والذي يتمحور حول ثلاثة عناصر أساسية:

* تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

* التكيف بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية للجزائر؛

* مراجعة الجهاز المؤسسي.

ويأتي مجال تطبيق القانون 16-09 موضح بمقتضى المادة الأولى منه " يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات".

يأتي مفهوم الاستثمار موضح بمقتضى المادة 02، حيث يقصد بالاستثمار²:

* اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التأهيل؛

* المساهمات في رأسمال شركة؛

وتتضمن الأحكام ذات الصلة بالمستثمرين الأجانب مرفق مفصل لثلاثة محامل من المزايا الممنوحة بموجب قانون تشجيع الاستثمار، وهي³:

6-1- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية:

يمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير الشرعية.

(1) أنظر المادة 37 من القانون 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 46، 2016. ص 24.

(2) الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 46، 2016. ص 18.

(3) كريمة عباس، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة القانون والاعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن

الأول، سطات، المغرب، العدد 17، مارس 2018، تاريخ 2018/07/10، 12.00، على الرابط: <http://www.droitentreprise.com>

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

في إطار تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية، سعى القانون 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 إلى إعادة توجيه بعض التدابير وتكييفها أو إلغاء أخرى، ومنها:

- نظرا لصعوبة تطبيق القاعدة 51-49، وإحداث الآثار الغير مرغوب فيها (بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين) تم تصحيح مسارها وإدماجها في القانون 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية 2016 (المادة 66 من هذا القانون) وهذا نفس الحكم الذي ينظم الشراكة مع المؤسسات الحكومية.

- المعاملة الوطنية للأجانب، التي تم دحضها من طرف منظومة ضبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموضوعة منذ 2009 وتم استبدالها بمبدأ المعاملة المنصفة والعادلة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين فيما يخص الواجبات والحقوق المرتبطة باستثماراتهم، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الجمهورية الجزائرية (المادة 21).

6-2- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية والسياسة الاقتصادية في إطار تنفيذ التوازن بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية في الجزائر:

يلاحظ بموجب هذا القانون الجديد المتعلق بترقية الإستثمار، القضاء على الإجراءات ذات الطابع الدوري (المزايا والإعفاءات) لمصلحة معايير المزايا وفقا للسياسة الاقتصادية للبلد (حسب المناطق الجغرافية والقطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني والاستثمارات التي تولد العمالة)، وبالإضافة إلى ذلك، رفع التناقض عبر الأهلية للاستفادة من المزايا على السلع التي تشكل حصصا عينية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، وكذلك السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء في إطار الإعتماد الإيجاري الدولي (المادة 6) تفتح فرص استثمارية جديدة.

6-3-مراجعة الجهاز المؤسسي: يتم إعادة النظر في الإطار المؤسسي من خلال:

- تبسيط الإجراءات وإنشاء نظام للمنح الأوتوماتيكي يهدف إلى تبسيط مهام إدارة كلا من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار؛

- إنشاء أربعة (4) مراكز لدى الوكالة تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع: (مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، مركز الترقية الإقليمية).

ثانيا- تطور الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: بعد نيل المملكة العربية السعودية استقلالها عام 1932م وقبل إصدارها لأول قانون ينظم الاستثمار الأجنبي، كانت معادية لفكرة الاستثمار الأجنبي نظرا للظروف التي كانت سائدة آنذاك، حيث كان رصيدها ضئيل جدا يعتمد على نشاط الرعي والزراعة التقليدية واليد والحج، وبعد اكتشاف البترول فيها وبفعل ظروف ح.ع. II وصراع

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

المصالح بين البريطانيين والأمريكيين فيها، ما دفع المملكة إلى عقد عدد من اتفاقيات الامتياز مع بريطانيا والو.م.أ التي خولت لهذه الأخيرة صلاحيات التنقيب واستغلال البترول لكون ان تلك الإتفاقيات فرضت بالقوة. لكنها لم تدم طويلا حيث سارعت المملكة إلى تبني قانون يهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي دون المساس بسيادتها، الأمر الذي أدى بها إلى إصدار قانونين متشددتين اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على فترتين زمنيتين، ولكن ونظرا للتطورات الاقتصادية المتلاحقة، ونتيجة لاتساع نطاق الاستثمار في المملكة ظهرت الحاجة إلى تحديث نظام الاستثمار مرتين أخيرتين وذلك بتعديل المراسيم السابقة، وكان آخر قانون ينظم الاستثمار سنة 1421هـ الموافق لسنة 2000 م.

لقد مرت عملية تنظيم الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية بأربع مراحل زمنية سنورها فيما يلي:

أ- المرحلة الأولى: صدور نظام الاستثمار الأجنبي (1376هـ-1957م)

أصدر المنظم السعودي أول نظام خاص بالاستثمارات الأجنبية عام 1376 هـ الموافق لسنة 1957م أي قبل بدء العمل بالخطة الاقتصادية التنموية الأولى* في المملكة بأربعة عشر عاما. والذي اتسم بالتشدد اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ قيد حصة الأجانب في رؤوس أموال الشركات بألا تزيد على 49% من مجموع رأس المال، ضمانا لعدم سيطرة الأجانب على مجريات الأمور في إدارة الشركات. كما كان يتطلب ألا يقل عدد الموظفين والمستثمرين السعوديين عن 75% من مجموع موظفي المنشأة، ولم يكن كذلك يسمح للمستثمر بإعادة تحويل رأسماله من فائض التصفية أو الأرباح التي تحققها المنشأة إلا بعد مرور سنوات طويلة، بالإضافة إلى أن هذا النظام لم يكن يوفر للمستثمر أي إعفاء ضريبي أو جمركي.

ب- المرحلة الثانية: صدور المرسوم الملكي رقم (35) (1383هـ-1963م)

وهي مرحلة التشجيع للاستثمارات الأجنبية، فقد بدأت بصدر النظام الثاني للاستثمار بموجب المرسوم الملكي رقم 35 بتاريخ 1383/10/11هـ الموافق لسنة 1963م، حيث احتوى هذا النظام على العديد من المزايا التشجيعية للمستثمرين الأجانب ولكن لم تكن تلك المزايا تشكل امتيازات جوهرية.

ج- المرحلة الثالثة: صدور المرسوم الملكي رقم (م/4) (1399هـ-1979م) بدأت بصدر النظام الثالث للاستثمار بموجب المرسوم الملكي رقم (م/4) بتاريخ 1399/02/02هـ الموافق لسنة 1979م تحت تسمية نظام استثمار رأس المال الأجنبي، والذي جاء لتدارك ما خلفه النظامين السابقين للاستثمار من تنفيذ للمستثمر الأجنبي، دالا بأن منظمي سياسات الاستثمار في المملكة قد أدركوا حاجة الدولة

* الخطة الاقتصادية الأولى هي أول خطة تنموية وضعت في المملكة العربية السعودية، وهي تعرف بالخطة الخمسية، وقد استمرت منذ عام 1390هـ ولغاية عام 1395هـ وكان التركيز في هذه الخطة على بناء التجهيزات الأساسية من خدمات الهاتف والمياه والكهرباء والخدمات الصحية، وقد أنفق على هذه الخطة ما يقارب 78 بليون ريال.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

للتكنولوجيا والخبرة الفنية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وضرورة إضافة روافد جديدة للدخل، والتخفيف من الاعتماد على البترول كمورد وحيد للدخل، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين. وبذلك فقد جاء محفزاً ومشجعاً للاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ما يعاب عليه هو كونه بدائياً نوعاً ما مما استلزم فيما بعد ادخال بعض التعديلات على بعض من مواده.

وتضمن هذا القانون العديد من البنود المقيدة للمستثمر الأجنبي، نذكرها فيما يلي¹:

- ✓ المشروعات المرخص بها للمستثمرين يجب أن تكون مشروعات ضمن خطة التنمية الاقتصادية؛ وأن يكون الاستثمار مصحوباً بخبرات وتقنيات أجنبية؛
- ✓ الزمن المتوقع للحصول على الترخيص غير محدد؛
- ✓ إمكانية الحصول على أكثر من ترخيص (في حال تعدد الأنشطة) هي محدودة ويشترط أن يكون الترخيص في نفس النشاط؛
- ✓ شكل الاستثمار المسموح به هو المشروعات المشتركة فقط؛
- ✓ التمتع بنفس الحوافز الممنوحة لرأس المال الوطني في الاستثمارات الصناعية فقط، كما يجب ألا تقل مساهمة الشريك السعودي في رأس مال المشروع عن 25%؛
- ✓ على المستثمر الأجنبي العمل تحت كفالة مواطن سعودي، الأمر الذي لا يكون متوفراً في غالب الوقت؛
- ✓ الضمانات غير محددة قانوناً رغم تطبيق العديد منها؛
- ✓ لا يحق للمستثمر الأجنبي تملك العقارات اللازمة للاستثمار؛
- ✓ الإعفاءات الضريبية تكون لمدة 10 سنوات في المشروعات الزراعية والصناعية، في حين في المشاريع الأخرى يكون لمدة 05 سنوات. وتتراوح الضريبة على أرباح الشركات بين 20 و45%.

د- المرحلة الرابعة: صدور المرسوم الملكي رقم (م/01) (1421هـ-2000م)

وهي المرحلة الحالية، التي بدأت بصدور نظام الاستثمار الأجنبي الحالي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/01) بتاريخ 15/01/1421هـ الموافق لشهر أبريل سنة 2000، ويتكون من 18 مادة، ويتضمن تنظيمًا شاملاً للاستثمار الأجنبي في المملكة من حيث الشروط والإجراءات والامتيازات والضمانات، كما يتضمن اختصاص المجلس الاقتصادي الأعلى بإصدار قائمة بأنواع النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي داخل المملكة، وتمتع المشروع الأجنبي بنفس امتيازات وحوافز المشروع الوطني، ومزايا وضمانات المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى واجبات وصلاحيات الهيئة العامة للاستثمار والعقوبات التي توقع لمخالفة النظام.

(1) الهيئة العامة للاستثمار، مقارنة بين مواد نظام الاستثمار الأجنبي الجديد ونظام استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة العربية السعودية،

المملكة العربية السعودية، د.س.ن، ص ص 6-15.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

من أهم الآثار الإيجابية لهذا النظام الجديد نجد أن مجموع المشروعات المرخصة قد حقق ارتفاعا مهما مقارنة بما كان عليه الوضع ضمن نظام استثمار رأس المال الأجنبي لسنة 1979، فمن 1609 مشروع مشترك بإجمالي تمويل قدره 50 مليار دولار تم خلال 21 سنة، حقق النظام الجديد بعد ثلاث سنوات فقط منذ تطبيقه 1864 مشروعا جديدا بأجمالي تمويل بلغت قيمته 1371 مليار دولار، كما أن الوقت المخصص للحصول على الترخيص للمشروع لم يكن محددًا في السابق، بينما الآن أصبح محددًا وهو 30 يوما كأقصى حد.

إضافة إلى ذلك صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم (20/01) بتاريخ 13/04/1423هـ الموافق ل 24 جوان 2002م، كما صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم(46/01) بتاريخ 06/05/1426هـ الموافق ل 13 جوان 2005م بتعديل نص الفقرة الثالثة من المادة السادسة من اللائحة التنفيذية والتي كانت تنص قبل ذلك على الآتي¹:

في الفقرة (03):

- ألا يقل حجم المال المستثمر عن 25 مليون ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الزراعية؛
- ألا يقل حجم المال المستثمر عن 05 ملايين ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الصناعية؛
- ألا يقل حجم المال المستثمر عن 02 مليون ريال سعودي بالنسبة للمنشآت الأخرى وفقا للضوابط والقواعد التفضيلية التي يضعها مجلس الإدارة.

يجوز لمجلس الإدارة تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المستثمر في المشاريع المنشأة في مناطق يحددها أو في مشاريع تحتاج إلى خبرات فنية عالية أو معدة للتصدير.

وقد أصبح نص الفقرة (03) الجديد بعد التعديل كالاتي:

- أن يكون طالب الترخيص شخصا طبيعيا أو اعتباريا يقدم للمملكة بغرض الاستثمار".

ولا يخفى ما يوفره هذا التعديل من تسهيلات مهمة تعكس الرغبة في تحرير نظام الاستثمار من القيود التي تعيق مسيرة الاستثمار في المملكة، والدال على ذلك زيادة حصيلة المملكة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ بداية تطبيق هذا النظام.

بالنظر إلى التطور التاريخي لقانون الاستثمار في المملكة العربية السعودية نجد أنها في البداية اتبعت أسلوبا حمائيا اتجاهاه رغبة منها في المحافظة على سيادتها القانونية وعدم الرجوع الى زمن الاحتلال الأجنبي والتبعية للخارج، وكان ذلك من خلال سن قوانين استثمار مقيدة، وبشروط تحد من قدرة المستثمرين، وبمجالات استثمار ضيقة وعوائق ضريبية... الخ، ولكن فيما بعد اتبعت المملكة نهج التحرير

(1) الهيئة العامة للاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-15.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

والانفتاح على الاقتصاد العالمي واعتمدت أكثر فأكثر تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، ويتجلى ذلك من خلال مختلف الضمانات والحوافز الممنوحة والاعفاءات الضريبية والمناطق الحرة .

الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

أولاً-ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد سارعت الجزائر إلى عقد عدة إتفاقيات دولية هدفها التشجيع على الاستثمار في الجزائر، سواء كان ذلك في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو كانت في شكل إتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي أو لتسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمار وغيرها لتشجيع وحماية الاستثمار . وما قانون الاستثمار الحالي (القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار) إلا نتيجة للالتزامات التي أبرمتها الجزائر مع غيرها من الدول، وجسدتها في قانونها الداخلي.

يمكن تقسيم الضمانات الممنوحة للإستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى ضمانات قانونية وأخرى اتفاقية

أ-الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نعني بالضمانات القانونية مجموعة الضمانات التي تم النص عليها ضمن التشريعات الداخلية للدولة المضيفة للإستثمار (الجزائر).

حيث تناول القانون رقم 16-09 الصادر بتاريخ 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار هذه الضمانات في الفصل الرابع منه تحت عنوان الضمانات الممنوحة للإستثمارات، وذلك من المادة 21 إلى غاية المادة 25، كما يلي:

1-ضمان المعاملة المنصفة والعادلة:

نصت المادة 21 من القانون المذكور أعلاه على أنه: " مع مراعاة أحكام الإتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المتعلقة باستثماراتهم." هنا يظهر أن المشرع الجزائري يساوي في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين ويسهل ممارسة النشاط الاقتصادي لجميع الأشخاص دون تفرقة بين المواطنين والأجانب.

2-ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به :نصت المادة 22 من القانون 16-09 أنه: " لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا، على الإستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة." وهنا يسعى المشرع الجزائري إلى محاولة طمأنة المستثمر الأجنبي بأنه في حالة تعديل أو إلغاء القانون الخاص بالاستثمار فإن مقتضيات الجديدة لن تطبق عليه، خاصة إذا تضمنت إنقاصا من الامتيازات أو زيادة في الالتزامات، لذلك تكون الدولة

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الجزائرية (الدولة المستقبلية) قد تعهدت من خلال هذه المادة بتثبيت النظام القانوني الذي يحكم المشروع الاستثماري الاجنبي. وتعتبر رغبة المستثمر الاجنبي صراحة في الاستفادة من التعديل أو الإلغاء الذي قام به المشرع الجزائري في حالة ما إذا كان يخدم مصالحه، وذلك بتقديم طلبه إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

3-ضمان عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري: نصت المادة 23 من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار على أنه: "زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الإستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف." وهنا ضمن المشرع الجزائري من خلال هذه المادة للمستثمر الاجنبي عدم حصول أي نزع للملكية إلا في إطار ما نص عليه القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية¹.

4-ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعائده²:

نصت المادة 25 من القانون 16-09 على أنه: "تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الإستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيى المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

كما تقبل كحصة خارجية، إعادة الإستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقبليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

ويتضمن ضمان التحويل المذكور في الفقرة الأولى أعلاه، كذلك المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الإستثمارات ذات مصدر أجنبي حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية "

(1) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 21 مؤرخة في 8 ماي 1991.

(2) كريمة عباس، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة القانون والاعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب، العدد 17، مارس 2018، تاريخ 2018/07/10، 12.00، على الرابط: <http://www.droitentreprise.com> بتصرف من الباحث.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

فمن خلال هذه المادة نلاحظ أن ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعائداته لا يُمنح إلا للإستثمارات المنجزة بواسطة حصص في رأس المال بالعملة الصعبة حرة التحويل ومسعرة من قبل البنك المركزي، وتكون مستوردة من الخارج بطريقة قانونية من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء من جنسية جزائرية أو أجنبية، ويكون التحويل بسعر الصرف الرسمي المطبق بتاريخ التحويل.

فيضمن إذا تحويل الرأسمال المستثمر وكذا العائدات الناتجة عن استثماره، وكذا الأرباح الناتجة عن التنازل أو عن تصفية المشروع الاستثماري حتى ولو كانت قيمة هذه الأرباح تفوق قيمة رأس المال المستثمر.

كما تستفيد من ضمان التحويل أيضا الحصص العينية ذات المصدر الخارجي، بشرط أن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

حيث أصبحت الوضعية واضحة بعد صدور نظام بنك الجزائر تحت رقم 05-03 المؤرخ في 6 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، الذي ينص على أن الأرباح والأتاوى الناتجة عن الإستثمار المختلط (الوطني والأجنبي) في النشاطات المؤهلة يمكن تحويلها بمبلغ يعادل حصة المساهمة الأجنبية في الرأسمال الاجتماعي. ولقد فوض هذه المهمة للبنوك والمؤسسات المعتمدة التي تلزم بإجراء وبدون آجال التحويلات المتعلقة بالأتاوى، الأرباح، نواتج التنازل عن الإستثمارات الأجنبية،...

وفيما يتعلق بالتنازل عن الإستثمارات وتصفياتهم، يتم التحويل بمبلغ يعادل مبلغ التنازل أو بقيمة الصافي للتسوية العائد للمستثمر الأجنبي.

وعن المراقبات، فيحتفظ بنك الجزائر بحق إجراء مراقبة لاحقة للتحويلات المنجزة من قبل البنوك الأولية.

ب- الضمانات الاتفاقية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا شك أن الضمانات القانونية وحدها غير كافية لتحقيق الحماية للمستثمرين الأجانب، نظرا لعدم استقرارها وقابليتها للتعديل والإلغاء، لذا تلجأ الدول المصدرة للإستثمار إلى وسائل قانونية أخرى أكثر قوة و ضمان، تتمثل في عقد إتفاقيات ثنائية أو جماعية مع الدول المضيفة للإستثمار.

وفي هذا السياق فقد أبرمت بلادنا العديد من الإتفاقيات الدولية في مجال حماية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية سواء مع الدول العربية أو مع دول أخرى غير عربية.

1- الإتفاقيات الدولية الثنائية: أبرمت الجزائر 45 إتفاقية ثنائية لحماية الإستثمار¹، ونظرا لتشابه معظم الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في مجال تشجيع الاستثمار واحتوائها على نفس المبادئ والمعاملات

⁽¹⁾ KPMG : guide investir en Algérie, janvier 2017, p 46.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الخاصة بالاستثمار الأجنبي فنجد من بينها كنموذج: الاتفاق المبرم بين الجزائر والكويت وبين الجزائر والدانمارك.

فعن الاتفاقية الجزائرية الكويتية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، التي تم إبرامها في 2001/09/30 بالكويت، وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-370 المؤرخ في 2003/10/23، فقد أقرت العديد من الضمانات الممنوحة للمستثمرين من كلا البلدين، كضمان التعويض عن الضرر أو الخسارة الذي يمنح بموجبه المستثمرون التابعون لأحد المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لأضرار أو خسائر بسبب الحرب أو أي نزاع آخر أو في حالة الطوارئ أو ثورة أو أعمال شغب معاملة من الطرف الآخر.

كما أضاف تعويضا آخر عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمستثمرين التابعين لأحد الطرفين نتيجة للاستيلاء المؤقت على ممتلكاتهم أو جزء منها أو تدميرها، بحيث يكون التعويض فوريا كافيا وفعالاً ويجب أن يسدد بعملة قابلة للتحويل بحرية أو يسمح بتحويلها بحرية وبدون أي تأخير.

وعن نزاع الملكية، تذكر الاتفاقية بأنه لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة على إقليم أحد الطرفين موضوع نزاع ملكية أو تأميم أو أي إجراء مماثل إلا لغرض يتعلق بمصلحة وطنية للطرف المتعاقد، وأن يكون قد اتخذ على أساس إجراء عدم التمييز وفقا للإجراءات المعمول بها، وبشروط أن يكون مقابل تعويض فوري وكاف ويتم تحديده وفقا لمبادئ التقييم المعترف بها دوليا بالعملة التي يتم الاستثمار بها أو أية عملة أخرى قابلة للتحويل.

ويحق للمستثمر المتضرر الحق في المراجعة الفورية لقضيته من قبل سلطة قضائية محلية في البلد المضيف للاستثمار أو سلطة مختصة مستقلة أخرى تابعة للطرف المتعاقد.

أما عن تحويل المدفوعات المتعلقة بالاستثمار، فيضمن كل من الطرفين للمستثمرين التابعين للطرف الآخر التحويل الحر للمدفوعات المتعلقة بالاستثمار داخل وخارج إقليميه بعد الوفاء بكل الالتزامات الجبائية، وتتم التحويلات بدون أي تأخير أو قيود بعملة قابلة للتحويل بكل حرية.

وعن تسوية المنازعات، فتتم بالطرق الودية، وإذا تعذر ذلك خلال 06 أشهر من تاريخ طلب التسوية الودية فإن النزاع يعرض باختيار المستثمر طرف النزاع إما لإجراءات مناسبة لتسوية النزاع متفق عليها مسبقاً، وإما لإجراءات تسوية المنازعات في الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية سنة 1980، وإما عن طريق التحكيم الدولي.

أما المنازعات التي تتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية فتحل من خلال مشاورات دبلوماسية، وفي حالة فشلها خلال 06 أشهر من تاريخ طلب عقدها يجوز لأي من الطرفين عرض النزاع على محكمة تحكيم لهذا الغرض بعد إخطار الطرف الثاني كتابيا.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

وعن مبدأ المعاملة بالمثل، فحسب نص المادة 04 من الاتفاقية فإنه لا يقدم للمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد أي ميزة أو معاملة أو تفضيل على المستثمرين التابعين للطرف الآخر.

أما الاتفاق المبرم بين الجزائر والدانمارك حول الترقية والحماية المتبادلتين للاستثمارات، فقد تم التوقيع عليه في الجزائر بتاريخ 1999/01/25 وقد تمت المصادقة عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-525 المؤرخ في 2003/12/30.

ويهدف هذا الاتفاق إلى تكثيف التعاون الاقتصادي، وذلك من خلال توفير الشروط الملائمة لمستثمري أحد الطرفين على إقليم الطرف المتعاقد الآخر بناء على معاملة عادلة ومنصفة للاستثمارات المتبادلة¹.

2-الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف: نظرا لتعدد الاتفاقيات ذات البعد الدولي التي أبرمتها الجزائر مع عدة دول فإننا سنختار اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، واتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

فمن اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين الجزائر ودول المغرب العربي، فنشير إلى أن الجزائر أبرمت معاهدة مع دول المغرب العربي تهدف إلى إقامة اتحاد المغرب العربي وبعد عام ونصف من دخول المعاهدة حيز النفاذ، فكرت هذه الدول في تعزيز هذا الاتحاد أكثر فتم إبرام اتفاقية تتعلق بالاستثمارات تطبيقا لنص المادة 02 الفقرة 03 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. حيث تم توقيع هذه الاتفاقية في الجزائر بين خمسة دول وهي: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، في 1990/07/23 وقد صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 90-420 المؤرخ في 1990/12/22.

وعن الضمانات التي كرستها الاتفاقية، فنتمثل في ضمان حرية تحويل الرساميل الذي نصت عليه المادة 11 من الفصل الثالث للاتفاقية والذي يسمح لكل طرف متعاقد بحرية تحويل وبدون آجال رأس المال وعوائده أو أي مدفوعات أخرى متعلقة بالاستثمار، وينجز التحويل بعملة قابلة للتحويل بسعر الصرف الرسمي الجاري به العمل من تاريخ التحويل.

أما عن ضمان التعويض عن الأضرار، فقد أقرت الاتفاقية تعويضا عما يصيب المستثمر المغاربي من ضرر ناتج عن قيام الطرف المتعاقد أو إحدى سلطاته العامة أو المحلية أو مؤسساته بالتسبب بأي فعل أو امتناع في إحداث ضرر للمستثمر المغاربي بمخالفته الأحكام القانونية المكرسة في الاتفاقية أو في القوانين النافذة في الدولة التي يقع فيها الاستثمار.

(1) كريمة عباس ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة القانون والاعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب، العدد 17، مارس 2018، تاريخ 2018/07/10، 12.00، على الرابط: <http://www.droitentreprise.com> بتصرف من الباحث.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

أما عن اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، والذي تم التوقيع النهائي عليه بفالنسيا الإسبانية في 2002/04/22 ليدخل حيز النفاذ في الفاتح من سبتمبر 2005¹

وعن الضمانات التي جاء بها هذا الاتفاق، فقد حرص الطرفان من خلاله على إعطاء أولوية خاصة للاستثمارات المتبادلة عن طريق ترفيتها وحمايتها بهدف خلق مناخ مناسب لتدفق الاستثمارات. حيث تضمن الاتفاق ضمان المعاملة العادلة، والذي نصت عليه المادة 30 على أنه تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء للمستثمرين الجزائريين معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يحظى بها الممولون بالخدمات المماثلة وفقا لقائمة الالتزامات الخاصة للمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء الملحقه بالاتفاق العام حول تجارة الخدمات، وبالمقابل تمنح الجزائر نفس المعاملة للمولين بالخدمات التابعين للمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، وتمنح نفس المعاملة للفروع المستقلة والفروع التابعة لشركات المجموعة المنشأة على إقليم الجزائر.

وعن ضمان التداول الحر لرؤوس الأموال، فتضمن الاتفاق التزام المجموعة والجزائر اعتبارا من دخوله حيز التنفيذ، السماح بالتداول الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر وتعاون الطرفين على توفير كل الظروف الضرورية قصد تسهيل تداول الأموال فيما بينها والتوصل إلى تحريره التام.

أما عن ضمان التعويض، فإن أي تدبير أو ممارسة ذات طابع جبائي داخلي يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى التمييز بين منتجات أحد الطرفين والمنتجات المماثلة التي يكون منشأها الطرف الآخر يلزم الطرف الذي ينوي اتخاذ مثل هذه التدابير بتقديم تعويض للطرف الآخر على شكل تحديد المبادلات حيال الواردات القادمة من هذا الأخير، ويعادل التعويض الآثار التجارية المجحفة الناجمة عن هذه التدابير، كما يقدم قبل اتخاذ التدبير الوقائي.

3-الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر: من أجل توفير الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي وضمان ثقته فإن الجزائر قد صادقت على عدة اتفاقيات دولية أنشأت هيئات دولية متعلقة بضمان وحماية الاستثمار أهمها: المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار الذي تم إنشاؤه بموجب اتفاقية واشنطن سنة 1965، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تأسست بموجب اتفاقية سيول لسنة 1985.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، مؤرخة في: 2005/04/30. المرسوم الرئاسي رقم 05-159 مؤرخ في أبريل 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق الأوربي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها،

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

فمن المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار CIRD ، فقد وافقت الجزائر على اتفاقية واشنطن المتضمنة إنشاءه بموجب الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 21/01/1995 وصادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي 95-346 المؤرخ في 30/10/1995¹.

وقد كرسّت الجزائر ذلك في قوانينها لاسيما الأمر 01-03 المعدل والمتمم بالأمر 06-08 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي منح ضمانا قضائيا يتمثل في إمكانية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بموجب قواعد التحكيم التجاري الدولي*.

أما عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار AMGI ، فقد أنشئت بموجب اتفاقية سيول المبرمة في 11 أكتوبر 1985، والجزائر ورغبة منها في ضمان الاستثمارات وافقت عليها بموجب الأمر 95-05 المؤرخ في 21/01/1995² ثم صادقت عليها في: 30/10/1995 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-345.

وفي مفهوم الاتفاقية فإن الخطر غير التجاري يتمثل في الخطر السياسي كعدم القدرة على التحويل النقدي، نزع الملكية أو التأميم، الحرب، قطع العلاقة التعاقدية.

وعن الضمانات التي تمنحها الوكالة للاستثمارات الأجنبية، فتنتمثل في ضمان تعويض الخسارة، ففي حالة وقوع الكارثة المؤمن عليها يتقدم المستفيد من الضمان بطلب إلى الوكالة بعد استنفاده لجميع طرق الطعن الداخلية الممنوحة له أمام الدولة المضيفة وبعدها تقوم بالتحقيق في صحة التصريحات التي قدمها لها لتتولى تسديد المبلغ³.

وعن ضمان تسوية الخلافات، تتصدى الوكالة لكل الخلافات التي يحتمل أن تنشأ بين أعضاء الوكالة أو أحد الأعضاء والوكالة فيما يخص تفسير أو تطبيق الاتفاقية، أو في حالة انسحاب أحد الأعضاء أو خلاف ناشئ حول مبلغ الضمان، وتتم تسوية الخلافات في الوكالة أولا عن طريق المفاوضات وإذا فشلت يتم اللجوء إلى التحكيم.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 66. المرسوم الرئاسي 95-346 المؤرخ في: 30/10/1995 يتضمن المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول وربما الدول الأخرى المعدة في واشنطن في 18 مارس 1965.

* وقد أنشئ هذا المركز بموجب اتفاقية واشنطن التي أعدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 18 مارس 1965 ويوجد مقره بمقر البنك أي بواشنطن، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأهلية التعاقد وأهلية التقاضي كما يتمتع أيضا بالحصانة على أراضي الدول المتعاقدة ليتمكن من تأدية وظائفه. وقد اصطلح على تسمية التحكيم الذي يقوم به، بالتحكيم المؤسسي، ونظرا لفعاليتها فإنه إلى غاية 30 جوان 2002 وصل عدد الدول الأعضاء المصادقة على الاتفاقية إلى 150 دولة.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 1995. أمر رقم 95-05 مؤرخ في: 21/01/1995 يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، مصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 95-345 المؤرخ في 95-345 المؤرخ في 30/10/1995.

(3) عبد العزيز قادري، دراسة في العقود بين الدول ورعايا دول أخرى في مجال الاستثمارات الدولية، مجلة الإدارة، العدد 01 سنة 1997، ص 50.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

وهكذا وبانضمام الجزائر لأهم الهيئات المكرسة للحماية الدولية للاستثمار الأجنبي فإنها تكون قد وفرت الجو المناسب والشروط الكافية لضمان الاستثمارات الأجنبية ولاسيما وأنها في جولات مع المنظمة العالمية للتجارة التي تسعى جاهدة للانضمام إليها.

ثانيا-ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

تعد المخاطر غير التجارية المتمثلة في التأميم، ونزع الملكية، والمصادرة، والحراسة القضائية، والعجز عن تحويل الأموال، ومخاطر الحروب والاضطرابات الأهلية وغيرها، من أخطر معوقات تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول بسبب تخوف المستثمر الأجنبي من خسارة أمواله، وعدم توفر الضمانات المطمئنة، منها الضمانات القانونية، والضمانات الاتفاقية وتشمل الاتفاقيات الثنائية والجماعية وضمانات عقد الاستثمار والضمانات التي يوفرها عقد الضمان (التامين) التي تقدمها المؤسسات الإقليمية والدولية.

أ-الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار بموجب أنظمة وقوانين تصدرها إلى التعهد بضمان احترام ملكية المشروع الاستثماري ضد أي إجراء صادر من الأجهزة التابعة لها، وبضمان المساواة وعدم التمييز بين المشاريع الاستثمارية الأجنبية والوطنية وضمان التعويض العادل ضد أي اعتداء عليه، وبضمان الصرف والتحويل لأموال المشروع وأرباحه وعوائد الأجانب العاملين فيه.

1-ضمان احترام الملكية:

وقد أولت المملكة العربية السعودية عناية كبيرة للمال الخاص والملكية كواجب فرضه الشرع الإسلامي حيث تضمن النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ 90 / بتاريخ 1412/8/27هـ في المادة (17) أن " الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية " ولضمانها فقد نصت المادة (18) من ذات النظام بأن " تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة على أن يعرض المالك تعويضاً عادلاً ". مما يعني أن هذا الأمر مقيد وتحرص الدولة على تجنب المساس بملكية المشروع الأجنبي إلا في أضيق نطاق ولمقتضيات الصالح العام حرصاً على ثبات تعاملاتها الدولية والأثر الذي يتركه على حركة الاستثمار في إقليمها.

وقد حظر النظام الأساسي للحكم في المملكة نزع الملكية بطريق المصادرة حيث نصت المادة (19) منه، أنه تحظر المصادرة العامة للأموال ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي"، باعتبار

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

أن ذلك يؤدي إلى حرمان المستثمر من مشروعته دون تعويض لذلك شدد النظام على أن تكون عقوبة المصادرة بيد القضاء فقط¹.

ولتشجيع الاستثمار الأجنبي، حرص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على تقديم العديد من الضمانات للمستثمرين، وتوفير الأمان للمستثمرين من خلال ضمان عدم مصادرة الاستثمارات، حيث نص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على ما يلي²: "تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية ومنها على سبيل المثال: عدم جواز مصادرة الاستثمارات كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل". إلا أنه قيد ذلك بالضوابط الآتية:

✓ أن تستوجب المصلحة العامة ذلك؛

✓ أن يكون التعويض عادلاً؛

✓ أن يكون الإجراء وفقاً للأنظمة والتعليمات.

كما التزمت المملكة بضمن احترام الملكية من خلال اتفاقاتها الدولية، فقد نصت المادة (04) من اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات الموقعة بين المملكة وجمهورية النمسا على ما يلي:

- "تتمتع الاستثمارات الخاصة بمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛
- لا تتم مصادرة أو تأميم الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين ولا يتم إخضاعها لأية إجراءات أخرى تترتب عليها آثار لها مفعول المصادرة أو التأميم وذلك من قبل الطرف المتعاقد الآخر باستثناء أن يكون ذلك للمنفعة العامة لذلك الطرف المتعاقد ومقابل تعويض عاجل ومناسب وفعال وبشرط أن تكون هذه الإجراءات غير تمييزية وطبقاً للأنظمة الداخلية ذات التطبيق العام"

2-ضمان المساواة وعدم التمييز: اشتمل نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة على نصوص واضحة تساوي بين الضمانات الممنوحة لرأس المال الأجنبي والوطني حيث نصت المادة (06) منه على أنه: "يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات".

(1) سعد سعيد مقل آل جمعان، التطورات القانونية في نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الخرطوم، أبريل 2008، ص155.

(2) الفقرة(04) من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الاجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/01) في 05/01/1421هـ.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

كما اشتمل نظام الاستثمار على المساواة بين منشآت الاستثمار الأجنبي والمنشآت الوطنية في حق الحصول على القروض الصناعية، وفي الحصول على المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات التي تيرمها المملكة. بالإضافة إلى المساواة في حرية انتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم، وفي ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة¹.

3-ضمان التعويض:

لقد تكفلت المملكة بحرية الملكية الخاصة وحرمتها وان لا ينزع من احد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعرض المالك تعويضاً عادلاً²، كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة (11) من نظام الاستثمار الأجنبي على ترسيخ هذا المبدأ وطمأنة المستثمرين الأجانب على انه: "لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للأنظمة والتعليمات" وهنا نوضح أن المملكة لم تكن مستعمرة لدولة أجنبية منذ نشأتها، لذا فإنها لم تذهب إلى ما ذهبت إليه الدول المتحررة من الاستعمار في تأميم الاستثمارات الأجنبية كنوع من استعادة السيادة الوطنية، وهذا الذي دفع واضعي قوانين الاستثمار في تلك الدول المتحررة إلى التركيز على عدم مصادرة مشاريع الاستثمار الأجنبي إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل.

4-ضمان الصرف والتحويل:

حرص نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة على منح المستثمر الأجنبي ضمانات بحرية التصرف في مشاريعه الاستثمارية طالما كان تصرفه مشروعاً وفق الأطر المشروعة، فله شراء منشآت استثمار محلي أو أجنبي أو مشترك أو تملك حصص بها، فضلاً عن حرية تحويل أمواله وأرباحه إلى الخارج، حيث نصت المادة (07) من نظام الاستثمار الاجنبي بأنه "يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته، أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع."

فموجب هذا الضمان يحق للمستثمر إعادة تحويل نصيبه من بيع المشروع الاستثماري إلى الخارج ولا يوجد قيود في المملكة على عملية تحويل الأموال للخارج سواء كانت هذه الأموال نتاج بيع المستثمر لحصته في المشروع الاستثماري أو من فائض تصفية المشروع أو أرباح تم تحقيقها أو بالتصرف فيها بأي وسيلة يراها ولم يقيد النظام المستثمر إلا أن تكون الوسيلة التي اختارها مشروعة ومنحه الحرية الكاملة في التصرف في أمواله والوفاء بالتزامات النظامية المفروضة متى كانت مستحقة الأداء.

(1) أنظر: سعد سعيد مقبل آل جمعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 155، 156، 162، بتصرف من الباحث.

(2) المادة (18) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم 90/90.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

يشكل أمر الصرف والتحويل أهمية قصوى لدى المستثمر الأجنبي، لذا راعت المملكة هذا الجانب وأولته اهتمامها من خلال إيراده في اتفاقياتها مع الدول الأخرى وذلك بهدف طمأنة المستثمرين الأجانب بالتزاماتها الدولية تجاه حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في إقليمها، حيث نصت المادة (06) من الاتفاقية التي أبرمتها المملكة مع جمهورية النمسا على أنه: "يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، التحويل الحر للمدفوعات المتعلقة بالاستثمارات وبعوائد الاستثمارات التي بحوزتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وبخاصة:

- ❖ المبالغ الأساسية والإضافية الخاصة بالمحافظة على أو زيادة الاستثمار؛
- ❖ العائدات؛
- ❖ المبالغ التي تدفع لسداد القروض؛
- ❖ الإيرادات المتحققة من تصفية أو بيع كل أو جزء من الاستثمار؛
- ❖ التعويض المنصوص عليه في المادة الرابعة؛
- ❖ المدفوعات الناشئة عن تسوية أي نزاع؛-
- ❖ الإيرادات والمكافآت الأخرى للعاملين المرتبطين بالاستثمار".

تتم التحويلات دون تأخير وبسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل إلى أي دولة يسميها المستثمر وبالعملة التي يقبلها قابلة للتحويل الحر، وفي حالة عدم وجود سعر صرف سائد، يكون سعر الصرف مطابقاً لأسعار الصرف التي يطبقها صندوق النقد الدولي في تاريخ الدفع، على أن يتم التحويل دون تأخير، وعلى ألا تتجاوز الفترة شهراً واحداً بأي حال من الأحوال من تاريخ تقديم طلب التحويل وهذا يدل في مجمله على حرية تداول النقد الأجنبي وتحويله دون معوقات.

5- ترحيل الخسائر

لقد راعى نظام الاستثمار السعودي حالة تعرض مشروع تجاري أو صناعي أو في أي مجال من مجالات الاستثمار إلى تعثر وخسائر لحين انتظام مرحلة التشغيل والإنتاج بكامل الطاقة الإنتاجية، وذلك بأن منح المستثمرين الأجانب حق ترحيل الخسائر التي تحققها منشأتهم إلى السنوات اللاحقة، وعدم احتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها¹، فقد نص نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على ما يلي: " تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية ومنها على سبيل المثال: ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة وعدم احتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها"².

(1) عبد اللطيف ابراهيم الشعلان، الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2016، ص ص 54-55.

(2) الفقرة (09) من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/01) بتاريخ 1421/01/05هـ.

6- كفالة المستثمر الأجنبي وعمالته على المنشأة المرخص لها:

يتم العمل في المملكة العربية السعودية بنظام الكفالة، ولذلك حرصت المملكة على ألا يؤثر هذا النظام على الاستثمار الأجنبي، فقررت أن تكون كفالة المستثمر الأجنبي وعمالته على المنشأة التي يؤسسها أو المشروع الاستثماري الذي يؤسسه، لأنه لا يمكن قبول أي مستثمر أجنبي القيام باستثمار وهو على كفالة مواطن يتحكم في خروجه وعودته، وقد تثار معه المشكلات إذا كانت كفالته على الشريك السعودي في حالة المستثمر المشترك، مما يجعل المستثمر الأجنبي يخشى من عواقب تلك المشكلات ويحجم عن فكرة الاستثمار في المملكة نهائياً¹.

ب- الضمانات الاتفاقية للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

تقوم الدول بعقد اتفاقيات جماعية أو ثنائية لتشجيع وضمان الحماية للاستثمارات المتبادلة فيما بينها، حيث يحوي كل الضمانات الكفيلة بالحماية ضد المخاطر غير التجارية، إضافة إلى قدر من الرعاية لمواطني كل دولة في الدول الأخرى.

كما قد تبرم الدولة مع المستثمر الأجنبي عقد استثمار تمنحه بموجبه الامتيازات والضمانات التي كفلها النظام، أو يقوم المستثمر بالتأمين على استثماراته في الدولة لدى هيئات الضمان الدولية بموجب عقد ضمان بعد موافقة الدولة المضيفة.

ومنه، فالضمانات الاتفاقية ثلاثة: ضمانات تقررها الاتفاقيات الدولية، وضمانات يقررها عقد الاستثمار، وضمانات يوفرها عقد الضمان.

1- الضمانات التي تقررها الاتفاقيات الدولية:

تحرص الدول المضيفة على تضمين اتفاقياتها معايير محددة لمعاملة الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى لحقوق الأجنبي لدرجة مساواتهم بالوطنيين وهو ما يعرف بالمعاملة الوطنية، أو بأفضل ما يمكن أن يحصل عليه رعايا دولة أجنبية أخرى وهو ما يعرف بشرط الدولة الأولى بالرعاية، كما قد تلجأ الدول للتنظيم المباشر لتحديد حقوق أطراف الاتفاق ورعاياها والتي سنتناولها كما يلي:

1-1- المعاملة الوطنية للاستثمار الأجنبي: وقد درجت المملكة في تضمين اتفاقياتها الدولية هذا المعيار حيث نصت المادة (03) فقرة (02) من الاتفاقية السعودية النمساوية حول تشجيع وحماية الاستثمارات على أنه: "يمنح كل طرف متعاقد -وفقاً لقوانينه وأنظمتها- الاستثمارات بمجرد السماح بدخولها وعوائدها

(1) اسماعيل محمد حسين، النظام القانوني للاستثمار الاجنبي في المملكة العربية السعودية، معهد الادارة العامة، الرياض، 1994، ص 92، نقلنا عن عبد اللطيف ابراهيم الشعلان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الخاصة بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها للاستثمارات وعوائد الاستثمارات الخاصة بمستثمريه¹

كما تضمنت الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون في المادة (03) بأنه: "يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تمييز في كافة المجالات الاقتصادية...."

1-2- شرط الدولة الأولى بالرعاية: وقد أخذت المملكة بمبدأ تقييد أعمال شرط الدولة الأولى بالرعاية بنص صريح في الاتفاقية التي تتضمنه فإذا تعلق الاتفاقية بموضوع قيد نطاق الشرط في إطار هذا الموضوع مثلاً اتفاقية التعاون بين المملكة وسوريا في مجال التعاون القضائي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 90 بتاريخ 1427/4/17هـ².

كما استبعدت من أعمال هذا الشرط الحقوق التي منحتها أو التي ستمنحها في المستقبل لبعض الدول الأجنبية التي تربطها بها روابط ذات طبيعة خاصة حيث نصت المادة (20) فقرة (02) و (03) من اتفاقية التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والجماعة الاقتصادية الأوربية " دون الإخلال بأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن هذه الاتفاقية وأية إجراءات تتخذ بموجبها يجب أن لا تؤثر بأي حال من الأحوال على سلطة الدول الأعضاء في مجلس التعاون في القيام بأنشطة ثنائية في قطاع التعاون الاقتصادي مع الدول الأعضاء في الجماعة أو في عقد اتفاقيات جديدة للتعاون الاقتصادي تراها تلك الدول الأعضاء مناسبة، كما لا تؤثر بأي حال من الأحوال على سلطة الدول الأعضاء في مجلس التعاون في القيام بأنشطة ثنائية في قطاع التعاون الاقتصادي مع بقية أعضاء جامعة الدول العربية، أو في عقد اتفاقيات جديدة للتعاون الاقتصادي تراها تلك الدول مناسبة".

2- الضمانات الاتفاقية التي يقرها عقد الاستثمار

بالرغم من أن غالبية أنظمة وقوانين الاستثمار قد أوردت نصوصاً ملزمة باستمرار الأطر التشريعية التي نشأ الاستثمار في ظلها، حيث نصت المادة (16) من نظام الاستثمار الأجنبي السعودي على أنه: "لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للاستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام".

لذا نجد أن السياسة العامة أو التوجه الذي اتخذته المملكة هو ضمان الاتفاقيات التي تبرمها سواء الاتفاقيات الدولية أو الاتفاقيات (عقود الاستثمار) مع المشاريع الاستثمارية، حيث نصت المادة (09)

(1) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار في المملكة SAGIA: <https://mci.gov.sa/LawsRegulations/Projects>

(2) مجلة العدل السعودية، وزارة العدل السعودية، العدد 32، شوال 1427هـ، ص 222.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

على أنه " لا تسري أحكام هذا النظام على المشروعات التي يستثمر فيها رأس المال الأجنبي في الأحوال التالية:

- ✓ إذا كانت قائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام، ومع ذلك فإن ممارسة هذه المشروعات لنشاطها أو زيادة رأس مالها تخضع لأحكامه؛
- ✓ إذا صرح لها بمزاولة نشاطها في المملكة بموجب أنظمة أو اتفاقيات خاصة.

3- الضمانات الاتفاقية التي يقرها عقد الضمان الدولي:

إن التأمين على الاستثمار الأجنبي يعتبر أحد الضمانات التي ينشدها المستثمر الأجنبي لما يحقق له من أمان وطمأنينة. وبالطبع يختلف التأمين على الاستثمار عن التأمين الذي تقوم به شركات التأمين الوطنية حيث يهدف إلى تغطية المخاطر غير التجارية ومخاطر الثورات والفتن والحروب عكس ما يتم العمل به في وثيقة التأمين، والتي تهدف إلى تأمين المخاطر التجارية وتستبعد ما سواه.¹

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2016

لدراسة المناخ الاستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية لا بد من تشخيص وضعية كلى الاقتصاديين، وذلك بالتعرف على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2000-2016، والتركيز أكثر على الخمس سنوات الأخيرة، والتي تعبر على النتائج المتراكمة للسنوات السابقة، وكذلك التطرق إلى التعرف على أهم الموارد الطبيعية والبشرية، ومدى تطور البنية التحتية في كلى البلدين.

الفرع الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي

أولا - مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر:

شهد الاقتصاد الجزائري إنجازات هامة في الفترة الممتدة بين 1999 و 2016، لاسيما على المستوى الكلي، إذ لم يسبق وأن سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا وإيجابية مثل تلك المسجلة في 15 سنة الماضية، بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة. ولأنها بقيت تعتمد على العائدات من المحروقات، فإن قطاع الطاقة ظل استراتيجيا، وهو ما دفع إلى إحداث تعديلات في قانون المحروقات لضمان سيادة الجزائر على القطاع من جهة والانفتاح تجاه الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، مع العمل على تطوير أنواع أخرى من الطاقة لاسيما الغاز الصخري. كما عرفت العشرية الماضية ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات مختلفة.

(1) سعد سعيد مقليل آل جمعان، مرجع سبق ذكره، ص 195.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

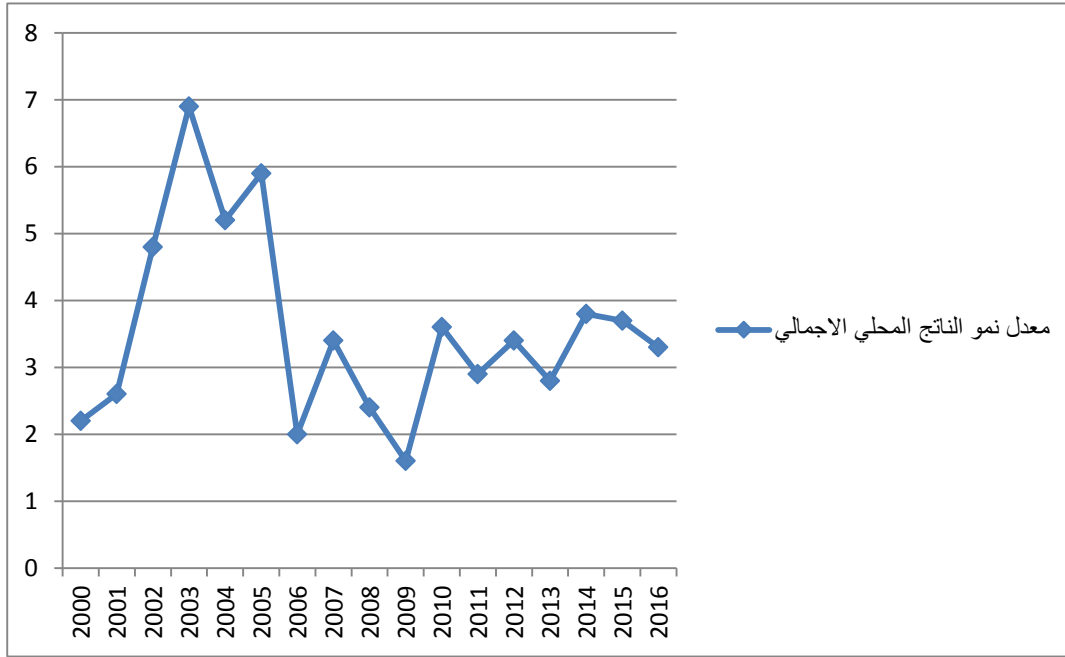
1- معدل نمو الاقتصادي:

سجل الاقتصاد الجزائري في سنة 2014 و 2015 نموًا في الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 3,8% مقابل 2,8% في سنة 2013، هذا النمو عاد أساسًا إلى الأداء الجيد لقطاع الزراعة والغابات والصيد البحري (+6,4%) في سنة 2015. مقابل (+2,5%) في 2014، و(+8,2%) في 2013.

كما شهد النشاط الاقتصادي في سنة 2016 تدهورًا، خفض النمو الاقتصادي إلى 3,3% مقابل 3,7% و3,8% لسنتي 2015 و2014 على التوالي. ومع ذلك فقد شهدت مساهمة القطاعات الأربعة المحركة في الناتج الداخلي الخام المتمثلة في قطاع الزراعة (+4,8%)، الخدمات التجارية (+4,2%)، البناء والأشغال العمومية (+4,4%)، والصناعة (+5,0%)، وكما هو موضح في الشكل رقم (2-3) أدناه.

الشكل رقم (2-3)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للجزائر للفترة (2016-2000)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) لأعداد مختلفة

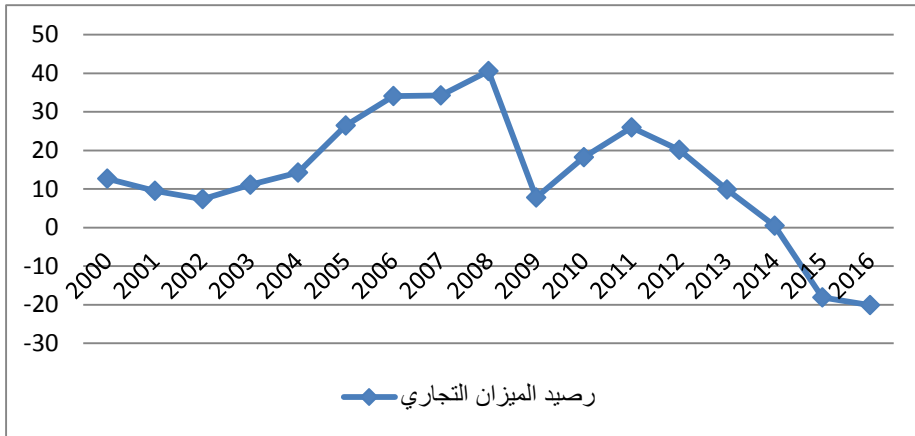
2- الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري للمرة الاولى منذ سنة 1995 عجزا بـ 16.6 مليار دولار سنة 2015 بفعل الانخفاض الحاد للصادرات وبالضبط تدهور اسعار النفط التي أدت إلى انخفاض الصادرات النفطية التي تشكل نسبة تفوق 95% من اجمالي الصادرات.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الشكل رقم (4-2):

تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر للفترة (2016-2000)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) لأعداد مختلفة

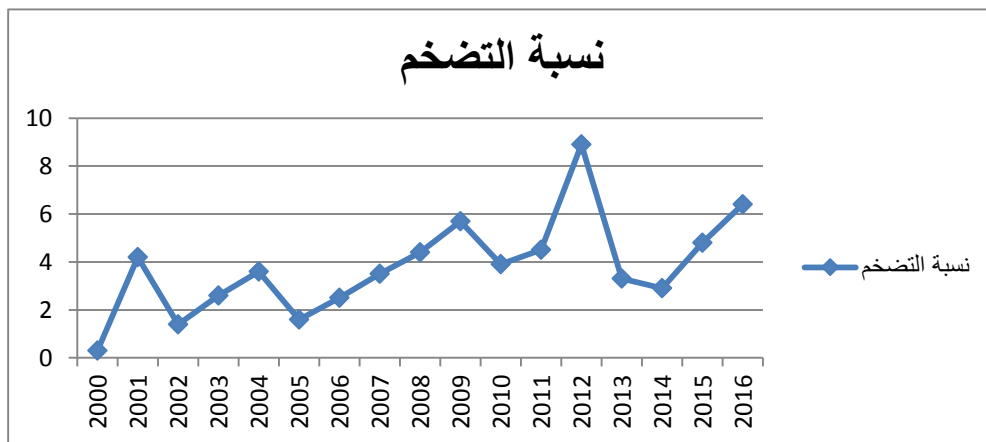
3- صافي الاصول الاجنبية: لقد كان للانخفاض الهام في الموارد الخارجية والمستوى المرتفع للنفقات العمومية، تأثيرا مباشرا على الادخار الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني، وهذا بالرغم من تقلص واردات السلع، إذ تم تسجيل:

وفي سنة 2016، انخفض احتياطي الصرف لما يقارب 34,81 مليار دولار، مقابل 178.938 مليار دولار سنة 2014، و 144.133 مليار دولار سنة 2015.

4- التضخم: إن الارتفاع في سعر المواد الاستهلاكية (+4.70%) مقابل انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار (-19.81%) من جهة، وبدرجة أقل مقابل اليورو (-4.70%) من جهة أخرى. هذا الانخفاض ساهم في ارتفاع طفيف للتضخم الإجمالي في 2015 (+4.78%) مقارنة بذلك المسجل في 2014 (2.92%)، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (5-2) أدناه.

الشكل رقم (5-2)

تطور نسبة التضخم للجزائر للفترة (2016-2000)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) لأعداد مختلفة

5-عجز الموازنة:

لقد بلغ عجز الخزينة سنة 2015 قيمة (-3172.3) مليار دولار، مقابل (-3186) مليار دولار خلال سنة 2014 مسجلا بذلك استقرارا نسبيا قدر في الرصيد الاجمالي للخزينة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام ب (-19.1%) سنة 2015 مقابل (-18.5%) سنة 2014.

وفي سنة 2016 أفضت التطورات المتباينة لإيرادات ونفقات الموازنة إلى عجز إجمالي للخزينة قدر ب(-1769) مليار دينار. ولتغطية العجز لجأت الحكومة بشكل أساسي إلى عائدات صندوق ضبط الإيرادات بسحب مبلغ قدره (1333.8) مليار دينار، كما لجأت الخزينة إلى التمويل عن طريق القرض الوطني للنمو الاقتصادي بما يقارب 317.6 مليار دينار.

ثانيا - مؤشرات الاقتصاد الكلي في السعودية: واجه الاقتصاد السعودي صعوبات، خلال السنوات الست الماضية، تزايدت حدتها مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط، بدءا من منتصف عام 2014، وفقدانه أكثر من 50% من قيمته.

وباستعراض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد السعودي، خلال السنوات الست، يظهر الانخفاض الملحوظ في معظم المؤشرات، وذلك وفقا لأرقام رسمية استند إليها صندوق النقد الدولي الذي اختتم مجلسه التنفيذي مشاورات المادة الرابعة مع السعودية، الأسبوع الماضي.

1-معدل النمو الاقتصادي:

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2012 نحو 5.4%، ليتراجع إلى 0.1%، أي اقترب من الصفر تقريبا، حسب توقعات صندوق النقد الدولي للعام 2017.

كما تراجع إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي من 5.1% عام 2012 إلى السالب، حيث بلغ (-1.9%) عام 2017. أما الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي فتراجع من 5.5% إلى 1.7% خلال نفس الفترة.

2-الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 حوالي 736 مليار دولار، وتراجع إلى 646 مليار دولار عام 2016. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ 692 مليار دولار عام 2017.

وربما يرجع هذا الانخفاض إلى أسباب تتعلق بانخفاض أسعار النفط الذي يعد مصدر الدخل الرئيس للسعودية.

3- الميزان التجاري: حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فإن الميزان التجاري للسعودية حقق فائضا بحدود 162 مليار ريال عام 2016 مرتفعا عن عام 2015 بـ 50%، وبالطبع يتأثر هذا الرقم كثيرا

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

بطبيعة الصادرات والواردات، حيث يشكل ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول وحجم الإنتاج عاملا كبيرا جدا في تحركه، حيث شكلت الصادرات البترولية 75 % من إجمالي الصادرات، بل بلغت عامي 2011 و2012 ، 87 % عندما كانت أسعار البترول مرتفعة، وهذا يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية والتصنيعية وسلاسل الإنتاج وصولا لما يسمى التصنيع النهائي أو السفلي، وعلى النقيض منه الواردات، حيث تبلغ نسبة الواردات من المواد الخام فقط 4.5% ونصف المصنعة 24% وأخيرا المصنعة 71 %.

4- صافي الأصول الأجنبية: بلغ صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطي النقدي) لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي) 647.6 مليار دولار عام 2012، وارتفعت في عام 2014 إلى 724.3 مليار دولار، قبل ان تبدأ منحدر الهبوط، حيث من المتوقع أن تتراجع خلال عام 2017 إلى 472.6 مليار دولار.

5- معدل التضخم: بلغ معدل التضخم "مؤشر أسعار المستهلكين" عام 2012 حوالي 2.9%، وتذبذب هذا المعدل خلال السنوات التالية صعودا وهبوطا حتى وصل عام 2016 إلى 3.5%، ويتوقع أن ينخفض خلال عام 2017 إلى 1.7%.

6- عجز الموازنة: بلغ عجز الموازنة في عام 2012 حوالي 12% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، وارتفع هذا العجز في عامي 2015 و2016 إلى 15.8% و 17.2% على التوالي، ويتوقع أن يصل عام 2017 إلى 9.3%، في ظل سياسة النقشف التي اتبعتها المملكة في ميزانية العام 2017 وارتفاع أسعار النفط مقارنة بعام 2014.

كانت السعودية قد أعلنت عن موازنة 2017 بإجمالي نفقات يبلغ 890 مليار ريال، وعجز قدره 198 مليار ريال (52.8 مليار دولار).

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية والبشرية

تكمّن الثروات الطبيعية في المصادر الباطنية والسطحية في مكان ما، وتظهر نتيجة للعوامل الطبيعية التي لا تتدخل النشاطات الإنسانية في تشكيلها، وتكمّن الموارد البشرية في رأس المال البشري الذي يستثمر لتحقيق التنمية المستدامة. وتعدّ الجزائر والسعودية من الدول الغنية بالثروات الطبيعية، وعليه سنعرض أهم الثروات والموارد الطبيعية والبشرية التي يتميز بها كلى البلدين فيما يأتي:

أولاً-الموارد الطبيعية والبشرية في الجزائر

1-الموارد الطبيعية في الجزائر:

أ-الموارد المتجددة: تتنوّع الموارد المتجدّدة في الجزائر، وتشمل ما يأتي:

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

- **الماء:** توجد في الجزائر ثروة مائية متجددة، حيث تتساقط فيها الأمطار والثلوج، ويبلغ حجمها قرابة 100 مليار متر مكعب كل عام، ولا يُستغلّ من تلك الثروة سوى 8 مليار متر مكعب تخزن في عدّة سدود مائية، منها سدّ بني هارون، والغرغار، وجرف التربة، بالإضافة إلى وجود عدد من الأودية، مثل: وادي نهر الشلف، وسيبوس، ومجردة، والشفة.

- **الغابات:** يتميز الغطاء النباتي في الجزائر بوجود الغابات، والنباتات الصحراوية، والحشائش، وتعدّ الغابات من أكثر الأغذية النباتية كثافةً، حيث تبلغ مساحة الغابات في الجزائر ما يقارب أربع ملايين هكتار، تتمركز في المنطقة الشمالية من البلاد، وفي هذه الغابات الكثير من أشجار الصنوبر، والبلوط، والفلين، والأرز، والزيتون. وتنتشر في الجزائر حشائش الإستبس التي تتميز بقصرها، وقدرتها على العيش والنمو في المناطق شبه الجافة، كما تعيش فيها النباتات الصحراوية الشوكية ذات الجذوع القصيرة، مع وجود عدّة أصناف من النباتات الأخرى، مثل: نبات العجرم، والقرندل، والعلندة، والدرين.

- **الطاقة الشمسية:** تتعرض الجزائر للإشعاع الشمسي لمدة تزيد عن 3000 ساعة كل عام؛ أي ما يوازي 500 واط كل متر مربع، وهذا الأمر يُظهر مدى استفادة الجزائر من الأشعة الشمسية منذ خمسينات القرن العشرين.

- **الثروة الحيوانية في الجزائر:** توجد في الجزائر أنواع عديدة من الحيوانات؛ خاصّة في الجبال والصحراء؛ ففي الجبال تعيش حيوانات من مثل: الخنزير البري، وقرود المكاك البربرية، والغزال البري، أمّا في الصحراء فتعيش الضباع، والغزلان، وثعالب الصحراء، والأرانب الصحراوية، كما تعيش في الجزائر الزواحف والحشرات؛ من أهمّها أسراب الجراد الضخمة، والعقارب. وقد أشارت الدراسات إلى أنّ الجزائر تحتلّ المرتبة الثانية في إنتاج الأغنام بعد السودان، وذلك بنسبة 10.5% من ثروات الوطن العربي، كما أنّ إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر يُقدّر بمليون رأس بقرّي، وستّة وعشرين مليون رأس من الماعز، وخمسين ألف رأس من الخيل بمختلف سلالاته.

ب- الموارد غير المتجددة: وتتمثل فيما يلي:

* **الثروات النفطية:** يرتكز اقتصاد الجزائر على العديد من الثروات النفطية، حيث تمثل تلك الثروات ما يقارب 60% من ميزانيتها، وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر في احتياطي النفط العالمي، والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج، والمرتبة الثانية عشر من حيث التصدير، وتبلغ العائدات المالية من النفط ما يقارب ستين مليار دولار.

ثروة الغاز الطبيعي: تحتل الجزائر المرتبة الخامسة من حيث إنتاج ثروات الغاز، والمرتبة الثالثة من حيث تصدير الغاز في العالم، وقد أصبحت تستخدم الغاز الصخري، واحتلت المرتبة الثالثة من مخزون الاحتياطي العالمي منه، ويُلبي الغاز الطبيعي احتياجات الجزائر من الغاز بحجم يصل إلى ما يقارب 45

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

مليار متر مكعب حتى عام 2020م، وسوف يصل إلى 55 مليار متر مكعب في عام 2030م، هذا بالإضافة إلى كميات التصدير التي تُموّل عن طريق البرامج الاجتماعية والاقتصادية.

* **الثروات المعدنية:** في الجزائر العديد من الثروات المعدنية المهمة؛ حيث تحتوي العديد من الثروات المعدنية، أهمها الفوسفات الذي يتركز في منطقة الكويف وجبل العنق، والرصاص والزنك اللذان يتركزان في منطقة عين البربر قرب منطقة عنابة، بالإضافة إلى الزئبق الموجود في منطقة عزابة، والرخام في منطقة سكيكدة.

* **الموارد المائية:** في الجزائر العديد من الموارد المائية، فالمياه السطحية تشكّل ما نسبته 12.4 % من الموارد التي تقع شمالها، أمّا المياه الجوفية فنسبتها 6.9% من مواردها الجنوبية، ومما يجدر ذكره أنّ هناك كمياتٍ من المياه الجوفية الجنوبية في الجزائر التي تتّصف بأنّها عالية الملوحة. وهناك مصادر غير تقليدية، تتمثل في معالجة المياه العادمة وتخليتها، إلا أنّ هذه الطريقة غير شائعة، والجزائر بلد شحيح بالماء، حيث إنّ نصيب الفرد من موارد الماء هو 470م³ في العام، وتستخدم الجزائر ثرواتها المائية في ريّ المزارع، وهو القطاع الذي يستهلك كميات كبيرة من الماء، وقد انخفضت نسبة المياه المُخصّصة للريّ من نسبة 80% في عام 1960م إلى 60% في عام 2002م¹.

2- الموارد البشرية في الجزائر:

احتلت الجزائر المرتبة 117 من بين 12 دولة عربية حسب تقرير أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي عن حصيلة رأس المال البشري لعام 2016، وكانت فنلندا الدولة الوحيدة التي انتزعت المرتبة الأولى، مسجلة في ذلك 85 نقطة، وفي ظل التغييرات التي يشهدها العالم، قال التقرير أنه وجب اليوم الاستثمار في رأس المال البشري كمورد اقتصادي، ووضع للجيل القادم إستراتيجية مستقبلية واضحة، وتزويده بالقدرات المعتمدة على التعليم التكنولوجي المستمر.

استطاع الاقتصاد الجزائري أن يستحدث 2.5 مليون منصب عمل جديد خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2010، وهذا ما يعني أن المعدل السنوي لخلق فرص العمل قد بلغ خلال الفترة ذاتها 360000 منصب عمل في سنة. تدعو مثل هذه النتيجة العددية إلى التساؤل حول الطريقة والكيفية التي أوجدتها وإلى محاولة الاستفسار عن نوعية مناصب العمل التي تمّ استحداثها، وعن دور القطاع غير الرسمي في ذلك، كما تدعو في الوقت نفسه إلى التساؤل حول علاقات ذلك بمسار تطور معدلات البطالة.

إنّ الظرف الزمني المحدد بـ 2003-2010 هو فترة تاريخية خاصة جدا بالنسبة لسوق العمل في الجزائر، لأن هذا الأخير عرف تغييرا ملحوظا حسب المعطيات الإحصائية الرسمية، وتسمح الاتجاهات

(1) مراد الشوابكة، أهم الثروات الطبيعية في الجزائر، موقع موضوع، تاريخ الاطلاع: 2018/09/29، 07:45، على الرابط:

[/https://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الحديثة لتطور حجم الفئة الناشطة بتحديد نمو هذه الفئة بـ 02 مليون عامل، بحيث بلغت سنة 2010 حدود 10.8 مليون عامل بعدما كانت سنة 2003 تقارب 8.8 مليون عاملا، أما في مجال الشغل، فقد عرفت الفترة نفسها ارتفاعا محسوسا في اليد العاملة بحوالي 3 مليون لتصل إلى 9.7 مليون عاملا سنة 2010 بعدما كانت سنة 2003 في حدود 6.7 مليون عامل.

لقد انعكست حالة المؤشرات الإيجابية للتشغيل على نسب البطالة التي شهدت انخفاضا محسوسا، فبعد ما كان عدد البطالين يقارب 2.1 مليون سنة 2003 أصبح العدد سنة 2010 يعادل 1.08 مليون بطال فقط، أي بانخفاض يقارب مليون بطال في سنوات معدودة. إذا تواصل هذا الأداء الاستثنائي الذي تعكسه هذه الأرقام فإن عدد البطالين سينزل تحت عتبة المليون ونسبة البطالة ستنزل تحت حاجز 10%.

لا يزال تحليل توجهات سوق العمل في الجزائر قائما على قاعدة منظومة المعلومات الإحصائية غير المتكاملة، وهذا ما سبقت الإشارة إليه قبل ذلك، لذا تبقى التحقيقات السنوية التي يجريها الديوان الوطني للإحصاء حول الشغل المصدر المقبول للمعطيات الإحصائية بالنسبة لنا لحد الساعة¹.

انطوت برامج وسياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاث عيوب رئيسية، جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق الشغل وهي: تكلفتها العالية، تغطيتها واستعراض عينة البرامج المنفذة في إطار سياسات تحسين سوق الشغل المنخفضة، وتأثيرها المحدود في الجزائر يعكس ضعف مستوى جمع البيانات وعدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها.

إن تحديد نطاق السياسات والجهات المستفيدة، ومضمون البرامج لا يستند إلى بيانات كافية حول سوق الشغل، مما يجعل هذه السياسات غير متصلة بواقع السوق و يضعف فعاليتها، فالبيانات التي تجمعها نظم المعلومات الخاصة بسوق الشغل غير شاملة وغير قابلة للمقارنة، وهذا ما يفسر قلة استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات، ولم توجد دراسات مفصلة دقيقة لتقييم برامج أداء سوق الشغل، وإذا ما توفرت فهي تركز على النتائج المحققة على المدى القصير، وليس على المديين المتوسط والطويل، ولا توفر معلومات على أثر البرامج على العمالة طويلة الأجل.

إن حاجة الجزائر واضحة إلى تصميم سياسات تحسين أداء سوق الشغل بشكل متكامل لتوفير خدمات متكاملة للمستفيدين، كالترتيب والتوجيه المهني ومواعدة المؤهلات مع متطلبات العمل، ولكن يتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة العاملة على وضع السياسات وتنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة، ومراكز التدريب المهني وغيرها.

(1) محمد صايب ميزات، بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة، مجلة انسانيات، 2012، تاريخ الاطلاع:

08:30، 2018/09/29، على الرابط: <https://journals.openedition.org/insaniyat/13490>

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

إن اشكالية نقص المعلومات والتقارير الشكلية عن سوق العمل في الجزائر والتي نادرا ما توفر معلومات عن أعمال الصيانة التي تستهدف البنى التحتية ولا تتوفر الدراسات حول متابعة هذه الأعمال لعامة الناس، مما يدعو إلى النظر في مدى استدامة النتائج التي تحققت برامج الأشغال العامة. ومن الواضح أن الجزائر تفتقر إلى تقييم أثر البرامج على خفض نسبة البطالة.

إن معظم مراكز أو برامج التدريب العامة توفر معلومات فقط عن عدد المتدربين أو المستفيدين، وتفتقر معلومات عن نتائج التدريب من حيث التشغيل والدخل المحقق منه سواء عن المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، نلاحظ أن مناصب الشغل المستحدثة حاليا تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية، التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليس خلق مناصب شغل. وهناك نسبة معتبرة من المناصب المستحدثة هي عن طريق: برنامج عقود ما قبل التشغيل؛ برنامج الإدماج المهني؛ المناصب المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة، والتي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة ظرفية، مما أدى بأصحابها فيما بعد إلى البطالة¹.

ثانيا- الموارد الطبيعية والبشرية في المملكة العربية السعودية:

1- الموارد الطبيعية في السعودية:

أ- الزراعة: يضم قطاع الزراعة كلاً من الزراعة المستقرة وقطاع البادية التي تعتمد على مياه الأمطار بالإضافة إلى مصائد الأسماك وموارد المراعي والغابات. ويمكن تقسيم الإنتاج الزراعي في المملكة إلى قطاعين: الزراعة المستقرة وقطاع البادية وللقطاع الأول الذي يشمل إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، تاريخ طويل في التنمية بالمناطق الشمالية والشرقية والوسطى والجنوبية الغربية، حيث تكفي مياه الأمطار لزراعة الأراضي الجافة المتناثرة. أما القطاع الثاني: فثمة مساحات كبيرة من الأراضي ذات المرعى الخضراء المتناثرة والتي تكفي احتياجات الرعي التقليدية لقطاعات البادية.

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة بالمملكة (48.9) مليون هكتار تشكل (22.7%) من إجمالي مساحة المملكة، في حين تبلغ مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح (3.8) مليون هكتار².

ب- الغابات: تتميز المملكة العربية السعودية بمساحتها الواسعة (التي تبلغ 2.25 مليون كيلومتر مربع) وموقعها الجغرافي في تنوع مظاهر سطحها واختلاف تكويناتها الجيولوجية ومناخها من منطقة إلى أخرى، ووجود العديد من البيئات الطبيعية، وبالتالي بالتنوع الكبير في تركيب الغطاء النباتي الطبيعي. وتشغل الغابات الطبيعية في المملكة العربية السعودية مساحة تقدر بحوالي (2.7) مليون هكتار، أي ما يعادل (1.2%) من إجمالي المساحة الكلية للمملكة. وتوجد معظم هذه المساحة في المنطقة الجنوبية الغربية

(1) كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة ما بين 2010-2014، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام البواقي، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017، ص232.

(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثالثة 1400-1405هـ، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، 1400هـ، ص127.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

والباقي ينتشر في الوديان والروضات والفياض التي تتلقى إمداداً إضافياً من مياه الجريان السطحي، ويعد العرعر أهم الأنواع التي تضمها غابات المملكة، حيث يمثل (95%) من جملة مساحة الغابات في المنطقة الجنوبية الغربية¹.

ج-الزيت الخام (النفط) والغاز الطبيعي: تمكنت المملكة من المحافظة على مركزها الريادي في الصناعة البترولية كأكبر منتج ومصدر للبترول في العالم، وباحتياطات مؤكدة تساوي ربع الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام ونحو 4% من الاحتياطي الكلي المؤكد من الغاز الطبيعي. كما استمرت في سياساتها المتزنة تجاه السوق العالمي للبترول سواء من خلال منظمة الأوبك أو خارجها.

وعلى المستوى الداخلي حافظت المملكة على مستوى قدراتها الإنتاجية المقررة نحو (11) مليون برميل يومياً من النفط الخام، كما حافظت على مستوى الاحتياطي المؤكد عند مستوى (262.8) مليون برميل حيث جرى تعويض الكميات المنتجة باكتشافات جديدة، هذا مع بناء المزيد من خطوط الأنابيب ومرافق الإنتاج ومحطات المعالجة بالإضافة إلى بناء زيادة عدد الناقلات التي تمتلكها، واستمرت المملكة كذلك في تطوير احتياطياتها من الغاز الطبيعي ورفع قدراتها الإنتاجية².

2-الموارد البشرية في السعودية:

على الرغم من شساعة مساحة المملكة العربية السعودية، إلا أنه يسكنها 29 مليون نسمة، لذلك فهي تتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع قدر بـ 2.21%، وتتوفر فيها ظروف معيشية أفضل بحيث يقدر العمر المتوقع عند الولادة 73 سنة³.

أ-القوى العاملة في المملكة: تتوزع قوة العمل السعودية بصفة رئيسية في ثلاثة قطاعات من المهن:

الخدمات، وهي الأعلى بنسبة 28.69%، ثم المهن الفنية والعلمية بنسبة 27.98%، وأخيراً المهن الإدارية، وهي الأدنى بنسبة 3.56%، و نوعياً، تتركز النساء من قوة العمل السعودية في المهن الفنية والعلمية.

أما قوة العمل غير السعودية، فنتركز في قطاع الإنتاج والتشييد بنسبة 41.07%، ثم قطاع الخدمات، وتأتي المهن الإدارية الأدنى بنسبة 1.14%.

ووفقاً للنشاط الاقتصادي، تتركز القوة العاملة السعودية في الأنشطة التالية تنازلياً: الإدارة العامة، والتعليم.

(1) حمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الرياض، العبيكان 1428هـ، ص 16.

(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة 1426/1425هـ-1430/1429هـ، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، 1425هـ، ص 547.

(3) وزارة الاقتصاد والتخطيط، الاقتصاد السعودي في أرقام 1435/1434هـ (2013م)، تاريخ الاطلاع: 2018/09/29، 15:40 على الرابط:

<https://www.mep.gov.sa/ar>

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

أما القوة العاملة غير السعودية فتنتشط في المجالات التالية تنازلياً: تجارة الجملة والتجزئة، العاملون مع الأسر، وصيد الأسماك.

وتبلغ القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، وفقاً لنتائج بحث القوى العاملة في دورته الثانية الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات حتى شهر شعبان 1430هـ الموافق أغسطس 2009 م، حوالي 9 ملايين فرد، أي ما نسبته 49.9% من إجمالي عدد السكان 15 سنة فأكثر منهم (أكثر من 7 ملايين فرداً من الذكور). أما عدد المشتغلين منهم في المملكة فبلغ 8 ملايين فرداً تشكل نسبتها 94.6% من إجمالي قوة العمل، يمثل الذكور منهم 86.8%.

أشارت نتائج البحث إلى أن أكثر من ثلثي قوة العمل السعودية تتركز بين الافراد الذين أعمارهم بين 25-44 سنة أي ما نسبته 67.5%، وللذكور سجلت النسبة لنفس فئة العمر 65.6%، وللإناث 77.0%. وأوضحت نتائج البحث أن نسبة التعلم بين السكان السعوديين داخل قوة العمل بلغت 96.5%، وسجلت نسبة التعلم بين الذكور 96.1%، وللإناث بلغت 98.5%، وتشير الإحصاءات إلى أن المجتمع السعودي لا يزال في حاجة إلى مشروعات استثمارية قادرة على توظيف الفئات الحاصلة على شهادات عليا.

ب-الموارد البشرية: إذا كان الشباب يعني القوة الكامنة المحتملة، فإن لدى المملكة العربية السعودية الكثير منها، فالواقع الديموغرافي للشباب المثقف والمدرّب إلى جانب تركيز الحكومة على تنمية الموارد البشرية من شأنه أن يوفر إمكانيات متميزة للمستثمرين الأجانب. إن المشاريع المشتركة مع الحكومة السعودية والقطاع الخاص انبثق عنها إعداد جيل من المديرين والفنيين المختصين، وإن الوضع اليوم يقدم فرصاً هائلة في مجالي التدريب والتطوير. حيث كان هناك ارتفاع في عدد من المهنيين من الشباب السعودي المتخرجين من الجامعات السعودية. وقد قامت الحكومة بإنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية، لتدريب الشباب السعودي على المهارات الوظيفية، في وقت تسمح فيه المملكة للشركات بالتوظيف من الخارج، إذا لزم الأمر.

ج-العمال غير السعوديين:

ويشكل العمال غير السعوديين 79,1% من إجمالي عدد السكان غير السعوديين فأكثر، ويشكل المشتغلون ما نسبته 99.7% من إجمالي قوة العمل غير السعودية، وتبلغ نسبة التعلم بين السكان غير السعوديين داخل قوة العمل تبلغ 92.4% .

تبلغ تكلفة العمالة غير الماهرة في المملكة العربية السعودية نحو 1,17 دولار للساعة الواحدة، مقارنة بـ 2,63 دولار لكل ساعة في المكسيك و22. دولار لكل ساعة في فرنسا. وتوفر المملكة المؤسسات

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

التعليمية الأساسية الحكومية والخاصة ومرافق البحث والتطوير. ويدير القطاع الخاص أيضاً العديد من المعاهد المهنية والحرفية الرئيسية¹.

حلت السعودية في المركز الرابع بعد دول عربية في تقرير رأس المال البشري الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016 فيما يتعلق بالاستفادة القصوى من الإمكانيات الاقتصادية لمواطنيها. وكانت السعودية في وضع أفضل قليلاً من بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي جاءت في مراكز متأخرة على قائمة تقرير لتحلل المركز 87 عالمياً مع الاستفادة من مواهب 63% من أفراد القوى العاملة، حيث يعتمد التقرير في تقديم نتائجه السنوية على 46 مؤشراً، عبر قياس رعاية المواهب من خلال التعليم، وتنمية المهارات، والتوزيع في جميع مراحل الحياة والتشغيل.

الفرع الثالث: البنية التحتية

سنعرض أهم مقومات البنية التحتية للجزائر والمملكة العربية السعودية كما يأتي:

أولاً-البنية التحتية في الجزائر

أ-قطاع النقل: يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد. وعليه فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة. وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولاً حقيقياً. حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

1-شبكة الطرقات: تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها ب 112 696 كلم من الطرق، منها 29 280 كلم من الطريق الوطني وأكثر من 4910 هيكلم. كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر ب 1 216 كلم والذي سيربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب.

إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة. نذكر منها إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 1 216 كلم، والإطلاق القادم لمشروع انجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم.

2-شبكة السكك الحديدية: تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريباً من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد.

(1) وزارة التجارة والاستثمار السعودية، تاريخ الاطلاع: 2018/09/29، 18:30 على الرابط:

<https://m.mci.gov.sa/AboutKingdom/Pages/SaudiEconomy.aspx>

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

تسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF). هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها:

- 299 كلم سكك مكهربة
- 305 سكك مزدوجة
- 1 085 سكك ضيقة

من بين مشاريع السكك الحديدية في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربية 1000 كلم من السكك الحديدية وإنجاز 3000 كلم من السكك الحديدية.

بحلول عام 2014 وصل طول شبكة السكك الحديدية إلى 10 515 كلم.

3-قطاع النقل الجوي: طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي. إذ أنه سيتم إنفاق ميزانية تقدر ب 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017. كما سنتقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا وستقوم بتجديد 3 طائرات من نوع بوينغ 767 والمتواجدة حاليا في الخدمة. كما ستتم عملية شراء طائرتي شحن لنقل البضائع.

خلال الموسم الصيفي تسجل الخطوط الجوية الجزائرية معدل نمو إجمالي لحركة المرور قدر ب 15%. وفي عام 2011 بلغت إيراداتها 56 مليار دينار.

تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية. إن مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا. تعد الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة أخرى.

تتكفل الخطوط الجوية الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا، إفريقيا، كندا، الصين والشرق الأوسط. وهناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر نذكر منها: التونسية للطيران، الخطوط الجوية للملكية المغربية، الخطوط الجوية الفرنسية، الإيطالية للطيران، إيغل أزور، ليفتنزا، الخطوط الجوية التركية، الخطوط الجوية البريطانية.

4-قطاع النقل البحري: تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. معظم العبارات (السفينة العابرة) تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم.

معظم الأنشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، عبر 11 ميناء تجاري نذكر منها:

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو / بتيونا، بجاية، مستغانم، غزوات، جيجل، تنس ودلس. أما فيما يتعلق بأعمال ترميم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها استفادة من هاته العملية باستثناء محطات النفط والغاز.

ب-قطاع الطاقات المتجددة:

إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 22 000 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020.

يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي:

- الطاقة الشمسية: 575 13 ميغاواط.
- طاقة الرياح: 010 5 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية: 2000 ميغاواط
- الكتلة الحيوية: 1000 ميغاواط.
- التوليد المشترك للطاقة: 400 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية الأرضية: 15 ميغاواط

إن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014.

تدعينا لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية " المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.

ج-قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

إن التقدم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبح في غاية الأهمية لبناء اقتصاد كفاء قائم على المعرفة والمعلومات. حيث فضلت الدولة الجزائرية تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها في قلب استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

كذلك، ويعنوان إنجازاتها واستخدامها للتكنولوجيات الجديدة، تم تصنيف الجزائر على أنها البلد الثالث "الأكثر دينامية" في العالم من طرف الهيئة الدولية للاتصالات، والتي تعتبر أعلى هيئة دولية في مجال الاتصالات، كما تم ترتيبها مع البلدان اللذين أنجزوا "تقدما محرز" في مجال تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال. إذ حققت الجزائر إنجازات هامة في هذا القطاع، نذكر منها:

* **وصلة الألياف البصرية: الجزائر- عين قزام:** تعتبر وصلة الألياف البصرية الجزائر-عين قزام، والتي تصل إلى غاية حدود النيجر، جزءا لا يتجزأ من وصلة الألياف البصرية الجزائر العاصمة (الجزائر) - زيندر (النيجر) - أبوجا (نيجيريا).

هذا المشروع الذي تم إطلاقه في إطار الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، موجه لوضع هذه البنية التحتية تحت تصرف سكان الدول الثلاث وكذا الدول المجاورة ولضمان الاتصال مع الدول الأوروبية عبر نقاط التواصل الموجودة في الجزائر عن طريق الكابلات البحرية للألياف البصرية.

* **وصلة الألياف البصرية البحرية: وهران-فالنسيا:**

إن إنجاز وصلة الألياف البصرية البحرية (اورفال)، والتي تربط مدينة وهران بمدينة فالنسيا بقدرة تدفق تصل إلى 100 جيجابايت وبطول يبلغ 563 كلم، تمثل استثمار استراتيجي أتى لتعزيز الولوج لخدمات شبكة ذات جودة عالية، وهذا على شاكلة الكابلات الموجودين وهما SMW4 والذي يربط مدينة عنابة بمدينة مرسيلىا، و Alpa12 الذي يربط مدينة الجزائر العاصمة بمدينة بالما.

* **الهاتف النقال:** فيما يخص الهاتف النقال، إن هذا المجال في أوج التوسع من خلال المنافسة الحادة لثلاثة متعاملين في السوق الجزائرية. حيث بلغ عدد المشتركين حوالي 45 مليون مشترك مع توفير عروض متنوعة وبأسعار تنافسية. إن خدمة الهاتف النقال بالجزائر عرفت إستعمال تكنولوجيا الجيل الثالث G3 منذ عام 2014 والتي تم تعميمها تدريجيا في جميع أنحاء الوطن، ومع دخول عام 2016، تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع G4 ذات التدفق العالي والتي سمحت بتسهيل الحياة الرقمية للمؤسسات والمواطنين.

د-قطاع الصحة: إن النظام الصحي الجزائري مسير من طرف وزارة الصحة، السكان وإصلاح المستشفيات (MSPRH)، والتي تقوم بدورها بإدارة مؤسسات العلاج الاستشفائي والقطاع الصحي العمومي.

توجد خمس مناطق صحية عبر جميع أنحاء الوطن مع 05 مجالس إقليمية للصحة (CRS) و 5 مرصد إقليمية للصحة (ORS). على الصعيد الولائي يوجد 48 مديرية للصحة والسكن (مديرية في كل ولاية).

خريطة لل 05 المناطق الصحية: وتتميز هذه الخريطة الصحية الجديدة من خلال إنشاء مؤسسات عمومية للصحة الجوية المستقلة في تسييرها (EPSP) والتي تتمثل مهامها في ضمان تنفيذ برامج الوقاية

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

وتقديم الرعاية الطبية الأساسية وبإنشاء مؤسسات عمومية إستثنائية مستقلة أيضا في تسييرها ومهامها هي تقديم مجموعة واسعة من خدمات الرعاية الطبية للسكان وكذا محو الفوارق الجغرافية¹.

ثانيا- البنية التحتية في السعودية: تشكل عملية تهيئة وتطوير البنية التحتية بالسعودية أحد أوجه الأولويات الاستثمارية الحالية والمستقبلية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالبلاد، مستفيدة من العائد المادي المستمر على المدى الطويل من صادراتها من النفط والغاز الطبيعي، فأنشأت الطرق المعبدة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، كما أنفقت بسخاء على قطاع الاتصالات وشبكات توزيع الكهرباء والمياه والمستشفيات والجامعات والمدارس.

أولا-قطاع النقل والمواصلات: ويمثل شريانا حيويا لتوفير بيئة ملائمة للاستثمار في كل المجالات، وقاطرة دفع للاقتصاد الوطني من خلال تقديم خدمات نقل البضائع والركاب، ومجالا واعدة لجذب استثمارات القطاع الخاص في مشروعات النقل، وإيجاد المزيد من فرص العمل.

تقوم السياسة السعودية في قطاع النقل والمواصلات على تشجيع دور القطاع الخاص في الاستثمار، من خلال السماح للمستثمرين بتنفيذ عمليات بناء وتشغيل وصيانة وإدارة الطرق السريعة والخطوط الحديدية ومحطات نقل الركاب المركزية، وغيرها من مشروعات النقل المختلفة، مع كفالة حق الدولة في استرداد تلك المشروعات بعد انتهاء مدة التعاقد.

حيث تقوم شبكة الطرق المعبدة في المملكة بضمان حركة نقل الموارد الطبيعية، والمواد الأولية، والبضائع والأشخاص، وتمتد هذه الشبكة لمسافة 55.000 كيلومتر لترتبط جميع أنحاء المملكة ببعضها البعض.

استمرارا لخططها التوسعية لشبكة السكك الحديدية، أطلقت السعودية حزمة من المشاريع التطويرية كخط الحرمين السريع وخطوط شحن البضائع الثقيلة، والتي سوف تربط المناجم بالمناطق الصناعية والموانئ، وقطار نقل الركاب في مدينة مكة المكرمة والرياض وجدة. كما يتم بناء مطارات جديدة في أماكن مختلفة، فهناك واحد قيد الإنشاء في مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية، وآخر في مدينة جازان الاقتصادية، بالإضافة لمطارات أخرى تتم توسعتها وتطويرها.

وتعد مطارات السعودية الأكثر حيوية في الشرق الأوسط، فحصة المملكة من النقل الجوي في المنطقة تصل إلى 29 في المائة، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 21 في المائة، فايران بنسبة 13 في المائة، ومن ثم مصر بنسبة 12 في المائة، بالإضافة إلى تسع دول أخرى في الشرق الأوسط، وذلك من خلال أربعة مطارات دولية تضمها أراضي البلاد. وفي السياق ذاته، يتم حاليا تطوير المطارات في

(1) وزارة الصناعة والمناجم، موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 2018/08/18، 14:15، على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport> بتصرف من الباحث.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

المملكة بشكل مستمر لتحسين المرافق وزيادة القدرة الاستيعابية، فعلى سبيل المثال يمكن الآن لمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة إيواء طائرات بحجم طائرة «إيرباص 380» الضخمة، وتشمل الخطة الموضوعية لتطوير المطار أن ترتفع قدرته الاستيعابية إلى 70 - 80 مليون مسافر بحلول عام 2035.

ثانياً-الموانئ البحرية: هي في طور البناء أو التحسين، فقد تم مؤخرًا البدء بتشغيل ميناء رأس الخير، كما أن العمل مستمر في إنشاء ميناء جديد في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

تمتاز السعودية بشبكة موانئ هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ تحتوي موانئها على 183 مرفأً، وبقدرة استيعابية إجمالية تبلغ 252 مليون طن، وقد تمكنت موانئ المملكة من مناولة أكثر من 142.307 مليون طن في عام 2010، وبزيادة نسبتها 8.2 في المائة مقارنة بالعام 2009، ومن هذا الحجم المتناول فقد تم تحميل 56 في المائة لغرض التصدير وتفريغ 44 في المائة لغرض الاستيراد.

ويعتبر ميناء الجبيل وجدة الأكثر ازدحاماً بين موانئ المملكة؛ إذ يبلغ حجم المناولة فيهما 43.09 مليون طن و40.93 مليون طن على التوالي. وتليهما في ذلك موانئ ينبع (32.98 مليون طن)، وجيزان، وضبا.

د-المدن الصناعية: تقوم الهيئة الملكية للجبيل وينبع بدور إدارة وتطوير عدة مواقع صناعية في كل من الجبيل وينبع، حيث تقع الجبيل على ساحل الخليج العربي وتغطي مساحة 1.016 كيلومتر مربع، وتقع ينبع على ساحل البحر الأحمر وتغطي مساحة 1.87 كيلومتر مربع. وحتى يومنا هذا فقد تم إيجاد 107.000 وظيفة في هاتين المنطقتين كنتيجة لما مجموعه 144 مليار دولار من الاستثمارات العامة والخاصة. وتقوم هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) بإدارة وتطوير 93 كيلومتراً مربعاً من الأراضي في 24 مدينة صناعية، أكبرها مدينة سدير للصناعة والأعمال والتي يتم تطويرها لتمتد على مساحة 26 كيلومتراً مربعاً وتقع على بعد 120 كيلومتراً شمال مدينة الرياض.

تقوم الشركات المطورة الموافق عليها والمرخص لها من قبل مدن بتطوير ست مدن صناعية خاصة إضافية، وهي مدينة العبيكان الصناعية الخاصة، ومدينة المياه والطاقة، ومدينة الفنار، ومدينة العجيمي، ومدينة البوابة الصناعية الخاصة، ومجمع رابغ لتقنية البلاستيك الخاصة.

تعد مدينة الملك عبد الله الاقتصادية الأكبر بين أربع مدن اقتصادية حديثة في المملكة والتي تم تمويلها بشكل رئيس من القطاع الخاص. وتقوم الهيئة العامة للاستثمار في المملكة بعملية تطوير هذه المدن، وتهدف بذلك إلى إيجاد ما قيمته 150 مليار دولار من الناتج الاقتصادي في كل عام، وتشجيع تطوير إقليمي متوازن، والمساعدة في تنويع موارد الاقتصاد، وخلق أكثر من مليون فرصة عمل واستيعاب 4.5 مليون شخص.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

إن ما تشهده السعودية من اهتمام بتطوير البنية التحتية في الطرق والمطارات والموانئ والخدمات العامة يحتاج إلى وقفة وتركيز في أن تتم الاستفادة من هذا الإنفاق الكبير على التطوير في خلق وظائف للسعوديين والقضاء على ظاهرة العمالة المخالفة التي تستغل خدمات البنية التحتية، وهي حق للمواطنين وللمقيمين النظاميين¹.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر والمملكة العربية السعودية بمؤشرات قياس مناخ الاستثمار الدولية

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يحتوي على توليفة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الدول المضيفة إلى الترويج للقطر والفرص الاستثمارية، ونظراً لأن هناك عدداً متزايداً من المؤشرات العالمية لقياس مناخ الاستثمار، والتي وإن لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية، إلا أنها تعتبر من محسنات قرار الاستثمار الدولي.

إن الجزائر والمملكة العربية السعودية من بين الدول التي تبذل جهداً كبيراً عن طريق تبنيها العديد من الإصلاحات في شتى القطاعات، لذا سنحاول تقييم مناخ الاستثمار لكلي الدولتين بالاعتماد على المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف بيئة الأعمال الجزائرية والسعودية لجذب المستثمرين للاستثمار في أراضيها.

المطلب الأول: التقييم وفق المقومات الاقتصادية

تكمن مؤشرات قياس مناخ الاستثمار وفق المقومات الاقتصادية في مؤشر أداء وإمكانات القطر، ومؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، نبيينهما كما يلي:

الفرع الأول: التقييم وفق مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار

حالة الجزائر:

بناءً على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ومن خلال بيانات الجدول رقم (1-2) أدناه نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 75 عالمياً في مؤشر الاداء في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2002)، لتندهر إلى الرتبة 128 عالمياً سنة 2007، ثم تتحسن، لتحتل الرتبة 82 عالمياً سنة 2009. أما بخصوص مؤشر الامكانيات فنلاحظ تحسن مستمر خلال الفترة (2000-2009)، فمن الرتبة 94 عالمياً سنة 2000، إلى الرتبة 77 سنة 2009 مقارنة بالمرتبة 66 سنة 2005، مما يعني عموماً أن هناك انخفاض في الاداء الأقل من الامكانيات.

(1) الشرق الأوسط، البنية التحتية السعودية... أولوية استثمار جديدة لضمان نمو اقتصادي مستدام، العدد 12610، 2013. تاريخ الاطلاع: <http://archive.aawsat.com> على الرابط: 2018/06/10 (16:50) بتصريف من الباحث.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الجدول رقم(1-2)

وضع الجزائر والسعودية في مؤشر الاداء والامكانيات في الفترة 2009-2000

ترتيب المؤشر عالميا						البلد
2009	2008	2007	2006	2005	2002-2000	
82	115	128	117	118	75	الجزائر مؤشر الاداء
77	71	69	67	66	94	مؤشر الامكانيات
19	31	54	58	56	31	السعودية مؤشر الاداء
29	27	29	29	32	138	مؤشر الامكانيات

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لأعداد سنوات مختلفة

حالة السعودية: من خلال بيانات الجدول رقم (1-2) أعلاه، وبناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر نلاحظ أن المملكة احتلت المرتبة 31 عالميا في مؤشر الاداء في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2000)، لتتدهور إلى الرتبة 58 عالميا سنة 2006، ثم تتحسن لتحل الرتبة 19 عالميا سنة 2009. أما بخصوص مؤشر الامكانيات فنلاحظ تحسن مستمر خلال الفترة (2009-2000)، فمن الرتبة 138 عالميا سنة 2000، إلى الرتبة 29 سنة 2009. يعني أن هناك تحسن في الاداء والامكانيات وتصنف المملكة من مجموعة الدول السبابة.

الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

1- حالة الجزائر: خلال الفترة 2013-2016 ارتفعت قيمة الجزائر في المؤشر العام للجاذبية من 24.1 سنة 2013 إلى 34.2 سنة 2016، ومع ذلك فقد تراجعت في ترتيبها من الرتبة 82 سنة 2013 إلى الرتبة 87 سنة 2016.

الجدول رقم(2-2):

أداء الجزائر والسعودية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الفترة 2013-2016

ترتيب المؤشر عالميا				البلد
2016	2015	2014	2013	
34.2	33.9	32.2	24.1	الجزائر القيمة
87	87	85	82	الترتيب
47.9	48.3	42.1	31.3	السعودية القيمة
46	45	53	56	الترتيب

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لأعداد سنوات مختلفة

2- حالة السعودية: خلال الفترة 2013-2016 ارتفعت قيمة المملكة في المؤشر العام للجاذبية من 31.3 سنة 2013 إلى 47.9 سنة 2016، ولقد تحسنت في ترتيبها حيث انتقلت من الرتبة 56 سنة 2013 إلى الرتبة 46 سنة 2016.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: تقييم بيئة أداء الأعمال

ويتم تقييم بيئة أداء الاعمال مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك منذ سنة 2003، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية.

الفرع الأول: التقييم وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال

1- حالة الجزائر: استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-2) أدناه، والتقرير الأخير للبنك الدولي لسنة 2015، واصلت الجزائر تراجعها في هذا المؤشر إلى المرتبة 154 في سنة 2015 من أصل 189 دولة، بعدما كانت تحتل المرتبة 143 سنة 2011، والمرتبة 132 سنة 2009، ما يبين أن الجزائر ما زالت غير قادرة على إصلاح مناخها الاستثماري. ومن خلال استقراءنا للمؤشرات الفرعية العشرة المكونة لهذا المؤشر، نلاحظ أن هناك تراجعا في مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع حيث تتطلب المرحلة 13 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 22 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 17 وثيقة وإجراء؛ لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 127 من خلال آخر تصنيف للتقرير. واحتلت الجزائر المرتبة 157 في تسوية الملكية، كما جاءت في الرتبة 171 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم مرونة القوانين في هذا المجال، وهو ما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر، ويلاحظ عدم تمتع المستثمر بحماية أفضل حيث يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على خفض الضغط الجبائي. ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 176 في مجال الضرائب والرسوم والمرتبة 97 فيما يخص مرحلة التصفية.

الجدول رقم(3-2):

وضع الجزائر والسعودية في مؤشر بيئة الاعمال في الفترة 2007-2016

ترتيب المؤشر عالميا							
2016	2015	2014	2012	2010	2009	2007	البلد
/	154	153	136	136	136	125	الجزائر
101	49	26	12	13	15	38	السعودية

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات موقع اطلس بيانات العالم: <http://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الاطلاع 2018/09/28

2- حالة السعودية:

على ضوء بيانات الجدول رقم(3-2) أعلاه، حققت المملكة العربية السعودية المركز الـ(101) سنة 2016، بعدما حققت المرتبة (12) سنة 2012، وهذا ما يبين تدهور كبير في بيئة الاعمال في المملكة نظرا لحالة اللاستقرار الامني مع دول الجوار. وعليه، تسعى المملكة دوماً إلى تسوية الخلافات وإيجاد مناخ استثماري يتسم بالمرونة والاستقرار مع تقليل المعوقات والإجراءات غير الضرورية؛ وذلك من

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

خلال مراجعة مستمرة لأداء القوانين الاقتصادية النافذة من أجل تحسينها وملاءمتها وجعلها مرنة وحساسة للمستثمر المحلي والأجنبي، وتهدف من ذلك إلى إحداث نقلة اقتصادية نوعية.

الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر التنافسية العالمية

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعد أداة مهمة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال.

1- حالة الجزائر: من الجدول رقم (4-2) أدناه، وعلى ما ورد في تقرير التنافسية العالمي لعام 2016-2017 أن تنافسية الاقتصاد الجزائري لهذه الفترة عرفت تقدماً بمرتبة واحدة لتصل إلى المرتبة 86 عالمياً من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 خلال الفترة 2015-2016، ويرجع تحسن الأداء في مؤشر التنافسية العالمي للجزائر إلى تحسن بعض المعايير التي لها علاقة مباشرة بمناخ الاستثمار ونشاطات المستثمرين، وإلى المرحلة الانتقالية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، وكذلك من خلال محاولة الإبقاء على حالة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وحجم السوق.

الجدول رقم (4-2):

وضع الجزائر والسعودية في مؤشر التنافسية العالمية في الفترة 2005-2016

ترتيب المؤشر عالمياً									البلد	
2016-	2015-	2014 -	2012-	2010	2009	2007	2006	2005		
2017	2016	2015	2013							
4.07	3.98	4.00	3.80	3.96	3.95	3.91	3.98	/	القيمة	الجزائر
86	87	79	97	85	99	/	29	76	الترتيب	
4.83	4.84	5.10	5.10	4.95	4.75	4.55	/	/	القيمة	السعودية
30	29	24	20	21	27	48	/	/	الترتيب	

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات موقع اطلس بيانات العالم: <http://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الاطلاع 2018/09/28

2- حالة المملكة العربية السعودية: من خلال الجدول رقم (4-2) أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد السعودي خلال فترة 2016-2017 تميز بأداء التنافسي منخفض، حيث سجل تأخراً بمرتبة واحدة، لتصل إلى المرتبة 30 عالمياً من بين 144 دولة، مقارنة مع المرتبة 29 خلال الفترة 2015-2016.

المطلب الثالث: تقييم سياسات الاستثمار

سوف نستخدم 04 مؤشرات لتقييم سياسات الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية هما: المؤشر المركب للمخاطر القطرية؛ مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية. مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحرية الاقتصادية.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الفرع الأول: التقييم وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة (PRS GROUP) الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر الكلية، مالية، سياسية واقتصادية المرتبطة بالاستثمار. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب؛ ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25%؛ ومؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%. وعليه، فإن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حالة انخفاض قيمة المؤشر.

1- حالة الجزائر: من خلال الجدول رقم (2-5) أعلاه، نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال الفترة 2002 إلى 2015، ما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث تحسين مناخ الاستثمار.

الجدول رقم (2-5):

وضع الجزائر والسعودية في مؤشر المركب للمخاطر القطرية في الفترة 2002-2015

درجة المخاطرة										البلد	
2015	2014	2013	2011	2010	2009	2005	2004	2003	2002		
69.0	67.0	68.0	68.0	72.0	70.8	70.8	75.5	65.8	63.8	القيمة	الجزائر
معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	درجة المخاطرة	
78	/	78	77	80.3	73	82.5	80.5	76.5	72.5	القيمة	السعودية
منخفضة	/	منخفضة	منخفضة	منخفضة جد	منخفضة	منخفضة جد	منخفضة جدا	منخفضة	منخفضة	درجة المخاطرة	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2002 إلى 2010.

2- حالة السعودية:

من خلال الجدول رقم (2-5) أعلاه، نلاحظ أن السعودية تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين منخفضة إلى منخفضة جدا خلال الفترة 2002 إلى 2015، ما يدل على التحسن الكبير لوضعية المملكة من حيث تهيئة مناخ الاستثمار.

الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر COFACE للمخاطر القطرية

يصدر مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية منذ سنة 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس)، ويقاس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

1- حالة الجزائر: صنفت الجزائر وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة المضاربة خلال سنة 2004 نتيجة لتداعيات البيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي عرفتتها في التسعينيات من القرن الماضي، لكن بحلول سنة 2005 تحسن مستوى هذا المؤشر وانتقل إلى درجة الاستثمار بدلا من المضاربة. وحافظ على نفس الدرجة حتى سنة 2015 كما هو موضح في الجدول رقم (2-6) أدناه نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة من توافرها على احتياطي صرف يفوق 100 دولار سنة 2007، غير أنها تبقى قريبة جدا من درجة المضاربة الأمر الذي يحتم العمل أكثر من أجل الحصول على تصنيف أحسن وأنسب لدرجات الاستثمار الأولى A1 والآليات المهيأة من خلال المؤشرات الاقتصادية الإقليمية.

الجدول رقم (2-6):

وضع الجزائر والسعودية في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية في الفترة 2004-2015

درجة المخاطرة										البلد
2015	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	B	الجزائر
A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	السعودية

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2005 إلى 2015.

2- حالة السعودية: من خلال الجدول رقم (2-6) أعلاه نلاحظ أن السعودية صنفت وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة الاستثمار طوال الفترة 2004-2015، نتيجة لتحسن الوضعية المالية الناتجة من توافرها على احتياطي صرف الناتج عن الفوائض المالية الكبيرة للصادرات النفطية.

الفرع الثالث: التقييم وفق مؤشر مدركات الفساد:

1- حالة الجزائر: من خلال الجدول رقم (2-7) نلاحظ تذبذب في قيمة مؤشر مدركات الفساد، ففي سنة 2009 ظهر تحسن طفيف في المؤشر بلغ 28 مقارنة ب 31 سنة 2006، ثم تدهور إلى أن حقق قيمة 33 سنة 2016. ومع ذلك فنلاحظ تأخر في الترتيب بالنسبة للجزائر، حيث احتلت المرتبة 108 عالميا سنة 2016 مقارنة ب المرتبة 84 عالميا سنة 2006.

الجدول رقم (2-7)

وضع الجزائر والسعودية في مؤشر مدركات الفساد في الفترة 2006-2016

ترتيب المؤشر عالميا											البلد	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006		
33	34	36	36	34	29.04	29	28	32	30	31	القيمة	الجزائر
108	92	101	98	108	111	107	111	92	99	84	الترتيب	
46.00	52.00	49.00	46.00	44.00	43.87	47.00	43.00	35.00	34.00	33.00	القيمة	السعودية
62	49	56	63	67	57	51	/	/	/	/	الترتيب	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات موقع اطلس بيانات العالم: <http://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الاطلاع 2018/09/28

الفصل الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

2- حالة السعودية: من خلال الجدول رقم (7-2) أعلاه نلاحظ تدهور في قيمة مؤشر مدركات الفساد إلى غاية سنة 2015، ففي سنة 2015 بلغ المؤشر قيمة 52 مقارنة ب 47 سنة 2010، ثم تحسن سنة 2016 وحقق قيمة 46. ومع ذلك نلاحظ تأخر في الترتيب بالنسبة للسعودية، فمن المرتبة 51 عالميا سنة 2010 إلى المرتبة 62 سنة 2016.

الفرع الرابع: التقييم وفق مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن معهد هيرتاج بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal) منذ عام 1995.

1- حالة الجزائر: من الجدول رقم (8-2) أدناه نلاحظ أن قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر تراوحت خلال الفترة 2015-2016 بين 48.9 و 50.1، ما يعني أن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية المقيدة، واحتلت بذلك المرتبة 96 سنة 2000 من أصل 179 دولة لتتراجع إلى المرتبة 153، سنة 2016 من أصل 186 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية.

يرجع الترتيب المتأخر للجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، إلى تدهور مراتبها ضمن المؤشرات الفرعية المكونة له، وهذا ما يؤكد ضرورة إعادة النظر في تهيئة مناخ الأعمال، باعتباره يؤثر في قرارات المستثمرين الأجانب، ويحد من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

الجدول رقم (8-2)

وضع الجزائر والسعودية في مؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة 2000-2016

ترتيب المؤشر عالميا									البلد	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	الجزائر	السعودية
50.1	48.9	50.8	49.6	51.0	52.4	56.9	53.2	56.8	القيمة	
153	157	147	145	140	132	105	118	96	الترتيب	
62.10	62.10	62.20	60.60	62.50	66.20	64.10	63	66.5	القيمة	
79	77	77	83	74	54	66	54	39	الترتيب	

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات موقع اطلس بيانات العالم: <http://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الاطلاع 2018/09/28

2- حالة السعودية:

من الجدول رقم (8-2) أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في السعودية تراوحت خلال الفترة 2000-2016 بين 66.5 و 62.10، ما يعني أن السعودية تقع في منطقة الحرية الاقتصادية متوسطة، واحتلت بذلك المرتبة 39 سنة 2000 من أصل 179 دولة لتتراجع إلى المرتبة 79، سنة 2016 من أصل 186 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

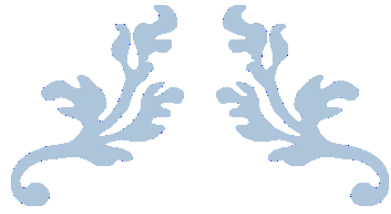
تعرضنا في الفصل الثاني إلى التعريف بمناخ الاستثمار وذكر أهم خصائصه، والتطرق لمقوماته الأساسية منها والتكميلية، ثم بينا مؤشرات قياسه وتقييمه، ثم تطرقنا إلى المناخ الاستثماري المتاح في الجزائر والسعودية وركزنا على الضمانات والمزايا النظامية وكذلك أهم مكونات الواقع الاقتصادي لكلى البلدين واخير، قمنا بتقييم مناخ الاستثمار باستخدام مؤشرات دولية لكلى الدولتين.

وتوصلنا إلى أن هناك تحسن كبير في التشريعات والقوانين المشجعة للمستثمرين الاجانب منهم والمحليين، لكن نتائجها لم تنعكس على الواقع الذي يكشف على تحسن طفيف في البيئة الاستثمارية في الجزائر والمملكة العربية السعودية، والذي لم يعكس تلك الجهود المبذولة، وهذا قد نرجعه إلى استفحال الفساد والبيروقراطية وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

كما توصلنا إلى أن هناك استقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن في البنية الأساسية ووجود وفرة في الموارد الطبيعية لكلى البلدين، وهذا يبين مدى جاهزية اقتصاد البلدين إلى الاقلاع والتحول.

كما بينت لنا المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار تصنيف كلى الدولتين في مراكز متأخرة لا تعكس الواقع الحقيقي في كليهما، وهذا ما قد يرجع إلى ضعف الجهاز الاحصائي في كلى البلدين وعدم تصريح المسؤولين بالأرقام الحقيقية، اعتقادا منهم أنها تؤثر على الامن القومي.

وبعد عرضنا في هذا الفصل لواقع مناخ الاستثمار في الجزائر والسعودية، سنتعرض في الفصل الثالث بالتفصيل إلى واقع عملية التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد الطبيعية في كلى الدولتين.



الفصل الثالث:

التنوع الاقتصادي في ظل وفرة
الموارد النفطية



تمهيد الفصل:

لقد عكفت الدول على اصلاح منظومتها الاقتصادية في العصر الحديث وتنويع الموارد الاقتصادية، أن بعضها اتصفت بأنها بلدان أحادية الجانب، نظرا لاعتمادها في إيراداتها على مورد اقتصادي وحيد يتأثر باستمرار بالعوامل الخارجية الاقتصادية والسياسية والمساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمساهمة الضعيفة للموارد الاقتصادية الأخرى، ما سبب اختلالات هيكلية في اقتصاداتها، ما جعلها تدرك الأهمية البالغة للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه القطاعات الأخيرة في تعديل هيكلها الانتاجي، حيث ظلت البلدان النفطية لسنوات عديدة معتمدة بشكل كبير في اقتصاداتها على صادراتها من المواد الأولية (الصناعة الاستخراجية) بعيدة عن مظاهر الاقتصاد الحديث القائم على هيكل متوازن، ولتصحيح هذا الاختلال أو التشوه الهيكلي، اعتمدت هذه الدول على سياسة التنويع الاقتصادي المرتكزة على تنمية باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة والخدمات فضلا عن الصناعات التحويلية وغيرها من الصناعات الأخرى والتي ستساهم في تنويع مصادر الإيرادات وبالتالي زيادة مصادر الدخل (الناتج المحلي الاجمالي).

وسنحاول في هذ الفصل معالجة النقاط التالية:

- مفهوم التنويع الاقتصادي: أهميته وأهم مؤشرات قياسه؛
- الاقتصاديات الريعية بين وفرة الموارد الطبيعية ونقمتها؛
- أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري والسعودي.

المبحث الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي، أهميته وأهم مؤشرات قياسه

لقد أخذ مفهوم التنوع الاقتصادي بعداً واسعاً عند الباحثين والأكاديميين في دراساتهم المتعددة، وتطورت أهميته ليصبح ضرورة ملحة عند الدول التي تشكل أغلب صادراتها موارد باطنية طاقوية تحدد أسعارها حسب السوق العالمية والمعرضة لمخاطر نزوبها أو انهيار أسعارها.

ولأن جوهر نظرية التنوع يقوم على أساس فكرة "عدم وضع البيض في سلة واحدة"، أي أن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الانتاج وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني، كما يرتبط مفهوم "التنوع": أحيانا بتنوع مصادر الدخل من خلال خلق أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلاً على المجتمع، وهكذا تشكل هذه المصادر روافد عديدة لاقتصاد ما.¹ أي أنه ولا بد من وجود تنوع اقتصادي ينطوي على وجود قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية -متنوعة وغير متركرة أو معتمدة بإفراط على بعض منها.

سنعرض في هذا المبحث بعض مفاهيم التنوع الاقتصادي مع ذكر أهميته وأهم مؤشرات قياسه.

المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية

للتنوع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه السياسة، فمنهم من يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، ومنهم من يربطه بهيكل الصادرات السلعية.

الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي:

وفيما يلي نعرض عدداً من أهم التعاريف:

التعريف الأول: ان التنوع الاقتصادي هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقسيم الاصول المتاحة بين عدة ضمانات وإعادة البناء الهيكلي للاقتصاد، وذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلد لتقوية وتعزيز الامن الاقتصادي، حيث يرفع من درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها، ويخلق فرص عمل لعدد أكبر من الافراد خصوصاً بالنسبة للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان.²

ويركز هذا التعريف على عملية التنوع كحل لتقليل مخاطر الاقتصاد وتعزيز الامن الاقتصادي وتقسيم الضمانات عند استغلال جميع الاصول المتاحة.

¹ حلوب كاظم معلقة وعلي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الربعية وإمكانية التنوع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، جامعة بغداد، العدد 24، 2015، ص 45. نقلاً عن: عرفان الحسني، أطروحة التنوع الاقتصادي في دول تعاون، صحيفة الخليج - الخليج الاقتصادي، كانون الاول 2011.

² Abdulla Al Ameri, Why is Economic Diversification Important in the UAE, Language Centre, UK. 2013

التعريف الثاني: ويعرف خبراء الاتحاد الأوربي التنوع الاقتصادي بأنه العملية التي يتم من خلالها إنتاج مدى متزايد من المنتجات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي الى تنوع أسواق الصادرات من جهة وتنوع مصادر الدخل بعيدا عن النفط من جهة ثانية¹.

ويركز هذا التعريف على أن التنوع عملية إنتاج لعدد من المنتجات موجهة للتصدير خارج قطاع المحروقات.

التعريف الثالث: كما يعرف التنوع الاقتصادي أيضاً بأنه عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل².

ويتضمن التنوع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع³.

ويركز هذا التعريف على أن التنوع هو خلق قطاعات أخرى (كالسياحة، الصناعة، الخدمات...) تساهم في زيادة الدخل الوطني.

التعريف الرابع: فهو " تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية"⁴.

ويركز هذا التعريف على الهدف الأساس من التنوع وذلك بتعزيز دور القطاع الخاص خارج المحروقات.

التعريف الخامس: أما التنوع في الاقتصادات النفطية، فينظر له على أنه الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه، على أن يكون هذا الانخفاض غير ناجم عن تخفيض الكميات المستخرجة من النفط أو المصدرة منها، وإنما عن طريق زيادة الناتج المحلي في القطاعات الانتاجية الأخرى غير النفطية⁵.

¹ بشير الحمودي، تنوع الصادرات الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مذكرة سياسات رقم 21، دمشق، 2006، ص 01.

² سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ابو ظبي، صندوق النقد العربي، 2007، ص 45.

³ Le- Yin Z HANG, UNFCCC, « Workshop on Economic Diversification », Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October 2003, p 07.

⁴ عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، 255-256.

⁵ مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم الى الندوة العلمية دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات

العربية، معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين، لبنان، 2007، ص 02.

ويركز هذا التعريف على أن نمو مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى كالصناعة والسياحة في الناتج المحلي الاجمالي أكبر من نسبة مساهمة القطاع النفطي فيه وهذا خاص بالاقتصادات النفطية.

خلاصة لما سبق يمكن صياغة تعريف للتنوع الاقتصادي للدول النفطية على أنه:

" إعادة البناء الهيكلي للاقتصاد بالزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الاجمالي والحد من نمو الصادرات النفطية والرفع من نسبة الصادرات غير النفطية من حجم الصادرات الوطنية لتعزيز الامن الاقتصادي وللرفع من معدل النمو لتحقيق تنمية اقتصادية مستقرة على المدى الطويل".

الفرع الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي وأهدافه

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصاً إذا كان مورداً ربيعياً يكلف إنتاجه جهوداً وتكاليف استخراجها فقط، كالنفط مثلاً، ما يجعل الاقتصاد غير مستقر ومعرضاً للتقلبات والمخاطر خاصة عند انخفاض الطلب العالمي عليه، ومن ثم تدهور أسعاره. لذا تلجأ الدول النفطية لسياسة تنويع الموارد من أجل تفادي المخاطر الاقتصادية المحتملة،

أولاً- أهمية التنوع الاقتصادي: وتكمن أهمية التنوع الاقتصادي فيما يلي¹:

أ- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية: تقود عملية التنويع إلى التقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، لأنها تقلل الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية، من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاخرى - التي تتميز بوفورات الحجم وامتلاك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية - من الناتج المحلي الإجمالي، الامر الذي يؤدي إلى تعزيز التجارة الخارجية والداخلية والتحرر من التركيز السلعي ومن الاعتماد على سلة ضيقة من الصادرات وعلى مصدر واحد للدخل.

ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفع من معدل النمو: يحقق الاقتصاد المتنوع الاستقرار والنمو من خلال استغلال الميزة النسبية والموارد الطبيعية التي يتمتع بها البلد، بهدف زيادة الناتج عن طريق تنويع الهيكل الانتاجي، والذي سيؤدي بدوره إلى خلق مزيد من فرص التشغيل وتعزيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن تحسين الميزان التجاري وزيادة إيراداته المالية، الأمر الذي يرفع من القوة الشرائية للعملة المحلية ويقلل من الاختلالات السعرية.

ج- خلق مناصب شغل والحد من البطالة: يخلق الاقتصاد المتنوع مناصب شغل متعددة، نظراً لوجود عديد الصناعات التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل المتنوعة، وبالتالي تقليص البطالة وزيادة القيمة

¹ أنظر: مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015، ص 16، 17.

المضافة المحلية من خلال اقامة المشاريع الجديدة أو تطوير المشاريع القائمة، ومساهمة المزيد من اليد العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

ثانياً- أهداف التنوع الاقتصادي:

إن الهدف من التنوع الاقتصادي في الدول عامة والنفطية منها خاصة، يكمن في خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل تساهم في تخفيض الاعتماد الكلي على القطاع النفطي، وذلك عن طريق وضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنوع الهيكل الانتاجي لضمان تنمية مستقرة على المدى الطويل، والتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على النفط، الذي يؤدي بدوره إلى تقادي التذبذب في أسعار النفط التي تحدد في السوق العالمية، وبالتالي تستطيع هذه الدول التحكم في الإيرادات والنفقات العامة، فضلاً عن ضمان استمرار وتيرة التنمية السريعة، وتعزيز قدرة الاقتصاد في ضبط الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وهذا يساهم في خفض معدل البطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين. وعليه نذكر من أهداف التنوع الاقتصادي كالاتي¹:

* تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية. فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها، فالظروف الطبيعية (الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق) والدولية (النزاعات المسلحة والاحتكارات والخدمات المالية) قد تلحق أضراراً فادحة في إنتاج وتسويق واستهلاك بعض المنتجات، مما ينعكس سلباً على العوائد الاستثمارية. لذلك فإن تنوع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من النشاطات ينعكس على المنتجات، ويقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها.

* تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات. فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء أكان سلعة استخراجية (النفط، الغاز، الفوسفات)، أو سلعة زراعية (القطن، البن، الشاي، المطاط)، أو خدمة (الخدمات المالية والتجارية، التأمين، السياحة)، فإن انخفاض أسعار أو طلب هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر. وبالمقابل، فإن تنوع مصادر الإنتاج سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة من الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد أي كان نوعه ومصدره. فقد بينت دراسة (Tenareyro and Koren (2007))، أن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي

¹ ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لكليات ادارة الاعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، خلال الفترة 16-17 فيفري 2014، ص 06-09

دولة يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلب، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركيز.

* تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

* زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

* توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

* تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي. وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناجم من زيادة درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي. وقد أكدت بعض الدراسات تحرك الهيكل الإنتاجي خلال عملية التنمية من القطاعات الأكثر تقلبا إلى القطاعات الأقل تقلبا، وتلاشي التقلبات الناجمة من الصدمات على المستوى الكلي عبر عملية التنمية، وتناقص درجة التركيز القطاعي في المراحل الأولى لعملية التنمية، وتزايدها في مراحلها الأخيرة.

* رفع معدل التبادل التجاري: يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار - أو ارتفاع - أسعار الواردات، إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري. فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية. أما عندما تنتوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري.

* توليد الفرص الوظيفية، ذلك لأن التنوع يحفز النمو الإقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

* زيادة القيمة المضافة: يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

* تعزيز التنمية المستدامة: أثبتت بعض الدراسات التي تناولت تقلب معدلات النمو الإقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، أن هناك ثلاث أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنوع الإقتصادي:

- تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛
- تتعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛
- ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الإقتصادي الكلي نتيجة أثر الصدمات على القطاعات المتخصصة.

وبالتالي، فإن ارتفاع درجة التنوع الإقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: محفزات التنوع الاقتصادي

هناك العديد من العوامل المؤثرة في تحفيز التنوع الاقتصادي، ولقد قام البنك الدولي بمراجعة العديد منها في العديد من الدراسات، وصنفها في أربعة فئات تضم الاصلاحات الاقتصادية والعوامل الهيكلية، متغيرات الاقتصاد الكلي والموارد الطبيعية، كما قامت دراسة حديثة شملت 212 شركة من شركات التصدير بتصنيف تلك المحفزات إلى نوعين هما: المحفزات الداخلية والمحفزات الخارجية. وفي حين تشمل المحفزات الداخلية على اتفاقيات التصدير ومستوى خبرات الأفراد وهيكل الموارد البشرية، والمحفزات الخارجية تتضمن: المنافسة الشديدة والمسافة التي تفصل الشركات المصدرة عن الاسواق.

ومن النتائج التي توصلت إليها مختلف الدراسات التطبيقية التي قامت بتحليل محفزات التنوع الاقتصادي التي تضم العناصر التالية، نوجزها فيما يلي¹:

أولاً- الاصلاحات الاقتصادية: وتتضمن:

¹ أحمد عدنان الطيط وأنيس العمري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 26، العدد 03، 2018، ص 61.

أ- **تحرير التجارة (التخلص من المعوقات التجارية بين الدول):** تلعب عملية تحرير التجارة دورا في دعم المنافسة والاستثمار وتساهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل. ويمثل تحرير التجارة وصولا مفتوحا للأسواق بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، وهناك العديد من الآثار الايجابية للوصول المفتوح إلى السوق في العامل الكلي للإنتاجية، الامر الذي يزيد من عدد الشركات القادرة على التصدير بالإضافة إلى زيادة تنوع الصادرات.

ب- **الوصول إلى التمويل:** ويقاس بحصة الائتمان المحلي إلى حصة ائتمان القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن التعرف على هذه القيمة بالرجوع إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ثانيا- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** وتتمثل في:

أ- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص في معظم الدول المتقدمة دورا هاما في التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وقد توصل (HERTOG (2013)¹ في دراسة بعنوان " القطاع الخاص والاصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي " إلى أن مساهمات القطاع الخاص للتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية أقل بكثير مما تم التخطيط له في هذه الدول مقارنة مع الدول الأخرى ذات التركيبة الاقتصادية المتشابهة مثل النرويج وتشيلي واندونيسيا.

ب- **الاستثمار الاجنبي المباشر:** ويؤثر في مختلف القطاعات وتختلف درجة التأثير من قطاع إلى آخر. وعلى أية حال، هناك دليل قوي على أن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر في التوظيف الصناعي ويزيد من التنوع الاقتصادي.

ثالثا- **العوامل الهيكلية:** وتتضمن عدد السكان في الدولة ورأس المال البشري ونوعية المؤسسات فيها، وتعد هذه العوامل ذات أثر في التنوع الاقتصادي. ويزداد التنوع بزيادة السكان حيث يكون بمقدور الشركات المحلية الوصول إلى أسواق كبيرة والاستفادة من وفورات الحجم. وتسمح الموارد البشرية للشركات بتغيير نمطها التخصصي من تصنيع السلع الأولية إلى السلع القائمة على المعرفة. كما تزيد المؤسسات الاقتصادية من ثقة شركات الأعمال وتتيح الفرص لأنشطة جديدة من خلال توفير البيئة الاستثمارية الصديقة.

رابعا - **الموارد الطبيعية:**

تشير نظرية نقمة المصادر الطبيعية إلى أن " الدول الغنية، ليس فقط يمكن أن تفشل في الاستفادة من هبة الطبيعة، ولكن يمكن أن يكون أداؤها أسوأ من الدول التي تمتلك أقل ما يمكن من تلك الهبات". فإنه

¹ Hertog Stephan, The private sector and Reform in the Gulf Cooperation Council. Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, Retrieved 05/07/2018 from http://eprints.lse.ac.uk/54398/1/Hertog_2013.pdf.

يمكن النظر إلى الموارد الطبيعية بوصفها نعمة أم نقمة تبعا لعدة عوامل تتضمن جودة النظام المؤسسي والمالي وممارسات الحوكمة الجيدة. وقد قام Vander Ploeg سنة 2010 بدراسة أثر المصادر الطبيعية على مستوى الجودة المؤسسية باستخدام المنهج المقطعي خلال الفترة 1970-2002.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقا للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي:

الفرع الاول: مؤشرات التنوع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي:

هناك العديد من المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، نذكر أهمها:

أولاً-معدل ودرجة التغير الهيكلي: يتم الوصول إلى هذا المؤشر من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاولية وبالأخص النفط، مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب كل قطاع، أي قياس نسبة إسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الاجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي، إذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغيير الحاصل في هيكل الانتاج ومصادر الدخل الوطني¹. ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الصيغة التالية²:

$$r_i = \int \left(\frac{P_i}{P_t} \right)^2 \times 100 \dots \dots \dots (01)$$

حيث أن:

– (r_i): تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الناتج المحلي الاجمالي؛

– (P_i): تمثل الناتج في القطاع (i)؛

– (P_t): تمثل الناتج المحلي الاجمالي في السنة (t).

ثانياً-نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطنية: يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الاولية في مجموع الصادرات الكلية، دل ذلك على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي، وبالعكس إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جداً من مجموع الصادرات الكلية فأن هذا يدل على انخفاض

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا(الاسكوا)، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص12.

² سالم عبد الحسن رسن ومصعب عبد العالي ثامر حسين، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي للمدة (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد 34، كانون الاول 2017، ص 120.

درجة التنوع الاقتصادي وزيادة (التركز السلبي) أي الإفراط في الاعتماد على سلعة النفط في الصادرات¹. ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغة التالية²:

$$RXO = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X_i}\right)^2}}{1} \times 100 \dots\dots\dots(02)$$

حيث أن:

- (i): عدد السنوات؛
- (RXO): تمثل نسبة الصادرات النفطية؛
- (x_i): تمثل الصادرات النفطية؛
- (X_i): تمثل إجمال الصادرات.

ثالثاً-التوزيع القطاعي للقوى العاملة: تدل الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقاً لإنتاجية والأهمية النسبية على مدى تنوع النشاط الاقتصادي، فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وينسب ملائمة دَلَّ ذلك على درجة معينة من التنوع، فالدول النامية أحادية الاقتصاد وخصوصاً النفطية منها تعاني من اختلال في نسبة توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ تستحوذ القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة كالزراعة والخدمات على النسبة الأكبر من تلك القوى، فيما تستقطب القطاعات ذات الانتاجية العالية كالنفط نسبة منخفضة من القوى العاملة على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي³.

ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة وفق الصيغة الآتية:

$$R_i = \sqrt{\left(\frac{L_i}{L_t}\right)^2} \times 100 \dots\dots\dots(03)$$

حيث:

- (R_i): تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الأيدي العاملة؛
- (L_i): تمثل العاملين في القطاع (i)؛
- (L_t): تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة (t).

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا(الاسكوا)، مرجع سبق ذكره ، ص12.
² سالم عبد الحسن رسن ومصعب عبد العالي ثامر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 121.
³ مروة خضير سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

رابعاً-مؤشر درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويمثل هذا المؤشر الأهمية النسبية للإيرادات من الناتج المحلي الاجمالي، والهدف منه معرفة معالم الاعتماد المتزايد على الخارج، ونعبر عليه بالصيغة التالية:

$$DM = \frac{M_i}{GDP} \times 100 \dots\dots\dots(04)$$

حيث:

- (DM): تمثل درجة أهمية الواردات؛
- (M_i): تمثل الواردات؛
- (GDP): الناتج المحلي الاجمالي.

خامساً-تطور نسبة الإيرادات غير النفطية الى مجموع إيرادات الحكومة.

يمثل هذا المؤشر تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، أو تطور الإيرادات غير النفطية خلال مدة من الزمن، فكلما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية من اجمالي الإيرادات العامة في ارتفاع، دل ذلك على زيادة درجة التنوع الاقتصادي، والعكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة في انخفاض دل ذلك على انعدام درجة التنوع الاقتصادي للدولة. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر من خلال الصيغة التالية:

$$Rro = \sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{re}{RE} \right)^2} \times 100 \dots\dots\dots(05)$$

حيث:

- (Rro): تمثل نسبة الإيرادات النفطية؛
- (re): تمثل الإيرادات النفطية؛
- (RE): إجمالي الإيرادات الحكومية¹.

سادساً-نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي:

يشكل ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً هاماً لقياس درجة التنوع الاقتصادي، ويستدل على هذا المؤشر من خلال النسب أدناه:

- تطور نسبة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ويعكس نمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي زيادة درجة تنوع الاقتصاد وتطوره؛
- نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في التراكم الاجمالي لرأس المال الثابت، فكلما زادت نسبة

¹ سالم عبد الحسن رسن ومصعب عبد العالي ثامر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 122،121.

مساهمة القطاع الخاص في هذا التراكم كلما دل ذلك على تنوع الاقتصاد واستغلاله لموارده بكفاءة؛
- توزيع ملكية الاصول بين القطاعين الخاص والعام، فزيادة حصة القطاع الخاص من الملكية تعني زيادة أهميته بالنشاط الاقتصادي الكلي وبالتالي زيادة تنوع الاقتصاد¹.

الفرع الثاني: مؤشرات تتعلق بتنوع وتركيز الصادرات السلعية

ونستطيع التمييز بين ثلاثة أنواع من مؤشرات التنوع نبينها كما يلي:

أولاً-مؤشر التنوع (Diversification Index):

$$s_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_j|}{2} \dots\dots\dots(06)$$

ويعرف بمؤشر الأونكتاد (UNCTAD)، والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية².

حيث: - (h_{ij}): تمثل حصة السلعة (i) من جملة صادرات أو واردات البلد (j).

- (h_i): حصة السلعة (i) من جملة صادرات أو واردات العالم.

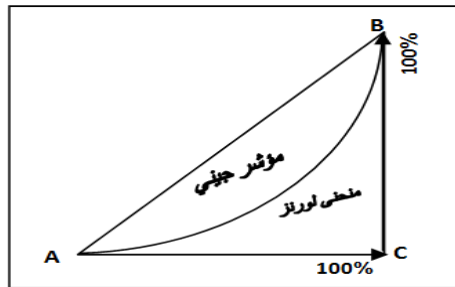
ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة (i) من إجمالي الصادرات

ثانياً-مؤشر التركيز (Concentration Index)

أ-مؤشر جيني (Gini Coefficient)³: ويعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، ويعرف

بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB)، ومساحة مثلث قائم الزاوية (ABC).

الشكل رقم(1-3): مؤشر جيني



¹ مروة خضير سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² التقرير الاقتصادي العربي 2009، ص146.

³ ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلس النشر العلمي، المجلد 18، العدد 02، جامعة الكويت، ص 211،212.

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني، منها:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

حيث:

x_k : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي) الذي يمثل المحور الافقي.

y_k : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الرأسي (عدد القطاعات)؛

n : عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (0) الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة، والواحد الصحيح (1) الذي يمثل عدم المساواة التامة، وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن (0.7)، وعالية إذا تراوحت قيمة المؤشر بين (0، -0.7)، ومتوسطة إذا تراوحت بين (0.35، -0.5)، وضعيفة إذا انخفضت عن (0.35).

ب- مؤشر انتروبي (Entropy Index):

توصل كل من (Smith) و (Gibson) عام 1988 إلى مؤشر Entropy لقياس التنوع الاقتصادي والتركيز القطاعي، عن طريق مقارنة توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين مختلف الصناعات، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الآتية:

$$EI = \sum_{i=1}^n si \ln\left(\frac{1}{si}\right) = -\sum_{i=1}^n Si \ln(Si) \dots\dots\dots(08)$$

حيث:

- (Si): تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي.
- كلما ارتفعت قيمة المؤشر (EI) دل ذلك على تنوع كبير نسبياً.
- في حين يشير انخفاض قيمة المؤشر (EI) إلى ارتفاع نسبة التركيز (التخصص)، أي انخفاض التنوع، وإذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى فإنّ هذا يعني أنّ التخصص في أعلى حد له (انعدام التنوع).
- وإذا كان المؤشر متكافئاً فإنّ هذا يشير إلى المساواة في توزيع اليد العاملة بين جميع القطاعات، أي أنّ التنوع تام.

ج- مؤشر اوكايف (Ogive Index): يشير هذا المؤشر إلى توزيع التشغيل بين القطاعات الاقتصادية، ويأخذ الصيغة التالية:

$$OI = \sum_{i=1}^n \frac{(s_i - \frac{1}{n})^2}{\frac{1}{n}} \dots\dots\dots(09)$$

حيث:

- (n): هي عدد القطاعات في الاقتصاد.
- (si): هو حصة التشغيل، أي نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي من التشغيل.
- إذا كان المؤشر (OI) مساوياً للواحد، فإنه يدل على زيادة التنوع الاقتصادي؛
- إذا كان المؤشر (OI) مساوياً للصفر، فإن هذا يعني أن التنوع الاقتصادي تام.
- يتحقق التوزيع العادل عندما تساوي حصة التشغيل (si) مقلوب عدد القطاعات (n)، أي: (si=1/n)، وهذا يعني أن حصة كل قطاع من اليد العاملة مثالية.
- يدل ارتفاع قيمة المؤشر (OI) على عدم المساواة في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة¹.

د- معامل هرفندل-هيرشمان (HERFINDAL-HIRSHMAN)

ويعتبر من أكثر المؤشرات شيوعاً في قياس التنوع الاقتصادي، والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تارة والتركيب البنوي تارة أخرى، وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة، ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنوع، إذ صمم أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بصورة كبيرة من قبل المحاكم الأمريكية سابقاً لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو في قطاع معين، كما استخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى درجة التنوع في قطاع التصدير²، ويعكس مؤشر هيرشمان درجة اعتماد صادرات دولة على عدد قليل من المنتجات (التركيز) أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين (تنوع الأسواق). كما يبين مدى اختلاف وتنوع أو تشابه هيكل الصادرات فيها عن هيكل صادرات العالم. بمعنى أنه يقيس نسبة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات العالمية من تلك السلع في الصادرات على مستوى العالم. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0،1)، بحيث كلما اقترب من (1) كلما قلت درجة تنوع الصادرات وتصبح أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات أو على عدد محدود من أسواق التصدير.

¹ مايج شبيب الشمري وأحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 24، 2016، ص07.

² ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

بالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال-هيرشمان وكونه يصدر عن الأونكتاد ويحسب من قاعدة بيانات واسعة حول الصادرات حسب الدول والسلع لسلسلة زمنية ممتدة. لا أنه في الواقع يثير عدة إشكالات في دلالاته. حيث يعتمد قياسه على الوزن النسبي للمنتجات في إجمالي الصادرات، ومن ثم يعتبر الاقتصاد أكثر تنوعاً عند اعتماد صادراته على عدد كبير من السلع، ويعتبر أكثر تركيزاً عندما يمثل منتج أو بعض المنتجات نسبة كبيرة من صادراته. وبالنظر لطريقة حسابه (شكل تربيعة)، فهو يرجح بشكل كبير المنتجات التي تمثل جزءاً هاماً من إجمالي الصادرات، وبخاصة الصادرات الرئيسية. ونتيجة لذلك يكون المؤشر أقل تأثراً بظهور منتجات جديدة ضمن الصادرات، وبالتالي لن ينخفض أو يتحسن المؤشر بشكل كبير إلا إذا كان لهذه المنتجات حصة كبيرة من إجمالي الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، لا يوفر هذا المؤشر معلومات عن نوعية الصادرات (أولية، مصنعة، إعادة تصدير...)، ولا عن محتواها التكنولوجي والتقني، وبالتالي لا يمكن من تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات¹. ويعرف معامل هيرفندال هيرشمان بالصيغة الرياضية التالية:²

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}} \quad \dots\dots(07) \quad \text{حيث:}$$

- (xi): الناتج المحلي في القطاع (i)؛
 (X): إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛
 (n): عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)؛

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الواحد الصحيح والصفر، أي $(1 \geq H \geq 0)$ ، فإذا كانت:

* $(H=1)$: فإن التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد مرتكزاً على نشاط واحد فقط.

* $(H=0)$: فإن ذلك يدل على وجود تنوع تام في الاقتصاد.

وعليه فإن القيم المنخفضة لمعامل هيرفندال هيرشمان تدل على القدرة العالية للاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على العدد الأكبر من القطاعات الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك في حالة القيم المرتفعة للمعامل.

ثالثاً- قياس التنوع في إطار دلالات الهامش المكثف ونظيره الموسع للصادرات العربية³: قد تشير بعض المؤشرات إلى تنوع متمر لصادرات بعض الاقتصادات العربية، لكنها لا تحدد مصدر هذا التنوع، وهل يتعلق الأمر بتصدير منتجات جديدة أو بتسويق منتجات نحو شركاء تجاريين جدد، أو بكلا الأمرين معاً.

¹ تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث 2018، ص 82.

² ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

³ تقرير التنمية العربية، الإصدار الثالث 2018، مرجع سبق ذكره، ص 88-91.

وقد قام صندوق النقد الدولي بتطوير منهجية حديثة لقياس التنوع وتحديد مصادره، وذلك من خلال قاعدة بيانات ممتدة لكافة دول العالم، وتم قياس وتقييم التنوع في الصادرات، استنادا لمؤشرين فرعيين أساسيين، وهما:

* " التنوع الموسع للصادرات" (**Extensive export diversification**): حيث يعكس الزيادة في عدد منتجات التصدير أو في عدد الشركاء التجاريين. وذلك استنادا إلى قياس أربعة مؤشرات فرعية ترصد الزيادة في التغير في الصادرات المرتبط بطبيعة المنتجات، أو الأسواق، أو كليهما. بمعنى قياس:

- إدخال منتجات جديدة إلى أسواق جديدة (المؤشر الرابع)؛
- إدخال منتجات جديدة إلى الأسواق القائمة (المؤشر الخامس)؛
- نفاذ المنتجات القائمة إلى أسواق جديدة (المؤشر السادس)؛
- تنوع المنتجات القائمة في الأسواق القائمة (المؤشر السابع).

* " التنوع المكثف للصادرات" (**Intensive export diversification**): فهو يرصد تطور حصص صادرات المنتجات أو الشركاء التجاريين. وذلك استنادا إلى قياس ثلاثة مؤشرات فرعية تتعلق برصد المنتجات القائمة على الاسواق:

- هل عرفت ارتفاعا (المؤشر الاول)؛
- هل عرفت انخفاضا (المؤشر الثاني)؛
- هل عرفت انقراضا وتوقفا (المؤشر الثالث).

كلما كانت قيمة هذه المؤشرات منخفضة كلما دل ذلك على تنوع أعلى. ويعتبر بلد ما أقل تنوعا عندما تكون عائدات صادراته تتركز على عدد قليل من القطاعات أو عدد محدود من الشركاء التجاريين، هذا بالرغم من كونه قد يصدر الكثير من السلع المختلفة أو يتاجر مع العديد من الدول.

المطلب الثالث: العلاقة بين النمو والتنمية والتنوع الاقتصادي

تتطلب عملية التنوع إحداث تحولات هيكلية في اقتصادات الدول، بمعنى تغير التركيبة الاقتصادية من قطاعات ذات إنتاجية متدنية إلى أخرى ذات إنتاجية مرتفعة، وذلك في إطار تحقيق معدلات موجبة لنمو الدخل الحقيقي للفرد.

الفرع الاول: العلاقة بين النمو والتنمية الاقتصادية

بدأ الجدل يدور بين الاقتصاديين حول أثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على اقتصاد البلد، ومع أخذ تغيرات المحتملة على الهيكل الاقتصادي في الحسبان بدأ هناك تقارب في وجهات النظر. فمحاولة الاقتصاد السوفيياتي كوسوف عام 1979، ونقطة البدء فيها أن الاقتصاد قد يحقق نموا ملحوظا في

النتائج المحلي الاجمالي، ومع ذلك، قد لا ينطوي على تنمية حقيقية طالما أنه لم يصطحب بتغيير محسوس في الهيكل الاقتصادي الوطني. والفكرة التي انطلق منها كوسوف هي اتخاذ التغيير الهيكلي في الاقتصاد معيارا للتمييز بين النمو والتنمية، والتغيير الهيكلي المقصود عند كوسوف هو التغيير في مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لصالح ما يمكن عدة قطاعات دينامية ذات مفعول قوي في تأمين التطور الذاتي للاقتصاد الوطني على المدى الطويل¹.

ويعرف الاقتصادي سيمون كوزنتس (S.Kuznets) في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي. بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل نمو السكان، أما إذا كان معدل نمو السكان مساويا لمعدل نمو الدخل الكلي، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سيظل ثابتا وهذا يعني أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن (معدل نمو الدخل الكلي-معدل النمو السكاني)².

ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية (عادة سنة)، أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار أي أنه يشير إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاقه دخله القومي، ولا بد أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابه³.

ولحدوث النمو الاقتصادي لا بد من تحقيق شرطين أساسيين هما:

1- أن يكون معدل النمو في الدخل القومي الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني. أي أن (معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو في اجمالي الدخل القومي الحقيقي-معدل النمو السكاني).

2- أن الزيادة المتحققة في الدخل الفردي يتعين أن تكون حقيقية وليست نقدية، أي أن (معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي-معدل التضخم)⁴.

أما التنمية فهي: عملية تغيير شامل تتضمن تغيرات هيكلية في مدخلات ومخرجات الاقتصاد، كما أن التغيير الهيكلي يعد عنصرا أساسيا في هذه العملية.

¹ نوري محمد عبيد الكصب، التنوع الاقتصادي في ظل تحديات الثورة النفطية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص18.

² عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، ط2، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003، ص11.

³ عجمية وآخرون، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص75.

⁴ علياء محمد علي أصرف، أثر النمو الاقتصادي على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة

الاسلامية غزة، 2016، ص 27.

والتنمية مفهوم أكثر اتساعاً من مفهوم النمو، وهي مفهوم مركب، وهي عملية وليست حالة، كما أنها آلية إلى جانب كونها إدارة ووسيلة تحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية.

وللتنمية مؤشرات متداخلة ومتكاملة منها أربعة: النمو الاقتصادي، والتحويلات الهيكلية التي تطال كافة أوجه التخلف، وتحسن مطرد لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع وتكريس نسق إجتماعي يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجبالهم المتعاقبة (التنمية المستدامة).

ويلاحظ أن الدول النفطية قد أهملت النظر إلى مدى وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع القدرة التكنولوجية. وبذلك أصبحت مشكلة التنمية في اقتصادات الدول النفطية أكثر تعقيداً بعد ارتفاع أسعار النفط وتزايد عائداته النفطية، فأخذت حكومات هذه الدول الاهتمام بعملية توزيع هذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي، وسمي هذا النمط من التنمية بـ (تنمية الضياع).

كما بينت التجربة أن الثروة النفطية يمكن أن تكون نقمة أو نعمة على اقتصاد الدول المنتجة للنفط، إذ يعتمد ذلك على مدى كفاءة استخدام هذه الثروة، وتشير التجارب خلال العقود الماضية إلى أن الدول النفطية اعتمدت اعتماداً مطلقاً على العائدات النفطية في حل كافة التحديات التي تواجهها هذه الدول، سواء أكانت الاقتصادية أم السياسية أم الاجتماعية. وتشير تجارب التنمية في الدول النفطية، ومنها منطقة الخليج العربي إلى هبوط متوسط الدخل بدلاً من زيادته خلال المدة من (1982-1998) من 10.5 آلاف دولار إلى 6 آلاف دولار.

وبذلك قد فشلت هذه التجارب في خلق نواة لاقتصاد وطني قادر على الصمود واستمرار النمو في المدى الطويل، وانغمست في سياسات استثمارية غير كفؤة، أدت إلى إغراق معظم الطاقات الانتاجية المتاحة وانحرافها عن القطاعات المنتجة.

ولقد بدأت مسألة التغييرات الهيكلية اهتماماً واسعاً على نطاق الفكر الاقتصادي وقنوات التطبيق باختلاف مستوياتها، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بقضايا الاختلال في هياكل الانتاج وتنوعها خلال بداية النصف الثاني من القرن العشرين، في محاولات مستمرة لتوصيف ظاهرة الاختلال وتحليل أسبابها وخصائصها في الدول النامية عامة والنفطية خاصة، وذلك بهدف تحديد العقبات الرئيسية أمام تلك الاقتصادات، حتى تستطيع التخلص من تلك الاختلالات عن طريق إحداث تغييرات هيكلية واسعة.

وعليه فإننا نرى بأن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مفهومان مختلفان اختلافاً كبيراً، فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أنه لا يستوجب بالضرورة حدوث تغييرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، أما التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد مؤشرات الهامة عندما يكون مقروناً بحدوث تغييرات في الهياكل الاقتصادية أو الاجتماعية... الخ.

الفرع الثاني: التحول الهيكلي ومتطلبات استدامة النمو والتنوع الاقتصادي

يعتبر التغير الهيكلي أحد مؤشرات التنوع الاقتصادي، ولكن لا يمكننا إصدار أي حكم عن الهيكل الاقتصادي لدولة ما إلا إذا توفرت لدينا بيانات عن التوزيع النسبي لذلك الهيكل، هل هو هيكل سليم متنوع أم هيكل مشوه مختل؟ أو هيكل انتاجي صناعي أو زراعي. ولتحديد العلاقة بين التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي لا بد من معرفة مفهوم التغيير الهيكلي وأسباب حدوثه وأهم متغيراته.

أولاً- مفهوم التغيير الهيكلي:

يستخدم مصطلح "الهيكل الاقتصادي" عموماً لمجموعة واسعة من متغيرات الاقتصاد الكلي. فمعظم المقاييس التقليدية للهيكل الاقتصادي تتمثل بحصة القطاعات الاقتصادية من القوى العاملة، وأنماط الاستهلاك، والمتغيرات التي تقيس توزيع الدخل. بحث (S.Kuznets) في الجوانب الكمية من النمو الاقتصادي للأمم والتنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي"، وتم فحص هذه الفئات الثلاث بمزيد من التفصيل كما أضاف تحليل حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي وبعض المتغيرات المتعلقة بالتجارة، وأكد على أن التحول الهيكلي هو نتيجة للنمو الاقتصادي، وأثبت أن التحول من الزراعة إلى الصناعة مع النمو هو سمة رئيسية للتحول الهيكلي. أما (Chenery-Syrquin) أضاف خمسة فئات من متغيرات التحول الهيكلي وهي: الاستثمار، والإيرادات الحكومية، والتعليم، والتحضر، والتحول الديموغرافي¹. وحسب تشينري فإن التغيير الهيكلي هو: زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وإحداث تغييرات جذرية في هيكل الانتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الانتاج، بالإضافة إلى الانتقال إلى زيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وتوقع الحياة بالتوازي مع زيادة دخول الافراد، للوصول إلى مرحلة التنمية المتقدمة. وقد عدد تشينري في دراسته سنتي 1963 و 1989 متغيرات التحول الهيكلي والتي يمكن أن تصنف في خمس (05) فئات:

أ-الانتاج: الذي يمثل حصة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة، الصناعة والتعدين، والخدمات) من الناتج المحلي الاجمالي مع تفصيل الصناعات التحويلية؛

ب-الطلب: ويشمل حصة الاستهلاك العام والخاص والاستثمار والادخار المحلي والصادرات والواردات من الناتج المحلي؛

ج-التجارة: ويشمل تركيبية الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي (حصة المواد الأولية والغذاء والسلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة-صادرات زراعية، صناعية، غذائية، صادرات المواد الأولية، صادرات المنتجات المصنعة)؛

¹ Chenery, Hollis et syrquin, Moises. Patterns of Development, (1950-1970).Oxford University Press for the International Bank for Reconstruction and Development , London.1975.

نقلا عن: علياء محمد علي أصرف، مرجع سبق ذكره، ص 33.

د- العمالة: يشمل تركيبة العمالة من حيث القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) ومعدل مشاركة الذكور والاناث في القوى العاملة، والبطالة؛

هـ- المتغيرات السكانية والاجتماعية: معدل الخصوبة ومعدل توقع الحياة عند الولادة، نسبة سكان المدن، الأمية، مؤشر توزيع الدخل.

يتزافق النمو الاقتصادي خلال عملية التنمية مع تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات باتجاه تعزيز الانتاجية والابتكار. ويعد التحول الهيكلي أحد المدارس الهامة في اقتصاديات التنمية والتي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين بزيادة الاقتصادي (Arthur Lewis)، ويساعد فهم الدول النامية لأنماط التحول الهيكلي في وضع استراتيجيات تنمية أكثر وضوحاً ساعية نحو الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الامثل¹.

إذن، فالتحول الهيكلي يعرف بجملة التغيرات في البنية الاقتصادية المطلوبة لاستدامة ارتفاع الدخل والرفاهية الاجتماعية. ويتم تحليل الهياكل وفق منهجين، هما²:

- تحليل الهياكل الاقتصادية بحيث يهتم بكيفية عمل الاقتصاد والاسواق والمؤسسات وآليات تخصيص الموارد وتوزيعها.

- عمليات طويلة ومتشابهة للتحول الهيكلي المصاحبة للنمو، ويركز هذا المنهج على الظواهر الكلية مثل التصنيع، التحضر، التحول الزراعي والتي تشكل عناصر النمو الاقتصادي الحديث.

ويرجع التغير الهيكلي المرافق للنمو الاقتصادي لأسباب عدة، منها³:

1- التغير الايجابي في الدخل الفردي:

كلما تغير دخل الناس نحو الارتفاع فإن نمط استهلاكهم يتغير، فالأفراد الذين لديهم دخل منخفض جداً يكسبون حاجاتهم الأساسية (الغذاء والسكن والملابس) ولا يبقى لديهم شيء لأغراض السياحة والسفر أو سلع الاستهلاك الدائمة أو الرفاهية. بينما في الدول الغنية مع مستوى عال من الدخل الفردي.

2- التغير في الانتاج كلما تغير النمو الاقتصادي:

يحدث التغير في الانتاج المرافق للتغير في النمو الاقتصادي مع ارتفاع دخول الافراد، فالاستثمار (المادي والبشري) الذي يدعم العمل، يزيد من معدل الانتاج، وكذلك يحسن طرق الانتاج والتكنولوجيا التي ترفع إيرادات العناصر الانتاجية، وتؤثر في التغير الهيكلي.

¹ نصر ربيع، قياس التحول الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد 74، السنة السابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص08، 02.

² أنظر: العباس بلقاسم، القطاعات الاقتصادية والتحول الهيكلي، برنامج التدريب الذاتي عبر الانترنت رقم 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص 06-11.

³ القرشي محمد الصالح، علم اقتصاد التنمية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2010، ص 132-133.

ثانياً-العلاقة بين التثبيت الهيكلي والتنوع الهيكلي:

عادة ما يكون التمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مشروط بتطبيق سياسات معينة وتتضمن سياسات التكيف الهيكلي مكونين: الأول هو سياسات التثبيت أو تحقيق الاستقرار (Stabilization)، أما الثاني هو سياسات التكيف الاقتصادي، والتكيف مصطلح مأخوذ عن الكلمة الانجليزية (Adjustment) تعني التغيير أو التعديل، ويشير هيلانير (Helleiner) إلى أن التغيير الهيكلي (Structural change) مرتبط بالتنمية، والتعديل الهيكلي (Adjustment Structural) يشمل مجموعة من السياسات الموجهة إلى إصلاح جانب العرض، وتشير دراسات أخرى إلى أن سياسات التثبيت تركز على جانب الطلب أم سياسات التغيير تركز على جانب العرض.

أ-سياسات جانب الطلب:

تتركز سياسات التثبيت الهيكلي على تقييد الطلب، وتشمل مزيجاً من إجراءات تقليل الانفاق، وتحويل الانفاق: وهي سياسات اقتصادية كلية للتكشف، وتستخدم هذه السياسات لتغيير الطلب الكلي سواء على السلع والخدمات المحلية أو المستوردة، بهدف تخفيض العجز في الموازنة، وتحسين ميزان المدفوعات، وتخفيض معدل التضخم من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية، فالسياسات المالية: تخفيض الانفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الحكومية، أما السياسات النقدية: تحديد سعر العملة ورفع سعر الفائدة، وترتبط بالمدى القصير، وأغلب الأحيان مدعومة من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى إعادة الاقتصاد إلى مساره التوازني السابق للاختلال باعتباره طارئاً وقابل للانعكاس.

ب-سياسات جانب العرض:

تتركز سياسات التعديل الهيكلي على سياسات العرض، وتهدف من ذلك إلى تغيير الوضع التوازني أو تشكيلة التوازن في هيكل الاقتصاد، وزيادة تيار الناتج المحلي الاجمالي، من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد، ويتطلب ذلك تعديل سعر الصرف، وتحرير التجارة وتحرير سعر المنتجات، وتحرير سوق العمل، وتطبيق سياسات الخصخصة.

وعليه يمكن القول بأن الهيكل الانتاجي لدولة ما يعني كيفية تكوين اقتصاد هذه الدولة، أي أنشطة قطاعات الانتاج، والاهمية النسبية لكل منهما، وطريقة الارتباط بينهما، ونسبة استيعاب كل منهما للقوى العاملة. وبناء على ما سبق يمكن القول إن عملية التنوع الاقتصادي تتطلب تغييراً (نوعياً وكمياً) أي تحولاً هيكلياً (Transformation Structural) أو تغييراً هيكلياً (Change Structural) ينقل مركز النقل من قطاع إلى آخر من القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي¹.

¹ نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2014، الاسكندرية، ص 25،26.

يعد تحقيق معدل كبير للنمو الاقتصادي هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، فما على الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد إلا أن تحدث تغيير كبيراً في هيكلها الانتاجي، أي إحداث تنوع انتاجي الذي عنصراً أساسياً من عناصر عملية التنمية الاقتصادية، والذي يعني: تحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، مشكل من القطاعات الانتاجية المختلفة، وخاصة الصناعات الحديثة والخدمات الانتاجية ذات اوزان نسبية متناسبة ومتوازنة.

إن المفاهيم الأربعة التالية (النمو، التنمية، التحول الهيكلي، التنوع الاقتصادي) تشكل سلسلة حلقتها الأولى تحقيق معدل نمو الاقتصادي مرتفع. ومنه وعند حدوث تغيرات هيكلية واسعة متمثلة في زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وإحداث تغييرات جذرية في هيكل الانتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الانتاج بالإضافة إلى الانتقال لزيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وزيادة دخول الافراد، نكون أمام تحقيق تنمية اقتصادية متقدمة.

الفرع الثالث: إشكالات بطء التحول الهيكلي وقصور القدرات في الدول العربية

يمكن الربط بين نتائج المسر التنموي العربي وقصور استدامته، وتحديات نوعية الهياكل الاقتصادية والانتاجية التي تأسست عليها الاقتصادات العربية خلال العقود السابقة وهو الامر الذي يتطلب تقييم القدرات الانتاجية الحالية لتحديد التحديات التي تواجه الدول العربية والتي ستمكن بدورها من تحديد نوعية التنوع الاقتصادي المطلوب الذي يقوده بدوره إلى انجاز التحول الهيكلي ويحقق بدوره النمو المستدام¹. وفيما يلي نعرض لعدد من الجوانب المرتبطة بطبيعة تلك الاشكالات الهيكلية.

الشكل رقم (2-3):

مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية



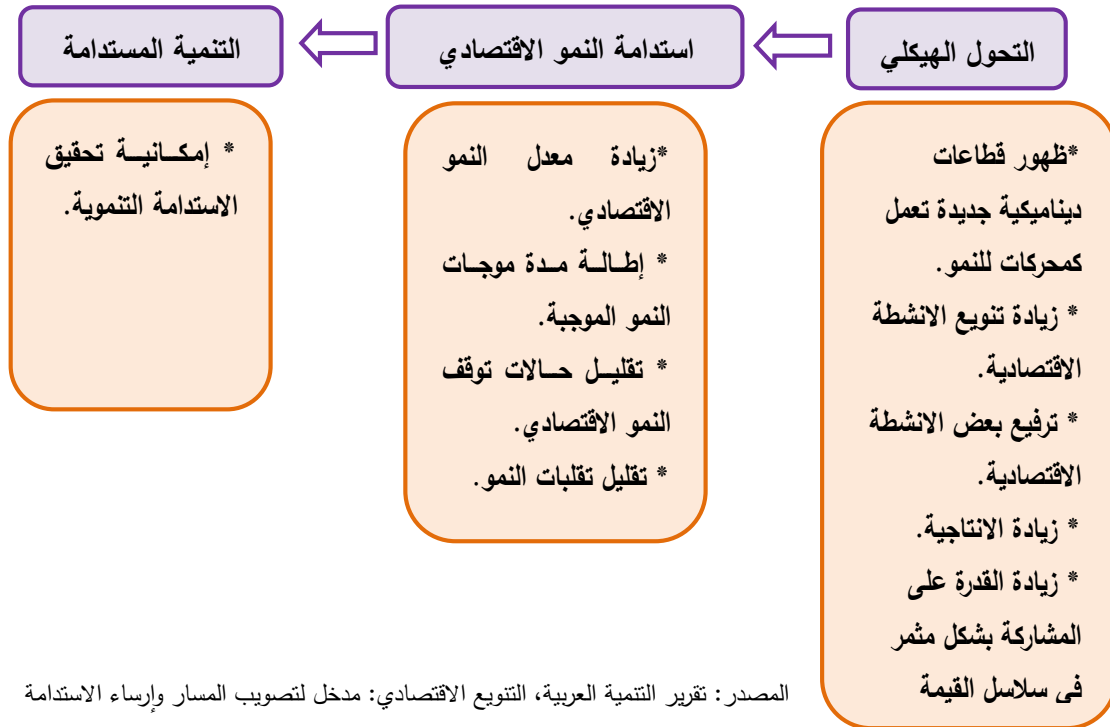
المصدر: تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الاصدار الثالث 2018، ص50.

¹ تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الاصدار الثالث 2018، ص50.

بطء التحول الهيكلي في الدول العربية: تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الامور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي. وقد وثقت العديد من الدراسات التطبيقية الدولية دور التنوع الاقتصادي في الدول النامية في تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي وإطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة. والمهم هنا، التأكيد على أهمية نوعية هيكل الاقتصاد في استدامة النمو الاقتصادي. فالتغير التكنولوجي مثلا ينتج قطاعات اقتصادية جديدة ويقصص قطاعات أخرى ذات تكنولوجيا أقل تطورا، ويتفاعل التغير التكنولوجي مع التغير في الطلب ليحدث التغير في هيكل الانتاج في الدولة.

وبوضح الشكل (2-3) العلاقة بين التحول في الهياكل الاقتصادية واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. حيث يؤدي التحول الهيكلي إلى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود إلى زيادة تنوع الأنشطة الاقتصادية، وتطوير بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي زيادة الانتاجية ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على المشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالمية. كل هذه الأنشطة ستتعرض ايجابا على تمكين الدولة من استدامة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدله، وإطالة مدة موجاته الموجبة، وتقليل حالات توقفه وتقلباته، وتمهد لتحقيق التنمية المستدامة بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها ستعجل بإمكانات اللحاق بالدول المتقدمة التي تمكنت فعليا من إنجاز هذا التحول¹.

الشكل رقم(3-3): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة



¹ تقرير التنمية العربية، الاصدار الثالث 2018، مرجع سبق ذكره، ص51.

ويمكن التعبير عن التحول الهيكلي الاقتصادي بواسطة مؤشر التغيير الهيكلي (Structural Change index-SCI) الذي يمثل نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية خلال فترة من الزمن.

ولكي تتمكن الدول العربية من تأسيس مسار مستدام لنموها الاقتصادي، لا بد من تحقيق المتطلبات الأساسية التالية: معدل مرتفع للنمو الاقتصادي؛ وطول فترته؛ انخفاض وتيرة تذبذباته وتقلباته.

المبحث الثاني: الاقتصاديات الريعية بين وفرة الموارد الطبيعية ونقمتها.

تعاني جملة الاقتصادات في العالم الثالث من مشكلة بنيوية متمثلة في ضعف تنوع مصادر الدخل وسيطرة قطاع محدود على النشاط الاقتصادي، غالبا ما يكون هذا القطاع موردا طبيعيا لا يخلق قيمة مضافة معتبرة، وبسبب المردود العاجل الذي يتيح في أغلب الحالات يغري الحكومات في تلك البلدان ويجعلها تكتفي به كمورد لإيرادات الدولة ومصدر دخل للاقتصاد ككل، وهو ما يدعو إلى ضرورة وضع سياسات تنموية تمكن من تنوع مصادر الدخل.

المطلب الاول: مفهوم الربيع والدولة الريعية

لقد تطور مفهوم الربيع من الأرض إلى ما في باطنها ولعل التطور التكنولوجي ساهم في تعدد هذه المفاهيم وهنا سنعرض بشيء من التحليل مفهوم الربيع والدولة الريعية.

الفرع الاول: مفهوم الربيع:

ويعني في معاجم اللغة النماء والزيادة، وكل زيادة ربيع، ويقال أرض مريضة بفتح الميم أي الخصبة. أما المفهوم الاقتصادي للربيع، فيعود الفضل إلى ديفيد ريكاردو الذي أعطاه معناه الاقتصادي المحكم في كتابه حول مبادئ الاقتصاد السياسي للضرائب، فالربيع عنده يعني الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأاتي من الميزة الاقتصادية من استعمال وحدة المساحة نفسها، بما يتجاوز عائد الأرض المستعملة للغرض نفسه، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال، فإن الأرض الخصبة تنتج غلة أكثر من الأرض الرديئة حتى لو استعملنا المدخلات نفسها من بذور وأسمدة ومياه...وعلى هذا الأساس يمكن الجزم بأن الأرض الخصب من الحدية هو ربيع، وينسحب مفهومه على مميزات الموقع والعوامل الطبيعية ومنه تم اشتقاق ربيع المنجم الذي ينطبق على الربيع المتأاتي من إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي عندما تكون كلفة الإنتاج أقل من سعر البيع¹.

¹ أعياد عبد الرضا عبدال وعندان كاظم جبار الشيباني، الإقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 13، العدد 56، 2016، ص 274.

ويشير أيضا مفهوم الربح إلى نوع من النظام الاقتصادي الذي تهيمن فيه صادرات المواد الأولية في الاقتصاد، وذلك على مستوى البنية الاقتصادية للنتاج المحلي الاجمالي، وأيضا على مستوى المالية العامة¹.

وتعرف النظرية الاقتصادية "الربح" بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يفوق الكلفة الحدية للإنتاج شاملة هامشا معيناً للربح. ومن زاوية أخرى يمكن تعريف الربح بكل ما يفوق السعر المطلوب لعرض عناصر الإنتاج في السوق. كما يؤكد آدم سميث على أهمية التمييز بين الاجر او الربح كعناصر تدخل في تكوين السعر، والربح الذي ينتج عن السعر، بمعنى يدخل الربح في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الاجور والأرباح، فإذا كان ارتفاع أو انخفاض الاجور والأرباح يعتبر سببا لارتفاع أو انخفاض الأسعار، فإن ارتفاع أو انخفاض الربح يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار، وهذا الوصف يشير إلى اختلاف الربح اختلافا جذريا عن صور الدخل الأخرى.

لكن ما يشير إليه مصطلح "الربح" هنا إلى ذلك القدر من الدخل الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد بها مصادر الدخل دون أن ينتج ذلك عن نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية، فالدولة الربعية ذات اقتصاد تداولي تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل.

والتعريف الأوسع للربح هو بمعنى الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة، أو قد يؤمن موقع معين مداخل ريعية خارجية لبلد ما، ويحصل ذلك في حالة كون أراضيها ممرات تجارية دوليا كـ (قناة السويس)، أو حين تكون ممرات لأنابيب البترول أو قد تكون منطقة سياحية، فضلا عن ذلك يمكن أن يكون ممثلا بالمساعدات والهبات الدولية، وعلى ضوء ذلك يقسم الربح على ثلاثة أقسام، هي:

- 1- الربح الطبيعي: ويتمثل في الموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط؛
- 2- الربح الاستراتيجي: ويتحقق ذلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية أو قد تكون كمنتج سياحي؛
- 3- الربح التحويلي: ويشمل هذا الربح مما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين، فضلا عن أشكال الدعم الأخرى².

الفرع الثاني: مفهوم الدولة الربعية: يرى مايكل روست بأن الفضل في إعطاء مفهوم الدول الربعية المعنى الحالي إلى الباحث الإيراني حسين مهدوي في بحثه الموسوم "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الربعية-حالة إيران" والمنشور سنة 1970. بأنها هي الدول التي تتلقى ريوعا ضخمة من افراد

¹ خالد منه، انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الربعية الجزائر مثلا، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، 2016، ص130.

² مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 03، العدد 15، 2010، ص8-9.

أجانب أو شركات أو حكومات أجنبية¹. وقد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخل الريعية أو الدولة الريعية، إلا أن هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد النفطية عوائد ريعية.

وطور حازم بيلوي هذا المفهوم وشخص أربع خصائص رئيسية تشترك فيها الدول الريعية في العالم العربي، وهي الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد؛ يتأتى الربح من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد إلى قطاع إنتاجي قوي؛ تشكل الأيدي العاملة المغلة في تحقيق الربح نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة؛ تكون الدولة (الحكومة) هي المتبقي الرئيسي للربح الخارجي².

ويمكن تعريف الدولة الريعية النفطية بأنها تلك التي تعتمد بمعظم صادراتها وتمويل ميزانيتها العامة على تصدير النفط (النفط الخام والغاز والمنتجات النفطية والبيتروكيميائية)، وتملك أو تسيطر الدولة فيها على معظم العوائد النفطية³. وتطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما وذلك عندما⁴:

- ✓ يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛
- ✓ يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الربح البترولي؛
- ✓ يعتمد من أجل استغلال النفط في جميع مراحلها-استكشاف، استخراج ونقل-بصفة كبيرة على تقنيات الشكات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

المطلب الثاني: اقتصاديات الدول والمصادر الخارجية للعوائد الريعية

يعتبر الربح مقدار الدخل غير المرتبط بدورة الإنتاج، فإطلاق صفة الدولة الريعية ليست بالضرورة أن تكون ملازمة للدولة في كل الفترات وإنما على حسب درجة اعتمادها على الموارد الريعية (نسبة مساهمة العائدات الريعية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي)، وبهذا المعنى قد تتحول الدولة من ريعية إلى شبه ريعية أو بالعكس نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي الذي يحكم اقتصاد تلك الدول.

الفرع الاول: تقسيم الدول حسب اعتمادها على الموارد الريعية

يمكن تقسيم الدول بحسب درجة اعتمادها على الموارد الريعية إلى⁵:
أولاً-دول ريعية: وهي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الاجمالي، وتعد الدول المصدرة للنفط والدول المصدرة للمواد الخام، لا سيما الدول النفطية

¹ عامر جميل حسن ومانع حبش الطعمة، إشكالية التناقض بين الربح النفطي والتنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 13، العدد 40، 2016، ص 105.

² خالد منه، مرجع سابق، ص 131.

³ علي مرزا، العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت 30 مارس - 01 أبريل 2013، فندق هولندي- إن ديونز، ص 08.

⁴ عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007، ص 26.

⁵ مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مرجع سبق ذكره، ص 09.

العربية "دول مجلس التعاون الخليجي يليها العراق وليبيا والجزائر" نموذجاً للدول الريعية التي تعتمد سياساتها الاقتصادية على النفط وريعه، حيث تكون ميزانياتها السنوية رهينة لإيرادات النفط، والتي تقوم بإنفاقها في مشاريع تنموية أو بنى تحتية أو رواتب لموظفي القطاع الحكومي؛

ثانياً- دول شبه ريعية: وهي تلك الدول التي يكون فيها العائد الريعي الخارجي يتراوح بين 15% إلى أقل من 30% من الناتج المحلي الاجمالي أيا كان مصدره، ويندرج تحت تلك المجموعة أغلب البلدان النامية وعدد كبير من الدول العربية مثل (سورية، لبنان، الاردن، مصر، اليمن...)

ثالثاً- دول ذات اقتصادات منتجة: إن الدول التي تمتلك اقتصادات متنوعة تشكل القطاعات المنتجة نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي تعد دول إنتاجية، وفي هذه الحالة تساهم القطاعات الانتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي مساهمة فعالة في تحقيق الدخل القومي، وفي هذه الحالة لا تمثل العائدات الريعية إلا نسبة ضئيلة من الناتج، وخير مثال على ذلك الدول الصناعية المتقدمة التي تساهم صادراتها السلعية بنسبة كبيرة في التجارة الدولية.

الفرع الثاني: الفرق بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي

وصف جاكومو لوشيانى* الدولة الريعية بأنها نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي بحيث يكون فيه الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي ويضيف أيضاً بأن التفريق بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي يكمن في منشأ إيراد الدولة وليس بالضرورة في الطبيعة الريعية¹. إن الدولة الريعية هي التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل وتنشغل أقلية من السكان في توليد الريع، ويؤول في مجمله للحكومة والتي تتحكم في توزيعه وإنفاقه على أفراد المجتمع.

أما الاقتصاد الريعي فهو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع واستغلاله، إذ أن الاقتصاد الريعي هو اقتصاد تداولي وليس اقتصاد انتاجي، وبذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي، وأن الاقتصاد الريعي هو الأساس عادة في تكوين دولة ريعية تكون الوسيط بين القطاع المنتج للريع والقطاعات الأخرى من خلال الانفاق العام، أما أوجه التشابه بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي فهي كالآتي:

أ- إن العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية تتحدد أساس بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد ويلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية، وبذلك فإن الريع الخارجي يعد وصفاً للدولة الريعية والاقتصاد الريعي على السواء.

* جاكومو لوشيانى مدير مؤسسة الخليج للأبحاث بجنيف.

¹ محمد نبيل الشيمى، المركز الديمقراطي العربي، الإقتصاد الريعي "المفهوم والإشكالية"، تاريخ 2018/07/18 (12:00) على الرابط:

<https://democraticac.de/?p=25453>

ب- الدولة الريعية ترتبط بالاقتصاد الريعي، إذ إن الأخير عادة ما يولد دولا ريعية إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية، ولا يصح القول أن دولة ما تخلق اقتصادا رييعيا.

أما أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية فيمكن تحديدها كالآتي:

أ- الاقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل، بينما الدولة الريعية تساهم الأقلية؛

ب- عوائد الدخل الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي في حين أن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية؛

ج- الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي؛

د- الاقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية، بينما الدولة الريعية وليدة اقتصاد ريعي حتما، بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي في حين قد يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية ك (عائدات السياحة لبلد معين، تحويلات العاملين في الخارج...)¹.

المطلب الثالث: خصائص الدولة الريعية والعلّة الهولندية

تتعدد خصائص الدول الريعية حسب مصدر الربح الخارجي ومدى المساهمة فيه وحجم الاستفادة منه ومدى تطور حالة هذه الدول حتى الإصابة بالعلّة الهولندية.

الفرع الأول: خصائص الدولة الريعية: اعتبرت ليز أندرسن أن الدول الموسومة بالريعية تكون عادة دولا تسلطية، ويرجع هذا إلى الطابع الخارجي للإيرادات النفطية. وعلى هذا الأساس، أمكن تفسير الطابع التسلطي لهذه الاقتصاديات، بالنظر إلى ما في حيازتها من إمكانات مالية هائلة تمكنها من تمويل مؤسسات قمعية وعدم الاستجابة لمتطلبات الحكمة الرشيدة². ويمكن تلخيص آثار الموارد المتأتية من الخارج، وخاصة تلك المتعلقة بصادرات النفط والغاز، في ثلاثة آثار³:

أ- **أثر الضرائب:** نظرا لأن القسم الأعظم من دخول الدولة الريعية يأتي عن طريق الصادرات النفطية أو المواد الخام فإن تحصيل الضرائب لا يأتي ضمن أولويات السياسة المالية للدولة وتكون موارد الدولة من الضرائب الي مجموع الإيرادات العامة للدولة محدودة جداً ونتيجة لذلك يصبح أثر ضغط الضرائب على المواطنين قليل جداً أو معدوم كلياً واستناداً إلى ذلك تصبح مساءلة الشعب للدولة محدودة أو معدومة أيضاً، ويرى الكاتب بشأن الأثر الضريبي أن تراجع الضرائب يؤدي إلى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيذية؛

¹ مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² خالد منه، مرجع سبق ذكره، ص 131.

³ محمد نبيل الشيمي، المركز الديمقراطي العربي، الإقتصاد الريعي "المفهوم والإشكالية"، تاريخ 2018/07/18. (12:00) على الرابط:

<https://democraticac.de/?p=25453>

ب- **أثر النفقات:** يوفر الحصول على الدخل النفطية للدولة الإمكانية على قدر من التجديد من أجل جلب رضا الرأي العام ولو كان ذلك شكلياً. وعادة توجه خزينة الدولة نحو الانفاق الجاري ولا توفر الامكانية للإنفاق على البنى التحتية، لأن الدولة في العادة تميل إلى توظيف رؤوس الأموال في مجالات تعود بالريح السريع، وتهتم بالأثر الاستعراضي لذلك على المواطنين وكسب رضاهم. فهي لا تولي الاهتمام بتأمين قوى العمل الماهرة والقطاع الخاص الناضج والمؤسسات المنظمة للمتخصصين، بقدر ما تولي الاهتمام بالدرجة الأولى للإنفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية جراء حصولهم على الدخل الريعية السهلة المنال. ويضاف إلى ذلك فإن الدولة تستطيع عن طريق زيادة الانفاق الجاري من أجل إيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة الواسعة. وتهدف الدولة الريعية من دعم السلع الاستهلاكية إلى تفادي استياء الرأي العام.

ج- أثر تكوين قوى ضغط موالية (تشكيل المجموعات):

تستطيع الدولة الريعية تكوين قوى ضغط موالية لها وتقديم الامتيازات التسهيلات المالية والامتيازات بهدف الوقوف حائلاً أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم، أو التنظيمات المخالفة. وهي تنظم أنصارها في إطار جهاز الدولة أو تشكيل مجاميع شبه مستقلة تأنم بأمرها، فإن كل فروع المجتمع المدني مثل الأحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية هي منظمات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الاجتماعية، والقيام بالرقابة على مؤسسات الحكم. ولكون هذه العلاقات أشبه بشبكة تغطي على المؤسسات الرسمية، فإن نشاطها ينحرف عن المسار القانوني والرسمي ويؤزر الفساد في إدارات الدولة. ولذا يتراجع سعي المواطنين صوب النشاط الإقتصادي الموجه نحو التنمية الاقتصادية، وتراجع بالطبع توليد المنتجات الوطنية. ولذا يعتمد الحكم إلى استيراد البضائع من الخارج لسد النقص الحاصل في الانتاج المحلي، وهو ما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الاستيراد. وهذا ما يوضح ظاهرة الميزان السلبي في التجارة الخارجية في غالبية الدول الريعية.

يرى حامد عباس محمد المرزوك* أن الدول العربية الريعية تتصف بالسمات التالية¹:

إن الدولة الريعية كي توصف كذلك لابد وأن تتسم بخصائص أساسية دون غيرها من الدول، منها ما يتعلق بحجم الريع الخارجي وحجم المشاركة في توليده وأيلولة العائدات الريعية، واحتمالية الإصابة بالعلة الهولندية.

إن التحول المادي الكبير الذي طرأ على هذه مجتمعات الدول الريعية في العقود الأخيرة قد عمل على تغيير الأنماط الاجتماعية لهذه البلدان، كما وأن توارث الحكم والسلطات المطلقة للحكام والعقلية الريعية مازالت هي المسيطرة على هذه المجتمعات ويمكن إجمال أهم السمات المشتركة بما يأتي:

* حامد عباس محمد المرزوك أستاذ القانون بجامعة بابل

¹ انظر: حامد عباس محمد المرزوك، سمات الدول العربية الريعية، كلية القانون، جامعة بابل، العراق. تاريخ الاطلاع: 2018/07/18 (18:00)

موجود على الرابط: <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=19900>

1- الاعتماد شبه التام على الربيع كمصدر للدخل: تعد هذه السمة من أهم المعايير التي يتوقف عليها توصيف الدولة الريعية، فالارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبته العالية في الناتج المحلي الإجمالي هما السمتان الملازمتان لاقتصادات تلك البلدان الريعية؛

2- ضعف هياكل الإنتاج المحلي: تتصف اقتصادات الدول الريعية بهيمنة قطاع النفط على القطاعات الأخرى، وتتجلى أهمية هذا القطاع الريعي عند النظر إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان. ومن هذا يمكن القول بأن الدولة الريعية ما هي إلا دولة توزيع للربيع وليست دولة منتجة؛

3- انفصام العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الانتاجي للمجتمع ككل. إن عائدات النفط تتحدد بقوة خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط، فالتداعيات في أسعار هذا المنتج تعتبر منفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط. ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب واستخراج النفط على الأقل تلك المدخلات التي لها تكلفة فرصة بديلة تعتبر في غاية الضالة لدرجة يمكن معها عد العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من هبات الطبيعة؛

4- إن تيار العائدات الريعية يؤول بأجمعه أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة، ومن ثم يعاد توزيعه أو استخدامه على الغالبية من السكان: وهكذا نجد أن فكرة الدولة الريعية تقتضي التمييز بين الأقلية والأغلبية من ناحية وبين خلق الثروة وتوزيعها من ناحية أخرى، ولذلك نجد أن فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الربيع الخارجي)، في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة، وفي مثل هذه الاقتصادات يكون دور الدولة ما هو إلا وسيط بين قطاع النفط وبين بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

5- يشكل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الدخل القومي دون الحاجة لفرض الضرائب ودون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى، في تلك الدول يشكل الإنفاق الحكومي أهم سمة تميز دول الربيع بسبب ضخامة العائدات الريعية، مما يسمح للدولة الريعية أن تركز دورها في توزيع المنافع والمكاسب بحيث أصبحت مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي، وكل ما تحتاج إليه هو إعداد البرامج الخاصة لرصد التخصيصات، وبالتالي فإن هذه الدول تتفق وتقلل من نسب الضرائب؛

6- سيطرة العقلية الريعية في النظرة إلى العائدات النفطية: وأخطر ما فيها هو نظرتها للعائد كونه لا يعدو أن يكون رزقاً أو حظاً أو صدفةً وليس جزءاً من نظام إنتاجي. فالعقلية الريعية ترى في الربيع عملاً منعزلاً يرتبط بالظروف، وليس حلقة في عملية إنتاجية وما يرتبط بها من جهد ومخاطر، ومن هنا يظهر التعارض بين العقلية الريعية والإنتاجية؛

7- العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة من طرف واحد، فالدولة هي التي تعطي كل شيء وتوفر كل شيء، وبالتالي فإن محور العلاقة بين المواطن والدولة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه من مال أو خدمات. فلم تعد الحقوق السياسية في بعض الدول موضوعاً للنقاش أو المطالبة، ومع اتفاق الجميع ضمناً على أن ما يسعون إليه ليس حقاً مكتسباً بل هو أقرب إلى المنحة؛

8- إتسمت المجتمعات الريفية بعدم تحمل المسؤولية والفقر الشديد في تقاليد العمل الجماعي والرغبات المجنونة في الاثراء بلا سبب ومن دون عمل إنتاجي. كما أن وفرة رأس المال التي تميزت بها تلك البلدان لم تنتقل بالاقتصاد من اقتصاد ريفي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط إلى اقتصاد يعتمد على مصادر متنوعة ومتجددة، وذلك لعدم مواكبة تلك الوفرة من رأس المال الثقافة اللازمة لاستثمار؛

9- تخلق الدولة الريفية شرائح ريفية، إذا كانت إيرادات الريع تذهب مباشرة إلى الدولة، يعني ذلك أن النخبة الحاكمة تتطلب الارتباط مع شرائح مجتمعية أخرى تسمح لهم بالحصول على الريع من مختلف المصادر وبدعم منها، فالشركات الأجنبية لا يمكن أن تمارس نشاطها إلا من خلال وكلاء محليين، كما أن غالبية الشركات والمؤسسات تستعين بالمواطنين لتسيير معاملاتهم الإدارية؛

10- في جميع دول العالم تقريباً يكون الناتج المحلي الإجمالي محددًا رئيسياً لحجم الإيرادات الحكومية لأنها تعتمد على الضرائب. أما في الدول الريفية العربية الأمر يختلف تماماً فإن الإيرادات الخارجية النفطية تؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي والمحددة لعملية نمو الناتج القومي.

الفرع الثاني: العلة الهولندية ولعنة الموارد في الدول الريفية

أولاً- مفهوم المرض الهولندي:

يعبر مفهوم المرض الهولندي عن الآثار غير المرغوب فيها التي يخلفها اكتشاف الموارد الطبيعية على القطاعات الإنتاجية وخصوصاً القطاع الصناعي، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى حالة الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال¹.

حتى أواخر خمسينيات القرن الماضي كان الاقتصاد الهولندي يتميز بنوع من التوازن بين القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات إلى أن تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز على ساحل بحر الشمال. الأمر الذي كان بمثابة نقطة تحول فاصلة في تاريخ الاقتصاد الهولندي، حيث تحول أثر ذلك إلى اقتصاد ريفي وهو اقتصاد يعتمد بصورة أساسية في تحقيق الإيرادات على عوامل تكون مساهمة المواطنين فيها محدودة مثل النفط والسياحة وغيرها. ونتيجة لذلك وخلال 15 عاماً أصاب

¹ نون بوست، المرض الهولندي: موطن غني ومواطنون فقراء، تاريخ الاطلاع: 2018/08/12، (15:00) على الرابط:

<http://www.noonpost.org/content/11886>

المجتمع الهولندي حالة من الثراء والبذخ الاستهلاكي، إضافة إلى تولد حالة من العزوف عن العمل في القطاعات الزراعية والصناعية، والاتجاه إلى العمل في الأعمال الإدارية والمشاريع الخدمية.

وفي ظل ارتفاع حصة الإيرادات النفطية وتدني المستوى الإنتاجي في القطاعات الصناعية والزراعية، ارتفع مستوى البطالة من 1.4 في المائة في عام 1971، ليصل إلى 5.8 في المائة في عام 1979، وارتفعت قيمة العملة المحلية نتيجة تولد فائض في الميزان التجاري، الأمر الذي انعكس سلباً على الصادرات غير النفطية، حيث أصبحت تكلفة التصدير عالية نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية، وارتفاع تكاليف الإنتاج مما جعل الصادرات غير النفطية أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت ازداد الطلب المحلي على السلع المستوردة¹.

وسمي بالمرض الهولندي علماً أنه معروف على الصعيد العالمي منذ أكثر من 30 عامًا، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة الإيكونوميست البريطانية في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977. ويقول البروفيسور جوزيف ستيغلز الحائز على جائزة نوبل عن هذا المرض "بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة ونقشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم مادياً من الاكتفاء باستحقاقات البطالة".

إن المعنى العام للكامن للمرض الهولندي ينصرف إلى العلاقة بين التوسع في استغلال الموارد الطبيعية معدنية كانت أم زراعية، وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية، وهي نفس العلاقة التي تفضي إلى مزيد من العوائد المالية، وفي نفس الوقت تخلق فرص عمل قليلة للعمالة الوطنية، وربما مزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة في ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي تفقد بإطراد مزاياها النسبية من جهة ولا تكاد تصمد للمنافسة السعرية لأسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى².

ثانياً- اسباب المرض الهولندي³:

لقد أشار عدد من الاقتصاديين إلى اسباب المرض الهولندي التي تتمثل فيما يلي:

1- تأثير حركة عوامل الإنتاج: هو نتيجة لإعادة تخصيص الموارد مثل رأس المال والعمل من القطاعات الأخرى نحو قطاع استخراج الموارد الطبيعية، ونتيجة ذلك انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي وإجمالي الصادرات ومن ثم زيادة التركيز وانخفاض التنوع؛

¹ احمد مصبح، المرض الهولندي وتحديات تنوع الاقتصاد في العالم العربي، موقه مدونات الجزيرة، 2018/08/12، (14:15) على الرابط: <http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/9/9>

² نون بوست، المرض الهولندي: موطن غني ومواطنون فقراء، تاريخ الاطلاع: 2018/08/12، (15:00) على الرابط: <http://www.noonpost.org/content/11886>

³ نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، مرجع سبق ذكره، ص42.

2- **أثر حركة الانفاق:** وهو نتيجة ارتفاع الدخل الناتج عن تصدير الموارد الطبيعية والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع، وعلى العملة المحلية، وذلك ناجم عن تقدير ارتفاع العملة المحلية، مما يجعل العملة أعلى نسبيًا، والنتيجة هي ارتفاع أسعار السلع القابلة للتجارة ومن ثم خسارة في القدرة على المنافسة، مما يؤثر مرة أخرى على قطاع الصناعة التحويلية من حيث انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات وانخفاض فرص الاستخدام؛

3- **امتداد الخسارة:** يتميز قطاع الصناعات التحويلية باعتماده على الخبرات الأجنبية، بينما الاعتماد على الخبرات المحلية يولد الممارسات الإيجابية، والتعلم عن طريق الممارسة المبتكرة والتقدم التكنولوجي، وهكذا فإن انخفاض الناتج الصناعي ناتج عن تأثير حركة عامل الخسائر غير المباشرة (امتداد الخسارة) لاعتماده على الخبرات الأجنبية.

ثالثًا-لجنة الموارد: عاشت الدول الغنية بالنفط حتى منتصف السبعينات نمو اقتصاديا كبيرا، إلا أنها امضت معظم الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين فترة تراجعات في اقتصاداتها. وفي عام 2005، أوضحت نصف دول منظمة أوبك أفقر حالاً مما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً، حيث أكدت الدراسات الاقتصادية أن ثروة الموارد النفطية ووفرتها هي اللجنة الاقتصادية.

1- **مفهوم لجنة الموارد:** تعني "لجنة الموارد" العلاقة العكسية بين زيادة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى وتحديدًا تلك الموارد غير المتجددة، مثل المعادن والنفط والوقود عموماً. وتشير دراسات عديدة إلى أن أداء البلدان النامية الغنية بالموارد كان أضعف من نظيره في البلدان الفقيرة بالموارد؛ فقد أظهرت دراسة تناولت أعضاء منظمة أوبك في الفترة 1965-1998، أن معدل دخل الفرد فيها تراجع بمعدل 1.3 % سنوياً، في حين حققت البلدان النامية غير النفطية نمواً بمعدل 2.2 % في الفترة نفسها.¹

وتركز فرضية لجنة الموارد على الآثار السلبية طويلة الأجل على الاقتصاد الناجمة عن إنتاج الموارد وفرض الضرائب عليها.

2- أسباب تباطؤ نمو الاقتصاد حالة زيادة النفط

تشير دراسات متخصصة أن الثروة النفطية هي لجنة اقتصادية، حيث أنه كلما ازداد النفط، تباطأ الاقتصاد، أو تقلبت أحواله للأسباب التالية:²

¹ دحمان عبد الحق وجواهر إدريس، تحليل الانحدار لنمذجة تأثير إنتاج النفط في الديمقراطية في سياق أطروحة "لجنة الموارد" مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 09 يوليو 2014، قطر، ص 85.

² حسين احمد الجلي، لجنة الموارد، تاريخ الاطلاع 2018/08/18 (15:00) على الرابط: <http://www.hdf-iq.org/ar>

* إرتباط الإقتصاد إرتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط، خصوصاً وأن معظم الدول المنتجة للنفط تعتمد فقط على اقتصاد أحادي " البترو دولار".

* عندما تتضاعف معدلات النمو والإيرادات النفطية، فإن الدول الرئيسية المنتجة للنفط تقريباً تعاني مشاكل في إدارة المكاسب المفاجئة، وهو ما حدث أثناء الصدمة النفطية عام 1974، عندما وصلت الإيرادات النفطية إلى أعلى مستوياتها.

* انخفاض سعر النفط بين العامين 1980 و 1986 وصولاً إلى أقل مستوياته، الأمر الذي ساهم بدوره في هبوط متوسط دخل الفرد.

3-أسباب حدوث لعنة النفط:

- طلب مواطنو الدول الغنية بالنفط الحصول على حصة من حجم الإيرادات الهائل من حكوماتهم، وهو ما حدث بعد حركات التأميم، عندما انتقلت الثروة من يد الشركات الدولية إلى يد الحكومات؛
- اعتماد العديد من الحكومات على إيرادات النفط في تمويل المشاريع، لذا فإن الحصول على إيرادات يأتي عبر بيع الأصول التي تمتلكها الدولة، وهذا يساعد في تفسير كون عدد كبير جداً من البلدان المنتجة للنفط غير ديمقراطية؛

- سرية عائدات النفط تتسبب في تواطؤ الحكومات مع شركات النفط لإخفاء صفقاتها، وهو الأمر الذي يساهم في تسهيل بقاء الأنظمة في الحكم لمدة طويلة.

4-آلية اشتغال لعنة الموارد: تشتغل آلية "لعنة الموارد الطبيعية" وفق المراحل التالية: تؤدي صادرات النفط وباقي الموارد الطبيعية في أول الأمر إلى الرفع من قيمة العملة المحلية، ثم تجعل هذه العملة القوية الصادرات، الفلاحية أو الصناعية، أقل تنافسية وتُصعَّبُ ولوجها إلى الأسواق الدولية، ويكمن المشكل هنا في أن هذه الصادرات الأخيرة غالباً ما تكون أحسن بالنسبة للنمو والتنمية. وهذا يعني أن صادرات الموارد الطبيعية الخام تُحرَّف النمو وتصرف الإقتصاد عن عملية التصنيع. ويؤدي قطاع استغلال المعادن إلى التهام الكثير من الأراضي وإلى تركيز الملكية، بينما يشغل عدداً قليلاً من العمال. ويستقطب هذا القطاع الاستثمارات على حساب الإنتاج الصناعي وتصدير السلع والخدمات التي تستخدم أراضٍ أقل، وتوسع دائرة الملكية وتوفر الشغل لعدد أكبر من الناس¹.

5-كيفية الحد من لعنة الموارد: تحتاج مختلف البلدان أنواعاً مختلفة من السياسات والتدابير، لتخليص الاقتصاد من لعنة الموارد، نذكر منها²:

¹ نالدي باندور (وزير العلوم والتكنولوجيا بدولة جنوب أفريقيا)، كيف نتخلص من لعنة الموارد الطبيعية بأفريقيا؟، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية على الرابط: <http://arab-csr.org>

² حسين احمد الجلي، لعنة الموارد، تاريخ الاطلاع 2018/08/18 (15:00) على الرابط: <http://www.hdf-iq.org/ar>

أ- تقليص حجم الإيرادات النفطية:

هذا الخيار يعنى الإبقاء على النفط في باطن الأرض، واستخراجه بقدر الحاجة، بحيث لا تتجاوز الإيرادات قدرة الحكومة على الإنفاق المجدي، نظراً لأن الثروة المعدنية هي أصل غير قابل للتجدد، فإن استخراجها ينتج تدفقاً نقدياً ضخماً ومفاجئاً مرة وإلى الأبد، لكنه متى نفذ لا يمكن تجديده، وإذا استثمر بحكمة فيمكنه رفع مستوى الأجيال القادمة ، لذا فإن تركة في باطن الأرض شبيهه بادخاره في مصرف، وسوف يكسب " فائدة" حيث ترتفع قيمته مع مرور الزمن، فيما تكون إمدادات البترول العالمية في طريقها إلى النضوب.

ب- استخدام عقود المقايضة:

بدلاً من أن تبيع البلاد نفطها مقابل مبالغ نقدية، بوسعها مقايضته مباشرة بسلع عامة تعود في نهاية المطاف الحصول عليها، بيد أن بلاد عديدة - بما فيها أنغولا ونيجيريا وزيمبابوي وزامبيا - باعت بالفعل بترولاً وغيره من الحقوق المعدنية لشركات واتحادات يملكها الصينيون باستخدام صفقات المقايضة، فبدلاً من تلقى الضرائب، تلقت هذه الحكومات وعوداً بإنشاء بنى تحتية وتقديم خدمات في المستقبل.

ج- توزيع عائدات النفط على المواطنين مباشرة:

استخدمت ولاية ألاسكا الأمريكية ومقاطعة ألبرتا الكندية كلتاها أسلوب التوزيع المباشر. حيث يتلقى صندوق ألاسكا الدائم الذي تأسس عام 1977 خمس (5/1) عائدات نفط الولاية تقريباً، ويوزع سنوياً حصة من الفائدة المستحقة لجميع مواطني ألاسكا. في عام 2009 كانت قيمة الحصة الواحدة 1300 دولار تقريباً، وقد نمت شعبية التوزيع المباشر لدرجة أن السياسيين يتهافتون لاستعراض جهودهم في الدفاع عن هذا البرنامج أمام الجمهور.

صحيح أن هذا الاجراء سيخفض التمويل المتاح لبرامج حكومية قد تكون مهمة وقوية، لكن بوسع الحكومات أن تسترد جزءاً من الأموال الموزعة بواسطة فرض الضرائب، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حث المواطنين على المطالبة بمزيد من المساءلة والمحاسبة. إلا أن تطبيق هذا النظام يظل من المستحيل تطبيقه في البلدان ذات الدخل المنخفض والبيروقراطية.

د- تحويل جزء من الأموال إلى الحكومات الإقليمية أو المحلية " لا مركزية الإيرادات":

ينبغي أن يكون للحكومات الإقليمية الحق في أموال تعويضها عن التكاليف الاجتماعية، والبيئية، وتكاليف البنية التحتية التي تتحملها جراء استضافتها مشاريع النفط والغاز، مع أن لا مركزية الموارد تذهب إلى ما هو أبعد من تخفيف التكاليف. إنها تتطوي على تقاسم الفوائد المالية الناجمة عن استخراج الموارد مع الحكومات الإقليمية.

المبحث الثالث: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري والسعودي

تظهر أهمية القطاع النفطي في الدول النفطية في المساهمة الكبيرة على دعم خطط التنمية الاقتصادية لتنويع القاعدة الانتاجية؛ ومن خلال ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبة ضرورية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات؛ وكذلك تمويل الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر؛ ومن كونه مادة استراتيجية يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية (صناعة التكرير والبتروكيماويات ...) بالإضافة إلى كونه أحد عناصر الانتاج الضرورية لأية صناعات أخرى.

المطلب الأول: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016:

يمثل القطاع النفطي قطاعا بالغ الحساسية والأهمية، فهو قطاع كبير بدرجة تجعله يؤثر على الاقتصاد الوطني، وتبدو ضخامته مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي -الذي يعتبر أحد أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول -بنسبة تتراوح بين 17% إلى 46%، فيما تمثل العائدات النفطية نسبة تتراوح بين 34% و 76% من اجمالي الإيرادات الحكومية. وتفوق صادرات هذا القطاع الـ 96% من حجم الصادرات الكلية، ولدراسة أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري نتعرض إلى المؤشرات التالية:

الفرع الاول: أهمية الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل إجمالي الناتج المحلي القيمة النقدية بالعملة المحلية للدولة لجميع السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة داخل تلك الدولة خلال فترة زمنية محددة، سواء كانت تلك الاستثمارات محلية أو أجنبية.

إن ارتفاع مساهمة القطاع النفطي «نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة بالمنتجات النفطية المكررة» في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة إلى 46% سنة 2006 لدليل على الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

ويعزى تراجع القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة إلى تراجع الكميات المنتجة، مبينة أنه حقق نموا في الأسعار الثابتة نسبته 11% بالغا 5536.4 مليار دج سنة 2012، وذلك نتيجة تحسن اسعار النفط.

إن تراجع الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2014-2016) والتي بلغت أقل من 20% والتي تعد الأدنى قياسا مقارنة بباقي النشاطات الاخرى، الامر الذي يوضح تدهور مساهمة نشاط هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، في حين بلغت الأهمية النسبية للقطاعات الاخرى (غير النفطية) ما نسبته (83%) عام 2016 مقابل (54%) لعام 2006. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3):

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة (2000-2016)

سعر النفط دولار	النسبة المئوية (HGDP/GDP) %	الناتج المحلي للقطاع النفطي (HGDP) (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (مليار دينار)	السنوات
28.5	%39	1616.3	4123.5	2000
24.5	%34	1443.9	4227.1	2001
25.2	%33	1477.0	4522.8	2002
28.2	%36	1868.9	5252.3	2003
38.5	%38	2319.8	6149.1	2004
54.6	%44	3352.9	7562	2005
65.7	<u>%46</u>	3882.2	8514.8	2006
74.9	%44	4089.3	9352.9	2007
99.9	%45	4997.6	11043.7	2008
62.3	%31	3109.1	9968.03	2009
80.2	%35	4180.4	11991.56	2010
<u>112.9</u>	%36	5242.5	14589	2011
111	%34	<u>5536.4</u>	16209.6	2012
109	%30	4968	16647.9	2013
100.2	%27	4657.8	17228.6	2014
53.1	%19	3134.3	16702.1	2015
45	%17	3025.6	<u>17406.8</u>	2016

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، أعداد مختلفة

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن الاقتصاد الجزائري شهد خلال الفترة (2000-2014) تطورا مستمرا في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، تجلّى ذلك بارتفاع قيمته بالأسعار الثابتة من 4123.5 مليار دج سنة 2000 إلى 17228.6 مليار دج سنة 2014، وانخفضت قيمته سنة 2015 ليحقق مبلغ 16702.1 مليار دج، وليمترق مجددا ليبلغ قيمة 17406.8 مليار دج سنة 2016.

أما تطور الناتج المحلي للقطاع النفطي (HGDP) فتميز بثلاث مراحل خلال الفترة (2000-2016)، تميزت المرحلة الأولى (2000-2003):

بتذبذب في قيمة الناتج النفطي، والناتج عن تذبذب أسعار البترول مع استقرار كميات الإنتاج، حيث تراوحت قيمة الناتج النفطي لهذه المدة بين 1616.3 مليار دج و1868.9 مليار دج على التوالي، وانخفضت نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من 39% إلى 36%.

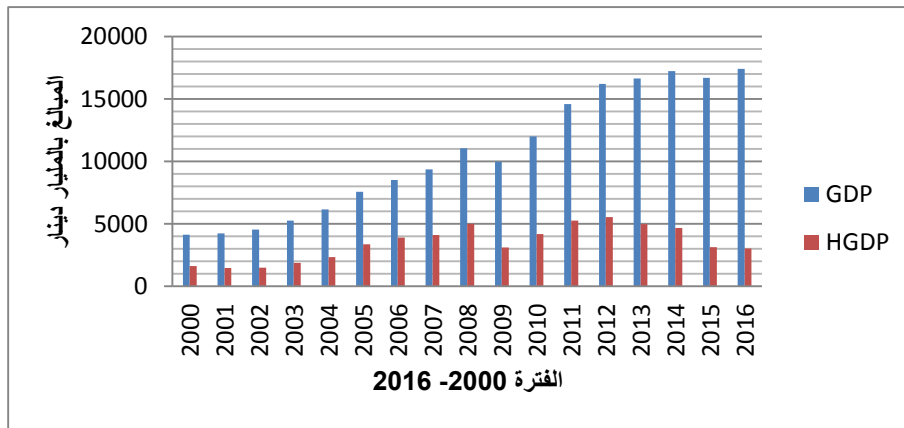
أما المرحلة الثانية (2004-2008): فتميزت بزيادة كبيرة في أسعار النفط بـ 150%، حتى بلغت سنة 2008 (99.9 دولار للبرميل)، ما أدى إلى زيادة الناتج النفطي بالضعف ليبلغ 4997.6 مليار دج سنة 2008 مهيمنا على الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي بنسبة 45%.

أما المرحلة الثالثة (2009-2016): انخفضت فيها نسبة مساهمة الناتج النفطي في هيكل الناتج المحلي الاجمالي إلى 35% بالرغم من زيادة الناتج النفطي بنسبة 11% التي تعتبر أعلى قيمة له، وكان ذلك سنة 2012 بمبلغ 5536.4 مليار دج، والسبب في ذلك يعود لارتفاع أسعار المحروقات إلى 111 دولار للبرميل. وفي سنة 2016، وبعد تهاوي أسعار النفط إلى النصف لتبلغ 45 دولار للبرميل، وانخفاض كمية الانتاج بـ 25%، حيث تراجع معدل النمو للناتج النفطي ليبلغ 3025.6 مليار دج واقتصرت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 17%.

إن تراجع مبالغ الناتج النفطي وتذبذبها بسبب تدهور اسعار البترول وانخفاض حصة الجزائر من الكمية المنتجة تدريجيا لم يؤد إلى تراجع الناتج المحلي الاجمالي ولكن أدى تباطؤ نموه من 6.9% سنة 2003 إلى 3.3% سنة 2016. وتراجع هيمنة القطاع النفطي على هيكل الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع مساهمة القطاعات الاخرى بأكثر من 80% من (GDP).

الشكل رقم: (3-4)

تطور نسبة مساهمة الناتج النفطي من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2016



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الجدول رقم (1-3) أعلاه.

الفرع الثاني: أهمية الجباية النفطية في الإيرادات العامة

تعتبر الجباية البترولية مغذي رئيسي لإيرادات الدولة، بيد أن وضعيتها تتحدد على مستوى أسعار النفط وحصة كل دولة في الاسواق العالمية، الأمر الذي يجعل الميزانية العامة في الجزائر حساسة للاضطرابات التي تحدث جراء تقلبات أسعار البترول، سواء كانت بالزيادة (صدمة ايجابية) وذلك بارتفاع أسعار المحروقات أو بالنقصان (صدمة سلبية) وذلك بانخفاض اسعارها، وبما أن الموازنة العامة للدولة

الفصل الثالث — التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد النفطية

هي مصدر تمويل السياسات الاقتصادية ، فالأداء الايجابي لقطاع المحروقات يعد محورا أساسيا لاستمرار واستقرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في البلاد.

الجدول رقم (2-3):

مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	الإيرادات العامة (مليار دج)	الجبائية النفطية (مليار دج)	النسبة المئوية %	سعر النفط دولار	كمية الانتاج 1000 برميل يوميا
2000	1578.1	1173.2	%74	28.5	796
2001	1505.5	956.4	%64	24.5	777
2002	1603.2	942.9	%59	25.2	730
2003	1974.5	1285	%65	28.2	942
2004	2229.9	1485.7	%67	38.5	1,311
2005	*3083	*2353	%76	54.6	1,352
2006	3639.9	2714	%75	65.7	1,369
2007	3687.9	2711.9	%74	74.9	1,372
2008	2902.4	1715.4	%59	99.9	1,356
2009	3275.4	1927	%59	62.3	1,216
2010	3074.6	1501.7	%49	80.2	1,190
2011	3489.8	1529.4	%44	112.9	1,162
2012	3804	1519	%40	111	1,200
2013	3895.3	1615.9	%41	109	1,203
2014	3927.8	1577.7	%40	100.2	1,193
2015	4552.5	1722.9	%38	53.1	1,157
2016	5011.6	1682.6	%34	45	1,146

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

* الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، أعداد مختلفة؛

* تقرير صندوق النقد الدولي 108/09؛

* البيان الاحصائي لمنظمة اوبك 2017.

من الجدول (2-3) أعلاه نلاحظ أن الجباية النفطية شهدت قفزة كبيرة وسجلت معدلات نمو جد مرتفعة أين تضاعفت بأكثر من 130% خلال الفترة (2000-2006)، حيث بلغت أكبر قيمة لها مقدرة بـ 2714 مليار دج سنة 2006، مقارنة بسنة 2000 أين حققت 1173.2 مليار دج نظرا للارتفاع

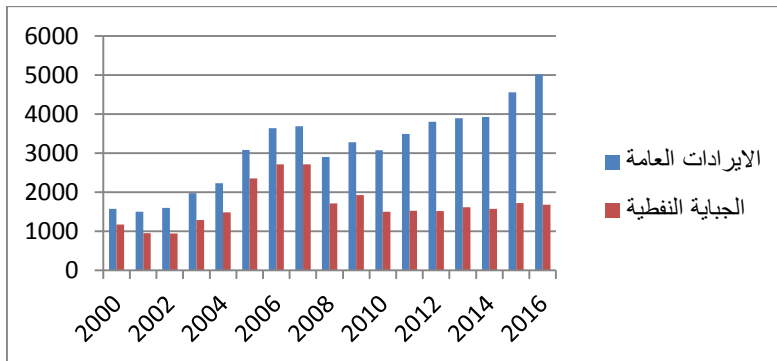
التدريجي في أسعار النفط من جهة، وكذلك لتداعيات أحداث 11 سبتمبر وتأثيرات إعصار كاترينا الذي ضرب خليج المكسيك سنة 2005 من جهة أخرى، وبعد استرداد الاقتصاد العالمي عافيته وتحسن أسعار النفط بعد تداعيات الازمة المالية 2008 وما صاحبها من انخفاض ب 35% للأسعار سنة 2009 مقارنة بسنة 2008. ومع ذلك حققت الجباية النفطية نتائج متذبذبة قدرت ب 1682.6 مليار دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2007 أين بلغت 2711.9 مليار دج، وذلك راجع لتدهور حصة الدولة من الانتاج والسقوط الحر لأسعار النفط.

ويوضح الجدول (2-3) أعلاه، النمو الكبير للإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016) حيث تضاعفت ثلاث(03) مرات، حتى بلغت قيمة 5011.6 مليار دج سنة 2016 مقارنة بسنة 2000 أين حققت مبلغ 1578.1 مليار دج. كما نلاحظ أن المساهمة الكبيرة للجبائية البترولية في الإيرادات الحكومية والتي سجلت نسبا عالية تجاوزت 70% في السنوات 2005، 2006 و 2007، بينما انخفضت تدريجيا بعد سنة 2008 لتصل إلى 34% سنة 2016. والملاحظ أن انخفاض اسعار النفط لم تؤثر على الإيرادات العامة للدولة وذلك بسبب ارتفاع نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الحكومية حيث انتقلت من 40 % سنة 2010 إلى 62% سنة 2015، في حين انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية خلال هذه المرحلة، حيث يرجع هذا الى جملة الاصلاحات الكبيرة التي باشرتها الحكومة من اجل زيادة مداخيل الجباية العادية وتفاذي ازمة انخفاض اسعار النفط، وتمثلت هذه الاجراءات التصحيحية في إطار قانون المالية 2016. وتدعو موازنة سنة 2016 التي وضعت على أساس افتراض سعر النفط عند 35 دولار للبرميل في المتوسط إلى تخفيض الانفاق 09% -معظمه في النفقات الرأسمالية- وزيادة نسبتها 04 % إيرادات الضرائب، وتشتمل مجموعة اجراءات تعزيز الإيرادات على زيادة نسبتها 36% في اسعار الوقود، ورفع معدلات ضريبة القيمة المضافة على استهلاك الوقود والكهرباء، وزيادة الضرائب على تسجيل السيارات. حيث ساهمت هذه الاصلاحات في الرفع من نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة. وكما نوضحه في الشكل (5-3).

الشكل رقم (5-3): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الحكومية في الجزائر للفترة

الوحدة (مليار دج)

(2016-2000)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-3) اعلاه.

لقد اعتمدت الجزائر سعرا مرجعيا لبرميل النفط عند 37 دولارا بداية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2016، حتى عندما فاق سعره 100 دولار، لتقوم بتحويل الفارق إلى صندوق ضبط الإيرادات، والذي بلغ 51 مليار دولار في 2015، ومنه يتم تمويل العجز الحالي في الميزانية. وخلال النصف الأول من سنة 2016 تراجعت مداخيل البلاد من صادرات المحروقات لتستقر عند مستوى 12.6 مليار دولار، مقابل 18.3 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2015.

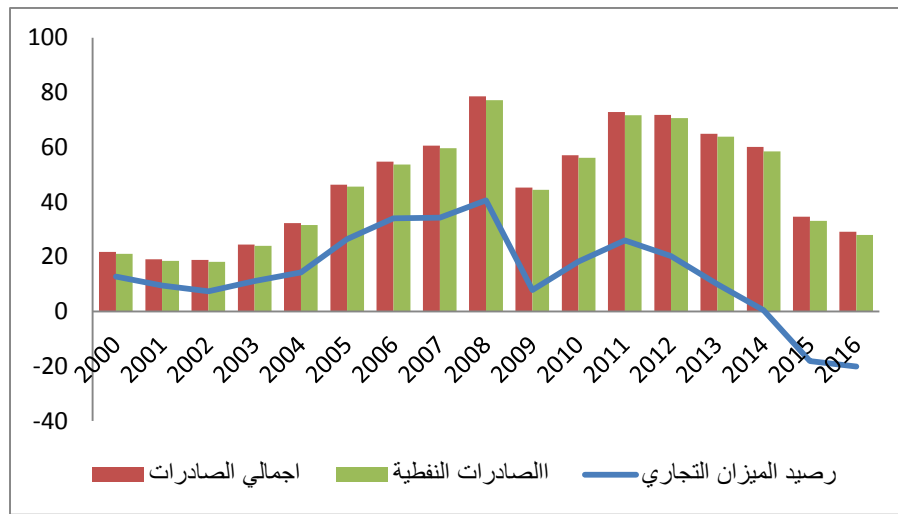
إن اعتماد الجزائر على إيرادات المواد الهيدروكربونية يجعلها تظل عرضة بشدة للتقلب في أسعار النفط العالمية في مواجهة المخزونات النفطية العالمية الكبيرة، وضعف الطلب عما هو متوقع، وربما يؤثر على الانخفاض في أسعار النفط أيضا على الاستثمار في القطاع الهيدروكربوني، فالإيرادات الحكومية تحت الضغط خاصة ما يشكله السخط الاجتماعي الناتج عن تخفيضات الانفاق الحكومي والزيادات الضريبية وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب.

الفرع الثالث: أهمية الصادرات النفطية في الميزان التجاري:

يلعب النفط دورا أساسيا في التجارة الخارجية للجزائر، إذ تحتل الصادرات النفطية موقعا بارزا في الميزان التجاري للجزائر. تتبين لنا أهمية الإيرادات النفطية في تحديد قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري للجزائر من خلال العلاقة الطردية بين تطور العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري وهو ما يظهره الشكل رقم (3-6).

الشكل رقم: (3-6)

مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الملحق رقم 01

من الجدول أعلاه نلاحظ العلاقة الطردية بين إجمالي الصادرات والصادرات النفطية وتظهر أهمية النفط في هيمنة صادرات النفط بنسبة تتراوح بين 96% و 98 % من إجمالي الصادرات، حيث بلغت الصادرات النفطية زيادة تدريجية بداية من سنة 2002 إلى غاية 2008 أين حققت مبلغا قدره 77.19 مليار دولار في حين ارتفع إجمالي الصادرات الى 78.59 مليار دولار كأعلى قيمة خلال الفترة نظرا لبلوغ اسعار النفط مستويات كبيرة (99.9 دولار / للبرميل)، ونظرا لتبعات الازمة المالية العالمية سنة 2008 ومع انخفاض أسعار البترول تهاوت معه نسبة الصادرات النفطية لتحقق قيمة 44.42 مليار دولار و 45.19 مليار دولار بالنسبة للصادرات الاجمالية.

وفي سنة 2011، وبعد انخفاض الدولار الامريكي والاحداث التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ارتفع سعر البترول ليبلغ رقم قياسي ب 112.9 دولار للبرميل حسب احصائيات البنك المركزي الجزائري، ومن خلاله ارتفعت قيمة الصادرات النفطية إلى 71.661 مليار دولار مشكلة 98% من إجمالي الصادرات.

شهدت الفترة 2011-2016 تذبذب في أسعار النفط العالمية ارتفعت الى ما يقرب 109 دولار للبرميل سنة 2013 ثم انخفاض تدريجي حتى وصل سنة 2016 إلى مستويات قياسية قدرت بـ 45 دولار للبرميل وذلك لأسباب خارجية أثرت على توازن سوق النفط وأربكت معها الدول المصدرة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية، ومن هذه الاسباب¹:

* ارتفاع انتاج الو.م.أ من النفط، حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا؛

* انخفاض الطلب العالمي على الطاقة؛

* ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية؛

* سياسات الاوبك: رفضت منظمة الاوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن، من خلال تقليص حجم الانتاج لامتناس الفائض المقدر بـ 02 مليون برميل، وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كروسيا وإيران.

وقد سجل الميزان التجاري رصيذا موجبا خلال الفترة 2000-2014، كما شهد منح تصاعديا خلال الفترة 2002-2008 تزامن مع تحسن اسعار النفط، حيث حقق رصيذ الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2008 بمبلغ 40.6 مليار دولار عندما حققت كذلك أعلى قيمة للصادرات النفطية 77.19 دولار. وظهر العجز في الميزان التجاري خلال سنتي 2015 و 2016، عند تدهور اسعار البترول، وهذا ما يبرر التأثير الكبير للصادرات النفطية على رصيذ الميزان التجاري، إذ يتوقف استقرار وتوازن هذا الأخير على مستوى المداخل الناتجة عن الصادرات النفطية والتي تحدد بدورها بمستوى أسعار النفط في الاسواق الدولية.

¹ حمزة بن الزين و وليد فرونفة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة، العدد 03، 2016، ص88.

المطلب الثاني: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (2000-2016):

يحثل النفط مكانة هامة في الاقتصاد السعودي باعتباره العمود الفقري والمورد الأساس، ومن المعروف بأن النفط سلعة استراتيجية يتأثر سعره بمتغيرات مختلفة خارجية كانت أم داخلية، ولكن لا تقتصر على مستويات الإنتاج النفطي فقط، ولكن كذلك عن التطورات السياسية والاقتصادية للدول الرئيسية المنتجة، المصدر منها والمستهلكة، إضافة لنفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية.

الفرع الاول: أهمية الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

يستحوذ القطاع النفطي بشقيه النفط والغاز على نصيب الأسد من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، وبعد هذا أمراً سلبياً لأنه يضع اقتصاد المملكة تحت رحمة التغيرات في أسواق النفط العالمية.

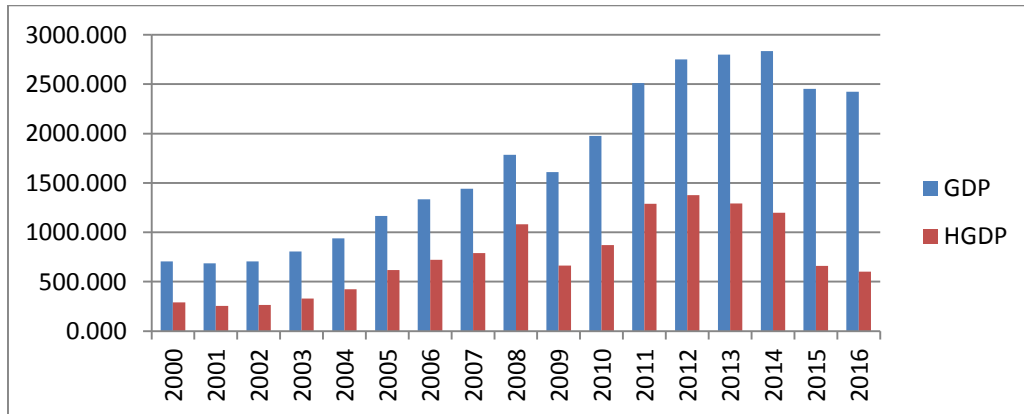
لقد شكل الناتج من القطاع النفطي (HGDP) نسبة 61% سنة 2008 و 25% سنة 2016 من الناتج المحلي الاجمالي للمملكة. حيث تزايد الناتج النفطي في الفترة (2000-2008) من 287.19 مليار ريال إلى 1081.23 مليار ريال كما تطور كذلك الناتج المحلي الاجمالي من 706.7 مليار ريال إلى 1786.17 مليار ريال عند نفس الفترة. كما هو موضح في الشكل. (3-7).

وفي سنة 2009 وتأثراً بالأزمة المالية العالمية وتدهور أسعار النفط، انخفض الناتج النفطي بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي (GDP) أي (-40% و -10%) على التوالي، وانخفضت معها مساهمة القطاع النفطي في الناتج ب 40% بعدما كانت 61% سنة 2008.

وفي عام 2010، غيرت الحكومة السعودية سنة الاساس لحساب الناتج المحلي الاجمالي، وقد أدى ذلك إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في السنوات الاخيرة بسبب الزيادة في حصة القطاع النفطي، فقد ارتفع مساهمة القطاع النفطي إلى 45.1% بدلا من 21.2% في نفس السنة، في حين تقلصت مساهمة القطاعات غير النفطية. وكما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل. (3-7)

يبين مساهمة القطاع النفطي السعودي في الناتج المحلي الاجمالي في السعودية للفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على بيانات الملحق رقم 02.

ومع تعافي أسعار البترول (النفط العربي الخفيف) وارتفاعها لتبلغ سنة 2012 مبلغ 110.22 دولار للبرميل، شكل ناتج القطاع النفطي نصف الناتج المحلي الاجمالي.

لقد نما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية عام 2013 بنسبة 1.7%، وانخفضت مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة وفق الاسعار الجارية من 50% عام 2012 إلى 46% عام 2013، أي تسجيل معدل نمو بطيء نسبيا بلغ 1.7% بالمقارنة مع نمو اعلى بلغ 9.6% سنة 2012 ومعدل نمو بلغ 27.1% سنة 2011. كما سجل الناتج النفطي نموا سلبيا قدره (-6%) بقيمة 1290.79 مليار ريال عام 2013. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى بقاء اسعار النفط عند مستويات مرتفعة في الاسواق العالمية خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى ازدياد انتاج المملكة من النفط والغاز والبتروكيماويات.

وفي عام 2014، عملت السعودية على زيادة معدل انتاجها إلى 9.71 مليون برميل يوميا في المتوسط بدلا من 9.63 مليون برميل يوميا في عام 2013. حيث ابقت المملكة مستويات الانتاج عالية، لأنها قامت بمعالجة المزيد من النفط الخام في مصفايتين هما مصفاة ساتوب (مشروع مشترك بين شركة أرامكو السعودية وتوتال) ومصفاة ينبع (مشروع مشترك بين شركة ارامكو السعودية وسينوبك) التي بدأت العمل في عام 2014. كما عالجت المصافي المحلية 2.22 مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر، وهو أعلى مستوى يتم معالجته في غضون شهر واحد منذ شهر يناير في عام 2002، وذلك لأن المملكة قامت باستخدام المزيد من النفط الخام بمعدل يومي لتوليد الطاقة.

ونظرا للصدمة النفطية العالمية سنة 2014 وانهيار اسعار النفط لتبلغ مستوى قياسي ب 40.96 دولار للبرميل سنة 2016 وتنخفض مساهمة ناتج القطاع النفطي إلى الربع (25%) من الناتج المحلي الاجمالي وبمبلغ قدره 601.13 مليار دولار.

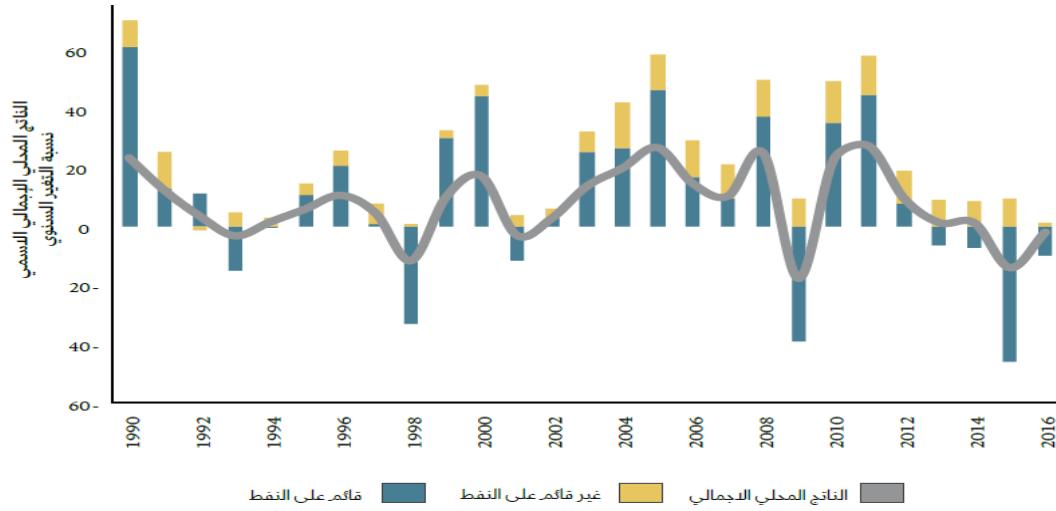
وتُعزى نوبتا الهبوط لسنتي (1986 و2014) إلى عوامل تتصل بالمعروض، سببها زيادة في إنتاج النفط في بلدان غير أعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وكذلك إجراءات اتخذتها بلدان أوبك في سعيها للحفاظ على حصتها في السوق، مع استمرار ضعف الطلب. وازضافة إلى ذلك حدث انخفاض قصير الأجل للأسعار دفعت إليه عوامل الطلب في عام 2008 في بداية الركود العظيم، لكن سرعان ما انتعشت الأسعار مع صعود الطلب العالمي على الوقود.

تشير بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية إلى انخفاض نموه خلال الفترة 2000-2016 في السنوات (2001-2009-2015-2016) بنسب (-2.9%، -9.9%، -13.5%، -1.12%) وذلك للتأثر المباشر بانخفاض أسعار النفط، أما نمو الناتج المحلي للقطاع النفطي فانخفض في نفس السنوات بنسب (-12%، -39%، -45%، -9%) على التوالي. وهنا نلاحظ الارتباط الكبير للناتج

المحلي الاجمالي بالقطاع النفطي أي كلما زاد انخفاض نمو القطاع النفطي كلما زاد انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي والعكس. وكما هو موضح في الشكل. (3-8)

الشكل رقم(3-8):

نمو الناتج المحلي الاجمالي السعودي بالأسعار الجارية القائم على النفط وغير القائم على النفط للفترة 2016-1990



لا يزال انخفاض أسعار النفط يفرض تحديات أمام تحقيق النمو واستدامة المالية العامة في المملكة. ورغم التعافي من متوسط شهري بلغ 30 دولاراً للبرميل في أوائل عام 2016 ليصل إلى 54 دولاراً للبرميل، فإن الأسعار في جانفي 2017 ظلت أقل بكثير من نصف مستوى ذروتها الذي بلغته في عام 2014. ولأن قطاع النفط والغاز يشكّل نحو 80% من إيرادات الموازنة العامة وأكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي فإن المملكة لا تزال عرضة للتأثر بانخفاض الأسعار.

الفرع الثاني: أهمية الإيرادات النفطية في الإيرادات الحكومية: شكلت العائدات النفطية المحرك الأساسي لعجلة التنمية في المملكة العربية السعودية، لكونها المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية العامة، والتي تم توجيهها لتلبية متطلبات الانفاق العام الاستثماري والتشغيلي. إن استدامة عملية التنمية تتطلب تعزيز الاستثمار الأمثل للعائدات النفطية، ومن ثم تعزيز توجيه الإيرادات النفطية نحو الاستثمار في أصول إنتاجية مستدامة تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة.

لقد أدى الانحسار في الطلب العالمي على النفط في السنوات من 2000 إلى 2002، إلى انخفاض الإيرادات النفطية للمملكة، وقد أدى كذلك التباطؤ الاقتصادي سنة 2007 إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الذي أثر بدوره في انخفاض أسعار النفط في الربع الأول من السنة، مما نتج عنه تدهور الإيرادات النفطية في عام 2007 لتتحقق مبلغ 562.19 مليار ريال بعدما حققت 604.47 مليار ريال سنة 2006. وشهد عام 2008 زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية شكلت 89% من الإيرادات الحكومية،

وتعزى الزيادة الكبيرة الى الطلب المرتفع على النفط من الاقتصاديات الناشئة. ولكن في عام 2009 تسببت الازمة المالية العالمية في هبوط الاسعار والصادرات. يضاف إلى ذلك الاوضاع الانكماشية التي سادت في الدول المتقدمة ما أدى الى انخفاض كبير في إيرادات النفط بنسبة 55.82%.

لقد تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 11.75 % إلى نحو 913.75 مليار ريال خلال عام 2014 مقابل انخفاض نسبته 9.5% في عام 2013، حيث بلغ النصيب المئوي للإيرادات النفطية نحو 87% من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال سنة 2014 مقابل 90% في العام 2013 (جدول رقم (3-3)).

الجدول رقم (3-3):

مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الكلية في السعودية خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	الإيرادات العامة (مليار ريال)	الإيرادات النفطية (مليار ريال)	النسبة المئوية %	سعر النفط دولار
2000	258.1	214.424	0.83	26.81
2001	228.2	183.915	0.81	23.06
2002	213	166.1	0.78	24.32
2003	293	231	0.79	27.69
2004	392.3	330	0.84	34.53
2005	564.3	504.54	0.89	50.21
2006	673.682	604.47	0.90	61.1
2007	642.8	562.19	0.87	68.75
2008	1100.99	983.37	0.89	95.16
2009	509.81	434.42	0.85	61.38
2010	741.62	670.27	0.90	77.82
2011	1117.79	1034.36	0.93	107.82
2012	1247.4	1144.82	0.92	<u>110.22</u>
2013	1156.36	1035.05	0.90	106.53
2014	1044.37	913.35	0.87	97.18
2015	615.91	446.4	0.72	49.85
2016	519.45	333.7	0.64	40.96

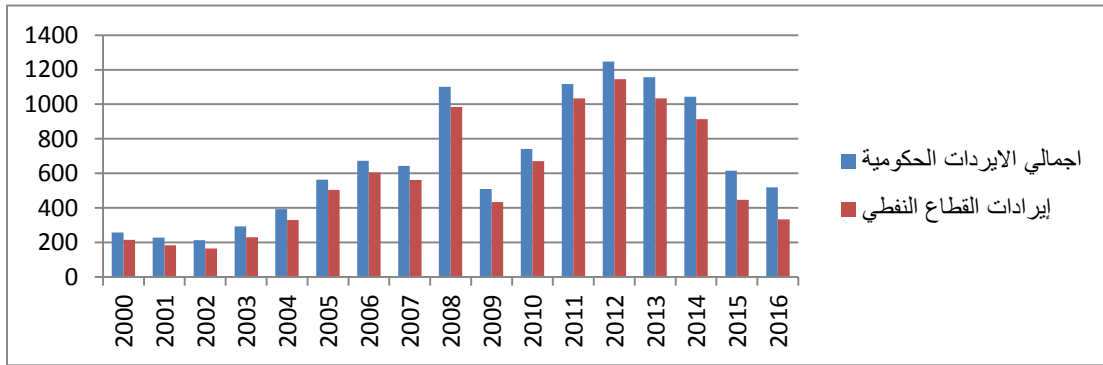
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات التقرير السنوي لمؤسسة النقد السعودي لأعداد مختلفة

يوضح الشكل البياني رقم (3-9) ادناه الارتباط القوي بين إيرادات النفط وإجمالي الإيرادات الحكومية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عناصر الإيرادات الحكومية الأخرى مرتبطة بالإيرادات النفطية أيضا. فرسوم الواردات مثلا، بالرغم أنها تشكل موردا ضئيلا من إجمالي الإيرادات الحكومية، إلا ان ارتفاع الإيرادات النفطية يؤدي إلى زيادة حجم الواردات، وبالتالي يجري تحصيل رسوم أعلى مقابل هذه الواردات.

تهيمن الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة في المملكة في الفترة (2000-2016) بنسب تجاوزت 90% في سنتي 2011، 2012، بلغت خلالها أسعار النفط مبالغ قياسية (107.82 دولار، 110.22 دولار) على التوالي، كما حققت الإيرادات النفطية أدنى نسبة لها من الإيرادات العامة سنة 2016 بـ 64% وبمبلغ 333.7 مليار ريال مقابل 519.45 مليار ريال كإيرادات اجمالية، وبلغت عندها أسعار النفط مبالغ منخفضة قياسية خلال سنة 2016 بـ 40.96 دولار للبرميل. والشكل البياني التالي يوضح الارتباط الوثيق بين الإيرادات النفطية والإيرادات الحكومية للمملكة العربية السعودية.

الشكل. رقم (9-3)

مساهمة الإيرادات النفطية السعودية في إجمالي الإيرادات الحكومية للفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (3-3) أعلاه.

الفرع الثالث: أهمية الصادرات النفطية في الميزان التجاري

يعد النفط أهم صادرات المملكة من السلع وأبرز بنود حساب رصيد الميزان التجاري، لذا فالتغير في أسعاره وكمية إنتاجه يؤثر على وضع الصادرات الجمالية ومنه على رصيد الميزان التجاري، وطبقا لإحصائيات مؤسسة النقد السعودي السنوية شكلت الصادرات النفطية أكثر من 75% خلال الفترة 2000-2016، وبلغت النسبة أكثر من 88% خلال السنوات 2000-2008، بلغت الصادرات النفطية مبلغ كبير قدر بـ 1053.86 مليار ريال سنة 2008، مقابل 769.935 مليار ريال سنة 2007، بزيادة قدرها 37% ما رفع من قيمة الصادرات الاجمالية حتى بلغت 1175.48 مليار ريال سنة 2008 مقابل 874.40 مليار ريال سنة 2007 أي بزيادة قدرها 34%. حيث تطور رصيد الميزان التجاري إيجابيا بنسبة 39% مقارنة بسنة 2007.

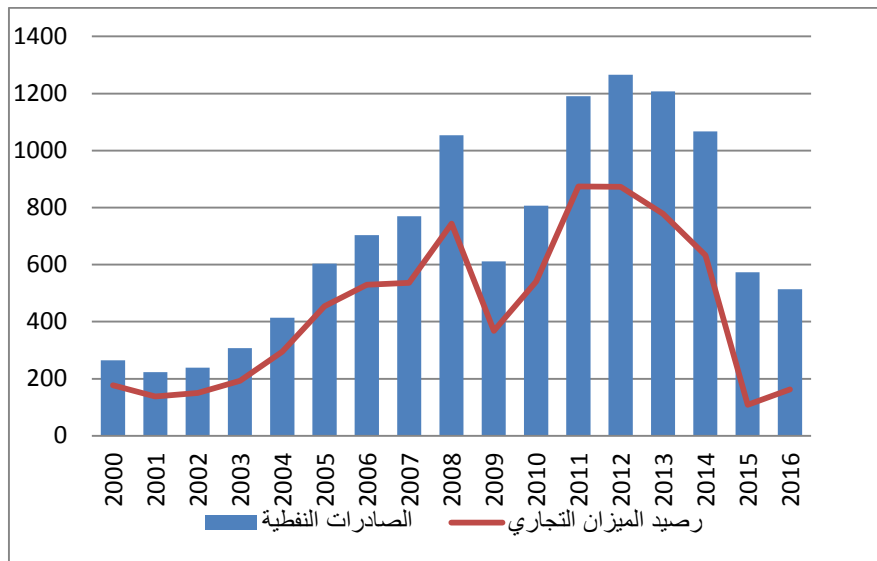
وتأثر رصيد الميزان التجاري بتأثيرات الازمة المالية العالمية في سنة 2008، حيث انخفض رصيده بـ (-51%) سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وهذا بسبب تراجع إجمالي الصادرات بـ (-38%) وقيمة الصادرات النفطية بـ (-42%).

ومع تعافي الاقتصاد السعودي، وفي سنة 2011 شكلت الصادرات النفطية حوالي 87.1% من إجمالي صادرات المملكة السلعية. وبلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 107.82 دولار للبرميل

مقابل 77.82 دولار سنة 2010، وفيما يخص انتاج المملكة من النفط الخام بلغ متوسط انتاج المملكة لعام 2011 نحو 9.3 مليون برميل يوميا مقابل 8.6 مليون برميل يوميا في العام 2010. وأدى ارتفاع اسعار النفط وكمية انتاجه إلى ارتفاع قيمة صادرات المملكة النفطية ب 48% سنة 2011، حيث زادت قيمة الصادرات الاجمالية بنسبة 45% مقارنة بالسنة السابق. كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (10-3)

مساهمة الصادرات النفطية في رصيد الميزان التجاري السعودي للفترة 2000-2016
(الوحدة مليار ريال)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-3) أدناه.

حققت الصادرات النفطية السعودية تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2000 - 2008)، حيث حققت قيمة 1053.86 مليار دولار سنة 2008 مقارنة بحوالي 265 مليار دولار سنة 2000، وتدهورت سنة 2009 لتبلغ 611.49 مليار دولار، وعادت للارتفاع حتى حققت أكبر قيمة لها سنة 2012 قدرها 1265.55 مليار دولار، وخلال عام 2015 بلغت 763.3 مليار ريال أي بانخفاض قدره (-41%) مقارنة بانخفاض سنة 2014 ب(-9%)، وتدهور رصيد الميزان التجاري سنة 2015 ب(-83%) مقارنة بسنة 2014، والذي تحسن رصيده سنة 2016 ب 50% مقارنة بسنة 2015. والسبب انهيار اسعار البترول بنسبة 48.7% مقارنة بسنة 2014. والجدول رقم (4-3) يوضح مساهمة صادرات النفط في الصادرات الاجمالية للمملكة العربية السعودية.

إن الوضع المالي للمملكة السعودية في المستقبل يعتمد وبشكل رئيسي على ثلاثة عوامل هي: حجم الانتاج النفطي وتطور أسعار النفط ومعدل صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول رقم (3-4)

مساهمة القطاع النفطي السعودي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2016)

النسبة المئوية % لصادرات النفط من الصادرات الاجمالية	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)	السنوات
<u>0.91</u>	264.951	290.60	177.40	2000
0.88	223.532	254.90	138.00	2001
0.88	238.587	271.70	150.70	2002
0.88	307.591	349.66	193.26	2003
0.88	414.059	472.50	294.94	2004
0.89	604.063	677.14	454.34	2005
0.89	703.69	791.34	529.94	2006
0.88	769.935	874.40	536.31	2007
<u>0.90</u>	1053.86	1175.48	743.73	2008
0.84	611.49	726.17	367.88	2009
0.86	807.176	941.79	541.05	2010
0.87	1191.051	1367.62	<u>874.17</u>	2011
0.87	<u>1265.55</u>	<u>1456.50</u>	<u>873.03</u>	2012
0.86	1207.08	1409.52	778.94	2013
0.83	1067.09	1284.12	632.24	2014
0.75	573.41	763.30	108.30	2015
0.75	513.47	688.40	162.80	2016

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات التقرير السنوي لمؤسسة النقد السعودي لأعداد مختلفة

المطلب الثالث: صناديق الثروة السيادية كأداة استخدام العوائد النفطية

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد". وكذلك بالمملكة العربية السعودية بـ "صندوق الاستثمارات العامة" و "صندوق الاصول الاجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)"

الفرع الاول: ماهية صناديق الثروة السيادية:

ترجع نشأة صناديق الثروة السيادية إلى فترة طويلة، على الأقل منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث تم إنشاء أول صندوق للثروة السيادية في دولة الكويت عام 1953، وهو هيئة الاستثمار الكويتية (الهيئة العامة للاستثمار). وفي عام 1969 وصل عدد الصناديق إلى ثلاثة فقط، ثم إلى 21 عام 1999 على مستوى العالم. وقد شهدت صناديق الثروة السيادية، نمواً هائلاً على المستوى الدولي خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، ليصل عددها إلى نحو 53 صندوقاً في منتصف سنة 2008. حيث قُدرت قيمة مجموع أصول صناديق الثروة السيادية في مارس 2011 بمبلغ 4.3 تريليون دولار¹، منه مبلغ 3.5 تريليون دولار كأصول تمتلكها بلدان نامية وبلدان ناشئة. حيث تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن "معهد صناديق الثروة السيادية" SWF Institute، في فيفري 2016، إلى أنه يتواجد في العالم الآن 78 صندوق ثروة سيادية، تتبع خمسين دولة، ويبلغ إجمالي قيمة استثماراتها نحو 7 تريليون دولار. ومن ضمن هذه الصناديق، تبلغ الاستثمارات المرتبطة منها بالنفط والغاز نحو 4 تريليون دولار، أي بنسبة 57% من إجمالي قيمة استثمارات صناديق الثروة السيادية، بينما تبلغ الاستثمارات المرتبطة منها بمجالات أخرى، بخلاف النفط والغاز، نحو 3 تريليون دولار، أي بنسبة 43% من الإجمالي.

ولم يكن غريباً أن صناديق الثروة السيادية قد بدأت بدولة مُصدّرة للنفط، وأن جاذبيتها كانت لفترة طويلة تثير اهتمام مُنتجي المواد الأولية أساساً، حيث إن هذه الصناديق وُجدت مبدئياً لخدمة غرضين أساسيين²:

الغرض الأول: تفادي الآثار السيئة على اقتصادات الدول المعتمدة على إنتاج وتصدير المواد الأولية نتيجة التقلبات الحادة في أسعارها من فترة لأخرى، وبالتالي تخدم هذه الصناديق غرض التنوع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال استغلال الفوائض المتحققة في أوقات ارتفاع أسعار النفط، لتحقق عوائد تُعوّض النقص عند تراجع أسعاره.

الغرض الثاني: فارتبط بطبيعة المواد الأولية التي تنتجها الدول المهتمة بصناديق الثروة السيادية، حيث تعتبر موارد مثل النفط والغاز الطبيعي قابلة للنضوب مستقبلاً، وبالتالي يتطلب غرض تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين الأجيال أن يتم استثمار أجزاء من متحصلات الصادرات الرئيسية للدولة المنتجة للمواد الأولية، بحيث تأتي بدخل للأجيال القادمة حال نضوبها.

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جنيف، تقرير أقل البلدان نمواً، الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، الامم المتحدة نيويورك وجنيف، 2011، ص31.

² احمد الصفتي، الخليج نموذجاً: مستقبل الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الاطلاع:

، <http://rawabetcenter.com/archives/26203>، على الرابط: 17:15، 2018/08/08

لكن يُلاحظ هنا أن فكرة الصناديق قد تطورت بصورة جعلتها لا تقتصر فقط على منتجي المواد الأولية، فثمة عدد من الدول، وعلى رأسها الصين، أصبحت تعمل على إنشاء صناديق الثروة السيادية لاستثمار فوائضها من المعاملات التجارية الخارجية، من أجل تعظيم العائد الاقتصادي للدولة، وأحياناً لممارسة نفوذ سياسي في مناطق هامة لها، بما يمكن أن يجعل مثل هذه الصناديق ذراعاً فعّالاً لممارسة القوة الاقتصادية الناعمة على الساحة العالمية.

وجاء الانتشار المتنامي لصناديق الثروة السيادية، نتيجة للفوائض المستمرة الكبيرة التي سجلتها الحسابات الجارية في العديد من الاقتصادات الآسيوية والدول المصدرة للنفط.

وترجع هذه الفوائض إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية والأوضاع المواتية للموازن التجارية، وترجمت إلى تراكم سريع في الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية. وبلغت الاحتياطات مستوى يعتقد كثير من الدول أنه يوفر قدرًا كافيًا من هامش الأمان في مواجهة الصدمات المالية أو الاقتصادية، رغم أن كثيرًا من هذه الدول لا يزال يواجه احتياجات تنمية هائلة وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والصين ودولة الكويت والنرويج من بين الدول التي تضم أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم.

ويعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها¹ "صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتتشأ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتتشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة".

لا تتشابه صناديق الثروة السيادية، ومن ثم يصعب العثور على تعريف واحد يناسب جميعها. وتتعلق الاختلافات الرئيسية بين العديد من التعريفات المختلفة بالسيطرة الفعلية للحكومة على الصناديق. ويلخص تقرير خاص أعده دويتشه بنك السمات المميزة لصناديق الثروة السيادية، على النحو التالي²:

- 1- السيادية؛
- 2- إدارة منفصلة بعيدا عن احتياطات البنك المركزي؛ 3-
- التعامل بقدر أكبر مع العملات الأجنبية؛ 4- عدم وجود مسؤوليات قانونية واضحة؛
- 5- قدرة أكبر على تحمل المخاطر؛ 6- أفق استثماري طويل الأمد؛
- 7- احتمالية التعامل في استثمارات استراتيجية لتعزيز مردود ذلك على الدولة.

¹ عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد السادس السداسي الأول، 2009، ص 2-3.

² التقرير الموجز رقم 03، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاون، قطر، 2012، ص 07.

الفرع الثاني: أنواع صناديق الثروة السيادية:

بحسب تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2007، فإنه عادة ما يتم تصنيف صناديق الثروة السيادية وفق عدد من المعايير وهي: الأهداف، والقصد من الاستثمار، والمنطقة الجغرافية، ومصدر الأصول.

وبحسب الغرض الرئيسي من تأسيسها، يمكن تمييز صناديق الثروة السيادية إلى خمسة أنواع هي¹:

- 1- **صناديق الاستقرار**: ويتمثل هدفها الأساسي في حماية الموازنة العامة للدولة والاقتصاد ككل، وتحقيق استقرار سعر صرف عملتها مقابل تقلبات ميزان المدفوعات الناشئة عن تقلبات أسعار السلع، وخاصة النفط؛
- 2- **صناديق احتياطي (مدخرات) الأجيال القادمة**: وتهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعاً؛

- 3- **شركات استثمار الاحتياطيات**: وهي التي لاتزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية المحفوظ بها لدى المصرف المركزي، وتتميز برغبتها المتزايدة لتحمل المزيد من المخاطر في سبيل تحقيق عوائد أعلى، ومن ثم الحد من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطيات الدولية؛

- 4- **صناديق التنمية**: وهي التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع ذات الشقين، الاجتماعي والاقتصادي والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في الاقتصاد المعني؛
- 5- **صناديق احتياطيات طوارئ التقاعد**: وهي تغطي التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الموازنة العامة للدولة (من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد).

كما يتم تصنيف الصناديق السيادية حسب مصادر دخلها إلى²:

- أ- **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية (صناديق سيادية نفطية)**: وهي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساساً النفطية أي أن مواردها تأتي أساساً من صادراتها النفطية. وذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه الموارد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة. ولقد وجدت هذه الدول فكرة الصناديق حلاً للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول. ومن بين هذه الصناديق صندوق هيئة الاستثمار الكويتية، والصندوق النرويجي؛

- ب- **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات التجارية (صناديق سيادية غير نفطية)**: تتمثل مواردها أساساً في فائض الميزان التجاري واحتياطيات الصرف، مع العلم أن هذا النوع من الصناديق موجود في الدول غير النفطية، على غرار سنغافورة والصين، ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطيات العملات الأجنبية للبنوك المركزية سرعان ما تعاضت لتتجاوز 7 تريليون دولار سنة 2008. ولقد تزايد

¹ شريف شعبان مبروك، صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية، سلسلة دراسات استراتيجية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 146، الإمارات، 2009، ص16.

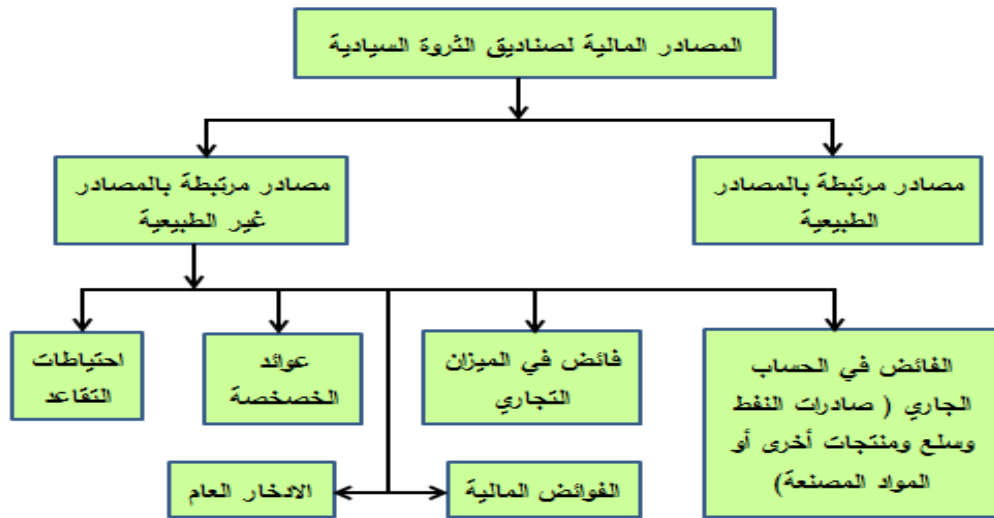
² عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 2-3.

حجمها في سنة 2007 لوحدها بـ 1 تريليون دولار. وتملك الدول النامية 514 هذا المبلغ. ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بالمال كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد؛

ج-الصناديق الممولة بفوائض الخصخصة: دخلت كثير من الدول برامج واسعة لخصخصة القطاع العمومي مما أدى إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة. ففي فرنسا بلغت عوائد برنامج الخصخصة 24مليار دولار. وفي الجزائر بلغت عوائد الخصخصة خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار، وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد. فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون. ونظرا لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدر على التحكم فيه. وانطلاقا من كون المؤسسات المخصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخصخصة إلى صناديق سيادية؛

د-الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية. ولما يلاحظ توالي تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتميمتها بشكل أفضل، مثل الصندوق النرويجي.

الشكل رقم: (11-3) المصادر المالية لصناديق الثروة السيادية



المصدر: زايري بلقاسم، دور صناديق الثروة السيادية في تطوير التمويل الإسلامي في ظل تطورات الاقتصاد السياسي الخليجي، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015، ص 18.

الفرع الثالث: صناديق الثروة السيادية في الجزائر

إن الاعتماد الكبير للدول المنتجة والمصدرة للنفط في ميزانياتها العامة على الإيرادات النفطية سوف ينتهي عاجلا أو آجلا وسيعقد كثيرا السياسة المالية للبلد، ولمعالجة الوضع وتقادي المخاطر المستقبلية الناجمة على التقلبات المفاجئة لأسعار النفط، قامت العديد من الدول ومن بينها الجزائر بإنشاء صناديق سيادية، لها أسماء متعددة ولكن تتقاطع من حيث قواعد إنشائها وأهدافها. حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد (FRR)" (FONDS DE REGULATION DES RECETTES) وتسمى في بعض البلدان بصناديق التثبيت أو صناديق النفط.

أنشئ صندوق ضبط الموارد (FRR) في سنة 2000، التي ميزها الارتفاع المعترف لأسعار البترول مقارنة بالسنوات السابقة، ما زاد في قيمة إيرادات الجباية البترولية التي تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الميزانية العامة¹.

اتخذت الحكومة إجراءات وقرارات صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت على سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات، تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، وحدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل حتى سنة 2008، و 37 دولار حتى سنة 2016، و 50 دولار لسنة 2017، و 55 دولار لسنة 2018. وأمام فارق وصل إلى 9.5 دولار للبرميل بين السعر المرجعي والسعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على امتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

أولاً-تعريف صندوق ضبط الموارد (FRR): Fonds de régulation des recettes : هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص رقم 103-302، وهو عبارة عن حساب حكومي لدى بنك الجزائر بالدينار الجزائري بعنوان صندوق ضبط الموارد. وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".

ويقيد في باب إيرادات صندوق ضبط الإيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة في قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات المتعلقة بسير الصندوق. وينص قانون المالية على أن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

ثانياً-مجال عمل صندوق ضبط الموارد:

إن مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات، يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات أي ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق

¹ للمزيد من التفاصيل أنظر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 38-صادرة بتاريخ 2003/12/29 متضمنة قانون المالية لسنة 2004.

قانون المالية السنوي، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع بنك الجزائر في سداد وتخفيض المديونية الخارجي¹.

ثالثاً-تعديلات صندوق ضبط الموارد:

تم تعديل بعض القواعد والأسس المتعلقة بصندوق ضبط الموارد، وذلك من خلال قانون المالية 2004، 2006، 2016 على النحو التالي:

1-تعديل سنة 2004: إتماماً لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقاً للمادة 66 من قانون 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وتحرر كما يأتي:

المادة 10: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 وعنوانه "صندوق ضبط الإيرادات". ويقتد في هذا الحساب:

أ-في باب الإيرادات:

- * فوائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية؛
- * تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية؛
- * أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق.

ب-في باب النفقات:

- * تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يقل عن تقديرات قانون المالية؛
- * الحد من المديونية العمومية.
- * وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب؛
- * تحدد كفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

ومن خلال تحليل نص المادة 66 لقانون المالية لسنة 2004 فقد تم إضافة حساب جديد لإيرادات الصندوق وهو تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية، ويعود ذلك تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة ارتفاع احتياطاته من العملة الصعبة، حيث بلغت نهاية ديسمبر 2003 مبلغ قدره 32.92 مليار دولار، وكذا إتباع بنك الجزائر استراتيجية جديدة للتسيير للنشط للمديونية تتمثل في الدفع المسبق للديون الخارجية، أي قبل حلول آجالها استحقاقها.

¹ قجاتي عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (2014/1980)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2016/2017، ص 246-247.

2-تعديل سنة 2006: تم تعديل المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 يونيو سنة 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بنص المادة 25 من الامر رقم 04-06 مؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427هـ الموافق لـ 15 يوليو سنة 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006. وهذا نصها:

المادة 25: تعدّل المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 يونيو سنة 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وتحزّر كما يأتي: المادة 10: " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103- 302 وعنوانه "صندوق ضبط الإيرادات"، ويقيد في هذا الحساب:

أ-في باب الإيرادات:

- * فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية؛
- * تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعّالة؛
- * كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب-في باب النفقات:

- * تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري؛
- * تخفيض المديونية العمومية.

إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب.

تحدّد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

وجديد هذا التعديل يكمن في تسقيف رصيد الصندوق عند مبلغ 740 مليار دينار جزائري حيث لا يمكن تمويل العجز في الموازنة من رصيد الصندوق عند بلوغه هذه القيمة. وتلجأ عندها الدولة لطرق أخرى كالتمويل غير التقليدي (طباعة النقود أو الاصدار النقدي دون تغطية) مثلاً. وذلك للمحافظة على استمرارية مشاريع التنمية.

3-تعديل سنة 2016: تم تعديل المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 يونيو سنة 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بنص المادة 121 من قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الاول 1438هـ الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017. وهذا نصها:

المادة 121: تعدل احكام المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 يونيو سنة 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، المعدلة والمتممة، وتحزّر كما يأتي:

المادة 10: " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 وعنوانه "صندوق ضبط الإيرادات"، ويقيد في هذا الحساب:

أ- في باب الإيرادات: بدون تغيير.

ب- في باب النفقات:

* تمويل عجز الخزينة؛

* تخفيض المديونية العمومية.

الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب. تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

ويكمن التعديل هنا في التخلي عن تسقيف رصيد صندوق ضبط الإيرادات، وترك عملية تمويل عجز الخزينة مطلقا بدون قيود ولا شروط، وهذا التعديل يعكس لنا حالة الهدوء بعد حالة الاستنفار القصوى للدولة سنتي 2015 و 2016 (التقشف، زيادة الضرائب...)، وذلك بفضل تحسن اسعار البترول التي تجاوزت الـ 54 دولار في بدايات سنة 2017، وتحقيق زيادة في الإيرادات العامة تناهز 13% مقارنة بسنة 2016، والتي قدرت بـ 5635 مليار دينار (51 مليار دولار)، وتوقع الدولة ان يتراجع عجز الخزينة بنحو النصف مقارنة بسنة 2016 بحيث سينخفض من 15% إلى 8%.

رابعا- أهمية صندوق ضبط الموارد: يستمد صندوق ضبط الموارد أهميته انطلاقا من تحوله في فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط الآتية¹:

✓ مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛

✓ ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛

✓ تغطية العجز في الميزانية العامة؛

✓ يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية أو سوء تقديرها، وهنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى "صندوق ادخار".

خامسا- موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات: خلال الفترة 2000-2017: وتتمثل موارد الصندوق في فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كلّ الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

حيث سجل صندوق ضبط الموارد تطورات هامة في وضعيته منذ إنشائه، وكان ذلك خلال التعديلات التي اجريت على اهدافه عبر قوانين المالية 2004، قانون المالية التكميلي 2006، قانون المالية 2017.

¹ زغيب شـهرزاد وحليمي حلـيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد التاسع، الدنمارك، 2011، ص43. على الرابط: http://www.ao-academy.org/docs/academy_magazine_9.pdf

الفصل الثالث — التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد النفطية

ومن خلال الجدول رقم (3-5) أدناه نوضح أهم التطورات في الموارد والاستخدامات للصندوق في الفترة الزمنية (2000-2017).

الجدول رقم (3-5)

تطور متاحات صندوق ضبط الموارد الجزائري 2000-2017

نسبة متاحات ص ض / الناتج الداخلي الخام %	الرصيد بعد الاقتطاع	تمويل عجز الخزينة	تسديد تسبيقات البنك المركزي	رأسمال الدين العام المقطوع	المتاحات قبل الاقتطاع	الفائض	الجباية البترولية المحصلة	الجباية البترولية المقيدة في الميزانية	الرصيد في نهاية السنة	مليار دينار
5.6	232.2	0.00	0.00	221	453.2	453.2	1173.2	720.0	0.00	2000
4.1	171.5	0.00	0.00	184.47	356	123.9	964.5	840.6	232.1	2001
6.2	27.9	0.00	0.00	170.06	198	26.5	942.9	916.4	171.5	2002
6.1	320.9	0.00	0.00	156	476.9	448.9	1285	836.1	27.9	2003
11.74	721.7	0.00	0.00	165.56	944.4	623.5	1485.5	862	320.9	2004
24.4	1842.7	0.00	0.00	247.8	2090.5	1368.8	2267.8	899	721.7	2005
34.4	2931	91.5	0.00	618.1	3640.7	1798	2714	916	1842.69	2006
34.4	3215.5	531.9	608	314.6	4669.9	1738.8	2711.8	973	2931	2007
38.8	4280.1	758.2	0.00	465.4	5503.7	2288.2	4003.6	1715.4	3215.5	2008
43.3	4316.5	364.3	0.00	0.00	4680.7	400.7	2327.7	1927	4280.07	2009
40.4	4842.8	791.9	0.00	0.00	5634.8	1318.3	2820	1501.7	4316.5	2010
36.9	5381.7	1761.5	0.00	0.00	7143.2	2300.3	3829.7	1529.4	4842.84	2011
34.8	5633.8	2283.3	0.00	0.00	7917	2535.3	4054.3	1519	5381.7	2012
33.4	5563.5	2132.5	0.00	0.00	7695.9	2062.2	3678.1	1615.9	5633.7	2013
25.6	4408.1	2965.7	0.00	0.00	7373.8	1810.3	3388.1	1577.7	5563.51	2014
12.4	2072.2	2886.5	0.00	0.00	4958.7	550.6	2273.5	1722.9	4408.1	2015
6.0	1042.6	1119.6	0.00	0.00	2162.2	90	1772.6	1682.6	2072.2	2016
0.52	100.9	941.7	0.00	0.00	1042.6	0.00	2200.1	2200.1	1042.6	2017

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، مذكرة عرض مشاريع قوانين المالية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018. <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

من خلال الجدول (3-5) نلاحظ أن الصندوق سجّل تطورات هامة في وضعيته منذ إنشائه، وكان ذلك من خلال التعديلات التي اجريت عبر قوانين المالية 2004، قانون المالية التكميلي 2006، قانون المالية 2017.

* **الفترة 2000-2005:** حددت أهداف الصندوق في هذه الفترة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض حجم المديونية العمومية؛ وسددت من رصيد صندوق ضبط الموارد خلال هذه الفترة مستحقات الدين العمومي التي تجاوزت 85% من الرصيد المتاح من الصندوق سنة 2002، وانخفضت نسبتها إلى 11.8% سنة 2005، كما تميّزت هذه الفترة بإدخال تعديل على القواعد المنظمة لنشاط الصندوق سنة 2004؛ حيث تم إضافة مورد جديد للصندوق يتمثل في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية من أجل دعم عمليات الصندوق الخاصة بالسداد المسبق للمديونية العمومية الخارجية، وهي سياسة جديدة شرعت الحكومة في تنفيذها ابتداء من سنة 2004.

* **الفترة 2006-2008:** تميّزت بإدخال تعديلات على أهداف الصندوق في 2006، والمتمثلة في تسقيف رصيد صندوق ضبط الموارد (FRR) بحد أدنى لا يمكن ان تنخفض قيمته عن 740 مليار دينار جزائري في عملية تمويل عجز الخزينة العمومية وتخفيض حجم المديونية العمومية؛ وتميزت هذه الفترة كذلك بالتزايد المستمر لعجز الخزينة العمومية بلغ سنة 2008 نسبة 14% من الرصيد المتاح، وانخفاض مستمر للديون العمومية التي بلغت سنة 2008 نسبة 8.4% من الرصيد المتاح في الصندوق والذي يعادل مبلغ 465.4 مليار دج.

* **الفترة 2009-2015:** تميزت هذه الفترة بالنمو المستمر لمعدل العجز في الخزينة العمومية حتى تجاوز الـ 50% من الرصيد المتاح للصندوق سنة 2015 بمبلغ قدره 2886.5 مليار دج مسببا تخفيض احتياطي الصندوق لسنة 2014 الذي بلغ 4408.1 مليار دج إلى 2072.2 مليار دج سنة 2015، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في اسعار البترول وانخفاض القيمة البترولية المحصلة بأكثر من 32% بين سنتي 2014 و 2015.

* **الفترة 2016-2017:** تميزت هذه الفترة بإجراء تعديل في باب النفقات سنة 2016، وذلك بالتراجع عن تسقيف رصيد صندوق ضبط الموارد، وتوقيف حسابات برامج التنمية إلى غاية 2016/12/31، وهذا راجع للوضع المالي الصعب للاقتصاد الجزائري الذي بلغت قيمة عجز الخزينة 90% من الرصيد المتاح للصندوق وتوقع نفاذ صندوق ضبط الموارد نهاية 2018 إلى سنة 2019.

الفرع الرابع: صناديق الثروة السيادية في المملكة العربية السعودية:

يشار عادة إلى أن صناديق الثروة السيادية (SWFs) لدول الخليج كبيرة الحجم للغاية وتنمو على نحو غير اعتيادي، حيث يتم تمويلها بواسطة عائدات النفط المتزايدة في المنطقة. وسنوضح في هذا الفرع أهم صناديق الثروة السيادية في السعودية، وطريقة عملها، وحجمها، وفلسفة الاستثمار الخاصة بها. وتوفر العديد من الصناديق في السعودية معلومات حول المبالغ التي تديرها، وفي بعض الأحيان، نوع

الاستثمارات بها. وهناك صندوقان سياديان بالمملكة العربية السعودية " صندوق الاستثمارات العامة " و " صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)".

أولاً-صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)

تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 1952 م، وتعرف أيضا باسم ساما وهي البنك المركزي للمملكة العربية السعودية اختصاراً لـ (Saudi Arabian Monetary Agency)

1-النشأة والتطور: صدر أول مرسوم ملكي بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي في 1952/04/20م، وتم افتتاحها للعمل في شهر أكتوبر من نفس السنة، كما صدر نظام مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم 23 في 1377/05/23هـ الموافق لـ ديسمبر 1957م، والذي فرض رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي على البنوك العاملة في المملكة العربية.

في محرم 1372 هـ الموافق أكتوبر 1952 م تم إلزام البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية سواء بنوك محلية أو أجنبية بالتسجيل لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديم تقارير شهرية توضح حركة البيع والشراء لمختلف العملات، وإيضاح الأرصدة الختامية والافتتاحية من العملات، وفي رجب 1378هـ الموافق أكتوبر 1959 م تم إعطاء مؤسسة النقد العربي السعودي الحق في إصدار التراخيص للبنوك المحلية والأجنبية للعمل في المملكة العربية السعودية.

بعد تأسيس مؤسسة النقد العربي السعودي تم الترخيص للمزيد من فروع البنوك الأجنبية منها بنك القاهرة وبنك لبنان والمهجر وفيرست ناشيونال سيتي بنك التابع لنيويورك، كما تم الترخيص لبعض البنوك المحلية ففي عام 1953 م بدأ البنك الأهلي التجاري بمزاولة أعماله، بينما بدأ بنك الرياض ممارسة أعماله في عام 1957 م، والبنك الوطني في عام 1958 م.

وتمارس مؤسسة النقد دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد السعودي، فعند إنشائها لم يكن للمملكة نظام نقدي خاص بها، وكانت العملات الأجنبية متداولة في المملكة إلى جانب النقود الفضية السعودية، فكانت إحدى المهام الأولى للمؤسسة هي تطوير نظام نقدي للبلاد، وفي غضون ثمانية أعوام ونصف من إنشاء المؤسسة تم إقامة نظام نقدي وطني كما تحولت المملكة من نظام قاعدة المعندين الذهب والفضة إلى نظام العملة الورقية، وكانت المهمة الأخرى التي أولتها المؤسسة اهتماماً خاصاً هي تشجيع نمو نظام مصرفي وطني حيث لم يكن هناك بنوك سعودي¹.

¹ تغريد حسن عبد الله بالخير، مدخل مقترح لتقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية في ضوء مقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2011، ص 10.

2- أهداف مؤسسة النقد العربي السعودي: حدد النظام الأساسي لمؤسسة النقد العربي السعودي الصادر عام 1957 م أهداف مؤسسة النقد العربي السعودي وهي كما يلي¹:

أ- إصدار ودعم النقد السعودي وتوطيد قيمته داخل البلاد وخارجها: تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بسك وإصدار النقد السعودي وكافة الأعمال الأخرى المتصلة بذلك، وتقوم بتثبيت ودعم القيمة الداخلية والخارجية للعملة والعمل على تقوية غطاء النقد، كما تقوم بحفظ الأموال الاحتياطية المرصدة لأغراض النقد.

ب- القيام بأعمال مصرف الحكومة: تقوم المؤسسة بأعمال مصرف الحكومة فتورد فيها كافة واردات الحكومة وتصرف منها مدفوعاتها، ولا يجوز لمؤسسة النقد استلام الودائع الخاصة أو إقراض الحكومة والهيئات الخاصة والأفراد، كما لا يجوز أن يكون لها مصلحة في أي مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي.

ج- مراقبة البنوك التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات: تقوم المؤسسة بمراقبة البنوك التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات وإصدار القواعد والتعليمات الخاصة بهم، وعلى كل بنك تجاري يعمل في المملكة أن يقدم لها شهرياً بيانات عن مركزه المالي.

ثانياً- صندوق الاستثمارات العامة: (PIF): وهو صندوق أصغر حجماً من صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، حيث يُدار بنفس طريقة الصناديق السيادية الخليجية الأخرى، وهو موجه أساساً نحو الاستثمارات الاستراتيجية في الاقتصاد السعودي.

يسعى صندوق الاستثمارات العامة إلى أن يصبح واحداً من أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم وذلك بالعمل على بناء محفظة استثمارية متنوعة ورائدة من خلال الاستثمار في الفرص الاستثمارية الجذابة على الصعيدين المحلي والدولي.

1- النشأة والتطور: يمتد تاريخ صندوق الاستثمارات العامة في المملكة إلى أكثر من (46) عاماً ظل طيلتها رافداً اقتصادياً رائداً ومُسهماً في تطوير العديد من الكيانات الاستثمارية الوطنية؛ فقد أسهم في تأسيس عدد من كبريات الشركات في المملكة منذ أن أنشئ في عام 1971م بموجب المرسوم الملكي رقم (م/24). كما أسهم على مر الأعوام في تمويل العديد من المشاريع والشركات الحيوية والمشاركة فيها، مقدماً الدعم المالي إلى المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

ويتاريخ 3/6/1436هـ الموافق 23/3/2015م حدثت نقلة نوعية في مسيرة الصندوق؛ إذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (270) المتضمن ربط الصندوق بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومن ثم إعادة

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي، نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، مرسوم ملكي رقم 23 بتاريخ 1377/05/23هـ
http://www.sama.gov.sa، (1957م)

تكوين مجلس الإدارة ليصبح برئاسة الأمير: محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود (ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة)، في خطوة بالغة الأهمية، منحت الصندوق صلاحيات أعم، وكلفته بمهام أشمل، وقلّدت مسؤوليات وطنية استراتيجية أكثر حضوراً وأدق توصيفاً.

2- مهام صندوق الاستثمارات العامة¹: يختص صندوق الاستثمارات العامة بتمويل الاستثمار في المشاريع ذات الطابع التجاري سواء كانت تابعة للحكومة المملكة العربية السعودية أو لمؤسسات الإقراض الصناعي المرتبطة بها أو المؤسسات العامة، وسواء كانت المشاريع تنفذ باستقلالية أو عن طريق مشاركة الجهات الإدارية لمؤسسات خاصة، ويتم التمويل عن طريق الإقراض أو الضمان، ويجوز في حالات خاصة ان يتم التمويل عن طريق تخصيص مبالغ يحتاجها مشروع معين، بالإضافة إلى قيام الصندوق بالمساهمة في رؤوس أموال عدة شركات سعودية، كما يساهم في عدة شركات عربية ودولية وثنائية.

ولقد نما دور الصندوق في حقله الاقتصادي بوتيرة متسارعة وخلافة في ضوء الاستراتيجيات العريضة التي أقرها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. وذلك في سياق الجهود المبذولة لدفع عجلة التحول الاقتصادي الوطني والتغيير الإيجابي المستدام في المملكة، وعبر إسهام الصندوق الفعّال في تنمية الاقتصاد المحلي وتوسيع محفظته من الأصول الدولية. مستثمراً في القطاعات والأسواق العالمية وفي تكوين الشراكات الاستراتيجية وإطلاق المبادرات الكبرى، لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية، وتعظيم العائدات المستدامة على الاقتصاد الوطني بما ينسجم مع الأهداف الطموحة التي تتوخاها رؤية 2030.

يتم استثمار كافة الأموال الاحتياطية في المملكة من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) ويتم استثمارها بشكل رئيسي في سندات الخزنة الأمريكية قصيرة الأجل. وبداية من ديسمبر 2010، بلغ مقدار ما تحتفظ به مؤسسة النقد العربي السعودي لصالح الدولة وهيئاتها 392 مليار دولار. وتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإعلان الرقم شهرياً، كما أنها معروفة بتحفظها وعدم رغبتها في الاستثمار في أية سندات بخلاف سندات الحكومات الغربية قصيرة الأجل. وترى مؤسسة النقد العربي السعودي أنها تقوم بدور الخازن لثروة المملكة. كما أنها تسعى إلى الاحتفاظ بالعائدات في شكل استثمارات ذات سيولة عالية، والتي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الفورية للمملكة بدلاً من الاستثمار طويل الأجل في الصناعات أو المؤسسات الأجنبية².

3- المنطلقات والمبادئ: حين فتحت رؤية 2030 أبوابها لمستقبل الوطن، الرؤية التي أعطت الاستثمار أولوية قصوى وحضوراً أقوى، كان لزاماً أن يرتبط ذلك بتطوير استراتيجية جديدة وطموحة تحقق الرؤية. إذ

¹ مجلة المعرفة، تاريخ الاطلاع: 2018/08/11 على الساعة 07:11 على الرابط: <https://www.marefa.org>

² التقرير الموجز رقم 03، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج، مرجع سبق ذكره، ص 07.

إنَّ متطلبات المستقبل، وتحديات الراهن المعاصر تفرض نمطاً تحديثياً يتجاوز التحديات، ويساير التطلعات، الأمر الذي دفع إلى تحديث هيكل الصندوق وتوجهاته، وإعادة صياغة رؤيته ورسالته. ومن هذا المنطلق، راجع الصندوق الأصول التي تقع تحت إدارته، وطوّر لهذا الغرض ست محافظ استثمارية؛ تتألف من أربع محافظ محلية ومحفظتين عالميتين. وترتبط هذه المحافظ بالأهداف الأربعة لبرنامج الصندوق:

✓ **الرؤية:** أن يكون قوة محرّكة للاستثمار والجهة الاستثمارية الأكثر تأثيراً على مستوى العالم، وأن يدعم إطلاق قطاعات وفرص جديدة تساعد على رسم ملامح مستقبل الاقتصاد العالمي، وأن يدفع عجلة التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؛

✓ **الرسالة:** أن يستثمر بفاعلية على المدى الطويل لتعظيم العائدات المستدامة، وأن يُرسخ مكانة الصندوق ليكون الشريك الاستثماري المفضل عالمياً، وأن يدعم جهود التنمية والتنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية؛

✓ **معايير الحوكمة المتبعة:** يرتبط صندوق الاستثمارات العامة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية والذي يقوم بدوره بالإشراف على أداء الصندوق ومراجعة التقارير الدورية التي ترفع له من قبل مجلس إدارة الصندوق؛

✓ **إطار الحوكمة واللجان التنفيذية:** يشمل إطار الحوكمة مجلس الإدارة واللجان التابعة له. والأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمجلس هي: الاستراتيجية والتخطيط، والحوكمة والرقابة، والتنظيم، والتعيين والمكافآت، والإبلاغ والمراقبة، والاستثمار. وتتمثل المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهذه اللجان فيما يلي:

* **مجلس الإدارة:** وضع الاستراتيجية طويلة الأجل، وخطط العمل، وإقرار هيكل الصندوق والمحافظ الاستثمارية، والموازنة، وهيكل الحوكمة، وإصدار قرارات الاستثمار الرئيسية.

* **اللجنة التنفيذية:** مراجعة أداء الصندوق ومواءمة أدائه مع مهمته الرئيسية، وتزويد الإدارة بالتوجيه والإرشاد الاستراتيجي.

* **لجنة الاستثمار:** مراجعة الأنشطة الاستثمارية للصندوق والنظر فيها، بما في ذلك شركات المحافظ الاستثمارية وحوكمتها، والاستثمار وتأسيس الشركات الجديدة، وسياسة الاستثمار، وعمليات نقل الأصول، وأرباح الأسهم والخزانة، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

* **لجنة المراجعة والمخاطر والالتزام:** ضمان التزام الاستثمارات بسياسات إدارة المخاطر، والتدقيق والتعامل مع المخاطر المختلفة، ومنها المخاطر النظامية والتشغيلية ذات الأثر المرتفع. كذلك إقرار خطة استثمارية العمل، وخطة المراجعة السنوية.

* **لجنة المكافآت:** الموافقة على تعيينات الإدارة العليا، وهيكل الأجور والمكافآت العام، وإقرار الإطار العام لإدارة الأداء والتطور الوظيفي.

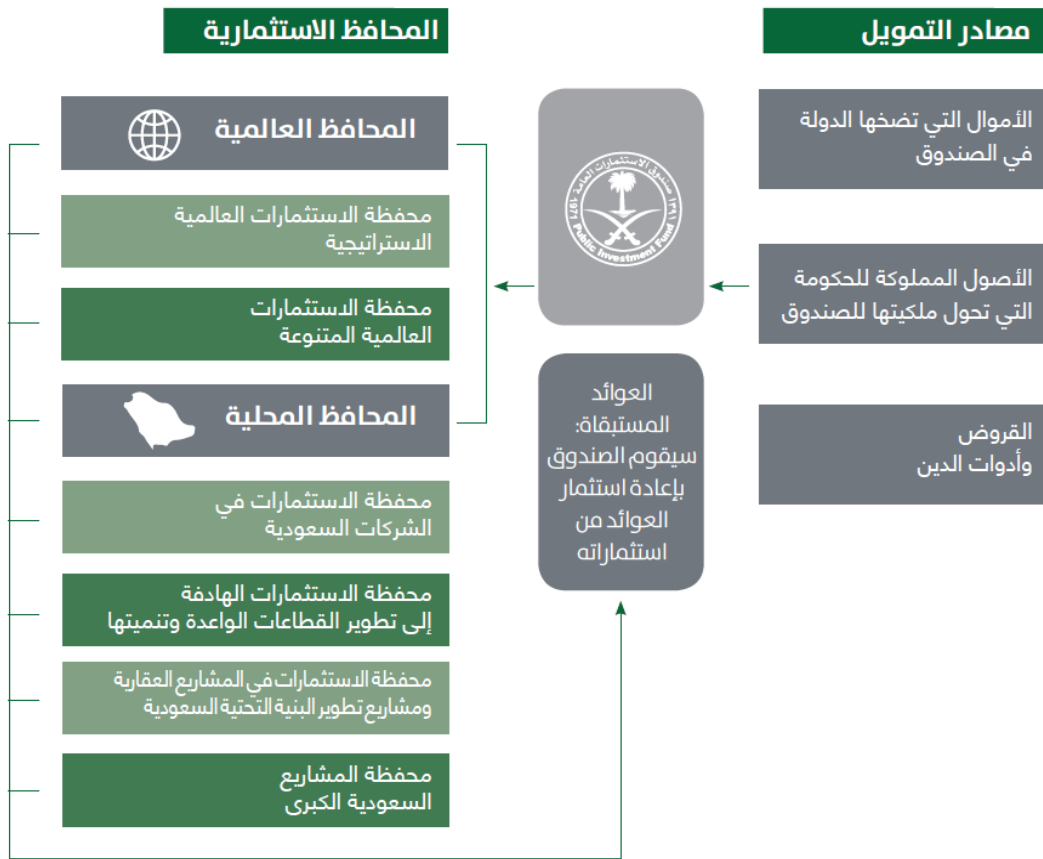
يتبع صندوق الاستثمارات العامة -في الاستثمارات التي يساهم ويشارك بها- معايير وآليات منبثقة من سياسات استثمارية تهدف إلى ضمان تنوع محفظة الصندوق الاستثمارية وتحقيق التوافق الاستثماري فيما بين تلك الاستثمارات من حيث مستوى المخاطر المتعلقة بها ونسبة العوائد المتوقعة منها¹.

4- مصادر تمويل صندوق الاستثمارات العامة: تتمثل مصادر تمويل أعمال الصندوق واستثماراته في أربعة موارد أساسية:

- * الأموال التي تضحها الدولة في الصندوق؛
- * الأصول المملوكة للحكومة التي تحول ملكيتها إلى الصندوق؛
- * القروض وأدوات الدين؛
- * العوائد المستقاة من الاستثمارات (تشمل العوائد من الاستثمارات، والتخارج من الاستثمارات).

الشكل رقم: (12-3)

مصادر تمويل صندوق الاستثمارات العامة



المصدر: برنامج صندوق الاستثمارات العامة (2018-2020)، ص 24.

¹ صندوق الاستثمارات العامة، تاريخ الاطلاع: 2018/11/08، على الرابط: <https://www.pif.gov.sa/ar/pages/AboutPIF.aspx>

الفرع الخامس-مستقبل صناديق الثروة السيادية: من المتوقع أن تلعب صناديق الثروة السيادية دوراً متزايداً في الاقتصاد العالمي مستقبلاً، فالدول التي تعتمد بصورة كبيرة على موارد النفط والغاز الطبيعي تسعى جاهدة لانتهاج مسارين اقتصاديين متوازيين داخلياً وخارجياً قائمين على التنوع.

أما داخلياً، تتبنى غالبية هذه الدول استراتيجيات تنموية قائمة على استغلال مزايا تنافسية بخلاف النفط والغاز، وهو الأمر الذي يتضح بصورة جلية في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، حيث تتبع استراتيجيات التنوع الاقتصادي، والتي تستهدف تقليص دور قطاع النفط في النشاط الاقتصادي، وزيادة دور قطاعات أخرى مثل السفر والسياحة، والخدمات المالية، والتجارة الخارجية، وتقنية المعلومات، وصناعات متطورة تقنياً مثل تصنيع مكونات الطائرات.

وأما خارجياً، فتعمل هذه الدول على تنويع مصادر الدخل وحماية الاقتصاد من آثار الصدمات الخارجية السلبية (مثل تراجع أسعار النفط عالمياً) من خلال إنشاء صناديق الثروة السيادية، ومثال على ذلك أيضاً دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تحتل في الوقت الراهن عالمياً المرتبة الثانية سواء من حيث أكبر الدول استثماراً في هذه الصناديق السيادية، أو من حيث حجم أكبر صندوق فردي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى واحدة من أهم التطورات التي من الممكن أن تغير بصورة ملموسة دور صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي، وهي إعلان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية، عن عزم المملكة إنشاء أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم بحجم استثمارات يزيد عن 2 تريليون دولار، من أجل جعل الاقتصاد السعودي لا يعتمد على النفط خلال العشرين عاماً المقبلة.

يظهر التصور المقترح لهذا الصندوق بصورة جلية جهود التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة الرئيسية للنفط، خاصةً مع تقلبات أسعار النفط خلال العام ونصف الماضيين، وعدم توقع عودتها لمستويات تتجاوز المائة دولار للبرميل، حيث سيتم العمل على بيع جزء لا يتجاوز تقديراته حالياً 5% من أكبر شركة نفط عالمياً، وهي شركة "أرامكو" السعودية، في عام 2018، وتحويل أسهمها إلى صندوق الاستثمار العام، يُستثمر داخل المملكة وخارجها، مع زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية للصندوق من 5% في الوقت الراهن إلى 50% بحلول عام 2020.

سيؤدي مثل هذا التوجه إلى تقوية روابط الاقتصادات المعتمدة في الوقت الراهن على النفط بالاقتصاد العالمي، وتنويع العلاقة بينهما، بحيث لا تقتصر على توفير الطاقة الهيدروكربونية، والاستثمار في أدوات مثل الديون الحكومية الأجنبية، بل يُنظر أن تمتد، في ظل التوجه الحالي، للاستثمار في أصول إنتاجية وشركات كبرى تُغطي مجالات أنشطة اقتصادية متنوعة ومؤثرة عالمياً، بما يعود بالفائدة على كل من الدول المالكة للصناديق، والدول التي تستثمر فيها هذه الصناديق أموالها¹.

¹ احمد الصفتي، الخليج نموذجاً: مستقبل الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الاطلاع:

http://rawabetcenter.com/archives/26203: الرابط: 17:15، 2018/08/08

خلاصة الفصل:

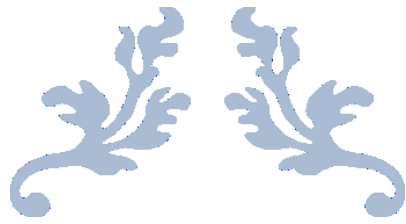
تعرضنا في الفصل الثالث إلى مفهوم التنوع الاقتصادي الذي يهدف إلى تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية الاساسية كالزراعة والصناعة والسياحة من أجل خلق ناتج محلي اجمالي متنوع ومتوازن من شأنه أن يكفل اشباع حاجات الأسواق المحلية من المنتجات المختلفة ويسهم بتقليل فاتورة الواردات المتعاظمة والمكلفة للاقتصاد الجزائري والسعودي، وخاصة فاتورة السلع الاستهلاكية منها، كما وإن نجاح عملية تنوع اقتصاد البلدين ستقود إلى زيادة حجم الاستخدام وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة حجم الصادرات وخلق مصادر إيرادية جديدة ومتجددة من شأنها تخفيض التبعية المالية للنفط وتقليل هيمنته على القطاعات الاقتصادية الاساسية الاخرى .

إن الدعوة إلى التنوع الاقتصادي باتت أمراً حتمياً لاسيما بالنسبة للدول النامية والتي يجمعها تحد مشترك يتمثل بتقسيم العمل الدولي الواسع الذي أبقاها كمنتجة رئيسية للمواد الأولية والتي تشكل أهم صادرات هذه الدول، والتي تشهد أسعارها الدولية انخفاً وتذبذباً مستمراً في ظل التقدم العلمي والتقني .

إن مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر يرتكز على داخل البلد أي امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلاً على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات. وخارجياً يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع بنك الجزائر في سداد وتخفيض المديونية الخارجية. فصندوق ضبط الموارد هو صندوق استقرار .

إن مجال عمل صندوق الاستثمارات العامة في السعودية يرتكز على تمويل الاستثمار في المشاريع ذات الطابع التجاري سواء كانت تابعة للحكومة المملكة العربية السعودية أو لمؤسسات الإقراض الصناعي المرتبطة بها أو المؤسسات العامة، وسواء كانت المشاريع تنفذ باستقلالية أو عن طريق مشاركة الجهات الإدارية لمؤسسات خاصة، ويتم التمويل عن طريق الإقراض أو الضمان. فصندوق الاستثمارات العامة هو صندوق تنمية.

وعليه، سنحاول في الفصل الرابع معرفة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجربة الدولتين في التنوع الاقتصادي ومدى مساهمته في دعمها في تنوع مصادر دخلها.



الفصل الرابع:
قياس أثر الاستثمار الأجنبي
المباشر على التنويع الاقتصادي
في الجزائر والسعودية



تمهيد الفصل:

تسعى الدول النامية من خلال تحسين البيئة الاستثمارية إلى استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ باعتبار أن هذه التدفقات يمكنها تحقيق التغيرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، ولكن تشكو اقتصادات الدول النفطية خاصة، من اختلال كبير وغياب نسبي لقطاع وطني لإنتاج السلع الاستثمارية (الرأسمالية)، ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي عامة والإنتاجي خاصة، من خلال إدخال التقنيات الحديثة، وزيادة إنتاجية الصناعة وصادراتها، مما يساهم في تقليل فجوتي التقنية والموارد، ومن ثم رفع مستوى المعيشة المحلية.

إلا أن النظرية الانتقائية Theory Eclectic تؤكد أن الحافز الأساسي الذي يقود الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو ملكيتها للمعرفة وحمايتها لها، وفي نفس الوقت استخدام هذه المعرفة في استثمار مزايا الدولة المضيفة. إذ يمكن للدولة المضيفة تنمية إنتاجيتها إذا استطاعت نقل بعض المعرفة الأجنبية إلى صناعتها. وهذا يؤكد أهمية تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنوع اقتصادات كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، مما قد يساهم في إعادة توجيه السياسات أو إعادة توزيع أفضل للموارد المحلية عبر القطاعات. هذا ما سنحاول التطرق إليه عبر النقاط التالية:

- ✓ الجهود الجزائرية والسعودية في عملية التنوع الاقتصادي من خلال خطط التنمية؛
- ✓ أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مخططات التنمية والتنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية؛
- ✓ الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2016).

المبحث الأول: الجهود الجزائرية والسعودية في عملية التنوع الاقتصادي من خلال خطط التنمية.

بذلت الجزائر والمملكة العربية السعودية جهودا كبيرة من أجل تنويع مصادر دخلهما، والتخلص من أحادية الاقتصاد، عن طريق تبني خطط للتنمية منذ بداية القرن الواحد والعشرين إلى يومنا هذا، هدفها تنويع الاقتصاد وتحسين معدل النمو الاقتصادي، معتمدة في ذلك على إدارة الفوائض النفطية الكبيرة المحققة بسبب ارتفاع اسعار النفط.

المطلب الاول: الجهود الجزائرية في التنوع الاقتصادي

تعتبر مختلف البرامج التنموية التي سطرته الدولة الجزائرية بغرض تحقيق انعاش اقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة خلال الفترة 2000-2019 رؤية وخطة اقتصادية للوصول إلى بناء إقتصاد متنوع، ومحاولة رفع حصة مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي، لهذا تعتبر هذه الجهود المبذولة كدافع لتحقيق الأهداف الاقتصادية لهذه البرامج والمخططات التنموية التي رصدت لها اعتمادات مالية ضخمة تميزت بالرفع من حجم النفقات العامة بنوعيتها التسييرية والتجهيزية، ومن أهمها: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014) وأخيرا البرنامج الخماسي(2015-2019).

الفرع الاول: الإطار العام لبرامج التنمية في الجزائر (2001 - 2019)

انطلقت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام كهدف لتحفيز النمو. وفي هذا الإطار فقد تم اعتماد برامج للتنمية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014)، والبرنامج الخماسي(2015-2019)، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية. وقد جاءت هذه البرامج عقب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للأزمة الأمنية وما صاحبها من تدهور للاقتصاد الوطني وترد للأوضاع الاجتماعية لعموم المواطنين، ونتيجة لذلك فقد كان لزاما على السلطة العمومية أن تنتهج سياسات وطرق استعجالية من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد خصوصا مع عودة الاستقرار السياسي والأمني للبلد والتحسن الكبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية.

تعتبر برامج الإنعاش الاقتصادي عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي وتحفيز حركية الاستثمار والنمو من جديد، وقد اعتمدت هذه البرامج في الجزائر من اجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن الناجية النظرية فإن برامج الإنعاش الاقتصادي تستند على الأسس

الفكرية للتوجهات الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي الذي يعتبر من أهم مكونات الطلب الفعال الذي يحدد تحقيق توازن الاقتصاد وخاصة في الدول التي تعاني من ركود اقتصادي، حيث تسمح آلية تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار بما يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني وامتصاص قدر معتبر من حجم البطالة، وفي هذا الإطار فإن برامج الإنعاش الاقتصادي اعتمدت على عدد من السياسات متمثلة أساسا في :

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب كمنح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة والدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع؛

- الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي واستثماري) الذي يحفز بدوره الطلب الكلي الإنتاج؛

- مشاريع الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة من خلال مشاريع البنى التحتية التي تمنح فرص حقيقية لتوفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة، مباشرة وغير مباشرة؛

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

وقد هدفت هذه البرامج التنموية بشكل أساسي إلى تحقيق الأهداف العامة التالية:

- تنشيط الطلب الكلي؛

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية؛

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

أولا-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

وهو برنامج الاستثمارات العمومية تبنته الجزائر في بداية الالفية الثالثة خصصت له ميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 525 مليار دينار جزائري. حيث يهدف هذا البرنامج إلى ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل، بالإضافة إلى تفعيل الأنشطة الانتاجية الفلاحية، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال النقل، البنية التحتية، التنمية المحلية، الري وتنمية الموارد البشرية، حيث وزع المبلغ الاجمالي على السنوات الاربع كالاتي:

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

جدول رقم (1-4): التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ (مليار دج)	نسبة المبالغ %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	5.6	204.2	38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، بوابة الوزير الأول، ص5.

من الجدول (1-4) أعلاه نلاحظ مدى رغبة الدولة في إعطاء دفعة قوية لإنشاء البنية التحتية والاهتمام بالتنمية البشرية والتعجيل بعملية إنعاش الاقتصاد، وهذا ما تظهره المبالغ المخصصة للسنوات الأولى 2001 و2002، أي تخصيص أكثر من 75% من المبلغ المخصص للبرنامج، وإلى الرغبة في الخروج من الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات.

ثانيا - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC)* كتكملة لعمليات الإصلاح الاقتصادي بهدف إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية ثانية في افريل 2004، ما ساعد على توفير استقرار سياسي وتهيئة المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة 2005-2009 والذي يهدف أساسا إلى مواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي. وما دعم كل هذه التوجه هو تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من 24 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 54 دولار للبرميل سنة 2005.

يهدف هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى دعم مستويات النمو الاقتصادي المحققة خلال الفترة 2001-2004 وإعادة التوازن الاقليمي من خلال ترقية الاستثمار، ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي وعصرنة المنظومة المالية، وقد تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قد ب 4202.2 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، وزعت على خمسة (05) أبواب رئيسية، وهي موضحة في الجدول (2-4) أدناه.

* (PCSC), le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance.

جدول رقم (2-4): توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (الوحدة: مليار دج) (2005-2009)

الايواب	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.42
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.19
المجموع الأصلي للبرنامج	4202.71	100
البرنامج التكميلي الخاص بالجنوب	350	8.32
البرنامج التكميلي الخاص بالهضاب	620	14.75
المجموع الكلي للبرنامج	5172.71	123.07

المصدر: من اعداد الباحث بناء على ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أبريل 2005، ص

06:07

من خلال الجدول (2-4) أعلاه، نلاحظ استمرار الدولة في تطوير البنية الأساسية وتحسين معيشة السكان وذلك بتخصيص أكثر من 85% من المبلغ المخصص للبرنامج.

وبما أن مبلغ 55 مليار دولار ما هو إلا مخصصات أولية معلنة عند إطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة 2005-2009 حوالي 114 مليار دولار¹، وإذا أضفنا له مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009 فقد بلغت جميع عمليات التنمية المسجلة إلى ما يقارب 17500 مليار دج.²

ثالثاً- برنامج توظيف النمو أو برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014):³ يعتبر برنامج توظيف النمو مكمل للبرامج السابقة، وفي إطار الجهود الرامية من طرف الحكومة لتعزيز التنمية الشاملة، وقد رصد له مبلغ إجمالي قدر ب 214.21 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، تتضمن شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

(1) Rapport N° 36270-DZ, Volume1) texte principal), République Algérienne à la recherche d'investissement publique de la qualité, La banque mondiale, 15 Aout 2007, P13 .

(2) (3) ملف برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنيين 24 ماي 2010، ص ص 01-06.

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 11534 مليار دج أو ما يعادل 156 مليار دولار؛
ومن أهداف برنامج توظيف النمو:

- ✓ الحد من البطالة، عبر خلق 03 ملايين منصب شغل؛
- ✓ دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد؛
- ✓ ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار؛
- ✓ تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد؛
- ✓ تهمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية. والجدول (3-4) أدناه، يبين المبالغ المخصصة لهذا البرنامج.

جدول رقم (3-4): توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توظيف النمو (2010-2014)

(الوحدة: مليار دج)

نسبة المبالغ %	المبالغ المالية (مليار دج)	الابواب
45.42	9903	<u>1-تحسين ظروف معيشة السكان</u>
	3700	- السكن
	1898	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني
	619	- الصحة
	1800	- تحسين الخدمة العمومية
	1886	- باقي القطاعات
38.52	8400	<u>2-تطوير الهياكل القاعدية:</u>
	5900	-قطاع الأشغال العمومية والنقل
	2000	- قطاع المياه
	500	- قطاع التهيئة العمرانية.
16.05	3500	<u>3-دعم التنمية الاقتصادية</u>
	1000	- الفلاحة والتنمية الريفية
	2000	- دعم القطاع الصناعي العمومي
	500	- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
		والتشغيل

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، على الموقع

من الجدول (3-4) أعلاه، نلاحظ أن الدولة خصصت أكثر من 83% من المبلغ المخصص للبرنامج لإنشاء الهياكل القاعدية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

رابعا-المخطط الخماسي (2015-2019):¹ ويندرج ضمن الحساب رقم 143-302 من حسابات الخزينة والذي عنوانه: حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

حيث رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار للمخطط الخماسي للنمو 2015 - 2019 وذلك لتحقيق الأهداف التالية:²

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار؛
- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ؛
- نمو قوي للنتائج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب الشغل؛
- بذل كل ما من شأنه أن يسمح، مع حلول سنة 2019، بتحقيق نمو اقتصادي مرتفع طبقا للأهداف والتوقعات التي تتناها الحكومة.

الفرع الثاني: نتائج البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2001-2019)

يمثل تقييم البرامج التنموية الأهمية البالغة في معرفة مدى نجاح كل برنامج في تحقيق الأهداف المسطرة له، والمتمثلة أغلبها في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الكلي والبحث عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يساعد على رسم النظرة المستقبلية للتنوع الاقتصادي. وذلك عن طريق التركيز على إنشاء قواعد وبنى أساسية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

أولا-نتائج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004): إن تقييم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من حيث الآثار التي حققها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، تخفيض نسبة البطالة وكبح ظاهرة التضخم.

(1) أنظر: النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية (18-09-2014)، بوابة الوزارة الأولى على الرابط أدناه: تاريخ الاطلاع (05-06-2018)، الساعة: 06:30

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html>

(2) أنظر: النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية (18-09-2014)، بوابة الوزارة الأولى على الرابط أدناه: تاريخ الاطلاع (05-06-2018)، الساعة: 06:30

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html>

ويوضح الجدول (4-4) أدناه، تطور حصيلة بعض المؤشرات الاقتصادية خلال هذا البرنامج:

الجدول رقم: (4-4)

نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004-2001)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو GDP (%)	2.6	4.8	6.9	5.2
رصيد الخزينة (مليار دج)	171	10.4	262.9	226.2
معدل البطالة (%)	27.3	25.7	23.72	17.7
نسبة التضخم (%)	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	9.496	7.398	11.138	14.271
نصيب الفرد من PNB (دولار)	1720.1	1740.2	2053.8	2528.1

المصدر: من اعداد الباحث بناء على: تقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (ONS)

من نتائج الجدول نلاحظ ما يلي:

- 1-تحسن مستمر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع من 2.6 % سنة 2001 إلى 5.2 % سنة 2004 وهذا ما نرجعه إلى تحسن اسعار النفط خلال هذه الفترة. ولقد انعكس هذا التطور على تحسن نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام، حيث ارتفع من 1720.1 دولار أمريكي سنة 2001 إلى 2528.1 دولار أمريكي سنة 2004. أي سجل ارتفاعا بنسبة 47% مقارنة بسنة 2001.
- 2-سجل رصيد الخزينة فائضا تطور من 171 مليار دج سنة 2001 إلى 226.2 مليار دج سنة 2004 وهذا بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة.
- 3-التذبذب المسجل في معدل التضخم جاء نتيجة انخفاض قيمة الدينار من جهة، والتعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعمة من طرف الدولة من جهة أخرى، وسياسة التحكم في الأجور.
- 4-تراجع معدل البطالة خلال فترة دعم الانعاش الاقتصادي، حيث تراجعت من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، أي تراجع بنسبة 35 %، ويمكن رد هذا التراجع إلى الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة والانفتاح على العالم الخارجي الذي شجع الاستثمار الأجنبي والمحلي في مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية وخاصة في قطاع المحروقات.
- 5-إن زيادة الفائض في الميزان التجاري من 9.496 مليار دولار سنة 2001 إلى 14.271 مليار دولار سنة 2004 يرجع بالطبع إلى زيادة صادرات النفط بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة الحصة من الانتاج.

من خلال النتائج الايجابية المسجلة خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي أظهرته معظم المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة وتحسن مستوى معيشة الافراد واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، نقول أن هذا البرنامج قد حقق إلى حد بعيد الاهداف المسطرة له وذلك بتنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل، بالإضافة إلى تدعيم الخدمات العمومية في مجال النقل، البنية التحتية، التنمية المحلية، الري وتنمية الموارد البشرية. غير أن هذه النتائج تعد نتائج ظرفية نتيجة للاعتماد على قطاع المحروقات الذي يرتبط مستوى أدائه بعوامل خارجية وظرفية وضآلة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج والذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة.

ثانيا-نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

استكملت خلال هذا البرنامج جهود التنمية الشاملة من خلال مواصلة الاستراتيجية التنموية التي تضمنها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. ومن أهم الملاحظات التي يمكن إعطاؤها على هذه النتائج هي¹:

- 1-الإنجازات الخاصة بالسكن، وخاصة السكن الريفي الذي أعطى نتائج جيدة من خلال تراجع نسبة النزوح الريفي نحو المدن، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في المناطق الريفية من خلال المشاريع الموجهة لتحسين ظروف معيشة المواطن من شبكات المياه وطرق وقاعات علاج...؛
- 2-الإنجازات الخاصة بالتربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، كلها كانت في المستوى المطلوب رغم بعض النقائص إلا أن مجهودات الدولة فيما يخص هذه القطاعات يبقى متواصل للرفع من المستوى التعليمي والتحصيل المعرفي؛
- 3-الإنجازات الخاصة بالموارد المائية والأشغال العمومية، فنظرا لضخامة المشاريع الخاصة بهذين القطاعين نجد أن معظم المشاريع لم تنجز في آجالها المحددة، في حين أن المشاريع التي أنجزت واستلمت أعطت دفعة قوية للبنية التحتية وخاصة بالنسبة للطرق؛
- 4-أما فيما يخص التشغيل ومن خلال المناصب المستحدثة في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل خاصة لخريجي الجامعات. فقد سجل نتائج جيدة بالتقليل من نسبة البطالة.

وهنا سنعرض بعض نتائج المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2005-2009) في الجدول التالي:

(1) بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للاقتصاد والاحصاء التطبيقي، القليعة، الجزائر، ص25.

الجدول رقم: (4-5) نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو GDP (%)	5.9	2	3.4	2.4	1.6
رصيد الخزينة (مليار دج)	/	1150.7	454.8	1381.2-	113.7-
معدل البطالة (%)	15.3	12.27	13.8	11.3	10.2
نسبة التضخم (%)	/	2.5	3.5	4.4	5.7
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	26.47	34.06	34.24	40.6	7.78
نصيب الفرد من PNB (دولار)	2993.4	3368.7	3909.4	4922.8	3858.5

المصدر: من اعداد الباحث بناء على: تقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (ONS)

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

1- تدهور معدل النمو الاقتصادي من 5.9% سنة 2005 إلى 1.6% سنة 2009، وهذا راجع إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي وتأثير الازمة العالمية على الاقتصاد الدولي وانخفاض الطلب على النفط ما أدى إلى تدهور أسعاره.

2- نظرا لانخفاض الإيرادات النفطية التي أثرت على رصيد الإيرادات العامة وتسجيل زيادة في معدل الإنفاق الحكومي، سجل رصيد الخزينة نتائج سالبة عامي 2008 و 2009.

3- سجل معدل البطالة انخفاضا متواصلا حتى بلغ سنة 2009 نسبة 10.2% نظرا لمواصلة الحكومة دعم مناصب الشغل لخريجي الجامعات والمعاهد في إطار عقود الادمج.

4- سجلت نسبة التضخم ارتفاعا محسوسا بلغت سنة 2009 معدل 5.7%.

5- تحسن حصة الفرد من الناتج الوطني الخام من 2993.4 دولار سنة 2005 إلى 3858.5 دولار سنة 2009، وهذا دليل على مواصلة الدولة الحفاظ على المستوى المعيشي للأفراد.

من النتائج السابقة، نستخلص أن الدولة استمرت في دعم الانعاش الاقتصادي والحفاظ على وتيرة التنمية على حساب التطورات التي حدثت لإيراداتها النفطية، فنلاحظ تأثر المؤشرات المرتبطة بالنفط كمعدل النمو الاقتصادي ورصيد الخزينة ورصيد الميزان التجاري، وتحسن المؤشرات التي تتحكم فيها الدولة كمعدل التضخم والبطالة ونصيب الفرد من الناتج الوطني.

ثالثا- نتائج برنامج توظيف النمو (2010-2014): تتمثل نتائج برنامج توظيف النمو الاقتصادي في معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، واستكمال ما تبقى من البرامج السابقة بالإضافة تحسين الظروف المعيشية.

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

وفيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالبنية التحتية للقطاعات الرئيسية، فنجد أن¹:

- **التربية والتعليم العالي:** في هذا المجال تم تسجيل إنجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار في سنة 2010، وارتفع العدد سنة 2014 إلى حوالي 26012 مؤسسة تربوية. كما عرف قطاع التعليم العالي قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع حيث أنشئ سنة 2010 ما يقارب 82 مؤسسة في حين بلغ العدد سنة 2014 ما يقارب 99 مؤسسة تابعة للقطاع.
- **التكوين المهني:** حيث تم تسجيل إنجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى 2100 مركز للتكوين المهني.
- **الموارد المائية:** هذا القطاع أيضا عرف تحسنا كبيرا، حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98% سنة 2014 بينما قدرت سنة 2010 بنسبة 93%.
- **الأشغال العمومية:** تم تسجيل 117498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014 بالإضافة إلى 1132 كلم من الطرق السيارة والطرق السريعة في نفس السنة.
- الطاقة:** عرف هذا القطاع أيضا انتعاشا من خلال الأرقام المسجلة فعلى سبيل المثال تم ربط 4.137.612 بيت بشبكة الغاز و 7.978.226 بيت بشبكة الكهرباء سنة 2014.
- **السكن:** عرف تطورا ملحوظا، خاصة في حجم المشاريع السكنية التي استلمت والتي مازالت قيد الانجاز، كصيغة البيع بالإيجار (AADL) التي منحت الدولة كل الإمكانيات من أجل إتمامها في الأجل المحددة.

أما بخصوص تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014) فالجدول (4-6) يوضح تطور أهمها:

الجدول رقم: (4-6)

نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو GDP (%)	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
رصيد الخزينة (مليار دج)	1496.5-	2395.4-	3246.2-	2205.9-	3186.0-
معدل البطالة (%)	10	10	11	9.8	10.6
نسبة التضخم (%)	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	18.205	25.961	20.167	9.88	0.459
نصيب الفرد من PNB (دولار)	4478.2	5406.4	5516.4	5378.1	5355.2

المصدر: من اعداد الباحث بناء على: تقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (ONS)

(1) بشيكر عابد، المرجع السابق، ص 28. بتصرف من الباحث.

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

من نتائج الجدول (4-6) اعلاه نلاحظ ما يلي:

1-استقرار معدل النمو الاقتصادي في حدود 3.8 % سنة 2014 وهذا ما نرجعه إلى استقرار اسعار النفط عند اسعار قياسية تجاوزت 100 دولار للبرميل مع تزايد عجز الخزينة ب (-3186) مليار دج سنة 2014 مقابل عجز قدره (-1496.5) مليار دج سنة 2010، أي زيادة بحوالي 113%، وهذا ما نرجعه إلى الإبقاء على السعر المرجعي للبتروول عند 37 دولار رغم الارتفاع الكبير لأسعاره في السوق الدولية مع الزيادة في الانفاق الحكومي.

2-استقرار معدل البطالة في حدود 10.6 % سنة 2014 وانخفاض معدل التضخم إلى 2.9 % سنة 2014 مقابل 3.9 % سنة 2010.

3-تدهور رصيد الميزان التجاري لاستقرار نسبة الصادرات وبقاء فاتورة الواردات في الارتفاع حتى سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2014 مبلغا قدره نصف مليار دولار بعدما كان في حدود 18 مليار دولار سنة 2010.

رابعا_ نتائج البرنامج الخماسي(2015-2019):

إن ما يميز هذه الفترة من مخططات التنمية هو تحمل نتائج الصدمة النفطية في جوان 2014 التي أربكت الاقتصادات الهشة المعتمدة على البترول ومنها الاقتصاد الجزائري، حيث قامت الدولة بإجراءات استعجالية انكماشية نقشفية، ويعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016 آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك لاستكمال التدابير الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدولة.

لذا يلخص الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2019

الجدول رقم: (4-7)

نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2019)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو GDP (%)	3.7	3.3	2	/	/
رصيد الخزينة (مليار دج)	-3172.3	-2343.7	/	/	/
معدل البطالة (%)	11.2	10.5	/	/	/
نسبة التضخم (%)	6.4	5.6	7.4	7.6	/
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	-18.083	-20.127	/	/	/
نصيب الفرد من PNB (دولار)	4063.7	3867.7	/	/	/

المصدر: من اعداد الباحث بناء على: تقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (ONS)

من خلال الجدول (7-4) أعلاه نلاحظ ما يلي:

تراجع النمو الاقتصادي إلى معدل 02 % سنة 2017 مقابل 3.7% سنة 2015، وهذا ما نرجعه لحالة الانكماش في الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على النفط وتدهور أسعاره، التي أثرت على الإيرادات المالية للدولة، مما تطلب التوفيق بين هذا الانخفاض والطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2015-2019.

إن انخفاض عجز الخزينة العمومية راجع إلى تلك توجيهات الدولة إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات من خلال تحكم أفضل في نفقات التشغيل، وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي.

إن تحقيق الأهداف المحددة بعنوان المخطط الخماسي 2015-2019 يمر حتما عبر الأخذ بعين الاعتبار تأطير الاقتصاد الكلي والمالي للمحافظة على التوازنات المالية، ولكي يتحقق هذا يجب:

- تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد المالية وذلك بترشيد نفقات التشغيل؛
- تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي ومحاولة تعزيز تنوع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات؛
- الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية؛
- بناء استراتيجية حقيقية لتنوع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات؛
- تشجيع المبتكرين وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة؛

الفرع الثالث: قياس التنوع الاقتصادي في الجزائر

إن التنوع الاقتصادي لا يقتصر على التنوع في مصادر الدخل أو التنوع بنية الناتج المحلي الإجمالي، إنما يتعداه إلى إحداث تنوع في بنية الصادرات وإيرادات الدولة والعمالة. لذلك، فالتنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد. ومن هذا المنطلق، سوف نقوم بتقدير مؤشر إجمالي للتنوع الاقتصادي، يعتمد على أخذ الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال-هيرشمان لثلاثة من المتغيرات التي تتوفر عنها بيانات إحصائية عن كامل الفترة الزمنية (2000-2016) للمتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، والعمالة، وبعد هذا المؤشر المركب مقياساً مرضياً للتنوع الاقتصادي لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنوع، بل على ثلاثة أبعاد متداخلة. البعد الأول وهو النشاط الإنتاجي ومصادر الناتج المحلي القطاعية، والثاني تركيب الصادرات التي تعتمد بالجزائر بصورة أساسية على الصادرات النفطية، والثالث توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية.

ويعرف معامل هيرفندال-هيرشمان بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: $X = \sum_{i=1}^n x_i$ ، وتمثل القيمة الاجمالية أو مجموع قيم المتغير (xi) في جميع النشاطات.

N: عدد النشاطات، (x) حصة المتغير في النشاط (i)،

تتراوح قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1). بحيث يزداد تنوع الاقتصاد كلما اقترب معامل هيرشمان-هيرفندال من الصفر (0)، وينخفض تنوع الاقتصاد كلما اقترب المعامل من الواحد (1).

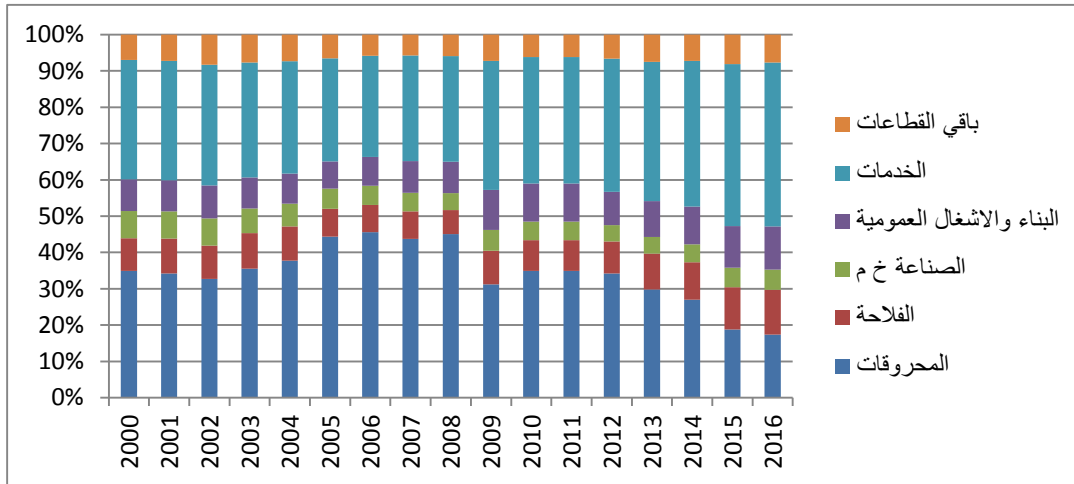
أولاً - التنوع في النشاطات الانتاجية (الناتج المحلي الاجمالي)

يعتمد تحليل التنوع في الناتج المحلي الاجمالي على توزيع الناتج مقيماً بالنسب المئوية على خمسة قطاعات، وهي: قطاع المحروقات، الفلاحة، الصناعة خارج المحروقات، البناء والاشغال العمومية، الخدمات، باقي القطاعات الأخرى. كما هو موضح في الشكل (1-4)، وهو كالتالي:

الشكل رقم: (1-4)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2000-2016)

(الوحدة: % من GDP)



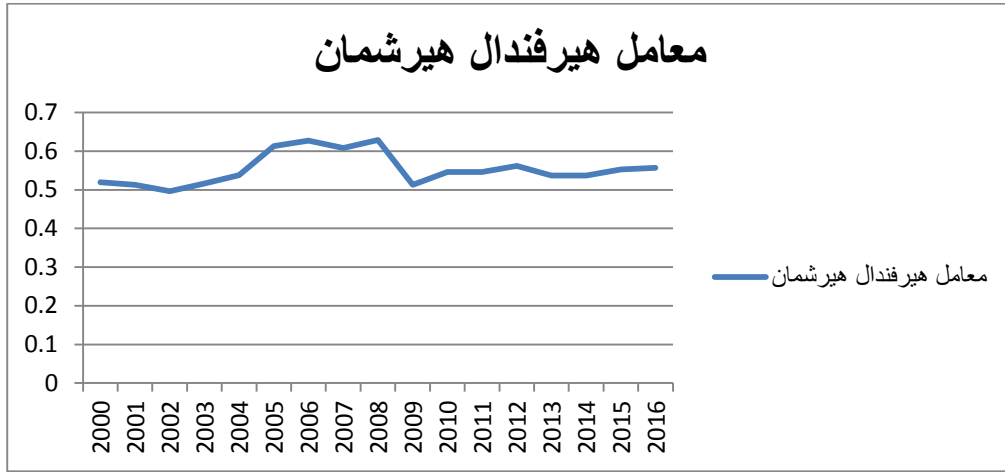
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (3-4)

ويبرز الشكل (1-4) حدوث تغير في البنية الانتاجية للاقتصاد الجزائري عندما تقلصت حصة قطاع المحروقات في حين تزايد إسهام قطاع الخدمات مع بقاء باقي القطاعات بدرجات متفاوتة ويظهر ذلك جليا في الفترة (2013-2016) مع انخفاض أسعار النفط العالمية.

لتقييم التنوع الاقتصادي الحاصل في البنية الانتاجية للاقتصاد الجزائري، تم حساب معامل هيرفندال هيرشمان للفترة الزمنية (2000-2016) لمكونات الناتج المحلي الاجمالي بالنسب المئوية. وتظهر نتائج التقدير في الشكل (2-4)، ونلاحظ انخفاض درجة التنوع الاقتصادي على كامل الفترة مع ارتفاع أو انخفاض للمعامل بصورة طفيفة ترافقت مع ارتفاع وانخفاض اسعار البترول، كما يلاحظ أن معامل هيرفندال حقق ارتفاعا ملحوظا بمعدل 7.1% سنة 2016 مقارنة بسنة 2000. مما يفيد بعدم حدوث تنوع اقتصادي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2016).

الشكل رقم: (2-4)

معامل هيرفندال-هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2016-2000)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم 04. ص 307

ثانيا-التنوع في الصادرات:

يتطلب التنوع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية الصادرات، حيث يأخذ التنوع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصادات النفطية التي تركز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي. فبقدر ما يكون التنوع في الصادرات مهماً وملحوظاً بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنوع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية. إذ أن تنوع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنوع الصادرات، يعني أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية. لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران تنوع الصادرات مع تنوع النشاطات الإنتاجية.

يعتمد تحليل تنوع الصادرات على بنية الصادرات السلعية التي وزعت على سبعة مجموعات، هي: المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية، النفط.

ويتبين من الجدول رقم (8-4) أن صادرات الجزائر متركزة في مجموعة النفط، حيث بلغت نسبة صادراتها من اجمالي الصادرات 97.18% سنة 2000 و 94% سنة 2016 (تتناقصت بمقدار 3.18

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

نقطة مئوية)، كما تناقصت التجهيزات الفلاحية والصناعية وتزايدت كل من المواد الأولية بـ(0.08 نقطة مئوية) والمواد الغذائية بـ(0.95 نقطة مئوية) والمواد نصف المصنعة بـ(2.23 نقطة مئوية).

الجدول رقم: (4-8)

مساهمة القطاعات في إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية (الوحدة: %)

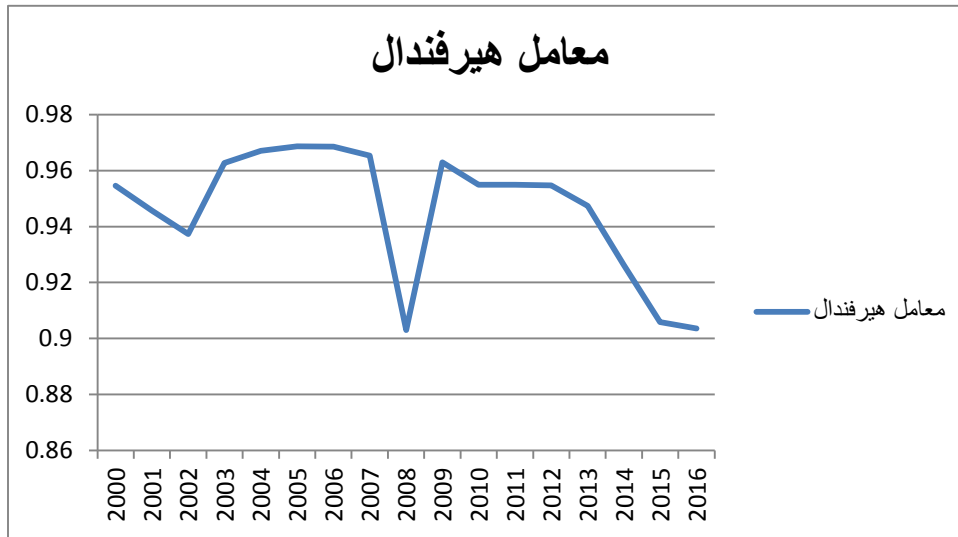
القطاعات	2000	2016
مواد غذائية	0.15	1.10
مواد أولية	0.20	0.28
مواد 2/1 مصنعة	2.14	4.37
تجهيزات فلاحية	0.05	0.00
تجهيزات صناعية	0.22	0.18
سلع استهلاكية	0.06	0.06
صادرات النفط	97.18	94.00

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على بيانات تقارير مختلفة لـ ons

يتبين من الشكل رقم (3-4) بوضوح أن بنية صادرات الجزائر لم تتغير تغيرا كبيرا خلال 17 سنة، مما يعني أنه لم يحدث تنوع كبير في بنية الصادرات. ويؤكد هذا الاستنتاج تطور قيمة معامل هيرفندال لتنوع الصادرات الذي انخفضت قيمته من 0.95 سنة 2000 إلى 0.90 سنة 2016 وذلك بمعدل تناقص سنوي متوسط ثابت قدره (0.003) مما يدل على تحقيق تنوع طفيف جدا في بنية الصادرات المتركة بصورة عالية في النفط.

الشكل رقم: (3-4)

معامل هيرفندال هيرشمان لتنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الملحق رقم 04. ص 307

ثالثاً-التنوع في توزيع العمالة بين النشاطات الاقتصادية

يتطلب التنوع الاقتصادي تحقيق العدالة في توزيع الايدي العاملة بين القطاعات الاقتصادية، ويبيّن الجدول رقم(9-4) أدناه، أن العمالة متركزة في قطاع الصناعة خارج المحروقات، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 63% من اجمالي الايدي العاملة، و 61% سنة 2016 (أي تناقصت بمقدار 02%)، كما تناقصت نسبة العمالة في قطاع المحروقات وتزايدت في كل من قطاع الفلاحة والبناء والاشغال العمومية.

الجدول رقم: (9-4)

توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر (الوحدة: %)

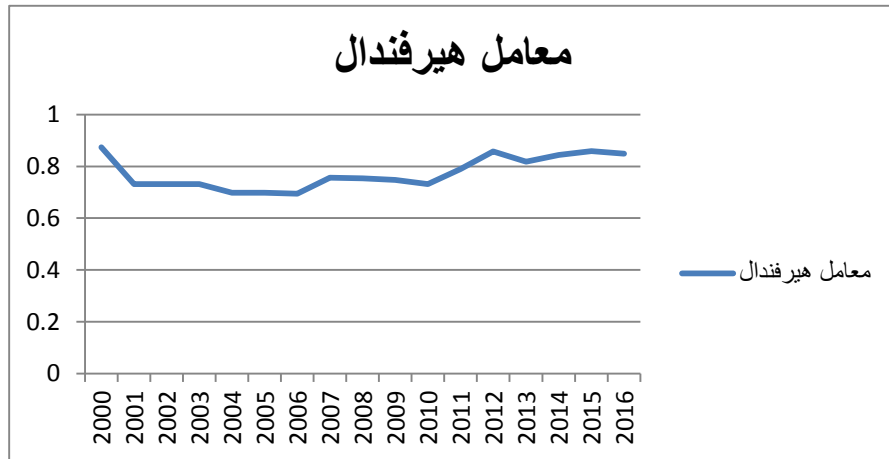
القطاعات	2000	2016
المحروقات	0.14	0.08
الفلاحة	0.13	0.14
الصناعة خ.م	0.63	0.61
البناء والاشغال العمومية	0.10	0.18

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات لتقارير مختلفة لـ ONS.

يتبين من الشكل رقم (4-4) أدناه، أن توزيع اليد العاملة في الجزائر تغير بشكل طفيف خلال الفترة 2000-2016، مما يعني حدوث تنوع طفيف في توزيع العمالة. ويؤكد هذا الاستنتاج تطور قيمة معامل هيرفندال للعمالة الذي انخفضت قيمته من 0.87 سنة 2000 إلى 0.85 سنة 2016 وذلك بمعدل تناقص سنوي متوسط ثابت قدره (0.001) مما يدل على تحقيق تنوع طفيف جدا في تنوع اليد العاملة المتركزة بصورة عالية في قطاع الصناعة خارج المحروقات.

الشكل رقم: (4-4)

معامل هيرفندال لثمن تنوع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الملحق رقم 04. ص 307

المطلب الثاني: الجهود السعودية في التنوع الاقتصادي

تعزى الانطلاقة الحقيقية لجهود المملكة العربية السعودية في تصحيح عدم التوازن الاقتصادي لسنة 1970، أين انطلقت في تنفيذ مشروع التنمية والمتمثل في مجموع خطط خماسية للتنمية الاقتصادية، كان النفط القطاع القائد لهذه النهضة بسبب الفوائض المالية الكبيرة المحققة التي انعكست على الانفاق الحكومي الكبير على برنامج التنمية.

الفرع الاول: خطط التنمية في المملكة العربية السعودية

إن أهم التحولات في مسيرة التنمية في المملكة منذ أواسط الستينات الهجرية، هي تلك الفترات التي أدخلت فيها تعديلات لتحقيق التوازن بين امكانات النمو المختلفة لمتغيرات التخطيط الثلاثة: البعد الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي، وقد استخدمت معدلات النمو المنخفضة والعالية بصفتها عوامل لتصحيح عدم التوازن في الاقتصاد. يتمثل مشروع التنمية في المملكة العربية السعودية مجموع خطط التنمية الخماسية بداية من 1390هـ (1970م) وتمتد إلى سنة 2024 تحت إطار رؤية المملكة 2030. ويتألف الهيكل الاقتصادي في المملكة من ثلاثة قطاعات اقتصادية مهمة وهي القطاع النفطي والقطاع الحكومي، القطاع الخاص. وتشكل فيما بينها الإطار العام لهيكلية الاقتصاد السعودي.

لقد كان لقطاع النفط دور القيادة في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال المراحل الأولى من التخطيط التنموي بما وفره من عوائد ضخمة انعكس أثرها في تدفق الإنفاق الحكومي نحو إنشاء البنية الأساسية، وتشجيع نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية. لكن هذا الأثر التنموي لدور القطاع النفطي قد أخذ في التضاؤل إثر اتجاه الحكومة بداية من خطة التنمية الرابعة (1985-1990) إلى التركيز على هدف توسيع قاعدة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، الأمر الذي انعكس أثره في زيادة مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في العملية التنموية.

وهنا سنعرض خطط التنمية العشرة وأهدافها المسطرة لتحقيقها، نردها كما يلي:

أولاً-خطة التنمية الأولى: (1970-1975م)

لقد بدأت الانطلاقة الأولى للتنمية بأول خطة خمسية للتنمية (1390 - 1395هـ) وركزت هذه الخطة بمعظم برامجها على: إنشاء التجهيزات الأساسية، وتحسين الخدمات الحكومية، والاستمرار في تنمية النشاط الاقتصادي، والنهوض بمستوى الأداء من خلال تنفيذ برامج إدارية جديدة، كما أولت هذه الخطة اهتماماً لتنمية الموارد البشرية للمملكة من خلال توجيهه (31%) من استثمارات الخطة لهذا القطاع. وقد أنفق على هذه الخطة ما يقارب (78) بليون ريال، 50% من هذا المبلغ أنفق على التجهيزات الأساسية.

ثانياً-خطة التنمية الثانية: (1975-1980م) فقد وسعت أهدافها نتيجة لزيادة موارد البلاد من البترول حيث بلغت تسعة أضعاف الخطة الأولى. وصرف على هذه الخطة (650) بليون ريال، 49% من هذا

المبلغ وجه للتجهيزات الأساسية لاستكمال ما تم في الخطة الأولى. وعليه فقد ركزت خطة التنمية الثانية (1395 - 1400هـ) على أربعة أهداف رئيسية للتنمية، هي:

- 1- استمرار توظيف استثمارات ضخمة في التجهيزات الأساسية الإنشائية؛
- 2- تشجيع إقامة الصناعات المستندة إلى استخدام الطاقة على نحو مكثف، وتصدير منتجاتها ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الموارد الهيدروكربونية؛
- 3- السعي إلى التوسع بإنشاء المؤسسات الحكومية، وتطوير القوى البشرية العاملة بها؛
- 4- دعم القطاع الخاص وتشجيعه باتباع أربع سمات رئيسية:
 - أ - اعتماد استقدام القوى العاملة الأجنبية إلى المملكة للمساعدة في تنفيذ برامج للتنمية؛
 - ب - تشجيع الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن التي تتوفر فيها فرص للأعمال الصناعية؛
 - ج - إفساح المجال أمام المؤسسات الخاصة للقيام بدور كبير في تنمية القطاعات الإنتاجية، وقيام الدولة بتقديم كل المساعدات الممكنة والحوافز المالية لها؛
 - د - الاستفادة من الاتفاقيات الدولية للحصول على الخبرة الفنية الإدارية؛

ثالثاً- خطة التنمية الثالثة: (1980-1985م): ونتيجة لنجاح الخطتين الأولى والثانية في إنشاء البنية الأساسية، بدأ التفكير في الجانب الإنتاجي مع الاستمرار في استكمال تجهيزات البنية الأساسية. ولذلك فقد تضمنت استراتيجية خطة التنمية الثالثة (1400 — 1405هـ) التوجه نحو إحداث تغييرات في بنية الاقتصاد الوطني بهدف تنمية القطاعات الإنتاجية غير البترولية وزيادة إسهام المواطنين في التنمية وزيادة الفاعلية الاقتصادية والإدارية. ولهذا فقد ركزت خطة التنمية الخمسية الثالثة على ثلاثة أهداف أساسية نوجزها في الآتي:

1- إحداث تغييرات في بنية الاقتصاد الوطني؛ وذلك من خلال:

أ- تحديد مستويات إنتاج النفط والغاز بما يضمن بقاء هذه الثروة الوطنية أطول فترة ممكنة، ويضمن في نفس الوقت تحقيق إيرادات تتناسب مع الاحتياطي النقدي المتاح لتغطية المتطلبات المالية للتنمية الوطنية؛

ب- توجيه الجانب الأكبر من رموس الأموال والقوى البشرية إلى القطاعات الإنتاجية من زراعية وصناعية وتعدينية، بغرض تحقيق تنويع القاعدة الاقتصادية، ومن بين العوامل الرئيسية التي بنيت عليها هذه السياسة العمل على زيادة القيمة المحلية المضافة إلى أقصى حد ممكن من إنتاج الزيت الخام، وذلك عن طريق تطوير الصناعات الهيدروكربونية؛

ج- التخفيض من نسبة الاستثمارات الموظفة في التجهيزات الأساسية، باستثناء ما كان منها مرتبطاً بالقطاعات الإنتاجية وبعد استكمال المشاريع المرتبطة بها في خطة التنمية الخمسية الثانية (1395 -

1400هـ) / (1975-1980م)، وكذلك توجيه الاستثمارات الجديدة في أثناء فترة الخطة إلى المناطق التي تتوفر فيها مقومات النمو وقابليتها لاحتواء المشاريع الإنتاجية.

2- مشاركة المواطنين في التنمية والرفاهية الاجتماعية؛

3- زيادة الفاعلية الإدارية؛

4- تثبيت حجم القوى العاملة على ما هي عليه من خلال التنمية الخمسية الثانية.

رابعا-خطة التنمية الرابعة: (1985-1990م)

تضمنت الأهداف العامة لخطة التنمية الرابعة (1405-1410 هـ) أهدافاً جديدة لم ترد في الخطط الثلاثة الماضية، وشملت تنمية القوى البشرية، وتخفيض الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل القومي، والاستمرار في إحداث تغيير حقيقي في البيئة الاقتصادية بالتحول نحو تنوع القاعدة الإنتاجية بالتركيز على نشاطي الزراعة والصناعة وتنمية مكامن الثروات المعدنية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إضافة إلى استكمال البنية التحتية. وقد خصص لهذه الخطة حوالي (1000) بليون ريال.¹

خامسا-خطة التنمية الخامسة: (1990-1995م): أتت هذه الخطة في ظروف دولية غير عادية، وجاءت الأهداف العامة للخطة الخامسة (1410-1415هـ) ومرتكزاتها الاستراتيجية مستجيبة لكافة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمملكة. وتتضمن أسسها الاستراتيجية العامة مؤثرات اقتصادية أو اجتماعية غير مرغوبة، والتركيز على رفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية وبالشكل الذي يؤدي إلى خفض الإنفاق الحكومي دون التأثير على مستوى الخامات العامة، وزيادة دور القطاع الأهلي في الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وربطها بالاحتياجات السكانية، واتخاذ الوسائل المناسبة لدفع القطاع الأهلي على إتاحة فرص العمل للمواطنين وإحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية.

سادسا-خطة التنمية السادسة: (1995-2000م)

إن ما تتميز به كل خطط التنمية في أهدافها العامة وأسسها الاستراتيجية يرجع إلى تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها. وخطة التنمية السادسة (1415 — 1420هـ) جاءت مستجيبة للمتغيرات السياسية والاقتصادية التي تمر بها بلادنا. فمن ناحية نعرف أن حرب الخليج قد أوجدت ظروفاً سياسية وأمنية متميزة تؤثر تأثيراً واضحاً على كافة دول هذه المنطقة، ومن ناحية أخرى فإن تناقص عائدات النفط منذ منتصف الثمانينيات قد أوجد معطيات اقتصادية جديدة لها تأثيرها على

(1) أنظر: قاعدة بيانات الملك خالد بن عبد العزيز، الأهداف التي ركزت عليها كل خطة من خطط التنمية (الأولى والثانية والثالثة)، تاريخ الاطلاع 2018/08/01 (17:00) على الرابط:

<http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=164&BookID=7>

دخل الدول الذي ما زال يعتمد إلى حد كبير على هذا المورد الأساسي. ولكن بانتهاء معظم مشروعات البنية التحتية، فإن الأهداف العامة لهذه الخطة قد تميزت بالتركيز على رفع الكفاءة الاقتصادية والإدارية النوعية لمختلف القطاعات الحكومية والأهلية عن طريق العمل على تحقيق مزيد من الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة. بالإضافة إلى ذلك فإن الأهداف العامة تؤكد على أهمية البحث عن مصادر إيرادات مالية أخرى غير عائدات النفط لسد جزء من النقص المتوقع في الإيرادات البترولية.

سابعاً-خطة التنمية السابعة: (2000-2005) نهجت خطة التنمية السابعة (1420-1425هـ) النهج

نفسه، لتحديد توجهات التنمية الوطنية. وقد تضمنت هذه التوجهات ثلاثة محاور رئيسية:

1-محور دعم الخدمات، ففي محور دعم الخدمات، ركزت الخطة على خدمات الدفاع والأمن، والتعليم، والخدمات الاجتماعية والصحية، والخدمات العلمية والتقنية، بما في ذلك خدمات الاتصالات والمعلومات.
2-محور تحسين الكفاءة الحكومية، وفي محور الكفاءة الحكومية اهتمت الخطة بتحسين أداء الخدمات الحكومية، والترشيد، وخفض النفقات، وتطوير كفاءة تشغيل التجهيزات وصيانتها، وتحسين الاستفادة منها، وغير ذلك من الإجراءات.

3-محور التعاون في قضايا التطوير الوطني، وفي محور التعاون، رأت الخطة ضرورة التعاون في قضايا دعم دور القطاع الخاص في التنمية، والتوجه نحو سعودة الوظائف، وإعادة تأهيل اليد العاملة بما يؤدي إلى تحسين كفاءتها.

أوردت الخطة الوطنية السابعة ثلاثة أهداف لإعداد خطة وطنية معلوماتية ضمن محور الكفاءات البشرية. يؤكد أول هذه الأهداف على أهمية توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لدعم التنمية الاقتصادية، ودعم العلوم والتقنية. ويهتم الهدف الثاني بإعداد البنية الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات، بما فيها شبكات الاتصال والمحتوى المعلوماتي. في حين يرتبط الهدف الثالث بنشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وجعلها متوفرة للجميع من أجل تعميم الاستفادة منها.

ثامناً-خطة التنمية الثامنة: (2005-2010): وركزت على عدد من الأولويات من أهمها رفع مستوى

المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتوفير فرص العمل للمواطنين والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية والاجتماعية، والتوسع في العلوم التطبيقية والتقنية، وتشجيع المبادرات والابتكار، وشمل هذا التركيز أيضاً مواكبة التطورات الاقتصادية والتقنية العالمية السريعة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية، والاهتمام بالمجالات الواعدة كالصناعات الاستراتيجية والتحويلية، وخاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ومشتقاتها، وصناعة الغاز الطبيعي، والتعدين، والسياحة، وتقنية المعلومات، كما أولت الخطة اهتماماً بمساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاستمرار في تطوير النظم والقواعد والإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار، والإسراع بتنفيذ إستراتيجية التخصيص، ومواصلة تحسين كفاءة أداء الخدمات المالية، وتكثيف

المعونات الفنية لدعم القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية، كما شمل هذا الاهتمام تطوير منظومة العلوم والتقنية والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي وتشجيعه، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، باعتبارها من العوامل الأساسية في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتوسيع آفاق الاستثمار، وراعت الخطة تحقيق التوسع المستمر في التجهيزات الأساسية وصيانتها بما يتلاءم مع نمو الطلب عليها ويسهم في تعزيز نمو كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحسين كفاءتها وأعطت الخطة اهتماما خاصا بزيادة مشاركة المرأة، وتعزيز دور الأسرة في المجتمع من خلال تطوير قدرات المرأة السعودية، وإزالة المعوقات أمام توسيع مشاركتها في النشاطات الاقتصادية والإنمائية¹.

تاسعا-خطة التنمية التاسعة: (2010-2015) تستند الخطة في توجهاتها إلى أهدافها العامة التي اشتملت على تسريع عملية التنمية وترسيخ استدامتها، وتحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المملكة، والاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم، والعناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع، وتقليل معدلات البطالة والوصول بها إلى أدنى مستوى ممكن. وشملت هذه الأهداف كذلك تنمية القوى البشرية الوطنية ورفع كفاءتها، وتعزيز إسهامات القطاع الخاص في عملية التنمية، ودعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ورفع معدلات نمو الاقتصاد السعودي وكفاءة أدائه، وتنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية².

عاشرا-خطة التنمية العاشرة: (2015-2020) تحدد الخطة العاشرة ثمانى أولويات وطنية يتطلب التركيز عليها للتعامل مع القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المملكة في الوقت الراهن، وذلك على النحو التالي:

- 1- تنمية الموارد المالية للدولة؛
- 2-رفع كفاءة الإنفاق الحكومي؛
- 3-تفعيل دور القطاع الخاص؛
- 4-تحسين فعالية الأداء الحكومي؛
- 5-تنشيط إنتاجية المجتمع؛
- 6-بناء الأمن التنموي؛
- 7-مراجعة خيارات السياسات الاقتصادية³.

(1) فارس النفيعي، ملامح التنمية في المملكة العربية السعودية، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، تاريخ الاطلاع 14/09/2018(02:00)،

على الرابط: <https://hrdiscussion.com/hr15473.html> -

(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط، توجهات خطة التنمية التاسعة، 12/08/2018(08:00) على الرابط:

<https://www.mep.gov.sa/ar/development-plans>

(3) وزارة الاقتصاد والتخطيط، موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، ص 09. تاريخ الاطلاع 12/08/2018(08:00) على الرابط:

<http://www.nationalplanningcycles.org>

الفرع الثاني: إستراتيجية المملكة العربية السعودية في تنوع القاعدة الاقتصادية

أصدرت الحكومة السعودية ومنذ عام 1970 عشرة (10) خطط للتنمية، تغطي كل منها 5 سنوات، وكان التنوع الاقتصادي هدفا رئيسيا لجميع هذه الخطط، ومع ذلك أصبح تنفيذ إستراتيجية التنوع تحديا كبيرا، حيث كان الهمّ ينصب فيما مضى على إدارة عائدات النفط، إذ إن تنوع الإنتاج والصادرات، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي بات نقطة انطلاق لخلق فرص العمل ومعالجة مشاكل البطالة.

ومن شأن هذه الإستراتيجية أن تحمي المملكة من تقلبات سوق النفط الدولية بتحقيق التوازن والخروج من النمو المنخفض الحالي، والحد من ارتفاع معدلات البطالة بإنشاء اقتصاد قائم على المعرفة المستدامة القادرة على التصدي لتحديات القرن الـ 21.

يعد تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية بالمملكة حيث أدركت خطط التنمية المتعاقبة المخاطر الكامنة في الاعتماد الأحادي والكثيف على إنتاج النفط الخام وتصديره. ويمثل تنوع القاعدة الاقتصادية توجهاً رئيساً من توجهات خطة التنمية التاسعة التي أفردت له الهدف العام السابع والآلية التنفيذية الرابعة. وتتبع أهمية تنوع القاعدة الاقتصادية من كونه شرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

يقتضي تنفيذ هذا التوجه تحقيق زيادات ملموسة ونفقات نوعية في إسهامات القطاعات غير النفطية -الإنتاجية والخدمية - في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات وفي توفير الفرص الوظيفية لقوة العمل الوطنية. وينبغي أن يستند تنوع القاعدة الاقتصادية إلى الميزات النسبية للمملكة وأن يدعم قدراتها التنافسية. ومن المهم أيضاً ألا يقتصر التنوع على مجرد زيادة إسهام القطاعات غير النفطية في عدد من المجالات بل لا بد أن يتجذر ويتعمق هذا التنوع ليطال الهياكل الإنتاجية للقطاعات غير النفطية نفسها فيتم تنوع الأنشطة الإنتاجية داخل هذه القطاعات ليتسنى لها أن تنتج طيفاً واسعاً من السلع والخدمات التي يتجه جزء منها للاستخدام الوسيط داخل قطاعات الاقتصاد الوطني فتتقوى إثر ذلك الروابط بينها. ويتعزز عن هذا الطريق التكامل الداخلي للاقتصاد ككل. أما الجزء الآخر من الإنتاج غير النفطي فينتج إلى الأسواق الخارجية كصادرات، وإلى السوق المحلي للاستخدام في مجالات الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص.

ولتحقيق تقدم ملموس على صعيد تنوع القاعدة الاقتصادية للمملكة السعودية إلى تكثيف الجهود في المجالات التالية:

- الصناعات التي تعتمد على استغلال الميزات النسبية للاقتصاد الوطني وتحويلها إلى ميزات تنافسية مثل البتروكيماويات والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة؛
- الصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال، ومنها الصناعات التعدينية والدوائية، والتي تسهم بفاعلية في عملية التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة؛
- صناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية، والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية؛
- تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطويرها لأهمية دورها وإسهاماتها في تنوع القاعدة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل؛
- الصناعات التحويلية المتجهة للتصدير؛
- نشاط السياحة؛
- الزراعة العصرية التي تركز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستخدم تقنيات متقدمة لترشيد استخدام المياه، وتحسن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية؛
- مختلف أنشطة التعدين التي يمكن من خلالها بناء سلسلة من الصناعات المتكاملة.

الفرع الثالث: نتائج خطط التنمية في المملكة العربية السعودية 1970-2016

شهد الاقتصاد السعودي خلال الخطط الست الأولى تحولا في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية، وقد ساهم في ذلك بشكل أساس تضاعف إنتاج النفط وعوائده. فالاقتصاد المملكة العربية السعودية يعتمد وبصفة رئيسة على النفط، حيث تمثل الصادرات النفطية 90% من إجمالي عوائد الصادرات، وحوالي 75% من إيرادات الموازنة الحكومية وما نسبته 45% من الناتج المحلي (الإجمالي) وزارة التجارة والصناعة، 2012م). ومن الثابت أن المملكة العربية السعودية تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم إذ يُقدر بنحو 2.264 مليار برميل، وهو ما يعادل نسبة 55% من احتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي ونسبة 29% من إجمالي احتياطيات أوبك ونسبة 23% من الاحتياطي العالمي (بكر، 2003م). ولعل أبلغ مؤشر على التطور والنمو السريع للاقتصاد الوطني السعودي هو تضاعف الناتج الوطني الإجمالي أكثر من 33 مرة في 28 عاما؛ إذ قفزت قيمة السلع والخدمات التي أنتجتها السعودية من 4.4 مليار دولار أمريكي في عام 1969 م إلى نحو 248 مليار دولار في عام 2000م، الأمر الذي مكن المملكة العربية السعودية من تبني وتنفيذ خطط تنمية خمسية طموحة منذ عام 1390 هـ، 1970م، ركزت في توجهاتها الرئيسية على إنشاء البنى الأساسية، وتنمية القوى البشرية وتنويع روافد الاقتصاد غير النفطي، وذلك بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتعدين والزراعة (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2013م)¹.

(1) عبد الكريم بن خلف الهويش، القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية نظرة اقتصادية تحليلية مكانية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 01، 2015، ص 2019.

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

وللوقوف على النتائج الاقتصادية نعرض نتائج تطور المؤشرات الاقتصادية خلال خطط التنمية التسعة كما يلي:

1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

يبين الجدول التالي نسبة مساهمة القطاع الحكومي، الخاص والقطاع النفطي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مساهمة إيرادات القطاعين النفطي وغير النفطي في الإيرادات الحكومية.

الجدول رقم: (4-10)

مساهمة القطاعات الاقتصادية للمملكة كنسبة من GDP ومن الإيرادات الحكومية

خطت التنمية	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %		نسبة من الإيرادات الحكومية %	
	الحكومي	الخاص	النفط	غ النفطي
الاولى	13.4	27.7	58	9.4
الثانية	8.7	34.2	56.6	11.2
الثالثة	12.9	38.1	48.4	20.5
الرابعة	23.7	49.7	25.1	38
الخامسة	22.6	40	35.8	24.3
السادسة	23.2	41.1	34.1	29.3
السابعة	20.5	38.9	39.5	19.1
الثامنة	15.6	34.5	49.1	11.8
التاسعة	15.8	36.7	46.7	9.7
معدل النمو %	1.3	0.34	-0.64	0.26

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الثانوية التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي.

من الجدول (4-10) أعلاه نلاحظ ما يلي:

- يمثل القطاع النفطي النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي خلال خطط التنمية (الاولى، الثانية والثالثة)، إضافة إلى الخطط (السابعة، الثامنة والتاسعة). حيث سجل أكبر حصة له من الناتج خلال الخطة الأولى ب 58%.

- سيطرة القطاع الخاص خلال خطط التنمية الرابعة والخامسة والسادسة على الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي ليحقق أعلى نسبة قدرت ب 49.7% خلال الخطة الرابعة وهذا يبرر نجاح المملكة في دعم القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي.

- رغم تذبذب نسبة مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات الحكومية إلا أنه يمثل مورد رئيسي لاقتصاد المملكة بنسبة تراوحت بين 62% و 90%. وما زال أداء القطاع غير النفطي هزيل مقارنة بالأهداف المسطرة خلال خطط التنمية. وهذا ما يفسر فشل استراتيجيات التنوع المتبعة من طرف المملكة لتنوع مصادر الدخل خلال خطط التنمية مقارنة بالمجهودات والاهداف المسطرة.

كما يبين الجدول (4-11) أدناه، سيطرة قطاع الزيت الخام والغاز على باقي القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 56.98% خلال الخطة الأولى و 46.47% خلال الخطة التاسعة. كما

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

نلاحظ التطور البطيء للقطاع الصناعي الذي حقق حصة 7.76 % من الناتج خلال الخطة التاسعة مقابل نسبة 1.51% خلال الخطة الأولى، أي بزيادة قدرها 6.25 % خلال الفترة (1970 - 2015).

الجدول رقم: (4-11)

مساهمة القطاعات الاقتصادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال خطط التنمية
(الوحدة: % GDP)

خطط التنمية الاقتصادية									القطاع
التاسعة	الثامنة	السابعة	السادسة	الخامسة	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى	
1.98	2.82	4.72	5.7	5.79	5.39	1.7	1.13	2.68	الزراعة
46.47	48.89	38.69	32.79	34.5	23.52	46.94	55.23	56.98	الزيت والخام والغاز الطبيعي وتكرير الزيت
0.37	0.35	0.36	0.39	0.4	0.52	0.36	0.34	0.18	الأنشطة التعدينية والتجيرية الأخرى
7.76	6.89	7.04	6.99	5.58	5.91	2.87	2.07	1.51	القطاع الصناعي (بدون تكرير الزيت)
1.16	1.22	1.8	1.89	1.99	1.56	0.42	0.71	6.57	الكهرباء والغاز والماء
4.69	4.63	5.95	6.69	6.61	8.56	8.79	8.63	3.14	التشييد والبناء
8.57	7.17	6.95	6.83	6.45	8.47	5.68	4.07	3.46	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
4.84	4.1	4.23	4.51	1.6	5.36	3.41	2.58	3.36	النقل والتخزين والاتصالات
9.12	8.95	10.86	12.02	12.38	17.71	17.83	17.81	13.33	خدمات المال والتأمين والعقارات
1.78	2.02	3.11	3.5	3.66	4.57	2.23	1.75	0.96	خدمات جماعية واجتماعية وشخصية
13.63	13.31	16.65	19.08	18.44	18.95	1013	6.02	8.01	مصادر أخرى

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الثانوية التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي.

2- مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية في إجمالي الصادرات والواردات:

يبين الجدول (4-12) أدناه، حصة كل من الصادرات النفطية وغير النفطية في إجمالي الصادرات، ونسبة تغطية الصادرات النفطية وغير النفطية لإجمالي الواردات خلال خطط التنمية التسعة.

الجدول رقم: (4-12)

نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية في إجمالي الصادرات وتغطية الواردات
(الوحدة: %)

نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات %		نسبة من إجمالي الصادرات %		خطط التنمية
الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	
2	459.3	0.5	99.5	الأولى
1.3	349.1	0.3	99.7	الثانية
2.3	209.7	1.6	98.4	الثالثة
14.2	102.2	12.1	87.9	الرابعة
15.2	150.9	9	91	الخامسة
22.7	160.5	12.7	87.3	السادسة
26.7	210.4	11.3	88.7	السابعة
30.9	236.8	11.8	88.2	الثامنة
33.5	202.9	14.3	85.7	التاسعة
9.2	-2.02	9.7	-0.4	معدل النمو %

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الثانوية التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي

من الجدول (4-12) أعلاه نلاحظ ما يلي:

- المساهمة الكبيرة للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات خلال خطط التنمية، حيث تراوحت نسبتها بين 99.7% خلال الخطة الأولى و 85.7% خلال الخطة التاسعة، ويعبر التراجع في حصة الصادرات النفطية عن الجهود المبذولة من طرف المملكة العربية السعودية لدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

- تغطية الصادرات النفطية لإيرادات المملكة الكلية خلال خطط التنمية، حيث حقق معامل التغطية أعلى قيمة له وذلك خلال الخطة الأولى ب 459.3 %، كما سجل أدنى قيمة له خلال الخطة الرابعة ب 102.2%. كما ونلاحظ تزايد قيمة الصادرات غير النفطية بمتوسط معدل نمو قدره 9.2%. خلال الفترة (1970-2015).

الفرع الرابع: قياس التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

لتقدير مؤشر إجمالي للتنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، سنعتمد على أخذ الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال-هيرشمان لأربعة من المتغيرات التي تتوافر عنها بيانات إحصائية عن كامل الفترة الزمنية لخطط التنمية التسعة (1970-2015) للمتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الإيرادات الحكومية، تكوين رأس المال الثابت. ويعد هذا المؤشر المركب مقياساً مرضياً

للتنوع الاقتصادي لعدم ارتكازه على بعد واحد من أبعاد التنوع، بل على أربعة أبعاد متداخلة. البعد الأول وهو النشاط الإنتاجي ومصادر الناتج المحلي القطاعية، والثاني تركيب الصادرات التي تعتمد في المملكة بصورة أساسية على الصادرات النفطية، والثالث مصادر الإيرادات. ونلخص قيم معامل هيرفندال في الجدول رقم (13-4) أدناه.

الجدول رقم (13-4)

قيم معامل هيرفندال هيرشمان لبعض المؤشرات الاقتصادية خلال خطط التنمية التسعة.

قيم معامل هيرفندال هيرشمان			خطط التنمية
الصادرات	الإيرادات الحكومية	اجمالي الناتج المحلي	
0.98	0.7	0.34	الأولى
0.99	0.64	0.34	الثانية
0.95	0.42	0.29	الثالثة
0.62	0.07	0.21	الرابعة
0.71	0.28	0.17	الخامسة
0.6	0.22	0.17	السادسة
0.64	0.43	0.18	السابعة
0.63	0.63	0.25	الثامنة
0.55	0.69	0.23	التاسعة
0.74	0.45	0.24	متوسط

المصدر: خالد بن نهار الرويس، التنوع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة للملتقى السنوي التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "التنوع الاقتصادي"، 27-29 مارس 2017 قاعة الملك فهد للمؤتمرات، الرياض. المملكة العربية السعودية.

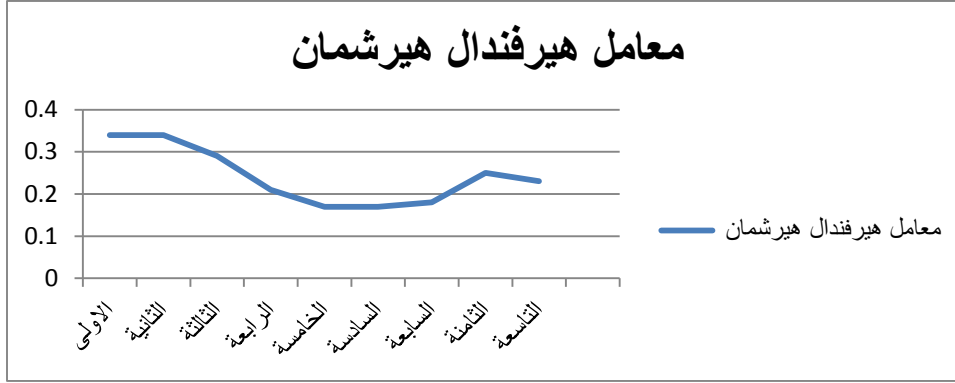
أولاً- التنوع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الاجمالي)

يعتمد تحليل الناتج المحلي الاجمالي على توزيع الناتج مقيماً بالنسب المئوية على ثلاثة قطاعات، وهي: قطاع النفط، القطاع الحكومي، القطاع الخاص، كما هو موضح في الجدول رقم (10-4).

إن تقييم التنوع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد السعودي يظهر على نتائج معدل هيرفندال -هيرشمان الموضحة على الشكل رقم (5-4)، والذي يبين تحسن عملية التنوع الاقتصادي في بداية خطط التنمية، حيث انخفضت قيمة المعامل من 0.34 منذ الخطة الأولى (1970-1975) إلى 0.17 خلال الخطة السادسة (1995-2000). ثم ارتفع ليستقر عند القيمة 0.25 خلال الخطة الثامنة، ثم انخفض إلى 0.23 عند الخطة التاسعة. ومنه نقول بأن معامل هيرفندال-هيرشمان خلال الفترة الزمنية (1970-2015)، حقق انخفاضاً سنوياً بلغ معدله السنوي متوسط ثابت قدره 1.22% مما يوضح وجود

تنوع اقتصادي ملحوظ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يلخصه انخفاض قيمة معامل هيرفندال من 0.34 عند الخطة الأولى (1970-1975) إلى 0.23 خلال الخطة التاسعة (2010-2015).

الشكل رقم: (4-5) معامل هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال خطط التنمية

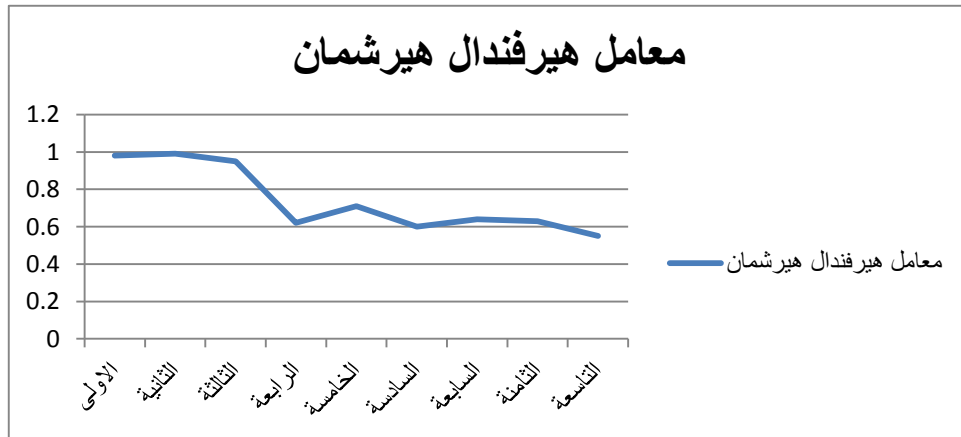


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (4-13)

ثانيا-التنوع في الصادرات

يعتمد تنوع الصادرات في المملكة العربية السعودية على بنية الصادرات التي وزعت على مجموعتين: صادرات نفطية وغير نفطية، ويتضح من الجدول (4-12) أعلاه، أن صادرات المملكة العربية السعودية متركزة في الصادرات النفطية، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الصادرات 99.5% خلال الخطة الأولى و85.7% عند الخطة التاسعة (تناقصت بمقدار 13.8 نقطة مئوية)، ويتضح إذن أن بنية صادرات المملكة تغيرت خلال 45 سنة مما يعني حدوث تنوع في بنية الصادرات. ويؤكد ذلك تطور قيمة معامل هيرفندال لتنوع الصادرات الموضح في الشكل (4-6) أدناه، والذي انخفضت قيمته من 0.98 عند الخطة الأولى إلى 0.55 خلال الخطة التاسعة، وذلك بمعدل تناقص متوسط ثابت خماسي قدره (0.048) مما يدل على تحقيق تنوع معتبر في بنية الصادرات المتركزة بصورة كبيرة على النفط.

الشكل رقم: (4-6) معامل هيرفندال هيرشمان للصادرات في السعودية خلال خطط التنمية

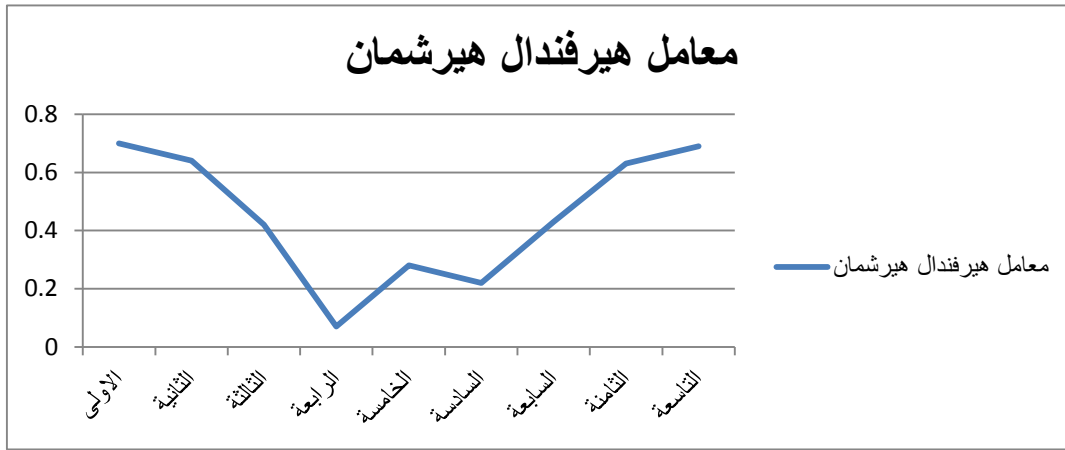


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (4-13)

ثالثاً-التنوع في الإيرادات الحكومية: تلعب الإيرادات الحكومية دوراً مهماً في تنوع الاقتصاد في المملكة إلا أنها تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل رئيسي، وبالتالي فالتنوع هنا لا بد أن يترافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية.

يظهر من الجدول رقم (4-10) أعلاه، أن نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية قد بلغت 90.6% عند الخطة الأولى و90.3% خلال الخطة التاسعة، أي بانخفاض طفيف قدره 0.3 نقطة مئوية. ويبين الشكل (4-7) أدناه، تطور معامل هيرفندال هيرشمان لتوزيع الإيرادات الحكومية، حيث بلغت قيمته 0.7 خلال الخطة الأولى، وانخفضت بشدة إلى 0.07 عند الخطة الرابعة بسبب انخفاض الإيرادات النفطية التي تساوت مع الإيرادات غير النفطية تقريباً من إجمالي الإيرادات، ثم عاد معامل هيرفندال إلى الارتفاع ليبلغ 0.69 خلال الخطة التاسعة.

الشكل رقم: (4-7) معامل هيرفندال هيرشمان للإيرادات الحكومية



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (4-13)

وبذلك يتضح أن قطاع النفط، ما زال يحافظ على موقعه كمصدر رئيس للإيرادات الدولة، وكمكون رئيس للصادرات السلعية، كما يلاحظ أن هناك تغير في بنية الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2015، ولكنه لم يترافق مع حدوث تغيرات ملحوظة في بنية الصادرات وفي مصادر الإيرادات الحكومية. وتبرز هذه المؤشرات قياس التنوع الاقتصادي في المملكة، والتي توضح حدوث بعض التغيرات الهيكلية المهمة التي حدثت في الاقتصاد السعودي خلال العقود الأربعة الماضية، بهدف تنوع القاعدة الاقتصادية.

المطلب الثالث: تجارب وأفكار دولية للتنوع الاقتصادي

تعود بداية سياسات التنوع الاقتصادي في البلدان العربية إلى ستة عقود مضت عندما اتجهت بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل الكويت والبحرين في ستينيات القرن الماضي إلى إنشاء والتوسع في الصناعات المرتبطة بقطاع النفط والصناعات الثقيلة. أعقب ذلك اهتمام كبير من دول عربية أخرى

مصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية والامارات بمشاريع تنويع الهياكل الاقتصادية وإنشاء المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، وخلال حقبتى الثمانينات التسعينيات انصب التركيز على سياسات التنوع الاقتصادي بهدف تجاوز تأثير التقلبات في الأسعار العالمية للنفط على خلفية التراجع الكبير لأسعار النفط خلال بعض السنوات المتضمنة في تلك الفترة. وقد شهدت سياسات التنوع الاقتصادي اهتماما كبيرا خلال الحقبة الأولى من الألفية الجديدة في إطار السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط.

استطاعت كثير من الدول النامية والصاعدة، سواء كانت ذات موارد طبيعية وفيرة أو قليلة، تنويع اقتصاداتها، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل بالتوجه نحو الإنتاج الصناعي والمنتجات التكنولوجية. وبما أن تجارب التنوع كثيرة، فإننا سنتطرق في هذا المطلب لتجارب كل من الدول التالية: ماليزيا، وتركيا، والمغرب، التي استطاعت تحقيق طفرة اقتصادية مهمة في وقت وجيز، وذلك بتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو تطوير الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية وبالخصوص صناعة السيارات، والطيران، والصناعات الإلكترونية.

يتجلى العامل المشترك بين هذه التجارب التنموية في كونها اعتمدت على الاستثمار الأجنبي المباشر لتنويع اقتصادها ولبناء قدراتها الصناعية في وقت معقول، مع نهج إصلاحات جذرية في تشريعاتها ومؤسساتها لمواكبة سياسة التنوع والتنمية.

الفرع الاول: تجربة تركيا

تعتبر تركيا من الدول الصاعدة التي استطاعت تحقيق نمو اقتصادي تساهم فيه الصناعات التحويلية بشكل كبير. لأنها تشكل أهم قطاع في النشاط الصناعي التركي، حيث ساهمت بنسبة 27% من الناتج الإجمالي المحلي، وشغلت حوالي 28% من اليد العاملة الوطنية سنة 2016. ومن القطاعات الرائدة نذكر قطاع السيارات، وتصنيع الآلات، وصناعة المواد الكيميائية، والصناعة الغذائية، والنسيج.

على الرغم من أن صناعة السيارات في تركيا تعود إلى فترة الستينات من القرن العشرين، إلا أن الدولة قامت إبان حقبة التحول الصناعي، بتطوير نشاط هذا القطاع الرئيسي من مجرد عقد شراكات قائمة على تجميع أجزاء السيارات، إلى إرساء صناعة تتمتع بإمكانية التصميم والقدرة العالية على الإنتاج. وفي هذا الإطار، أقدمت الشركات المصنعة للمعدات الأصلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2014 على استثمار ما يفوق 04 مليار دولار أمريكي في عمليات الإنتاج الخاصة بها في تركيا، مما ساهم بشكل جلي في تطوير قدرات التصنيع لديها، ومكنها من أن تصبح جزءا هاما من سلسلة القيمة العالمية للشركات الدولية المصنعة للمعدات الأصلية.

عرف معدل النمو السنوي للمركبات المنتجة حوالي 10% خلال الفترة (2000-2014)، وقد ساعدت وفرة يد عاملة تتميز بالتنافسية والمهارة العالية، إلى جانب وجود سوق محلية حيوية وموقع جغرافي ملائم، على نجاح السياسة الاستثمارية التركية في صناعة السيارات. وبفضل هذه الإنجازات، أصبحت تحتل المرتبة الخامسة عشر (15) لأكبر الدول المصنعة للسيارات في العالم، والمركز الخامس (05) كأكبر الدول في أوروبا في نهاية عام 2015¹.

وبعد أن استطاعت تركيا تبوء هذه المراكز، فهي تهدف الآن إلى تنمية خدمات البحث والتطوير، والتصميم، وقدرات التمييز التجاري. وقد تم تشغيل 75 مركزا للبحث والتطوير تابعا لشركات تصنيع السيارات في تركيا في نهاية 2015. كما توفر تركيا بيئة داعمة من جانب سلسلة الإمدادات، حيث يوجد عدد مهم من موردي المكونات الذين يدعمون إنتاج الشركات المصنعة للمعدات الأصلية. ويتراوح معدل توطین الشركات المصنعة للمعدات الأصلية ما بين 70% و75%، نظرا لانتقال القطع مباشرة إلى خطوط الإنتاج الخاصة بالشركات المصنعة للمركبات. كما تصل نسبة الصادرات من السيارات المصنعة بتركيا إلى ما يقارب 75% من الإنتاج. وبهذا تحتل المركز السابع عشر (17) من بين أكبر مصدري السيارات في العالم.

بالنسبة لتصنيع الآلات، استقطب هذا القطاع حوالي 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصنيع في تركيا خلال الفترة ما بين 2005 و2015. ويرجع هذا إلى توفر بيئة تنافسية وداعمة من موارد بشرية ذات تكاليف منخفضة ومهارة عالية، بالإضافة إلى المزايا اللوجيستكية، والحوافز الاستثمارية، وبنية تحتية تعتمد على الابتكار، وقاعدة تزويد قوية، وتجمعات صناعية محلية. ويستفيد تصنيع الآلات بنفقات مهمة في مجال البحث والتطوير، والتي قدرت بما يقرب 10% عام 2014 من إجمالي نفقات البحث والتطوير في تركيا.

كما تحظى صناعة المواد الكيميائية، بمكانة مهمة في قطاع الصناعات التحويلية حيث تنتج منتجات نهائية مثل البلاستيك، ومستحضرات التجميل، ومستحضرات صيدلانية، وتقدم أيضا منتجات وسيطة لعدد من الصناعات الأخرى. وبفضل النمو القوي للسوق الذي تزوده الصناعات التحويلية، تعتبر تركيا موقعا استثماريا جذابا للشركات الكيميائية. وهكذا، يحتل قطاع الصناعات البلاستيكية المركز الثاني من بين أكبر المنتجين في أوروبا والسابع من بين أكبر المنتجين في العالم، كم تحتل تركيا المركز الرابع من بين أكبر مصنعي الدهانات في أوروبا.

¹ محمد أزروال، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي - قطاع الصناعة التحويلية نموذجا، مجلة معالم وآفاق اقتصادية، العدد 02، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2017، ص 11.

وترجع إنجازات تركيا في مجال تطوير الصناعات التحويلية إلى الدور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انتقل عدد الشركات ذات رأس المال الدولي بهذا البلد من 11700 إلى 39200 شركة، خلال الفترة (2005-2014) أي بزيادة نسبتها 235% خلال عشرة أعوام. وقد ساهمت عدة عوامل في جذب هذه الاستثمارات، من بينها وجود بنية تحتية متقدمة ومناطق استثمارية خاصة، تتكون من مناطق التطوير التكنولوجي، تعمل على دعم أنشطة البحث والتطوير وجذب الاستثمارات في مجالات ذات التقنية العالية، ومناطق صناعية منظمة تتيح للشركات العمل في بيئة ملائمة للاستثمار. هذا بالإضافة إلى مناطق حرة تساعد على تشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير. ويضاف إلى هذه المحفزات رفع مستوى دعم وتشجيع الأنشطة التجميعية الاستثمارات التي تساعد على نقل التكنولوجيا. وتسعى تركيا من خلال رؤية الحكومة لعام 2023، إلى تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة عالية، وهيكله مجالات البحث والتطوير، وتكوين اليد العاملة، والرفع من الطلب على المنتجات المصنعة محلياً¹.

الفرع الثاني: تجربة ماليزيا

كسبت ماليزيا الرهان في تنوع القاعدة الإنتاجية، وذلك منذ اعتمادها على اقتصاد الموارد الريفية في الفترة (1950-1960)، حيث كانت حصة التصنيع أقل من 10% من الصادرات. وشكلت السلع الأولية ما نسبته 80% من إجمالي الصادرات. وفي عام 1970 بدأ الاهتمام بدور القطاع الخاص عن طريق دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه على تطوير السلع التجارية المصنعة عبر تجميعها أو معالجتها، ومن ثم دعم السلع المصدرة. وحققت ماليزيا تنوع اقتصادها عن طريق:

- الاستفادة من استراتيجية كوريا الجنوبية ونمطها في السياسة الصناعية العمودية التي اعتمدت في عام 1980؛
- تطوير إنتاج الصناعات المتعلقة بالآلات والسيارات والصلب والاسمنت والبتروكيمياويات (تقليد النموذج الكوري)؛
- إلغاء الحواجز الجمركية، ووضع ضوابط لاستيراد الآلات والمعدات لدعم الصناعات المحلية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة؛
- وضع خطط صناعية (الخطة الصناعية الثانية ماستر (1996-2005)) لزيادة تعميق التكنولوجيا؛
- خلق الوسائط المتعددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في محيط الأنشطة ذات التقنية العالية، وتوفير التمويل اللازم؛

(1) محمد أزروال، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي - قطاع الصناعة التحويلية نموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- دعم الحكومة للبرامج المؤدية إلى إكساب القوى العاملة مهارات عالية، والانفاق على البحث والتطوير، والتشجيع على دخول صناعات جديدة إلى البلد، ورفع مستوى الانتاجية¹.

لقد ركزت ماليزيا في سياستها التنموية على التصنيع للالتحاق بمصاف الدول الصاعدة، فمرت بمراحل مختلفة، إنتهت بأن تكون دولة مصدرة لصناعات ذات قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي عالين، بعد أن كانت تقتصر على تصدير بعض المنتجات الزراعية، والمواد الأولية البسيطة مثل المطاط. وتمثل الصناعات التحويلية في ماليزيا أهم نشاط اقتصادي، حيث تساهم بنسبة 42% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، وتشغل حوالي 27% من مجموع السكان.

فعلى سبيل المثال،² أنشأ المجلس الماليزي لزيت النخيل جائزة سنوية للمنتجات المبتكرة في الصناعة، ومن بينها الآليات الجديدة التي تستهدف زيادة الانتاجية في إطار الظروف المحلية. وقد أدى ذلك إلى إنجازات كثيرة منها إدخال آلات مختلفة من قبيل قاطعات نخيل آلية. واخترعت أيضا آلات زراعية أخرى مكيفة تحديدا مع الظروف المحلية، مما أدى إلى زيادة الانتاجية في قطاع زيت النخيل الماليزي وتعزيز الصلات الخلفية مع قطاع تصنيع المعدات، وهو شكل من أشكال التنوع".

ويرجع الفضل في هذه الإنجازات إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أعطى دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات التحويلية تستقطب ما يقارب نصف هذه الاستثمارات، (وكالة التجارة الخارجية الماليزية، 2014) وفي هذا الإطار انتهجت الدولة سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء متطلبات وأهداف التنمية الوطنية، كما استطاعت الاستفادة من استراتيجيات الشركات الأجنبية في تحسين القدرات التنافسية في مجال الصناعة.

وقد عملت الدولة الماليزية على تطوير طبيعة الحوافز والانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيهه لقطاعات عالية التقنية. وهكذا، شملت الحوافز في المرحلة الأولى تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، فضلا عن الإعفاءات الضريبية لتشجيع الشركات على التوطن في ماليزيا. كما ربطت الحوافز المالية للمستثمرين بالقيام بعمليات البحث والتطوير، وكذا تدريب اليد العاملة المحلية. وفي المرحلة الثانية قامت الدولة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية وجدوى الاستثمار من حيث المكون التكنولوجي، والقيمة المضافة، واستهداف الصناعات ذات القدرات التنافسية، والمشاريع القائمة على البحث والتطوير،

(1) أحمد البكر، تحديات تنوع القاعدة الانتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل رقم 08، صندوق النقد العربي، 2015، ص 14-15.

(2) مذكرة من أمانة الائتلاف، التنوع وتحقيق القيمة المضافة، إجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (الدورة العاشرة)

جنيف، 26، 25 أبريل 2018، ص 19.

والتكوين. وقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية على استخدام الموارد والصناعات المحلية، عبر تزويد الشركات الوطنية لنظيرتها الأجنبية بقطع الغيار المطلوبة والمواد الخام¹.

الفرع الثالث: تجربة المغرب

يعتبر المغرب الدولة الوحيدة في المغرب العربي الذي لا يتوفر على موارد طبيعية (النفط والغاز) ماعدا الفوسفاط، وقد ساعده هذا الوضع على اعتماد سياسة اقتصادية تركز على توجيه الاستثمارات وخاصة الأجنبية إلى قطاع الصناعات التحويلية لتنويع مصادر نموها. ورغم أن تجربة المغرب حديثة العهد إلا أنها يمكن أن تكون نموذجا للدول النفطية السائرة في طريق التنويع.

وفي هذا الصدد، عرف المغرب تحولا ملموسا في تسريع وتيرة التصنيع منذ انطلاق مخطط "إقلاع 2005" وقد واجهت هذه الاستراتيجية صعوبات في بدايتها، خاصة في الجانب المتعلق بقلّة الموارد البشرية المؤهلة، لكنه تم تدارك هذه الإشكالية مع توقيع "الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي" في 2009. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية ساهمت في إحداث أكثر من 100 ألف منصب شغل في مجال الصناعة ما بين 2008 و 2011، وزيادة صادرات القطاع بنسبة 22%، كما ساهمت في رفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 23 % كنسبة سنوية متوسطة منذ 2009. ومكنت هذه الإنجازات من جعل المغرب وجهة صناعية ذات مصداقية وتنافسية عالية، مما ساعد على استقرار شركات رائدة في الصناعة العالمية في المغرب.

ومن أجل رفع تحديات التصنيع في البلاد، تم وضع مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 يهدف إلى إحداث 211 ألف منصب شغل، نصفها سينتج عن الاستثمارات الخارجية المباشرة ونصفها من إعادة هيكلة النسيج الصناعي الوطني، ورفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 14% إلى 23% في أفق سنة 2020.

ولنجاح هذه الاستراتيجية، تم إنشاء منظومات صناعية من شأنها خلق دينامية بين الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة. كما تم رصد صندوق لتمويل الاستثمار الصناعي، سيعزز بآليات مبتكرة من ضمنها تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الوعاء العقاري لإنشاء مناطق صناعية للكرام. بالإضافة إلى تطوير مناطق صناعية حرة، ومحطات صناعية مندمجة تشمل شبكا وحيدا وسوقا محلية لليد العاملة، وخدمات خاصة، ونظاما لتكوين الموارد، تستفيد من مزايا ضريبية مهمة. وسيتم إحداث وتنشيط المنظومات الصناعية التي ستمكن من إبرام عقود توريد بعيدة المدى ونقل للتكنولوجيا.

(1) محمد أزروال، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي - قطاع الصناعة التحويلية نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 12-13. بتصرف من الباحث.

ويتضمن مخطط تسريع التنمية الصناعية تكوينات تستجيب لحاجيات القطاع من الكفاءات، وذلك لضمان ملائمة أفضل للبيد العاملة لحاجيات المقاولات. كما سيتم تركيز مجهودات الدعم على القطاعات ذات إمكانات التصدير العالية من أجل تحسين تنافسية عروض المغرب من الصادرات، موازاة مع تنمية قدرة النسيج الصناعي على تعويض المنتجات المستوردة.

وتعتمد هذه الاستراتيجية أيضا تشجيع الاستثمارات الخارجية، حتى يفتح المغرب على فرص النمو التي توفرها السوق العالمية، وذلك من خلال تقوية بنى تحتية أساسية، والنقل واللوجستيك، وخزانات وظائف متعددة. هذا بالإضافة إلى تشجيع اتفاقات التبادل الحر، لتعزيز الاندماج الصناعي، وتيسير الولوج إلى الأسواق، وضمان حماية الصناعة المحلية من المنافسة الغير الشريفة، وتعميم الولوج إلى المعلومات.

تم استهداف القطاعات الصناعية القديمة التي يتوفر فيها المغرب على ميزة تنافسية، مثل صناعة النسيج والجلد، والصناعة الغذائية، والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، والصناعات الميكانيكية والمعدنية. كما تم تطوير قطاعات جديدة كصناعة السيارات، وصناعة الطيران، والصناعات الكهربائية، والصناعات الالكترونية، والصناعات الصيدلانية. ويعتبر قطاع السيارات، أول مصدر بالمغرب، وثاني مصنع بالقارة الإفريقية، ويشغل 86500 عامل. كما استطاع قطاع الطائرات إنشاء 100 مقولة مستقرة خلال 12 سنة فقط وحقق 11000 فرصة شغل. أما الصناعة الصيدلانية المغربية فتشكل ثاني نشاط كيمياوي بعد الفوسفات، حيث تحتل المرتبة الثانية على مستوى القارة الإفريقية.

يستفاد من هذه التجارب أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعبت دورا محوريا في إدخال تغييرات على البنية والنماذج الاقتصادية لهذه الدول. حيث ساهمت في تنويع مصادر تنميتها، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية التي تعد من الأنشطة القطاعية التي تصمد في وجهات تقلبات الظرفية الاقتصادية العالمية.

ويكمن سر نجاح هذه الدول، في تنويع وتطوير اقتصادها أيضا، في إجراءات المواكبة التي اتخذتها موازاة مع تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي والتي تمثلت بالخصوص في:

- * تعزيز وتأهيل الموارد البشرية المحلية والرفع من قدرتها على نقل وتطوير التكنولوجيا المتقدمة؛
- * تشجيع نشاط البحث والتطوير للتمكن من دخول مجال الاختراع، والابتكار، وتطوير منتجات صناعية جديدة؛

* التركيز على صناعات ذات قيمة مضافة عالية ومحتوى تكنولوجي متطور؛

* تشجيع ودعم المبادرات الخاصة عبر إشراك القطاع الخاص المحلي في سياسة التنويع؛

* نهج سياسة تحرير التجارة الخارجية مع دعم التصدير للحفاظ على توازن ميزان الأداء¹.

(1) محمد أزروال، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي - قطاع الصناعة التحويلية نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 14-16. بتصرف من الباحث.

المبحث الثاني: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مخططات التنمية والتنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية

سعت الجزائر والمملكة العربية السعودية مع مطلع القرن الواحد والعشرين إلى تبني سياسات اقتصادية لتحسين البيئة الاستثمارية عن طريق تعديل القوانين والتشريعات وإعطاء الكثير من التحفيزات من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر هدفا أساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لكلي الدولتين. وذلك قصد تشجيع التنمية الصناعية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وتوطين التكنولوجيا والاستفادة من تدريب اليد العاملة المحلية، من خلال رؤية اقتصادية للتنوع تمتد إلى غاية سنة 2030.

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2000-2016)

كانت نتائج الاستدانة الخارجية على البلدان النامية حجر عثرة على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية، من هنا سعت هذه الدول للتخلص منها وتعويضها بسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية كمصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية لما توفره من نقل للتكنولوجيا والمعرفة. وعليه دأبت هذه الدول إلى التنافس لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، حيث نجح بعضها في زيادة تدفقاته إليها، وفشلت أخرى، ولم ترق إلى تطلعاتها بسبب سياساتها الهشة من جهة، وتوطن الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها نحو قطاع الصناعات الاستخراجية دون القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة...) من جهة أخرى.

وسنحاول في هذا المطلب عرض لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر والمملكة العربية السعودية من خلال إبراز حجمه ومصادره وتوزيعه القطاعي خلال الفترة (2000-2016).

الفرع الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مركز اهتمام في سياسات وخطط التنمية في الجزائر من خلال إجراء إصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية، القانونية والسياسية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

أولا- حجم ومصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أ- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016 تطورا ملحوظا، فقد شهد تحسنا تصاعديا خلال فترة مخططي دعم الانعاش الاقتصادي ودعم النمو 2000-2009، حيث ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي سنة 2001 إلى حوالي 1113.11 مليون دولار مقارنة ب 280.1 مليون دولار سنة 2000، لينخفض باستمرار خلال الفترة (2002-2004) ليحقق مبلغ 881.85 مليون دولار

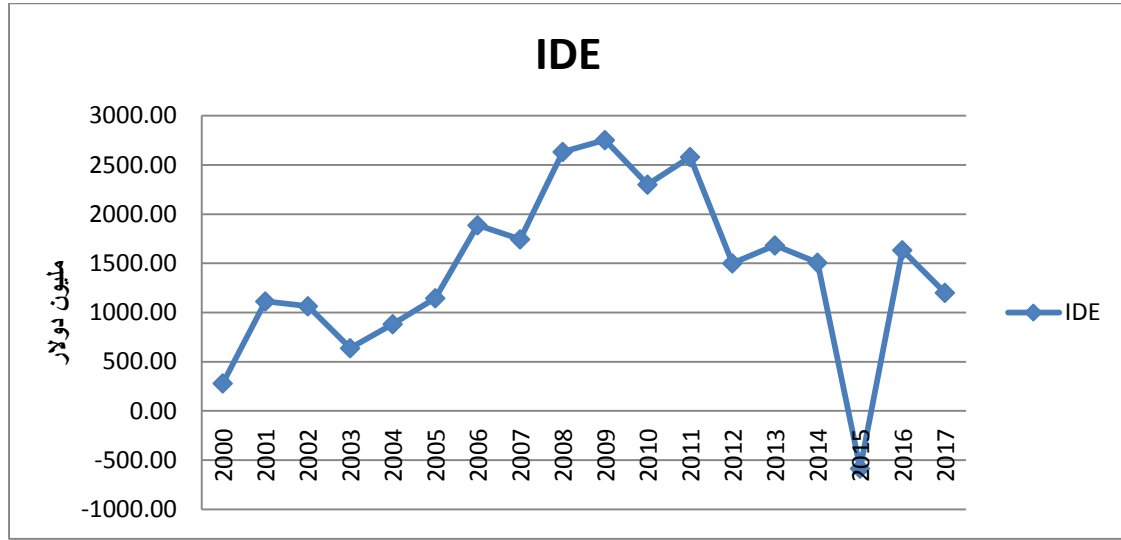
الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

سنة 2004، وخلال الفترة (2005-2009) حقق زيادة تصاعدية بلغت أعلى قيمة لها سنة 2009 ب 2753.76 مليون دولار، أي بزيادة قدرت بنسبة 880 % مقارنة بسنة 2000. وهذا موضح في الشكل (4-8) أدناه.

ويرجع هذا التحسن في رصيد الاستثمار الاجنبي إلى استقرار الاوضاع الامنية والسياسية وتحسن مناخ الاستثمار بعد صدور أو قانون للاستثمار (الامر 03-01) سنة 2001 المعدل والمتمم بالأمر (06-08) سنة 2006. وما حمله من ضمانات وحوافز للمستثمرين الاجانب والمحليين، وكذلك للتأثير الإيجابي لبرامج التنمية (دعم الانعاش الاقتصادي وبرنامج النمو) على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

الشكل رقم (4-8)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-14)

وخلال الفترة 2010-2015 فقد شهد رصيد الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى الجزائر انخفاضا تدريجيا بمعدل متوسط ثابت قدره 20.9 % سنويا، حيث سجل رسيدا سلبيا سنة 2015 ب (-584) مليون دولار، مقارنة ب 2301.23 مليار دولار سنة 2010. كما يوضحه الجدول (4-14) أدناه.

يرجع انخفاض رصيد الاستثمارات الاجنبية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015 إلى الظروف الدولية المتمثلة في انكماش الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط بسبب آثار الازمة العالمية من جهة، وتوجه الاستثمارات الاجنبية إلى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من جهة أخرى، وهذا ما يبين مخاطر توجيه الاستثمار الاجنبي نحو قطاع وحيد كالنفط مثلا.

ولكن وبعد صدور قانون الاستثمار الجديد 16-09 سنة 2016 وإجراء تعديلات هامة محفزة للمستثمرين الأجانب والمحليين، تحسن رصيد الاستثمارات الاجنبية ليحقق قيمة 1635 مليار دولار سنة 2016 و 1203 مليار دولار سنة 2017.

الجدول رقم: (14-4) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	مخزون تدفقات IDE (مليون دولار)	السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	مخزون تدفقات IDE (مليون دولار)
2000	280.10	3378.87	2010	2301.23	19540.20
2001	1113.11	4491.98	2011	2580.35	22120.56
2002	1065.00	5556.94	2012	1499.42	23619.98
2003	637.88	6194.82	2013	1684.00	25312.87
2004	881.85	7076.68	2014	1506.73	26819.60
2005	1145.34	8222.01	2015	-584.00	26232.29
2006	1888.17	10110.18	2016	1635.00	27871.00
2007	1743.33	11853.51	2017	1203.00	/
2008	2631.71	14485.22	/	/	/
2009	2753.76	17238.98	/	/	/

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات منظمة الأونكتاد على الرابط: unctadstat.unctad.org

ب- مصادر الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر (2002-2017)

تعتبر الدول الاوروبية من بين أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)، حيث بلغت اجمالي قيمة استثماراتها المصرح بها حوالي 1148208 مليون دج، أي بنسبة قدرها 38.28 % من إجمال قيمة الاستثمارات المصرح بها، ويصل عدد مشاريعها المصرح بها 472 مشروعاً. ثم تلتها الدول العربية بقيمة استثمارات بلغت 1057257 مليون دج أي بنسبة تقدر ب 21.25 %، وهذا بعدد من المشاريع قدره 262 مشروع. وبلغت استثمارات أمريكا 68813 مليون دج أي بنسبة 1.46 %، وسجلت استراليا أدنى قيمة استثمار ب 2974 مليون دج أي بنسبة 0.08 %. كما هو مبين في الجدول (15-04) أدناه.

الجدول رقم (15-04) مصادر الاستثمار الاجنبي في الجزائر (2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دج	النسبة المئوية
أوربا	472	38.28	1148208	36.04
الاتحاد الاوروبي	332	26.93	666499	20.92
آسيا	114	9.25	169732	5.33
أمريكا	18	1.46	68813	2.16
الدول العربية	262	21.25	1057257	33.18
افريقيا	6	0.49	39686	1.25
استراليا	1	0.08	2974	0.09
متعددة الجنسيات	28	2.27	33160	1.04
المجموع	1233	100	3186329	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2018/09/17 على الرابط: <http://www.andi.dz>

ثانيا-التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

يوضح الجدول (16-04) أدناه، توزيع حصة الاستثمار الاجنبي المباشر لكل قطاع من القطاعات خلال الفترة (2002-2017)، حيث أظهر سيطرة قطاع الصناعة على نسبة 61.93% من عدد المشاريع الاجنبية وعلى نسبة 81.37% من اجمالي القيمة المالية للاستثمارات الاجنبية المصروح بها. ويليه قطاع الخدمات بنسبة 5.20% من اجمالي القيمة المالية للاستثمارات الاجنبية، ونسبة 15.09% من اجمالي عدد المشاريع الاجنبية. وسجل قطاع السياحة نسبة 5.09% من اجمالي القيمة المالية للاستثمارات الاجنبية، ونسبة 2.11% من اجمالي عدد المشاريع الاجنبية. أما باقي القطاعات الاخرى (البناء، الصحة، النقل، الاتصالات، الزراعة) فسجلت مساهمة ضئيلة جدا نسبتها مجتمعة 8.34% من اجمالي القيمة المالية للاستثمارات الجنبية.

الجدول رقم (16-04)

التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دج	النسبة المئوية
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37
الصحة	6	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.75
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الخدمات	136	15.09	130980	5.20
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55
المجموع	901	100	2519831	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2018/09/17 على الرابط: <http://www.andi.dz>

ويرجع هيمنة قطاع الصناعة إلى وضع الجزائر استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية. حيث سعت الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، وخلق فرص العمل وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

يرجع تركيز الاستثمار الاجنبي في القطاع الصناعي الذي يضم إليه قطاع المحروقات، والمشاريع المتعلقة بتحلية مياه البحر، وازدهار قطاع الادوية عن طريق الشركات البريطانية والفرنسية. وانطلاق تركيب السيارات بالشراكة مع شركة رونو الفرنسية.

الفرع الثاني: تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2000-2017)

سنعرض فيه حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية وتوزيعه القطاعي خلال الفترة 2000-2017.

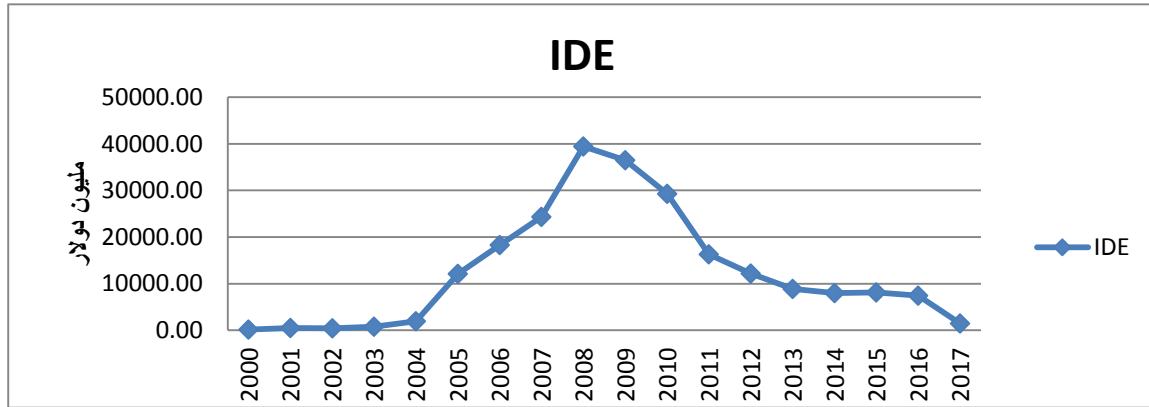
أولاً- حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في السعودية

من خلال الشكل (4-9) أدناه، يمكن تقسيم تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي في المملكة العربية السعودية إلى مرحلتين:

* الفترة الاولى (2000-2008): شهدت هذه المرحلة تزيادا تصاعديا في تدفق الاستثمار الاجنبي في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ 39456 مليون دولار سنة 2008 مقارنة ب 183 مليون دولار سنة 2000. وهذا يرجع إلى جملة الاصلاحات التي مست الجوانب التشريعية بإصدار قانون الاستثمار الجديد سنة 2000، وانشاء الهيئة العامة للاستثمار.

الشكل رقم (4-9)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى السعودية خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-17).

الفترة الثانية: (2008-2017): وشهدت هذه المرحلة تراجعاً كبيراً ومستمر في قيمة الاستثمارات الاجنبية حيث بلغت 1421 مليار دولار سنة 2017، مقارنة ب 39456 مليون دولار سنة 2008، كما هو مبين في الجدول (4-17) أدناه، أي انخفاض بمتوسط معدل سنوي لهذه الفترة قدره 9.64%. ويرجع هذا التدهور في حصة المملكة من الاستثمار الاجنبي إلى التراجع الكبير الذي شهده الحجم العالمي للاستثمار الاجنبي المباشر وتأثره بالأزمة العالمية لسنة 2008، بالإضافة إلى الاوضاع الامنية غير المستقرة في البلاد العربية.

الجدول رقم: (4-17)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى السعودية خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالمليون دولار	السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالمليون دولار
2000	183	2009	36458
2001	504	2010	29233
2002	453	2011	16308
2003	778.46	2012	12182
2004	1942	2013	8865
2005	12097.33	2014	8012
2006	18293	2015	8141
2007	24319	2016	7453
2008	39456	2017	1421

المصدر: من اعداد الباحث بناء على احصائيات منظمة الأونكتاد unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

ثانيا-التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في السعودية

يبين الجدول (4-18) أدناه، سيطرة قطاع المواد الكيماوية بنسبة 30.56 % من اجمالي قيمة الاستثمارات الاجنبية بقيمة قدرها 46769 مليون ريال، يليها قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة 25.23% بقيمة قدرها 38613 مليون ريال. ثم يأتي ثالثا قطاع المعادن بنسبة 11.21 %، وبقيمة قدرها 17151 مليون ريال، ورابعا قطاع العقارات بنسبة 10.08 %، أي بقيمة 15436 مليون ريال. وتساهم باقي القطاعات الاخرى (الفنادق والسياحة، صناعة المعدات الاساسية للسيارات، البلاستيك، البناء ومواد البناء، واخرى) مجتمعة بنسبة 22.92%.

الجدول رقم (04-18)

التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2003-2015)

القطاعات	القيمة الاستثمارات بالمليون ريال	النسبة المئوية
المواد الكيماوية	46769	30.56
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	38613	25.23
المعادن	17151	11.21
العقارات	15436	10.08
الفنادق والسياحة	12176	7.96
صناعة المعدات الاساسية للسيارات	3412	2.23
البلاستيك	2606	1.70
الخدمات المالية	1931	1.26
الصناعات الآلات والمعدات	1744	1.14
البناء ومواد البناء	1492	0.97
اخرى	11730	7.66
الاجمالي	153060	100.00

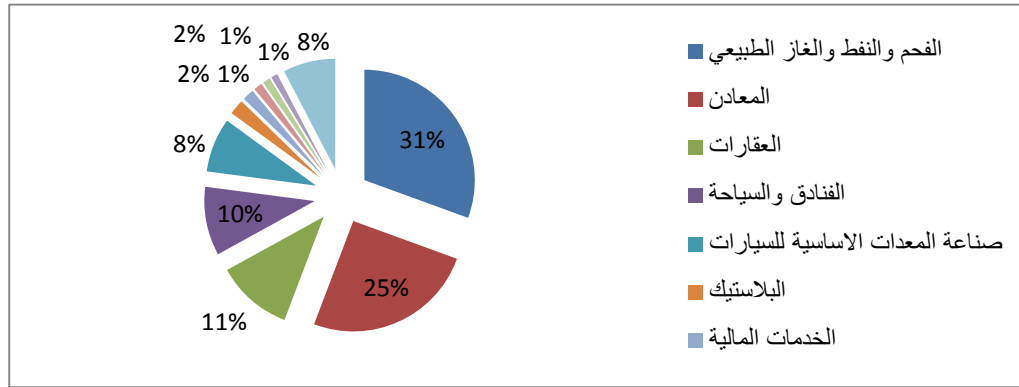
المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2015، ص107.

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

ترجع سيطرة قطاعات المواد الكيماوية، الفحم والغاز والنفط، المعادن إلى توجه المملكة نحو التنوع الاقتصادي عن طريق التكامل العمودي للقطاع الرئيس في الاقتصاد السعودي (قطاع المحروقات)، وتطوير الصناعات التحويلية وذلك بتحفيز المستثمر الاجنبي وإعطائه الضمانات الكافية لتوجيهه نحو هذه الصناعة ذات الميزة النسبية في الدول النفطية خاصة. ونوضح ذلك في الشكل (10-4).

الشكل رقم (10-4)

التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2003-2015)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (18-4).

المطلب الثاني: أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

يهدف التنوع الاقتصادي إلى التقليل من نسبة المخاطر المرتبطة باقتصاد دولة معينة، حيث يساهم في الرفع من القيمة المضافة، وتنوع مصادر الدخل، وكذا تنوع مكونات الناتج الداخلي الإجمالي والصادرات. وبهذا يشكل سياسة تنموية تساعد في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة، عوض الاعتماد على سوق أو قطاع واحد. ومن هنا يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تلعب دورا كبيرا في بناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنوع الاقتصادي لما لها من مزايا إيجابية على التنمية، والإنتاجية، وتنوع مصادر الدخل بالبلد المضيف.

الفرع الاول: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية.

ترتبط دراستنا بالأدبيات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي وتأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف. ويظهر البحث الذي قام به كل من هوسمان ورودريك أن مجموعة متنوعة من البضائع التي ينتجها بلد ما والصادرات تتأثر بتداعيات المعرفة والتخصص والإنتاج وتصدير السلع ذات القيمة المضافة العالية لها أثر مهم على الإنتاجية والنمو الاقتصادي (Rodrik، 2006، Hausmann et al.، 2007). يشجع التخصص على إعادة توزيع الموارد بشكل أفضل من القطاعات غير الفعالة غير الصالحة نسبياً

إلى القطاعات الإنتاجية الموجهة نحو التصدير. مع تمكين المزايا النسبية وزيادة الإنتاج المحلي (Andraz and Rodrigues، 2010). يعكس تخصص الدولة مختلف الظواهر الهيكلية مثل عوامل الثروات، وفورات الحجم، والتكنولوجيا، وفجوة الإنتاجية ومحددة مزايا الشركات والصناعات مثل مستوى الابتكار (Santos Paulino، 2010).

لقد أخذت العلاقة بين أداء التصدير القطري والتنمية الاقتصادية في التحليل ومنذ فترة طويلة من قبل أدبيات التجارة الدولية. حيث انقسم هذه الأدب إلى قسمين:

القسم الأول يقول بتخصص الصادرات. في النموذج الريكاردى، تفسر مستويات التكنولوجيا التجارة وأنماط التخصص بين البلدان (Dornbusch وآخرون، 1977). وفقاً لنظرية هيكشر - أولين، فعامل الثروة في البلد يحدد التكاليف النسبية للإنتاج، وبالتالي أنماط التخصص وتكوين سلة تصدير البلد. وبالتالي، فإن البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة هي يتوقع منها تصدير منتجات أكثر كثافة لرأس المال والتكنولوجيا، مثل المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيماائية والسيارات والآلات الإلكترونية (Schott، 2008). على سبيل المثال، Ickes و Gaddy سنة 2010 يؤكدان بأن على روسيا أن تركز على استغلال قاعدة مواردها الطبيعية بأكثر كفاءة، بدلاً من السعي لتحويل الموارد نحو تطوير الصناعات الجديدة.

دافع القسم الثاني من أدبيات التجارة الدولية عن تنوع الصادرات. وفقاً ل Singer (1950) و Prebisch (1950) التركيز في المنتجات الأولية يعرض لتدهور السلع، تقلبات الأسعار وتراجع شروط التبادل التجاري، لأن مرونة الدخل بالنسبة للمنتجات الأولية منخفضة نسبياً. وهم يحتجون بأن التنوع الرأسي في تصنيع السلع يمكن من تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي. من خلال زيادة عدد قطاعات التصدير، يمكن زيادة استقرار عائدات التصدير والحد من مخاطر عدم استقرار الصادرات (فيريرا، 2009). ترتبط الفائدة الإضافية لتنوع الصادرات بتأثيرات المعرفة الناتجة عن تقنيات الإنتاج المحسنة وممارسات الإدارة الجديدة والتدريب على العمل والتي يمكن أن تفيد الصناعات الأخرى وتحسن الإنتاجية الكلية على الرغم من أن التنوع ضروري، إلا أنه ليس شرطاً كافياً للتنمية والنمو الاقتصادي. رودريك (2007)، يحتج بأن لحصّة الصادرات الصناعية أمور كذلك. أي أن زيادة حصّة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي تولد استقراراً ويد عاملة جيدة، وتقلل من عدم المساواة وتساعد على تعزيز الطلب المحلي عن طريق زيادة القوة الشرائية. (Reinert، 2007).

بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تتحرك البلدان نحو صادرات أكثر تطوراً، كما أن البلدان التي تصدر سلع ذات قيمة مضافة أعلى تحقق معدلات أعلى من النمو (Hausmann et al.، 2006) إن تصدير السلع الأكثر تطوراً يؤدي أيضاً إلى ممارسات إدارية أكثر كفاءة مع تحفيز الابتكار والتقدم التكنولوجي (ماكان، 2007). ويبدو أن الاختلافات في قدرة البلدان على رفع مستوى إنتاجها وتنويعها إلى سلع معقدة تفسر

سبب تقدمها أو ضعفها (McMillan and Rodrik، 2011). وفقا لهيدالجو وهوسمان (2011)، هناك حاجة إلى قدرات عديدة وحصرية للتحرك نحو أنشطة جديدة مرتبطة بمستويات إنتاجية أعلى.

اقترحت نظرية التجارة الجديدة نماذج توضح كيف ينبغي للبلدان النامية أن تستفيد من الاستيراد والتكنولوجيا المتقدمة الأجنبية. يناقش غروسمان وهالبمان (1994) ثلاث طرق رئيسية لاكتساب التكنولوجيا: التعلم بالممارسة والعمل، والاستثمار في البحث والتطوير، والتوسع في الآثار غير المباشرة. وتؤكد نظرية النمو الجديد أن رأس المال المعرفي هو المحرك والمحفز للنمو الاقتصادي على المدى الطويل (رومر، 1990).

يمكن خلق رأس المال المعرفي من خلق المعرفة المحلية أو المكتسبة من خلال توصيل، نقل، واستيعاب المعرفة الدولية من خلال المشاركة في التجارة الدولية والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر (Zhu and Fu، 2013). ومع ذلك، فإن تعلم التكنولوجيا وإدارتها عملية مكلفة، لأن القدرة على إنتاج السلع وتصديرها لا تتحدد فقط من خلال عوامل الإنتاج وإنما أيضا من خلال القدرات الموجودة. بمعنى آخر، يعتمد ذلك على القدرة على إدارة التكنولوجيا بطريقة فعالة (Jarreau and Poncet، 2010).

على النقيض من النظرية الكلاسيكية الجديدة حيث يتم تسعير التكنولوجيا بسهولة، وتصنيفها واستيرادها من قبل المنتجين المستعدين للاستغلال، في نظرية التجارة الجديدة، فهي ضمنية. وعلاوة على ذلك، فإن عملية تعلم التكنولوجيات الجديدة تنطوي على عملية تعلم مكلفة، حيث تكمن الميزة النسبية لبلد ما في خضوعها للعوامل الخارجية. (Hausmann and Rodrik، 2003؛ Hausmann et al، 2007).

لذلك نرى بأن Hausmann et al. (2007) و Reinert (2007) و Rodrik (2007) يحتاجون بأنه على الرغم من الأهمية الواضحة لعوامل الثروة، إلا أن سياسة الحكومة التي تشجع على تعلم التكنولوجيا والاستثمار من قبل الشركات يمكنها أيضا أن تحرك بلداً نحو أنشطة تصدير أكثر تعقيداً، على سبيل المثال دول شرق آسيا. يمكن للبلدان التي تقف وراء الحدود التكنولوجية أن تقلد التكنولوجيا القائمة، ومن ثم ينبغي أن تركز السياسة الوطنية على تسهيل امتصاص التكنولوجيا. ومع ذلك، كما جادل نيلسون وباكس (1998) كما يتطلب التقليد والتعبئة التكنولوجية الناجحة ابتكاراً مؤسسياً.

قد لا يؤدي التوسع في الصادرات وحدها دون التحول الهيكلي لقطاعات التصدير، إلى نمو اقتصادي مستدام. وهذا صحيح بشكل خاص إذا كان التصدير يتركز في عدد قليل من الأسواق وقليل من المنتجات التي تؤدي إلى نقاط ضعف محتملة من حيث عدم الاستقرار في عائدات النقد الأجنبي وتخطيط الاستثمار والتضخم ورحلة رأس المال. (ليدرمان ومالوني، 2002). يزعم المدافعون عن تنويع الصادرات أن قابلية البلد للتعرض للصدمات الخارجية يمكن الحد منها إذا قام البلد بتنويع صادراته عبر المنتجات والأسواق، سواء أفقياً أو رأسياً. (Harrison and Rodriguez-Clare، 2009). ومن أجل الحصول على المنافع

المرتبطة بتنوع الصادرات وترقية المحتوى التكنولوجي لتصديرها، حاولت العديد من البلدان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، Rodrik (2006) و Klinger and Lederman (2006) يحتج القسم الاول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً هاماً في اكتشاف طرق ومنتجات جديدة وكذلك في تغيير المحتوى التكنولوجي للصادرات. والقسم التالي يلقي المزيد من الضوء على التأثير المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الصادرات.¹

تقوم الشركات الأجنبية بصفة عامة، في سياستها الاستثمارية، بتوطين منشآتها الصناعية في الدول المضيفة للاستفادة من المزايا المتاحة في هذه الدول، والتي تتمثل بالأساس في انخفاض تكاليف الإنتاج. وهكذا، تعمل هذه الشركات على ترويج منتجاتها إما في السوق الداخلية للبلد المضيف أو غزو أسواق جديدة.

ففي الحالة الأولى تقوم بهذه السياسة لتفادي تكاليف النقل والرسوم الجمركية، التي يمكن أن تواجهها عند التصدير من دولة المنشأ إلى الدولة المضيفة، ولكن في هذه الحالة يشترط توفر سوق داخلية واسعة ومستهلكين ذوي قدرة شرائية كبيرة لاستيعاب منتجات هذا النوع من الشركات. وهنا يمكن القول أن تأثير الاستثمار الأجنبي على الصادرات يكون ضعيفاً أو منعدماً.

في حالة استهداف أسواق جديدة، فهذا ينتج عنه تكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة صادرات الدول المضيفة، خاصة عندما لا تمتلك هذه الأخيرة القدرة على توزيع منتجاتها أو حينما تواجه قيود عند التصدير. ومن هنا يجب على الدول المضيفة نهج استراتيجية تصنيعية لتشجيع الصادرات بدل التصنيع للإحلال محل الواردات. ويكمن سر نجاح بعض الدول وخاصة "النمور الآسيوية" في إرساء صناعة تطورت في ظل الحماية، تم تخفيفها تدريجياً مقابل تدعيم الصناعات التصديرية. ويساهم إنشاء فضاء إقليمي مبني على التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري، وكذا إبرام اتفاقيات التبادل الحر، في جذب المستثمرين الذين يرغبون في التصدير خارج الدول المضيفة بدون قيود جمركية، ومن هنا يساعد على الزيادة في صادراتها وتعزيز توازن ميزان أداؤها.

يواكب الاستثمار الأجنبي أيضاً ارتفاع الواردات نظراً للإقبال المكثف على استيراد المنتجات الوسيطة التي تدخل في صناعة المنتجات والمعدات الجاهزة، مما يحول دون تحقيق التوازن المنشود في ميزان الأداوات، خاصة في المراحل الأولى من التصنيع.

لكن رغم اختلاف خلاصات الأبحاث التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، إلا أن تجارب أغلب الدول الصاعدة أثبتت أن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لعب دوراً

(1) Stojčić, N., Orlić, E, FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND STRUCTURAL TRANSFORMATION OF EXPORTS, EKON. MISA O I PRAKSA DBK. GOD XXV. (2016.) BR. 2, PP 357-359

فعلا في الرفع من تنافسية صادراتها الصناعية، وكذا تنوع وتحسين عرضها التصديري¹.

يهدف الاستثمار الاجنبي المباشر في الكثير من البلدان النامية إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

استفادت بعض البلدان النامية كثيرا من الاستثمار الاجنبي المباشر خلال المدة (1980-2000) وقد ساهم في النمو الاقتصادي من خلال تلبية حاجات الاقتصادات الوطنية في العديد من البلدان التي شهدت تدفق مستمر وطويل الأمد لرؤوس الاموال، ونقل التقنية الحديثة لأحداث التطورات وحفز التنمية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وزيادة معدلات النمو السنوي وخلق فرص العمل لمواطني البلد المضيف للاستثمار. كل ذلك أدى إلى تلاشي المخاوف التي كانت تنتاب البلدان النامية بسبب عوامل التبعية والتي غالبا ما يبالغ فيها حول الاستثمار الاجنبي المباشر وأصبحت كثير من البلدان النامية تبذل جهودا لتشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية نتيجة لما يتمتع به من مزايا، وبالتالي فإن دور الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، وهو بذلك يعد من بين أهداف سياسة التنوع الاقتصادي.

على صعيد التنوع داخل الخطوط الانتاجية الصناعية وغيرها، فإن على الدول النامية أن تتحذر من كون المكاسب المزعومة للتجارة الحرة لا ترتبط بالإنتاج الافضل جودة والأقل كلفة فقط، وإنما يتوجب على تحرير التجارة الذي تتادي به منظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (IBRD) أن يفضي إلى تنوع سلعي كبير من خلال المنافسة العالمية المتزايدة للشركات العالمية، فالمستهلكون يستطيعون إذا أن يقرروا خياراتهم المتنوعة عبر تشكيلة واسعة من السلع والخدمات، الامر الذي يرفع من مستوى ونوعية حياتهم، بيد أن التجارة الحرة لا تقدم تنوعا سلعيًا ولا حتى في حدوده الدنيا، وأكثر من ذلك فإنها تعمل على تدمير ذلك التنوع خصوصا في المجال الغذائي. فعلى سبيل المثال: لا يوجد اليوم سوى 3% في المائة فقط من انواع الخضروات التي كانت معروفة في عام 1903، وكذلك في أنواع التفاح، فمن أصل 7098 نوعا اختفت 6121 نوعا منها، والسبب أن هذه الانواع ما عادت تدر الارباح الكافية. فالتجارة الحرة تعني حرب الشركات والمنتجات ضد بعضها البعض، مما يفضي إلى بقاء المنتجات التي تدر عائدا ربحيا أكبر، وكلما كان عدد الوحدات المنتجة أكبر كانت تكلفة الوحدة أقل، وبالتالي فإن المنافسة العالمية ستقود إلى تقديم منتجات قليلة محدودة لأعداد متزايدة من الناس، وكل هذا

(1) محمد أزروال، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي - قطاع الصناعة التحويلية نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص 09-10. بتصرف من الباحث.

يتم على حساب السياسات الوطنية المستقلة والمتنوعة التي تضع في أولويتها مصلحة ورغبات المواطنين وتحقيق رفاهيتهم¹.

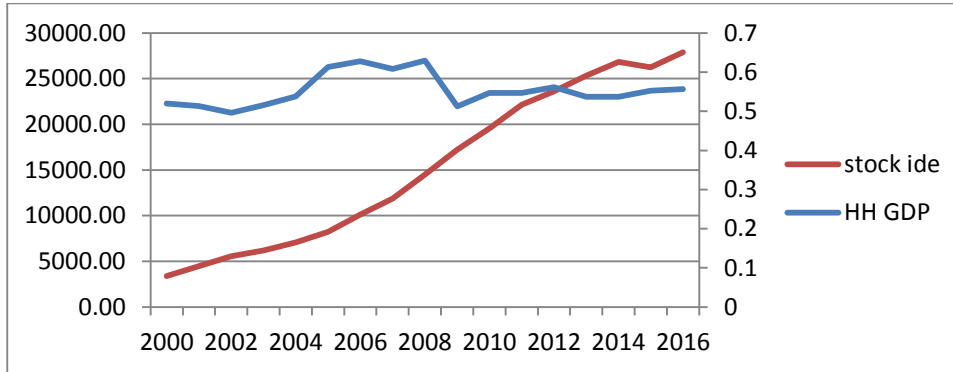
الفرع الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر

سنكتفي في هذا الفرع بتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي باستخدام أهم ثلاث مؤشرات للتنوع الاقتصادي في الجزائر: الناتج المحلي الاجمالي، العمالة، الصادرات.

أولاً- الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الناتج المحلي الاجمالي

نلاحظ من الشكل (11-4) أدناه أنه وبالرغم من التطور الملحوظ لمخزون الاستثمارات الاجنبية المباشرة (stock ide) الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2016) إلا أن معامل هيرفندال هيرشمان للناتج المحلي الاجمالي (HHGDP) لم يتغير بشكل كبير، وبقي مركزا في حدود 0.5 إلى 0.6، وهذا راجع إلى تركيز الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في قطاع الصناعة الذي يضم قطاع المحروقات الذي يساهم بالنسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما أدى إلى بقاء الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بلا جدوى بالنسبة إلى التنمية، لأنه لم يتم توجيهها نحو القطاعات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية، كالصناعات التحويلية مثلا.

الشكل (11-4): العلاقة بين مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (14-4) والملحق رقم 4 ص 307

ثانياً- الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع العمالة

نلاحظ من الشكل (12-4) أدناه، التطور الملحوظ لمخزون الاستثمارات الاجنبية المباشرة (stock ide) الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، حيث بلغ 27871 مليون دولار سنة 2016 مقارنة بمبلغ 3378.87 مليون دولار سنة 2000، وبما أن العمالة مركزة في قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد سجل معامل هيرفندال-هيرشمان للعمالة (HHL) معدل قريب من الواحد قدره 0.87 سنة 2000،

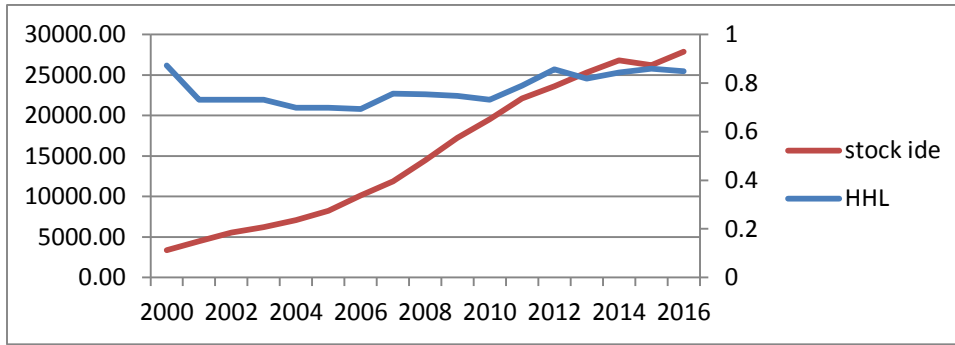
(1) محمد صالح جسام الدليمي، الاقتصادات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية IMF، IBRD،

WTO، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 03، المجلد 05، العراق، 2010، ص 227.

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

وانخفضت قيمته إلى أن بلغ سنة 2006 معدلا قدره 0.69، وهذا ما نرجعه إلى نزوح العمالة من قطاع الصناعة خارج المحروقات إلى قطاع المحروقات بعد تحسن أسعار النفط وارتفاع عمليات التوظيف المغربي بالنسبة لقطاع النفط نظرا لدخول شركات نفطية جديدة للتنقيب والاستخراج. وانطلاقا من سنة 2007 عاد معامل تنويع العمالة إلى الارتفاع المستمر ليبلغ معدلا قدره 0.84 سنة 2016، وهذا راجع لتحول العمالة من قطاع النفط إلى قطاع الصناعة خارج المحروقات وقطاع البناء والتشييد وتحسن خفيف في قطاع الفلاحة، وهذا ما يفسر تأثير البرامج التنموية (برنامج توظيف النمو - البرنامج الخماسي (برنامج الاستثمارات العمومية)) وتشجيعها للقطاعات الثلاثة سالفة الذكر، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة من خلال الرفع من الانفاق الحكومي لتحفيز النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب نظرا لحاجة الصناعة الاستخراجية ليد عاملة ماهرة نسبيا لتمييزها بالكثافة الرأسمالية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع أجور هذه الفئة، وخلق طبقة عمالية غنية في البلاد، أدت إلى تزايد منافسة المؤسسات الأجنبية مع المؤسسات المحلية في باقي القطاعات الأخرى على العمالة الماهرة، ما ترتب عليه تشوه في هيكل الأجور. وعليه فلا بد من وجود توجه عام بالزام المشروع الأجنبي بتوظيف نسبة معينة من العمالة الوطنية.

الشكل (12-4): العلاقة بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر تنويع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (14-4) والملحق رقم 4 ص 307

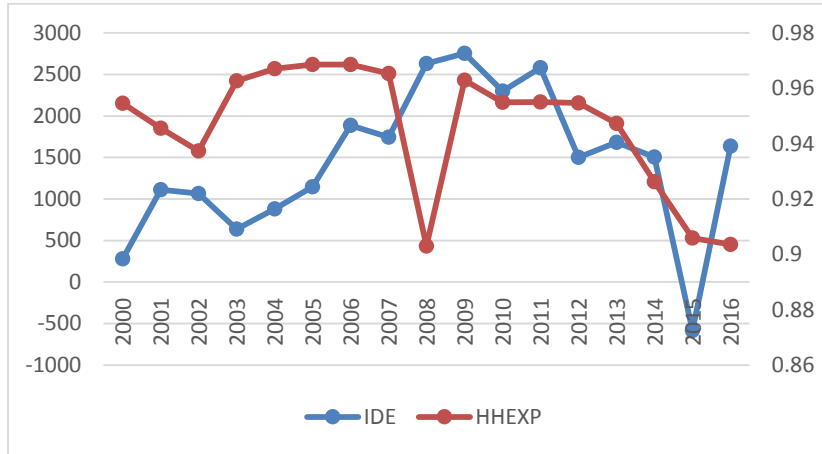
ثالثا- الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر تنويع الصادرات:

من خلال الشكل (13-4) أدناه نلاحظ العلاقة الطردية بين مؤشر تنويع الصادرات ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016) ما عدا أثناء السنتين (2002، 2008) أين سجلنا انهيارا مفاجئا لأسعار النفط، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة صادرات النفط في الصادرات الاجمالية وتحسن طفيف لنسبة مساهمة صادرات القطاعات الأخرى في الصادرات الاجمالية، وعليه فقد أخذ مؤشر تنويع الصادرات (HHEXP) في الانخفاض ليسجل سنة 2000 معدلا قدره 0.93 مقارنة ب 0.95 سنة 2000، ومعدلا قدره 0.90 سنة 2008 مقارنة ب 0.96 سنة 2007، كما أثرت الازمة النفطية 2014 على حصة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات، وأيضا ما خلفته تداعيات الازمة العالمية 2008

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

على الاقتصاد العالمي حيث سجل ركودا كبيرا قلل من تدفق الاستثمارات الاجنبية نحو البلدان النامية فتزامن انخفاض قيمة مؤشر تنوع الصادرات مع رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2009-2016). ومنه نستنتج أنه ولعدم قيام الدولة بتوجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وبقيائها متركزة في قطاع النفط، أي أن الاستثمار الاجنبي ساهم في تركيز الصادرات أي أثر سلبي على التنوع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2016.

الشكل (13-4) العلاقة بين رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (14-4) والملحق رقم 4 ص 307

الفرع الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشرات التنوع الاقتصادي في السعودية خلال خطط التنمية

سنقوم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام ثلاث مؤشرات للتنوع: الناتج المحلي الاجمالي، الايرادات الحكومية، الصادرات.

أولاً- الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الناتج المحلي الاجمالي

نلاحظ من الشكل (14-4) أدناه وبالضبط في الخطة السابعة ارتفاع رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر من 772.1 مليون دولار إلى 26124.67 مليون دولار أثناء الخطة الثامنة، ثم سجل انخفاضاً حتى بلغ 14920 مليون دولار اثناء الخطة التاسعة، وتظهر العلاقة طردية بين معامل هيرفندال - هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الاجمالي ورصيد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، ومنه فانخفاض التنوع في الناتج المحلي عند ارتفاع تدفق الاستثمار الاجنبي والعكس. وهذا يفسر بأن أغلب الاستثمارات الأجنبية في المملكة موجهة نحو القطاع النفطي الذي يساهم في زيادة حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى زيادة التركيز (ارتفاع معامل هيرفندال - هيرشمان)، ولتحقيق التنوع إذن، يجب على المملكة العربية السعودية توجيه الاستثمار الاجنبي إلى قطاعات اخرى ذات قيمة مضافة عالية كالصناعة التحويلية مثلاً.

الشكل (4-14)

العلاقة بين رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الناتج المحلي الاجمالي في السعودية خلال خطط التنمية التسعة



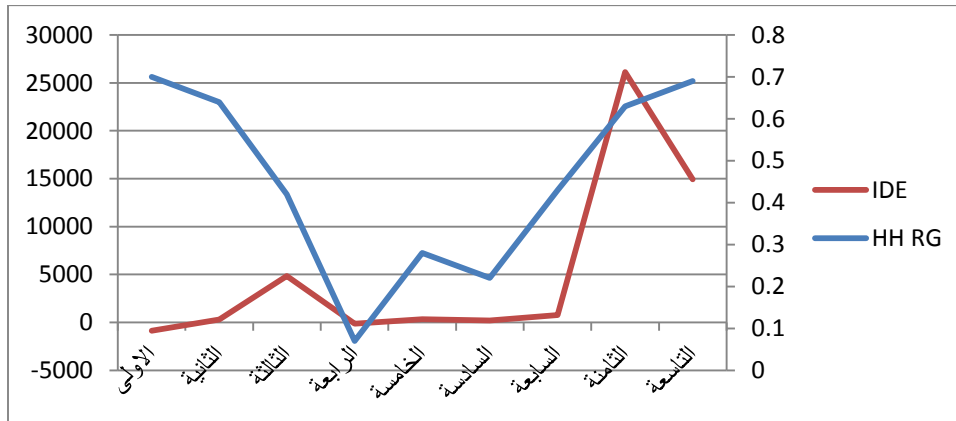
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) والملحق رقم 5 ص 308

ثانيا-الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الإيرادات الحكومية

من الشكل (4-15) أدناه نلاحظ أن انخفاض التنوع الاقتصادي في الإيرادات الحكومية يتزامن مع زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي في فترتي الخطة السابعة والثامنة (2000-2010)، ولكن عند انخفاض رصيد الاستثمار الاجنبي عند الخطة التاسعة متأثرا بتداعيات الازمة العالمية (2008)، ونظرا للاعتماد الكبير للإيرادات الحكومية على الإيرادات النفطية والتي لم تتأثر بتداعيات الازمة، زاد تركيز الإيرادات الحكومية من 0.43 خلال الخطة السابعة للتنمية إلى 0.69 أثناء فترة الخطة الثامنة. ومنه فإن توجيه الاستثمار الاجنبي نحو قطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى ساهم في زيادة تركيز الإيرادات الاجمالية أي انخفاض درجة تنوعها.

الشكل (4-15)

العلاقة بين رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الإيرادات الحكومية في السعودية خلال فترة خطط التنمية التسعة



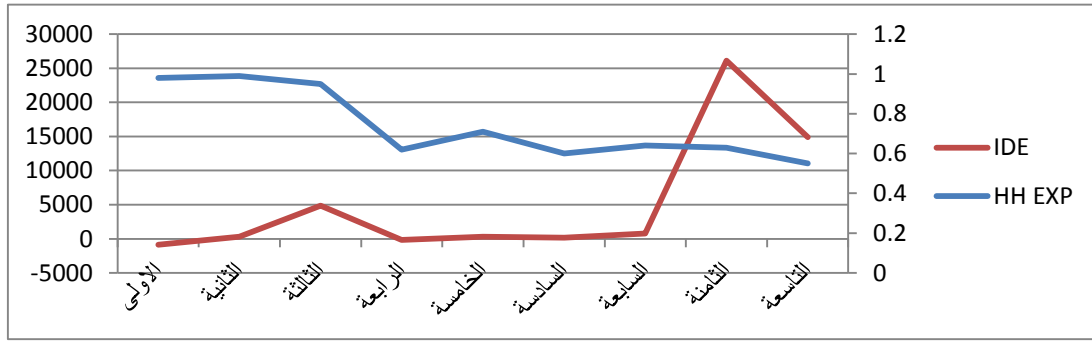
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (4-17) والملحق رقم 5 ص 308

ثالثاً-الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الصادرات

من الشكل (16-4) أدناه، نلاحظ انخفاض معامل هيرفندال - هيرشمان لتنوع الصادرات متأثراً بزيادة تدفق الاستثمار الاجنبي إلى المملكة، حيث انخفض من 0.64 خلال الخطة السابعة إلى 0.55 عند الخطة التاسعة، وهذا يدل على حدوث تنوع طفيف في هيكل الصادرات، ونرجع هذا التنوع إلى المجهودات والتدابير المتخذة من طرف المملكة لتنوع اقتصادها مع تشجيع القطاع الخاص ومحاولة توجيه الاستثمار الاجنبي إلى قطاع الصناعة التحويلية الذي يعد طريقاً صحيحاً للانطلاق في تنوع الاقتصاد السعودي، ويتأثر قطاع الصناعة التحويلية برصيد الاستثمار الاجنبي لاحتياجه للتكنولوجيا الحديثة. وعليه فالسلطات السعودية عليها بتشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية كاستراتيجية لدعم الصادرات خارج المحروقات.

الشكل (16-4)

العلاقة بين رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر تنوع الصادرات في السعودية خلال خطط التنمية التسعة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (17-4) والملحق رقم 5 ص 308

المطلب الثالث: دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دعم التحول الهيكلي لاقتصادات الدول النفطية

تستطيع البلدان المصدرة للنفط الاستفادة القصوى من مواردها الطبيعية عن طريق التحكم في الريع وإدارته إدارة سليمة، وذلك بتحقيق أقصى زيادة ممكنة في قدرة الموردين المحليين على إضافة القيمة إلى السلع والخدمات أو بتنمية شركات التوريد المحلي المفيدة للطرفين. ولأن معظم الدراسات تؤكد أن الموارد الطبيعية المتوفرة في البلد المضيف، تعتبر محددًا مهمًا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ولقد أكد كل من "هيرشمان" و"فرانسو بيرو" على أهمية دور قطاع الصناعة التحويلية في قيادة عملية التغيير الهيكلي باعتباره قطب النمو الذي تتجمع فيه تأثيرات الاستقطاب وتتطلق منه تأثيرات الانتشار إلى باقي الأنشطة الإنتاجية والخدمية في اقتصادات الدول النفطية. فالدور هنا مرتبط بتوجيه الاستثمارات الاجنبية إلى دعم التحول الهيكلي وتعزيز الروابط الخلفية والامامية للسلع الاساسية لهذه البلدان والمتمثلة في النفط.

الفرع الاول: السلع الأساسية والتحول الهيكلي في الدول النفطية: يعد قطاع الموارد الطبيعية عادة قطاعا معزولا يعاني من ضعف الروابط مع القطاعات الأخرى، ولهذا فمع انتعاش قطاع السلع الأساسية (منها النفط) في البلدان المضيفة، يوصي تقرير الأونكتاد (2013أ) باستخدام الإيرادات غير المتوقعة لتوسيع وتعميق الروابط الأفقية والرأسية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وفي مجال الموارد الطبيعية التي يُهيم عليها الاستثمار الأجنبي المباشر، حددت البحوث المتعلقة بالروابط أربعة عناصر رئيسية يمكنها زيادة أهمية الروابط الخلفية والأمامية. وهذه العناصر هي: الملكية، والبنية التحتية، والقدرات والسياسة العامة.

أولا- ملكية الشركات: وتعد عامل مهم في تنمية الروابط الخلفية والأمامية لسببين على الأقل، هما:

1- يعتقد أن الشركات المستغلة للموارد المملوكة محليا أكثر رسوخا في الاقتصاد المضيف من الشركات الأجنبية. ولذا يُعتقد أنها أكثر قدرة على العثور على الموردين والعملاء المحليين لتنمية الروابط الخلفية والأمامية على حد سواء؛

2- من المرجح أن تُنشئ بعض الشركات الأجنبية روابط أكثر مقارنة بغيرها من الشركات، بسبب الضغط الداخلي مثل الرأي العام بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات والنظرة الاستراتيجية المتعلقة بدعم المناطق الصناعية.

ثانيا- البنية التحتية: وتعتبر ذات أهمية في تنمية الروابط الخلفية والأمامية لأن بعض البنى التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية يمكن أن يخفض تكاليف المعاملات ومن ثم يعزز الروابط مع الاقتصاد المضيف، ويحسن إمكانيات إضافة القيمة. وتشتد الحاجة إلى تنمية البنى التحتية لأنه في عام 2010 لم يتجاوز مجموع الطرق المرصوفة نسبة 20.8% في البلدان النامية، بينما بلغ المتوسط العالمي 55.2%.

ثالثا- القدرات والسياسات العامة: وترجع أهمية القدرات والسياسات إلى وجود ضرورة للعمالة الماهرة لإضافة القيمة، ولذا فإن تنمية القدرات الوطنية محدد حاسم للأهمية للروابط الخلفية والأمامية. وحُدد عدد من أوجه الضعف في القدرات مثل الهندسة والإدارة والبحث والتطوير الداخلي وللتصدي لأوجه الضعف هذه، ينبغي أن تكون هناك بيئة سياساتية مواتية لن تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي فحسب، بل ستُحفز أيضاً تنمية الروابط الخلفية والأمامية عن طريق تنمية القدرات المحلية. وأوضحت البحوث الحديثة أن ذلك لا يتعارض مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال، تمكنت بلدان مثل شيلي، من جذب الاستثمار الأجنبي بنجاح مع الحفاظ على ملكية الشركات الوطنية الرئيسية وتهيئة البيئة المواتية للشركات المحلية.

استخدم عدد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية آليات مختلفة لتنمية وتعميق الروابط باقتصاداتها المحلية. وتشمل هذه الآليات مفاهيم مثل ما يلي:

1- رعاية التكتلات بين الحكومات والشركات عن طريق الشراكات والروابط القطاعية في الاقتصاد الوطني؛

2- تعزيز الروابط بين القطاعات وداخل القطاع الواحد، والتفاعل، والربط الشبكي وتطوير التحالفات الاستراتيجية على مستوى الشركة؛

3- دور الحكومة بالإسراع في تعميق الروابط باقتصادها المحلي عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص على تدعيم التكتلات الراسخة والناشئة والاعتماد عليها بدلا من محاولة إنشاء تكتلات جديدة؛

4- وجود بيئة اقتصاد كلي مستقرة، وبنية تحتية جيدة، وقوة عاملة ماهرة وقدرة تكنولوجية تمثل الشروط الحاسمة والأهم لنجاح جميع هذه البرامج¹.

الفرع الثاني: الآليات المؤسسية للسياسة الصناعية في الدول النفطية

يرى البروفسور داني روديك، أن نجاح واستدامة السياسات الصناعية يتطلب استراتيجيات وبنية مؤسسية تستند إلى ثلاثة محاور متزامنة، وهي:

أولا- يجب أن تكون الجهات الرسمية المنوط بها تخطيط السياسة الصناعية وإنفاذها على تواصل وتنسيق مع القطاع الخاص، مع الحفاظ على الاستقلالية المؤسسية من دون الانعزال أو التعامل معه عن بعد. ولذا فإن أهمية التواصل والتنسيق يملها عدم إمام القطاع العام بالمعلومات الكافية لتحديد المدخلات العامة التي يجب أن توفرها للشركات بحيث تتمكن الأخيرة من إنتاج منتجات جديدة؛

ثانيا- يجب أن تتبع السياسة الصناعية أسلوب "العصا والجزرة" معا، فمن أهم عوامل عملية تحسين المنتجات هو قدرة الشركات على تحصيل ريوعتها، وإلا فلن يكون هناك عمليات استثمار في اكتشاف التكاليف. حيث يرى روديك أن المشكلة لا تكمن في الرئوع بقدر ما إذا كانت ذات نهايات مفتوحة بشكل يؤدي إلى تبديد الموارد من دون توفير الدافع للشركات المستفيدة لزيادة الانتاجية وتطوير قدراتها التكنولوجية. وعليه، يجب أن تقدم الحكومة الحوافز وفق قواعد وضوابط معينة، مثل ربط الدعم بقيد زمني محدد وبالأداء التصديري. وبلدان شرق آسيا لم تقم فقط بتقديم مثل هذه الحوافز، بل قامت أيضا بمعاينة الشركات التي لم تلتزم بالقواعد المرعية.

(1) مذكرة من أمانة الاونكتاد، قطاع الموارد الطبيعية: وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية، إجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (الدورة السادسة) جنيف، 10، 09، أبريل 2014، ص 12-14.

ثالثاً-كي تكون السياسات فعالة، يجب أن تكون المؤسسات التي تضع هذه السياسات عرضة للمساءلة والمحاسبة. يجب على هذه المؤسسات أن تكون قادرة على تبرير سياساتها بشأن أسباب الترويج لفعاليات محددة على حساب أخرى. يطالب رودريك برفع مستوى الشكل السياسي للسياسات الصناعية عبر شخصية عالية المستوى. وعلى الوزارات الوصية بهذه السياسات أن تعزز إمكانية وضع تقارير تحدد أي انحرافات عن هذه السياسات. إضافة إلى مسألة المحاسبة والمساءلة، يجب أن تكون المؤسسات شفافة بحيث تكون منشوراتها بشأن فعاليتها وفعاليات المجلس الاستشاري متاحة للعموم.

هناك علاقة واضحة بين السياسات التي يمكن تنفيذها وجودة المؤسسات التي تحكم القطاع. فكلما كان الإصلاح أكثر عمقا، ازداد تعقيد المدخلات وتخصصها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى رفع احتمال إنتاج منتجات أكثر تطورا وتعقيدا تشكل المحرك الرئيسي للنمو. في حالة المؤسسات التي لا تخضع للإصلاح، سيكون من غير المحتمل أن تقوم الوزارة الوصية بدورها في تقديم المدخلات الضرورية لإنتاج المنتجات المعقدة والمتطورة، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى أن يقوم القطاع الخاص بإنتاج منتجات متشابهة، وبالتالي زيادة تخلف البلد بشكل يؤدي إلى ضياع عملية النمو. وهناك يستند أداء القطاع الصناعي إلى جودة المؤسسات القائمة لا إلى عامل الدعم فقط¹.

الفرع الثالث: الإجراءات المواكبة لتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات التحويلية

تتوفر الدول النفطية على مزايا كثيرة تمكن لا محالة من تشجيع توطين المستثمرين الأجانب. ومن هذه المزايا نجد الصناديق السيادية التي يمكن توظيفها في تمويل مشاريع استثمارية بشراكة مع المقاولات الأجنبية. كما أنها تتوفر على مصادر الطاقة بتكلفة زهيدة، وامكانيات مادية للرفع من مستوى البنى التحتية واللوجستية ذات الجودة العالية. ولتتمين هذه الإيجابيات، فعلى الدول النفطية إجراء إصلاحات هيكلية وتغييرات كبيرة على مناخ الاستثمار، ومن بين الإجراءات التي يجب اتخاذها نذكر:

أولاً-تعزيز التوازنات الماكرواقتصادية: لإنجاح عملية التنوع، يجب تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي المرتبط بالدولار واليورو. ويشمل مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الأساسية المستخدمة لتدبير الطلب الكلي وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف. أي يثبت سعر الصرف عند قيمة معينة وتسخر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف، وتتمثل أحد الخيارات المبدئية الملائمة في اعتماد نظام سعر صرف يرتبط بسلة تحتوي مؤشرات لسعر النفط، إضافة إلى عملات الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للدول النفطية.

(1) إبراهيم أحمد البدوي وسامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 04/09، 2014، ص87-89.

ثانياً- تعزيز دور مؤسسات الدولة خاصة المكلفة بتشجيع وإنعاش الاستثمار: تلعب مؤسسات الدولة دوراً محورياً في تشجيع جذب الاستثمار من جهة، وفي الرفع من واقعه الإيجابي على مردودية المقاولات الوطنية من خلال تحديث القوانين والتشريعات، والتفاوض مع المستثمرين الأجانب فيما يخص نقل التكنولوجيا وربطها بمستوى المحفزات المقدمة والطلبات العمومية.

ثالثاً- إصلاح منظومة التعليم والتكوين لمواكبة السياسة التصنيعية

تعتبر الصناعات التحويلية من الصناعات التي تحتاج إلى خبرات بشرية، وتقنية، وإدارية متقدمة. ومن هنا، يعتبر الرأس المال البشري العنصر الأهم والتحدي الأكبر للدول النفطية، حيث يشكل الحلقة الأساسية في جذب الاستثمار الخارجي من جهة، وفي نقل واستخدام الخبرات والتكنولوجيا الأجنبية من جهة أخرى. وهكذا، فقبل الشروع في تنويع القطاعات الإنتاجية، يجب الاستثمار في بناء الكفاءات البشرية وتطوير القيادات في تكوينات مرتبطة بالهندسة، والإعلاميات، والتدبير. كما يجب دعم برامج البحث والتطوير، واكتساب المهارات، والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى تعزيز منظومة التدريب والتكوين المستمر داخل المقاولات الوطنية، والتي تعتبر مكملاً ومصوباً لمنظومة التعليم.

رابعاً- إبرام اتفاقيات التبادل الحر

يجب على الدول النفطية السائرة في طريق التنوع الاقتصادي انتهاج سياسة اقتصادية منفتحة تنبني على إبرام اتفاقيات التبادل الحر، وذلك لإيجاد أسواق تستوعب المنتجات الصناعية المحلية، ولجذب المستثمرين الذين يرغبون في التصدير خارج هذه الدول بدون قيود جمركية، وذلك من خلال توطيد آليات الدبلوماسية الاقتصادية المبنية على تنويع الشركات.

خامساً- إشراك القطاع الخاص في سياسة التنوع والتنمية

يتوقف نجاح السياسة الاستثمارية على خلق قطاع خاص تنافسي يساهم في تنويع مصادر التنمية، والتطور التكنولوجي، والتحول الصناعي، وخلق فرص عمل للمواطنين. وفي هذا الصدد، يجب توجيه القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية خارج القطاعات المرتبطة بالنفط، عبر وضع محفزات ملائمة ومشجعة مثل المحفزات الضريبية وتقديم التمويلات اللازمة من طرف صناديق تمويل الاستثمار. ولاستقطاب كفاءات وطنية قادرة على استيعاب ونقل التكنولوجيا الأجنبية، يجب على المقاولات المحلية أن تدفع أجور عالية مقارنة مع نظيرتها الأجنبية، حتى لا يؤثر الفارق في الأجر على حركية اليد العاملة بين الشركات الأجنبية والمحلية، ومن ثم على نقل الخبرات والتقنيات الحديثة.

سادساً- ترسيخ مبادئ الحوكمة في تدبير الشركات

تؤكد جميع الدراسات على أهمية إرساء مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق التنافسية المستدامة والنجاحة الاقتصادية للمقولة. وهكذا، تم اعتماد عدة موانئ للممارسات الجيدة لحوكمة الشركة، يدخل محتواها في

إطار تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والفعالية، والمسؤولية، مع تفعيل مقارنة النوع في تعيين أعضاء المجالس التداولية.

سابعا-إنشاء مناطق صناعية خاصة: لتحفيز جذب الاستثمار الأجنبي، يجب خلق تجمعات صناعية ملائمة لكل فئة من المستثمرين ووضع برامج حوافز مختلفة، تميز بين الاستثمار الإقليمي، والاستثمار واسع النطاق، والاستثمار الاستراتيجي خصوصا المرتبط بالتكنولوجيا المتقدمة. كما يجب توفير بنى تحتية أساسية من سكك حديدية، ومطارات وموانئ، ومناطق لوجستكية، ناهيك عن إنشاء مراكز البحث والتطوير بمحيط هذه التجمعات الصناعية.

بالرغم من التحسن الملحوظ لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال مخططات التنمية، إلا أن تأثيرها تركز في القطاع النفطي فقط، نظرا لعدم توجيهه في كلى الدولتين لتحفيز الروابط الخلفية والامامية مع القطاعات الاخرى لتنمية القدرات المحلية.

يتطلب تنفيذ سياسة التنوع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط الاعتماد على الاستثمار الاجنبي وذلك بتسطير رؤى وبرامج واضحة، كما يستوجب التحلي بإرادة قوية من طرف صانعي القرار بالدول المضيفة، خاصة وأنها في مواجهة تحديات كبرى تتجلى في ندرة الموارد البشرية، والمياه، واشكالية الأمن وتذبذب أسعار النفط، فكل هذه عوامل يتطلب أخذها بعين الاعتبار والتعامل معها بجدية لتسريع وانجاح مسلسل التنوع والتنمية.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2016).

تتمثل المهمة الأساسية لهذا المبحث في قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2016)، وذلك من خلال تحديد أفضل الصيغ القياسية التي تعطي أفضل تفسير لهذا الأثر، وقد تم الاستعانة بأسلوب تحليل الانحدار المتعدد والبسيط لتحديد أفضل النتائج الممكنة، حيث يبحث تحليل الانحدار في العلاقة السببية بين متغير اقتصادي يحتاج إلى تفسير (متغير تابع) ومتغير آخر أو أكثر من المتغيرات المستقلة التي تفسره (متغيرات تفسيرية)، وبذلك يعتبر نموذج الانحدار من بين النماذج التي يعتمد عليها الاقتصاد القياسي للكشف عن العلاقات بين المتغيرات وتفسيرها وتحديد اتجاهها، ونعتقد أن هذه الطريقة هي الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، على اعتبار أنها تعمل على تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، وتستبعد المتغيرات التي ليس لديها تأثير فيها، بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية التي تدعم ذلك، وفي نفس الوقت تحدد هذه الطريقة أفضل الصيغ القياسية الممكنة على ضوء المتغيرات المعتمدة.

المطلب الأول: توصيف النموذج: بهدف البحث عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية، تم تكييف نموذج قياسي لتحديد أثر التغيرات لبعض المؤشرات الاقتصادية على التنوع الاقتصادي في الدولتين خلال الفترة (2000-2016)، وستعرض في هذا المطلب إلى الإطار الزمني للدراسة ومصادر البيانات المستخدمة مع المتغيرات التي سيتم ادراجها في هذا النموذج.

الفرع الأول: الإطار الزمني للدراسة ومصادر البيانات المستخدمة.

اعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة عن تقارير وموقع هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) والبنك الدولي وبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

وتمثل بيانات السلاسل الزمنية مشاهدات سنوية عن كل متغير خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016، حيث تمثل سنة 2000 تاريخ انطلاق وتبني كلى الدولتين استراتيجيات للتنوع الاقتصادي طويلة المدى، ففي الجزائر انطلاق مخططات التنمية والانعاش الاقتصادي، وفي المملكة العربية السعودية الانطلاق في رؤية المملكة 2030. كما تعتبر سنة 2016 آخر سنة توفرت فيها لدينا الاحصائيات الكافية على متغيرات الدراسة.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.

يلعب التنوع دوراً هاماً في تنمية ونمو الاقتصاد، حيث يمكن أن يسهم وفقاً لبعض المؤلفين في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار، وتحقيق استقرار عائدات التصدير. وتشير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2006) في تقريرها حول التنوع في أفريقيا إلى خمس (05) فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع على وجه الخصوص¹:

- العوامل المادية: الاستثمار والنمو ورأس المال البشري؛
- السياسات العامة: السياسات المالية والتجارية والصناعية (بسبب تأثيرها على تقوية النسيج الصناعي)؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: أسعار الصرف ومعدلات التضخم وكذلك الأرصدة الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحكم، وبيئة الاستثمار والحالة الأمنية (النزاعات، وما إلى ذلك)؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال (إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل أو الخدمات المصرفية أو السوق.

(1) BANQUE DE FRANCE, Etude Diversification économique en Afrique centrale : État des lieux et enseignements m Rapport Zone franc – 2007 113 .P115.

يعتبر استقرار البيئة الاقتصادية مهم لنجاح عملية التنوع الاقتصادي، لأن هناك مستوى عال من التقلبات فيها، فمثلاً، عند ارتفاع معدل التضخم، لا يحبذ إنشاء وتطوير قطاعات نشاط جديدة، أو خلق مناخ أعمال يفضي إلى عملية التنوع.

أولاً- المتغير التابع: سنختار مؤشر من بين المؤشرات المستخدمة في التنوع الاقتصادي.

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كعامل الاختلاف، أو قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع الاقتصادي كعامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعاً. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي. لذلك سنكتفي في هذه الدراسة باستخدام معامل هيرفندال-هيرشمان لتوفر الاحصائيات خلال فترة الدراسة (2000-2016).

يعتمد معامل هيرفندال-هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. واستخدم هذا المؤشر من قبل المنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعرف معامل هيرفندال-هيرشمان بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: $X = \sum_{i=1}^n x_i$ ، وتمثل القيمة الاجمالية أو مجموع قيم المتغير (xi) في جميع النشاطات.

N: عدد النشاطات، (x) حصة المتغير في النشاط (i)؛

ويمثل (H) مؤشر التنوع الاقتصادي المعبر عنه بمعامل هيرفندال-هيرشمان والصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). ونرمز له ب (HA) حالة الجزائر و (HS) حالة السعودية خلال الفترة (2000-2016) محل الدراسة، ويعبر عنه بالنسب المئوية (%)¹.

تتراوح قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1). فإن كان صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد، وإن كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي

⁽¹⁾ Céline Carrère et des autres, Mesures of export diversification, fondation pour les études et recherche sur le développement international, policy breif No 11, 2010, p02.

يكون فيها الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال-هيرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في محاولتها لتحديد الدول الأقل نمواً، معياراً لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر، هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في GDP، ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، ومقدار التركيز في الصادرات¹.

ثانياً- المتغيرات المستقلة:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: (FDI) (Foreign direct investment): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويفضل الآثار غير المباشرة يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة محرك للتنوع الاقتصادي.

2- الناتج المحلي الإجمالي: (GDP) (Gross domestic product) ونستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقدر بالدولار الأمريكي.

3- إجمالي تكوين رأس المال الثابت: (GFCF) (Gross fixed capital formation):

ويستخدم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). ويعد من المتغيرات المهمة التي تبرز مظاهر تطور التنوع الاقتصادي، لأنه يبرز توجهات وتطور الاستثمار، وبالنظر إلى طبيعة اقتصاد كلا البلدين (الجزائر والسعودية) المعتمدين على النفط، فمن المفيد التعرف على توجهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتركز في قطاع معين (النفط مثلاً)، أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية.

4- مؤشر الانفتاح التجاري: (ITO) (Trade openness index): مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مقاساً بالدولار الأمريكي مقسوماً على GDP.

5- معدل التضخم: (INF) (Inflation) فبلوغ معدل منخفض ومستقر يقلل من عدم اليقين بشأن الأسعار في المستقبل، مما يؤدي إلى تيسير تخطيط الاستثمار الذي يمكن أن يعزز التنوع وتحقيق القيمة المضافة. والبلدان التي لها نظم أسعار صرف مرنة مثل شيلي وكولومبيا وبيرو نجحت بفضل سياسات مالية مستدامة في بلوغ معدلات تضخم منخفضة ومستقرة².

(1) ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سابق ص 10.

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنوع وتحقيق القيمة المضافة، مذكرة من أمانة الاونكتاد، جينيف، 25 و 26 افريل 2018، ص 17.

6- مؤشر التنمية البشرية: (HDI) (Human Development Index): وهو مؤشر مركب يشمل متوسط المؤهلات لثلاثة أبعاد أساسية للإنسان: المعرفة، متوسط العمر ومستوى المعيشة. يعتبر الواحد الصحيح أعلى قيمة لمؤشر التنمية البشرية¹. وحسب احصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنظمة الأونكتاد، فالنسبة للجزائر يتراوح مؤشر التنمية البشرية بين (0.64 و 0.75) للفترة (2000-2016)، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فيتراوح بين (0.74 و 0.85) لنفس الفترة، مع أن الأبعاد السالفة الذكر مرتبطة إيجابيا مع بعضها البعض، وهذا سبب اختياره كمؤشر مفسر للتنوع الاقتصادي.

بعد تقديرنا للنماذج باستخدام برنامج Eviews 7.0 تبين لنا عدم معنوية المتغيرات التالية: اجمالي تكوين رأس المال الثابت، معدل التضخم، مؤشر الانفتاح التجاري، في حالة الجزائر والسعودية. وعليه قمنا بالاستغناء عليهم والابقاء على المتغيرات التالية: الاستثمار الاجنبي المباشر، مؤشر التنمية البشرية، الناتج المحلي الاجمالي.

ونلخص متغيرات النموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم (19-4) مصادر بيانات متغيرات الدراسة

المتغيرات	الوحدة	الترميز	مصادر البيانات
مؤشر التنوع الاقتصادي	%	ID	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) قاعدة البيانات: https://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx
الاستثمار الاجنبي المباشر	مليار دولار	FDI	
الناتج المحلي الاجمالي	مليار دولار	GDP	
مؤشر التنمية البشرية	%	HDI	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – تقارير التنمية البشرية http://hdr.undp.org/en/data

المصدر: من تجميع الطالب اعتمادا على مصادر البيانات الموضحة.

المطلب الثاني: طريقة القياس ونتائج التقدير

الفرع الأول: طريقة القياس

أولا- اختبار الاستقرار:

تتميز معظم المتغيرات الاقتصادية بغياب صفة الاستقرار عن السلاسل الزمنية فإن علاقة الانحدار المقدر بين هذه المتغيرات هي علاقة انحدار زائف (Spurious Regression) إضافة إلى مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (Granger and Newbold, 1974)، وبالتالي سيتم الحصول على نتائج مضللة؛ كارتفاع قيمة R^2 ، أو قيمة (t) التي تكون أعلى مما هي عليه، كما إن قيمة D-W التي ستكون

(1) Keun Jung Lee and others, The Relationship between FDI, Diversification and Economic Growth in Natural Resource Oriented Countries: Case of Kazakhstan, Journal of International Business and Economics, American Research Institute for Policy Development, December 2015, Vol. 3, No. 2, pp. 51-62

أقل مما هي عليه ($R^2 > DW$) لذلك يعتبر استقرار السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية.

ثانياً- التكامل المشترك: قدم من قبل (Engel and Granger (1987)، وهو أسلوب لمعالجة عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية، فإذا وجدت سلسلتين زمنيتين أو أكثر غير مستقرتين فإن التركيب الخطي لهذه السلاسل الزمنية يمكن أن يكون مستقراً، وتساعد هذه الطريقة على تقدير العلاقات الطويلة الأجل باستخدام سلاسل زمنية غير مستقرة.

هناك طريقتين لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية وهما (Engle- Granger (1987 ذات الخطوتين و (Johanson and Juselius(1990). وقبل إجراء اختبار التكامل المشترك بكلتا الطريقتين يجب اختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة وأنها متكاملة من نفس الدرجة باستخدام أحد اختبارات جذر الوحدة.

أما طريقة جوهانسن وجوسليوس (Johansen and Juselius (1990) وجوهانسن (1988) Johansen فيفضل أن تستخدم في نموذج مكون من أكثر من متغيرين لاحتتمال وجود أكثر من متجهة للتكامل المشترك، وقد أثبت (Gonzalo (1990) أن طريقة جوهانسن وجوسليوس أفضل حتى في حالة وجود متغيرين التي تكون طريقة (Engle-Granger (1987 ذات الخطوتين مناسبة لاختبار التكامل المشترك بينهما وذلك لأن طريقة جوهانسن وجوسليوس (1990) Johansen and Juselius تسمح بالأثر المتبادل بينهما والتي تكون غير موجودة في طريقة أنجل كرانكر (1987) Engle-Granger.

يمكن التعبير عن طريقة جوهانسن وجوسليوس (1990) Johansen and Juselius كالآتي:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + \dots + A_p Y_{t-p} + \beta x_t + \varepsilon_t$$

يمكن كتابة المعادلة السابقة كالآتي:

$$\Delta Y_t = \Pi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \beta x_t + \varepsilon_t$$

$$\Pi = \sum_{i=1}^p A_i - I, \quad \Gamma_i = - \sum_{j=i+1}^p A_j$$

حيث: Π مصفوفة المعاملات، ε_t يمثل الخطأ العشوائي.

وقد اقترح (Johansen and Juselius (1990) و (Johansen (1988) إجراء اختبارين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك r . الاختبار الأول هو اختبار الاثر Trace test وتحسب احصائيته بالعلاقة التالية:

$$Trace = -T \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \lambda_i)$$

حيث T يمثل حجم العينة، r عدد متجهات التكامل المشترك، λ_i القيم الذاتية، n عدد المتغيرات. وتتص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الاكثر r .

أما الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى Maximum eigenvalue test الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{\max} = -T \ln(1 - \lambda_i)$$

ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود $r+1$ من متجهات التكامل المشترك¹.

ثالثاً- طرق تحليل التكامل المشترك:

هناك عدة طرق لتقدير معاملات معادلة الانحدار، أهمها طريقة المربعات الصغرى العادية. والتي تعتمد على الحصول على مقدرات الانحدار، حيث تمثل α معلمة القاطع، β معلمة الميل. بحيث يتم تصغير مجموع مربعات البواقي إلى أدنى قيمة لها. بحيث يجري تعريف مكون يطلق عليه مجموع المربعات البواقي وبعد ذلك يشرع في الحصول على قيم مقدرات الانحدار α ، β بحيث يتم تصغير هذا المكون إلى أدنى قيمة له.

أ- الانحدار البسيط:

في المرحلة الأولى نفترض وجود الفروض الأساسية لمعالجة النموذج الخطي. وفي المراحل اللاحقة نتعرض للحالات التي تكون فيها هذه الفروض غير صحيحة. نموذج الانحدار بالافتراضات الأساسية كما يلي:

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + u$$

وهي المعادلة الأساسية التي تصور العلاقة بين التابع والمستقل، حيث u تعتمد على العينة التي يبلغ حجمها n . بالإضافة إلى المعادلة الأساسية نقول أن النموذج يحتوي افتراضات عن المتغير العشوائي.

تقدير النموذج يتم بغرض الحصول على مقدرات معالم نموذج الانحدار البسيط. التي يتضمن ثلاث معالم هي: α معلمة القاطع، β معلمة الميل، σ^2 معلمة التباين.

والمراد هو استخدام إحصائيات المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة حسب الطرق الإحصائية الملائمة للحصول على مقدرات لهذه المعالم.

(1) حيدر عباس دربي، العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في العراق للفترة 1970-2013، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 04، جامعة القادسية، 2016، ص 8-9.

ونستطع تمثيل النموذج المقدر هو كما يلي:

$$Y_i = \hat{\alpha} + \hat{\beta}X + u_i$$

u : هي البواقي والتي تساوي من النموذج $u_i = Y_i - (\hat{\alpha} + \hat{\beta}X)$ نموذج الانحدار ممكن أن يمر من خلال انتشار البيانات الخاصة بـ: X, Y ، والخط المقدر هنا هو الذي يعطي Y المقدرة على النحو التالي:

$$\hat{Y} = \hat{\alpha} + \hat{\beta}X$$

ب- الانحدار المتعدد: (Concept Regression Multiple)

في قياس الانحدار المتعدد يتم استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع، وحيث أن المتغيرات في العلوم الاجتماعية يصعب اخضاعها للتجريب لتحديد دور كل متغير مستقل في المتغير التابع، لذا يصعب تحديد متغير واحد لفهم التباين في المتغير التابع. إذن فعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول أولاً زيادة درجة التفسير، وبالتالي كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا من المعرفة ما يوحي بوجود ذلك الارتباط.

في حالة الانحدار المتعدد هناك أكثر من متغير مستقل يدخل في عملية تفسير المتغير التابع، وبالتالي فإن طبيعة المعادلة تكون على النحو التالي:

$$Y_i = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_n X_n + u_i$$

ونستطيع كتابة النموذج المقدر كما يلي:

$$\hat{Y} = \hat{\alpha} + \hat{\beta}_1 X_1 + \hat{\beta}_2 X_2 + \dots + \hat{\beta}_n X_n + u_i$$

وتعد عملية القياس المتعدد للانحدار من أكثر المقاييس التي تقدم تفسيراً للمتغير التابع دون تحديد عدداً للمتغيرات المستقلة التي يمكن استخدامها، فالمتغيرات المستقلة تشترك في مجموعة واحدة للوصول إلى تفسير واحد، كما أن هذا المقياس يمكننا من تحديد قيمة للمتغير التابع إذا عرفنا قيم المتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة.

الفرع الثاني: تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

اعتمدنا في اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والمملكة العربية السعودية على تقدير نموذج الانحدار البسيط كمرحلة أولى، وذلك لمعرفة القدرة التفسيرية للمتغير الأساسي المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على المتغير المفسر للتنوع الاقتصادي (ID).

وفي المرحلة الثانية نقوم بتقدير نموذج الانحدار المتعدد، وذلك بإدخال متغيرات مستقلة أخرى (النتائج المحلي الاجمالي (GDP)، مؤشر التنمية البشرية (HDI))

وعليه، وبعد تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) عن طريق البرنامج الاحصائي (EViews7)، وبعد تجريب أغلب الحالات الممكنة لهذا النموذج خلصنا إلى نموذجين اعتبرناهما الأقرب لتفسير الظاهرة، ولوحظ أن هناك ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة.

أولاً- حالة الجزائر: نظراً لظهور عدم معنوية المتغير المفسر (المستقل) المتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر (IDE) عند إدراجه مع متغيرات مفسرة أخرى في نموذج الانحدار المتعدد، قمنا بتقدير نموذج معادلة الانحدار البسيط يحوي متغير مفسر واحد هو (IDE) مع المتغير التابع مؤشر التنوع الاقتصادي (ID) وكانت عملية الاختبار كما يأتي.

1- نموذج الانحدار البسيط:

لتقدير معادلة الانحدار البسيط تم في هذا النموذج الاعتماد على:

مؤشر هيرفندال هيرشمان لتنوع الصادرات (ID) الصادر عن الأونكتاد كمتغير يعبر عن التنوع الاقتصادي (المتغير التابع)، ورصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة (FDI) (متغير مستقل). فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط بلغت ($R^2=0.2055$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj R^2=0.1526$)، حيث يمكننا صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$DI = f (FDI)$$

$$DI = \alpha + \beta FDI + u$$

2- نموذج الانحدار المتعدد:

لتقدير معادلة الانحدار المتعدد تم في هذا النموذج الاعتماد على:

مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركز الصادرات (ID) الصادر عن منظمة الأونكتاد كمتغير تابع يعبر عن التنوع الاقتصادي، ورصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة (FDI)، وقيمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، ومؤشر التنمية البشرية (HDI) (كمتغيرات مستقلة). فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2=0.9127$) وقيمة معامل الارتباط المصحح ($Adj R^2=0.8925$)، ويمكننا صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$DI = f (FDI, GDP, HDI)$$

$$DI = \alpha + \beta_1 FDI + \beta_2 GDP + \beta_3 HDI + u$$

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

ثانياً - حالة المملكة العربية السعودية: سنتعرض في دراستنا لحالة المملكة العربية السعودية على تقدير معادلة الانحدار المتعدد فقط، نظراً لظهور معنوية المتغير المستقل الأساسي (FDI) عند ادراجه مع متغيرات مفسرة أخرى، وهذا ما يغنيننا عن اثبات معنويته عن طريق استخدام نموذج منفرد للانحدار البسيط.

نموذج الانحدار المتعدد: ولتقدير معادلة الانحدار المتعدد تم في هذا النموذج الاعتماد على:

مؤشر هيرفندال هيرشمان لتركز الصادرات (ID) الصادر عن منظمة الأونكتاد كمتغير تابع يعبر عن التنوع الاقتصادي، ورصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، وقيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومؤشر التنمية البشرية (HDI) (كمتغيرات مستقلة). فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2=0.9053$) وقيمة معامل الارتباط المصحح ($Adj R^2=0.8835$)، وهنا يمكننا صياغة النموذج على النحو التالي:

$$DI = f(FDI, GDP, HDI)$$

$$DI = \alpha + \beta_1 FDI + \beta_2 GDP + \beta_3 HDI + u$$

الفرع الثالث: نتائج تقدير النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

أولاً - حالة الجزائر:

1- نموذج الانحدار البسيط: وبأخذ شكل المعادلة الخطية التالية:

$$DI = \alpha + \beta FDI + u$$

ونستطيع توضيح نتائج تقدير معادلة الانحدار البسيط في الجدول رقم (4-20) أدناه.

الجدول رقم (4-20) نتائج تقدير معادلة الانحدار البسيط حالة الجزائر باستخدام طريقة (OLS)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.819044	0.017411	47.04249	0.0000
FDI	-0.020337	0.010322	-1.970236	0.0676
R-squared	0.205585	Mean dependent var		0.789412
Adjusted R-squared	0.152624	S.D. dependent var		0.039286
S.E. of regression	0.036164	Akaike info criterion		-3.691382
Sum squared resid	0.019617	Schwarz criterion		-3.593357
Log likelihood	33.37675	Hannan-Quinn criter.		-3.681638
F-statistic	3.881829	Durbin-Watson stat		0.731780
Prob(F-statistic)	0.067559			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews7.0

من خلال نتائج الجدول رقم (4-20) يمكن استنتاج معادلة الانحدار البسيط التالية:

$$ID = 0.819044187065 - 0.0203371489749 * FDI$$

من المعادلة المقدرة للانحدار البسيط أعلاه (حالة الجزائر) نلاحظ ما يلي:

- العلاقة العكسية بين متغير الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر التنوع الاقتصادي، وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة تنخفض قيمة مؤشر التنوع الاقتصادي بمقدار (-0.0203) أي يبتعد عن الواحد، وهذا يدل على انخفاض تركيز الصادرات وارتفاع معدل التنوع الاقتصادي ولكن على المدى البعيد. لأن هذه النتيجة لا تعكس الوضع الاقتصادي الجزائري على المدى القصير، الذي يكمن في زيادة مؤشر تركيز الصادرات الجزائرية (سيطرة صادرات المحروقات على اجمالي الصادرات) بسبب تركيز الاستثمار الاجنبي في قطاع المحروقات على حساب مختلف القطاعات الاخرى.

- قيمة معامل التحديد ($R^2=0.2055$)، والذي يشير إلى أن 20.55 % من التغيرات التي تحدث في مؤشر التنوع الاقتصادي (ID)، يفسرها متغير الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)، أما الباقي أي نسبة 79.45 % فترجع إلى تأثير متغيرات اخرى لم تدرج في النموذج بعد.

- نلاحظ أن قيمة معامل التحديد ($R^2=0.2055$) أقل من قيمة ($DW=0.73$) وهذا ما يعطينا فكرة مسبقة أن هذا الانحراف غير زائف.

فحص معالم نموذج الانحدار البسيط (حالة الجزائر):

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها يمكن فحص النموذج كالاتي:

أ- اختبار معنوية المعلم B_1 :

$$H_0: B_1=0$$

$$H_1: B_1 \neq 0$$

نعلم أن $\hat{\beta}_1 - B_1 / \sigma_{B_1}$ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة حرية $n-k-1$ وفي ظل قبول الفرضية H_0 :

$$t_c = \hat{\beta}_1 - 0 / \sigma_{B_1} = \hat{\beta}_1 / \sigma_{B_1} \text{ تتبع توزيع ستيودنت بدرجة حرية } n-k-1. \text{ لدينا إذن: } t_c = -1.97$$

نتخذ القرار وذلك بمقارنة القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة لتوزيع ستيودنت بدرجة حرية 15 ونسبة معنوية 10%. نلاحظ أن $t_{0.1}=1.753 < |t_c| = 1.97$ وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن معامل الاستثمار الاجنبي المباشر B_1 يختلف معنويًا عن الصفر بنسبة معنوية $\alpha = 10\%$.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

سنعتمد على إحصائية فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج

$$F = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/(n-k-1)} = 3.8797 \quad \text{لدينا القيمة المحسوبة لفischer كالتالي:}$$

وعند مقارنتها بالقيمة الحرجة لتوزيع فيشر بدرجتتي حرية 1 و 15 ونسبة معنوية 10%. نلاحظ أن:

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

وعلية نقبل الفرضية H1 أي أن للنموذج معنوية احصائية بنسبة $F = 3.8797 > f_{0.10}(1.15) = 2.70$ معنوية $\alpha = 10\%$.

2- نموذج الانحدار المتعدد (حالة الجزائر): ويأخذ معادلة الانحدار المتعدد الصيغة التالية:

$$DI = \alpha + \beta_1 FDI + \beta_2 GDP + \beta_3 HDI + u$$

ونوضح نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعدد في الجدول رقم (21-4) أدناه:

الجدول رقم (21-4) نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعدد حالة الجزائر باستخدام طريقة (OLS)

Dependent Variable: ID				
Method: Least Squares				
Date: 09/21/18 Time: 21:58				
Sample: 2000 2016				
Included observations: 17				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.504661	0.138761	3.636911	0.0030
FDI	0.007529	0.004841	1.555314	0.1439
GDP	-4.26E-05	6.37E-06	-6.677505	0.0000
HDI	0.611105	0.222109	2.751375	0.0165
R-squared	0.912714	Mean dependent var	0.789412	
Adjusted R-squared	0.892571	S.D. dependent var	0.039286	
S.E. of regression	0.012876	Akaike info criterion	-5.664506	
Sum squared resid	0.002155	Schwarz criterion	-5.468455	
Log likelihood	52.14830	Hannan-Quinn criter.	-5.645018	
F-statistic	45.31200	Durbin-Watson stat	2.244694	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews7.0

من خلال نتائج الجدول رقم (21-4) يمكن استنتاج معادلة الانحدار المتعدد التالية:

$$ID = 0.504660983809 + 0.00752885075452 * FDI - 4.256488113e-05 * GDP + 0.611105106284 * HDI$$

من المعادلة المقدره للانحدار المتعدد (حالة الجزائر) أعلاه نلاحظ ما يلي:

- العلاقة الطردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) ومؤشر التنوع الاقتصادي (ID)، أي أنه كلما زادت قيمة المتغير (FDI) بمقدار وحدة واحدة، ارتفعت قيمة مؤشر التنوع ب (0.0075) واقتربه من الواحد. أي زيادة نسبة تركيز الصادرات وانخفاض معدل التنوع الاقتصادي (التأثير السلبي). وهو ما يعكس الحالة الاقتصادية للجزائر التي تكمن في زيادة مؤشر تركيز الصادرات بسبب تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه إلى قطاع المحروقات بنسبة أكبر من القطاعات الاقتصادية الاخرى؛

- العلاقة الطردية بين مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومؤشر التنوع الاقتصادي (ID)، أي أنه كلما زادت قيمة المتغير (HDI) بمقدار وحدة واحدة، زادت قيمة مؤشر التنوع ب (0.6111) واقتربه من الواحد،

أي زيادة نسبة تركيز الصادرات وانخفاض معدل التنوع الاقتصادي (تأثير سلبي). وهو ما لا يعكس الحالة الاقتصادية للجزائر التي تبين تركيز العمالة في قطاع الصناعة خارج المحروقات؛

- العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومؤشر التنوع الاقتصادي (ID)، وهذا يعني أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة، انخفضت قيمة مؤشر تركيز الصادرات (ID) بمقدار (4.25×10^{-5}) أي اقترابه أكثر من الصفر، وهذا يبين التحسن الطفيف جدا في معدل التنوع الاقتصادي (تأثير ايجابي). وهذا ما يعكس النتائج الهزيلة وغير المتوقعة لمخططات التنمية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدل النمو وتنوع مصادر الدخل، أي هناك خلل وعدم المرونة بين ما تنفقه الدولة لتنوع الاقتصاد الوطني وبين هذه النتائج الايجابية والضعيفة المحققة على ارض الواقع.

2- فحص معالم نموذج الانحدار المتعدد (حالة الجزائر):

أ- اختبار معنوية المعالم (B1, B2, B3): من نتائج الجدول رقم (21-4) أعلاه نلاحظ:

- ظهور عدم معنوية معامل تحديد (FDI) B1، أي (Sig=0.14)، وهذا يدل على التأثير الضعيف للاستثمار الاجنبي المباشر على مؤشر التنوع الاقتصادي على المدى القصير مقارنة بالتأثير الكبير للمتغيرات المفسرة الأخرى،

- معنوية معامل تحديد (GDP) B2 لدينا إذن: $t_c(B2) = -6.67$ ، فعند مقارنة القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة لتوزيع ستيودنت بدرجة حرية 13 ونسبة معنوية 05%. نلاحظ أن:

$|t_d| = 6.67 > t_{0.05} = 1.771$ وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن معامل تحديد (GDP) B2 يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 05% .

- معنوية معامل تحديد (HDI) B3 لدينا إذن: $t_c(B3) = 2.75$ ، فعند مقارنة القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة لتوزيع ستيودنت بدرجة حرية 13 ونسبة معنوية 05%. نلاحظ أن:

$|t_d| = 2.75 > t_{0.05} = 1.771$ وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن معامل تحديد (HDI) B3 يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 05% .

ب- اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المتعدد (حالة الجزائر): سنعتمد على إحصائية فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج

عند مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة لتوزيع فيشر بدرجتى حرية 3 و 13 ونسبة معنوية 05%. نلاحظ أن:

$F = 45.31 > f_{0.05}(3.13) = 3.41$ وعليه نقبل الفرضية H_1 أي أن للنموذج معنوية إحصائية بنسبة معنوية 05% .

ثانيا -حالة المملكة العربية السعودية

1- نموذج الانحدار المتعدد (حالة السعودية): ويأخذ معادلة الانحدار المتعدد الصيغة التالية:

$$DI = \alpha + \beta_1FDI + \beta_2GDP + \beta_3HDI + u$$

ونوضح نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعدد في الجدول رقم (4-22) أدناه:

الجدول رقم (4-22) نتائج تقدير معادلة الانحدار المتعدد حالة السعودية باستخدام طريقة (OLS)

Dependent Variable: ID				
Method: Least Squares				
Date: 09/22/18 Time: 10:44				
Sample: 2000 2016				
Included observations: 17				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.376386	0.134483	2.798758	0.0151
FDI	-0.000713	0.000166	-4.307055	0.0009
GDP	-0.000169	3.60E-05	-4.682504	0.0004
HDI	0.608259	0.188502	3.226802	0.0066
R-squared	0.905349	Mean dependent var	0.771765	
Adjusted R-squared	0.883507	S.D. dependent var	0.020987	
S.E. of regression	0.007163	Akaike info criterion	-6.837455	
Sum squared resid	0.000667	Schwarz criterion	-6.641405	
Log likelihood	62.11837	Hannan-Quinn criter.	-6.817967	
F-statistic	41.44903	Durbin-Watson stat	1.880980	
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews7.0

من خلال نتائج الجدول رقم (4-21) يمكن استنتاج معادلة الانحدار المتعدد التالية:

$$ID = 0.376386164019 - 0.000713196528898*FDI + 0.608258746361*HDI - 0.000168722249184*GDP$$

من المعادلة المقدرة للانحدار المتعدد (حالة الجزائر) أعلاه نلاحظ ما يلي:

-العلاقة العكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) ومؤشر التنوع الاقتصادي (ID)، أي أنه كلما زادت قيمة المتغير (FDI) بمقدار وحدة واحدة، انخفضت قيمة مؤشر التنوع ب (0.0007-) واقتربه من الصفر. أي انخفاض نسبة تركيز الصادرات وتحسن طفيف لمعدل التنوع الاقتصادي (تأثير ايجابي). وهذا ما يعكس الحالة الاقتصادية للسعودية التي تبين انخفاض طفيف لمؤشر تركيز الصادرات بسبب توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر إلى قطاع الصناعات التحويلية؛

- العلاقة الطردية بين مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومؤشر التنوع الاقتصادي (ID)، أي أنه كلما زادت قيمة المتغير (HDI) بمقدار وحدة واحدة، زادت قيمة مؤشر التنوع ب (0.6082) واقتربه من الواحد، أي زيادة نسبة تركيز الصادرات وانخفاض معدل التنوع الاقتصادي (تأثير سلبي). وهذا يعكس وضع

الاقتصاد السعودي الذي يعتمد بصفة كبيرة على العمالة الماهرة الاجنبية أكثر من العمالة المحلية وخاصة في قطاع المحروقات. وتفطنت الحكومة لهذه الفجوة من خلال أهداف رؤية المملكة 2030 التي تركز على تدريب وتكوين العمالة المحلية للحد من استخدام العمالة الاجنبية المكلفة؛

- العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومؤشر التنوع الاقتصادي (ID)، وهذا يعني أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة، انخفضت قيمة مؤشر تركيز الصادرات (ID) بمقدار $(1.68 * 10^{-4})$ أي اقترابه أكثر من الصفر، وهذا يبين التحسن الطفيف في معدل التنوع الاقتصادي (تأثير ايجابي). وهو ما يعكس النتائج الضعيفة لمخططات التنمية السابعة والثامنة والتاسعة لتنوع الاقتصاد السعودي، أي هناك بطء في تنفيذ استراتيجيات التنوع الاقتصادي الامر الذي يؤكد مدى تشبث المملكة بالريع النفطي من جهة، وطبيعة الدولة الريعية من جهة أخرى.

2- فحص معالم نموذج الانحدار المتعدد (حالة السعودية):

أ- اختبار معنوية المعالم (B1, B2, B3): من نتائج الجدول رقم (22-4) أعلاه نلاحظ:

- معنوية معامل تحديد B1 (FDI) لدينا إذن: $t_c(B1) = -4.30$ ، فعند مقارنة القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة لتوزيع ستيودنت بدرجة حرية 13 ونسبة معنوية 05%. نلاحظ أن:
 $|t_d| = 4.30 > t_{0.05} = 1.771$ وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن معامل تحديد B1 (FDI) يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 05% .

- معنوية معامل تحديد B2 (GDP) لدينا إذن: $t_c(B2) = -4.68$ ، فعند مقارنة القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة لتوزيع ستيودنت بدرجة حرية 13 ونسبة معنوية 05%. نلاحظ أن:
 $|t_d| = 4.68 > t_{0.05} = 1.771$ وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن معامل تحديد B2 (GDP) يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 05% .

- معنوية معامل تحديد B3 (HDI) لدينا إذن: $t_c(B3) = 3.22$ ، فعند مقارنة القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة لتوزيع ستيودنت بدرجة حرية 13 ونسبة معنوية 05%. نلاحظ أن:
 $|t_d| = 3.22 > t_{0.05} = 1.771$ وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن معامل تحديد B3 (HDI) يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية 05% .

ب- اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المتعدد (حالة السعودية):

سنعتمد على إحصائية فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر والسعودية

عند مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة لتوزيع فيشر بدرجة حرية 3 و 13 ونسبة معنوية 05%.
نلاحظ أن: $F = 41.44 > f_{0.05}(3,13) = 3.41$ وعليه نقبل الفرضية H_1 أي أن للنموذج معنوية
احصائية بنسبة معنوية $\alpha = 05\%$.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التحليلية والقياسية، تبين أن الاستثمار الاجنبي المباشر كان له أثر سلبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر نظرا لتركز النسبة الاكبر منه في قطاع المحروقات (صادرات النفط) مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، ما زاد من اعتماد الصادرات الاجمالية على صادرات النفط على حساب صادرات القطاعات خارج المحروقات. اضافة إلى التأثير السلبي لمؤشر التنمية البشرية على التنوع في العمالة والذي لم يعبر على وضع الاقتصاد الجزائري. وحقق الناتج المحلي الاجمالي أثر ايجابيا ضعيفا على عملية التنوع الاقتصادي الذي لم يترجم الجهود المبذولة خلال خطط التنمية في الجزائر.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فقد بينت النتائج الأثر الايجابي والضعيف لكل من الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي على التنوع الاقتصادي في المملكة، وهذا يبرز الجهود المبذولة في دعم قطاع الصناعات التحويلية باستخدام الخبرة الاجنبية (الاستثمار الاجنبي المباشر) كخيار للتنوع الاقتصادي السعودي، وكذلك الأثر الايجابي والضعيف لخطط التنمية السابعة والثامنة والتاسعة. اضافة إلى التأثير السلبي لمؤشر التنمية البشرية على التنوع في العمالة الذي يبين الاعتماد الضعيف للاقتصاد السعودي على العمالة المحلية وخاصة في قطاع المحروقات، مقارنة بالعمالة الماهرة الاجنبية. حيث تسعى المملكة من خلال رؤيتها 2030 لسد هذه الفجوة بالتركيز على تنمية، تدريب وتكوين العمالة المحلية.



خاتمة



خاتمة

بعد تغير النظرة السلبية للدول النامية اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر ومحاولة التخلص من التبعية لمؤسسات التمويل الدولية، سعت هذه الدول إلى التنافس على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاستفادة منها في دعمها على تنويع اقتصاداتها من جهة، ولسد 4 فجوات رئيسية من جهة أخرى: أولاها الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، وثانيها الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدولة المضيفة من المعرفة التقنية والمهارات الإدارية. أما ثالثها فهي فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص، أما الرابعة فهي سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة. في هذا الصدد، سعت هذه الدول إلى تحسين مناخ استثمارها عن طريق تعديل قوانينها وزيادة التحفيزات فيها والتقليل من عوائقها وتوفير الضمانات القانونية باللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي وعقد اتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف والانضمام إلى الهيئات الدولية المختلفة التي تشجع المستثمرين الاجانب على تحويل أموالهم واستثمارها في البلدان المضيفة.

أولاً-نتائج الفرضيات:

استندت دراستنا إلى فرضيتين أساسيتين، حاولنا اختبارهما في متن هذه الدراسة، وفي الأخير اتضح لنا ما يلي:

أ-إختبار الفرضيات حالة الجزائر:

1-نفي صحة الفرضية الأولى: من خلال الدراسة التحليلية والقياسية، تبين أن الاستثمار الاجنبي المباشر لم يكن له أثر إيجابي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، نظرا لضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى من جهة، وللعلاقة الطردية مع مؤشر تركيز الصادرات. فبالرغم من ضعف قيمته إلا أنه يساهم في زيادة تركيز الصادرات أكثر من تنويعها.

2-إثبات صحة الفرضية الثانية: من خلال الدراسة التحليلية والقياسية، تبين أن الاستثمار الاجنبي المباشر كان له أثر سلبي على التنويع الاقتصادي في الجزائر نظرا لمساهمته في الرفع من قيمة معامل هيرفندال هيرشمان لتركز الصادرات واقتربه من الواحد (1)، وهذا ما أثبتته الدراسة التحليلية عند ظهور تركيز النسبة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهه نحو قطاع المحروقات (صادرات النفط) مقارنة بحصص القطاعات الاقتصادية الأخرى، ما أثبت اعتماد الصادرات الاجمالية على صادرات النفطية، ونقص مساهمة صادرات القطاعات الأخرى خارج المحروقات.

ب-إختبار الفرضيات حالة السعودية:

1-إثبات صحة الفرضية الأولى: لقد بينت نتائج الدراسة القياسية الأثر الإيجابي والضعيف للاستثمار الاجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في المملكة، وذلك بارتباطه بعلاقة عكسية مع معامل هيرفندال هيرشمان لتركز الصادرات، إي اقتربه الطفيف من الصفر (0)، فبالرغم من استحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن التطور الملحوظ لقطاع الصناعات التحويلية

وتزايد استقطابه للاستثمار الأجنبي، ساهمت في الرفع من حصة صادراتها من قيمة الصادرات الاجمالية وهذا يبين أثر المجهودات المبذولة من طرف المملكة في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعة التحويلية، لاعتماده كخيار للتنويع الاقتصادي السعودي،

2-نفي صحة الفرضية الثانية: من خلال الدراسة التحليلية والقياسية تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له أثر سلبي على التنويع الاقتصادي في السعودية، حيث أظهرت الدراسة التحليلية انخفاض معامل هيرفندال- هيرشمان لتنويع الصادرات متأثراً بزيادة تدفق الاستثمار الاجنبي إلى المملكة، حيث انخفض من 0.64 خلال الخطة السابعة إلى 0.55 أثناء الخطة التاسعة، وهذا يدل على حدوث تنويع طفيف في هيكل الصادرات، وهو ما يؤكد نجاح التدابير والاصلاحات المتخذة من طرف المملكة لزيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي وتوجيهه نحو القطاعات خارج المحروقات وخاصة قطاع الصناعة التحويلية لأنه يحتاج إلى التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، ودعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

ثانيا-نتائج الدراسة:

1-النتائج العامة:

- يعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا أساسيا لكلى الدولتين، نظرا لكونه أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية والبديلة عن الاستدانة الخارجية، لذا فإصلاحات البيئة الاستثمارية الواضحة في الجزائر والمملكة خلال الالفية الجديدة، لدليل على الرغبة في الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي.
- تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الشكل الأهم من أشكال الاستثمار الأجنبي، لما تتمتع به من مزايا احتكارية للتكنولوجيا الحديثة، وامتلاكها لرؤوس أموال ضخمة، وانتشارها الجغرافي الموجه نحو الدول النامية والدول في المرحلة الانتقالية، للاستثمار في الصناعات الاستخراجية الأكثر ربحا وأقل مخاطرة.
- يعتبر التنويع الاقتصادي الحل الأمثل للجزائر والمملكة العربية السعودية، للتخلص من الاعتماد على المصدر الوحيد للدخل، لأنه يساعد على تشجيع مختلف القطاعات والرفع من مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.
- تمثل الجزائر والمملكة العربية السعودية دولتين نفطيتين بامتياز، وذلك لارتفاع نسبة مساهمة صادراتهما النفطية في إجمالي الصادرات بأكثر من 90%. وهذا ما يدل على أن قطاع الصناعات التحويلية هو الأقرب للتنويع الاقتصادي في كلى الدولتين، لتوفر الموارد الطبيعية، واليد العاملة الرخيصة بالإضافة إلى الاستغلال للفوائض النفطية عن طريق الصناديق السيادية ذات المبادئ الاستثمارية.
- الاستغلال الأمثل للصناديق السيادية يؤدي إلى المساهمة في إستدامة تمويل خطط التنمية والتنويع الاقتصادي، والتجربة النرويجية أكبر مثال على ذلك.
- غياب الاستثمار في رأس المال البشري أدى إلى عدم وجود كفاءات قادرة على فهم التكنولوجيا الأجنبية ونقلها وتطويرها، وهذا ما أدى إلى ضعف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ضعف القدرة الاستيعابية للمؤسسات المحلية في كلى الدولتين، أدى إلى عدم الاستفادة من الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تركز على القدرة الاستيعابية للمقاولات الوطنية.

- عدم القدرة على توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، أدى إلى النتائج الضعيفة لخطط التنمية المنتهجة من الجزائر والمملكة العربية السعودية.

2- النتائج الخاصة بدول الدراسة:

أ- بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- من خلال الدراسة التحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية من خلال تحليل مختلف عناصر البيئة الاستثمارية، والاستعانة ببعض المؤشرات الدولية والإقليمية، نستنتج ما يلي:

* ففي الجزائر، تميزت البيئة القانونية والتشريعية بعدم الاستقرار، فالتعديلات التي طرأت على قانون الاستثمار في الجزائر شكلت عائقاً كبيراً أمام استقطاب المستثمرين الأجانب لإحساسهم بعدم وجود ضمانات كافية لحماية مشاريعهم من التأميم والمصادرة.

* أما بخصوص مؤشرات الاقتصاد الكلي، فلاحظنا استقراراً في معدل النمو الاقتصادي مع تدهور رصيد الميزان التجاري وارتفاع معدل التضخم.

* بينت مؤشرات قياس مناخ الاستثمار بالنسبة للجزائر انخفاض في الأداء وتحسن في إمكانات القطر، وسجل مؤشر جاذبية الاستثمار تقدماً بسيطاً من 24.1 سنة 2013 إلى 34.2 سنة 2016، إلا أن الجزائر تأخرت في الترتيب إلى المرتبة 87 سنة 2016 مقارنة بالمرتبة 82 سنة 2013. أما بخصوص مؤشر سهولة أداء الأعمال فقد سجلت تراجعاً كبيراً ما يبين عدم القدرة على تحسين مناخ الاستثمار، كما تميزت الجزائر بدرجة مخاطرة ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال الفترة 2002-2015. كما سجلت تدهوراً في مؤشر مدركات الفساد وتحسن طفيف في مؤشر التنافسية العالمية.

* شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر تدهوراً كبيراً حتى سجل سنة 2015 رصيماً سلبياً بلغ (-584 مليار دولار)، ثم تبادر للتحسن سنة 2016 ليحقق مبلغ 1635 مليار دولار وذلك بعد صدور قانون الاستثمار الجديد 16-09.

* أما في السعودية، فتميزت البيئة القانونية والتشريعية بالاستقرار، فمنذ إصدار قانون الاستثمار الجديد سنة 2001، إلا التدفقات الاستثمارية بقيت متواضعة وتعكس الأداء الضعيف لمؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة، أي انخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدهور قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسن رصيد الميزان التجاري المعتمد على الصادرات النفطية وارتفاع نسبة التضخم إلى 3.5 سنة 2016 مقارنة بـ 2.9 سنة 2012.

* بينت مؤشرات قياس مناخ الاستثمار في المملكة فسجلت تحسن في الأداء والامكانيات للقطر، وتحسن في مؤشر جاذبية الاستثمار من 31.3 سنة 2013 إلى 47.9 سنة 2016، كما سجل تدهوراً في أداء بيئة الأعمال ومؤشر التنافسية العالمية.

* شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تدهورا كبيرا راجع الى الرصيد الأكبر للاستثمارات الصادرة وانخفاض الاستثمارات الواردة، فرغم استراتيجية المملكة الداعمة لتشجيع الاستثمارات في الخارج، وبالرغم من الجهود الكبيرة للحكومة السعودية، إلا أنها لم تستطع توطين الاستثمار الأجنبي الباحث عن الأرباح.

ب- بالنسبة للتنوع الاقتصادي:

* فبالنسبة للجزائر رغم تطبيقها لبرامج تنمية للإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001، إلا أنها لم تستطع فك الاعتماد من النفط، وعدم قدرتها على استثمار عوائده في دعم التنمية والتنوع الاقتصادي، فكل المؤشرات تظهر سيطرة القطاع النفطي على إجمالي الإيرادات الحكومية وإجمالي الصادرات والمساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

* وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فبحكم اسبقيتها في تجسيد خطط التنمية الاقتصادية منذ سنة 1970 في شكل خطط خماسية، تميزت الخطة السابعة والثامنة إلى التاسعة بحرص المملكة على دعم التنوع الاقتصادي، ومحاولة تشجيع قطاع الصناعات التحويلية عن طريق توجيه الاستثمار الأجنبي إليه، وإعطاء امتيازات كبيرة للاستثمار في هذا القطاع الذي يعتبر نواة لتنوع اقتصاد المملكة.

3- توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها، ولتعزيز سياسات ومخططات التنمية لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية قصد تنويع اقتصاداتهما والاستفادة من الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، نقدم التوصيات التالية:

1- دعم الاستقرار في التشريعات والقوانين الاستثمار

2- ضرورة توجيه وتوطين الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المريحة على المديين القصير والمتوسط؛ وذلك بتوجيه مؤسسات الدولة المكلفة بتشجيع الاستثمار إلى العمل بعقلية إدارية خالية من البيروقراطية وأن تواكب التحديات الوطنية والدولية التي تستلزم المرونة واليقظة والاستباقية؛

3- على مقرري السياسات بدل الاهتمام فقط بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عليهم بتشجيع الروابط الخلفية والامامية عن طريق تنمية الشركات المحلية. وذلك بإضافة القيمة والدفع بعملية التنويع الاقتصادي.

4- تحسين مستوى رأس المال البشري وتوفير الكفاءات القادرة على فهم التكنولوجيا الأجنبية ونقلها وتطويرها، لأنهما اللذان يشكلان المحفز الرئيس أمام التأثير الإيجابي للاستثمارات الأجنبية في أداء النسيج الاقتصادي الوطني،

5- ضرورة تعزيز وتأهيل الموارد البشرية، وتشجيع نشاط البحث والتطوير للتمكّن من دخول مجال الاختراع والابتكار، وتطوير منتجات صناعية جديدة، إضافة إلى التركيز على صناعات ذات قيمة مضافة عالية ومحتوى تكنولوجي متطور.

6- ضرورة تنمية القدرة الاستيعابية* للمنشآت الوطنية، للاستفادة من الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا تعتمد على الاستثمار بقدر ما تركز على توافر القدرة الاستيعابية للمقاولات الوطنية، التي تتجلى، بصورة خاصة في وجود كفاءات بشرية ذات مستوى عال من المهارة والتكوين، ومؤسسات تنهج حوكمة جيدة وناجعة.

آفاق البحث:

وعلى ضوء ما ورد ضمن هذه الدراسة، يمكننا تصور آفاق للبحث يمكن أخذها كمواضيع مقترحة للباحثين المقدمين على اختيار نفس الموضوع والبحث فيه، نوردتها فيما يأتي:

- 1- التنوع الاقتصادي كمحدد لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- 2- آليات توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى قطاعات التنوع الاقتصادي؛
- 3- استراتيجيات دعم قطاع الصناعات التحويلية كآلية لتنوع الصادرات خارج المحروقات؛
- 4- أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي على التنوع الاقتصادي في الدول النفطية؛
- 5- دور الاستثمار في رأس المال البشري في التنوع الاقتصادي للدول النفطية.

* ويمكن تعريف القدرة الاستيعابية بأنها أهلية المنشأة للقيام بعمليات إنتاجية بطريقة جيدة وصحيحة، بدءًا بالتحليل الأولي للاستثمار، مرورًا بهندسة المنتج وتصنيعه والقدرة على تكيفه، وكذا إدخال تقنيات جديدة على محتواه. وتشكل هذه القدرات ركيزة أساسية لإنجاح مسلسل انتقال التكنولوجيا وتنمية طاقات الابتكار الداخلي للمنشأة.



قائمة المراجع



المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم

الكتب:

- 1- الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الامام مالك، مطبعة الحلبي، بيروت، ب س ن.
- 2- الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ج1، مطبعة الحلبي، مصر، ب س ن.
- 3- الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، 1402هـ.
- 4- النووي، المجموع في شرح المهذب، ج14، مطبعة الامام، بيروت، ب س ن.
- 5- أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005/2004.
- 6- جون سوليفان، ألكسندر شكرلنكوف، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2004.
- 7- جيل برتان (ترجمة مقلد علي)، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982.
- 8- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 9- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2002.
- 10- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- 11- رضا عبد المعطي، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 12- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط1، دار رضا للنشر، دمشق، 2001.
- 13- رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1994.
- 14- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 15- سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 16- شقيري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009.
- 17- صلاح الدين عباس، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
- 18- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

- 19- طاهر مرسي، إدارة الاعمال الدولية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.
- 20- عبد الرحمن محمد العقيل، صناعات الاستثمار الاجنبي في المملكة العربية السعودية، ط1، مركز الدراسات العربية، مصر 2006.
- 21- عبد الرحمن محمد العقيل، ضمانات الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ط1، مركز الدراسات العربية، 2016.
- 22- عبد الرحيم فؤاد الفارس، فارس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الاعمال الدولية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 23- عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 24- عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001.
- 25- عبد السلام أبو قحف، إدارة الاعمال الدولية، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2005.
- 26- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 27- عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1989.
- 28- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- 29- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
- 30- عبد الكريم كاكي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
- 31- عبد الكريم كاكي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
- 32- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية -منظمتها - شركاتها - تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- 33- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
- 34- عجمية وآخرون، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2006.
- 35- عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، ط2، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003.

- 36- عكاشة محمد عبد العال، الضمانات القانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية، ط1، مركز الدراسات العربية- الاوربية، بيروت.
- 37- علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار رسلان، سوريا، 2007.
- 38- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
- 39- فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، ط1 عمان الاردن، 2012.
- 40- فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والتحديات، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- 41- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 42- محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر .
- 43- محمد الصالح القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الاولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2010.
- 44- محمد عاطف، ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، مطابع العمرانية، القاهرة، 1997.
- 45- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي. ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 46- محمد علي عوض الحراري، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دار الحلبي، بيروت، 2007.
- 47- محيي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 48- مصطفى قطب، الإستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الاسلامي، دار النقاش للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 49- نزيهة عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
- 50- نشأت عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.
- 51- نصيرة بوجمعة سعدي، عود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، افريل 1992.
- 52- نوري محمد عبيد الكصب، التنويع الاقتصادي في ظل تحديات الثورة النفطية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2015.
- 53- نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2014، الاسكندرية.

- 54- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 55- هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية- الصين أنموذجا، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- الرسائل والاطروحات:**
- 1- أمجد جميل الافغاني، الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية: نقد داخلي لنظرية التبعية، رسالة ماجستير، جامعة برزيت، فلسطين، 2004.
- 2- تغريد حسن عبد الله بالخير، مدخل مقترح لتقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية في ضوء مقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2011.
- 3- حنان شناق، تأثير الاستثمارات الاجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 4- رائدة شحدة محمد الدودة، الاستثمار الاجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007)، رسالة كماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، 2010.
- 5- سامية دحماني، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
- 6- رتيبة بن عاشور، جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 7- سعد سعيد مقبل آل جمعان، التطورات القانونية في نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الخرطوم، أبريل 2008.
- 8- عبد الحميد قجاتي، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (1980/2014)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2016/2017.
- 9- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008.
- 10- عبد اللطيف ابراهيم الشعلان، الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2016.
- 11- عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.

- 12- علياء محمد علي أصرف، أثر النمو الاقتصادي على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.
- 13- عمر علة، حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
- 14- عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007.
- 15- فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004.
- 16- محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.
- 17- محمد سعيد بسيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975 - 1997، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002.
- 18- مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.
- 19- مولود طابوش، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 20- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة سان كليمنتس، 2012.
- 21- وسيلة بوراس، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الصين- مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012-2013.

الملتقيات الندوات والمؤتمرات:

- 1- خالد بن نهار الرويس، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة للملتقى السنوي التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "التنويع الاقتصادي"، 27-29 مارس 2017 قاعة الملك فهد للمؤتمرات، الرياض. المملكة العربية السعودية.
- 2- عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، أبريل 2002.
- 3- علي مرزا، الواقع والآفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت 30 مارس - 01 افريل 2013، فندق هولندي- إن ديونز.

4- فاضل صالح الزهاوي، دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر، مجموعة الابحاث المقدمة للمؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر حول قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة، 25-27 أبريل 2011.

5- محمد منير أيوب مصطفى، الاستثمار الاجنبي المباشر، مفاهيم وتوصيات، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي حول الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي-مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الاردن، 19-20 اكتوبر 2015.

6- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة مقدمة للمؤتمر الاول لكلليات ادارة الاعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، خلال الفترة 16-17 فيفري 2014.

7- المنظمة العربية للتنمية الادارية، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، وأعمال مؤتمرات، القاهرة، 2009.

8- مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم الى الندوة العلمية دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات العربية، معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين، لبنان، 2007.

المجلات والدوريات:

1- ابراهيم أحمد البدوي وسامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 04/09، 2014.

2- ابراهيم موسى الورد، حسين عجلان حسن، أثر عولمة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 03 ، حزيران 2001.

3- أحمد السيد مصطفى، اندماج الشركات العملاقة وأثرها على الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، أبريل 2000.

4- أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.

5- أحمد عدنان الطييط وأنيس العمري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 26، العدد 03، 2018.

6- أعياد عبد الرضا عبدال وعدنان كاظم جبار الشيباني، الإقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 13، العدد 56، 2016.

7- بشير الحمودي، تنويع الصادرات الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مذكرة سياسات رقم 21، دمشق، 2006.

- 8- بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للاقتصاد والاحصاء التطبيقي، القليعة، الجزائر.
- 9- بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.
- 10- الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 06، 2015.
- 11- حلوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الربعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، جامعة بغداد، العدد 24، 2015.
- 12- حسان الخضر، الاستثمار الاجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 03، الكويت، 2004.
- 13- حمزة بن الزين و وليد قرونفة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة، العدد 03، 2016.
- 14- حيدر عباس دريبي، العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي في العراق للفترة 1970-2013، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 04، جامعة القادسية، 2016.
- 15- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 03.
- 16- خالد منه، انهيار أسعار النفط ومحاولات الاصلاح في الدولة الربعية الجزائر مثالا، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 18، 2016.
- 17- دحمان عبد الحق و جواهر إدريس، تحليل الانحدار لنمذجة تأثير إنتاج النفط في الديمقراطية في سياق أطروحة "لجنة الموارد" مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 09 يوليو 2014.
- 18- سالم عبد الحسن رسن و مصعب عبد العالي ثامر حسين، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد 34، كانون الاول 2017.
- 19- سهير ابراهيم حاجم، م.م، صبحي عبد الغفور، تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية...مع الاشارة إلى العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد السادس، العدد 11.
- 20- سيفن كلاسنز وسودارشان غوبتو، هل تستطيع البلدان النامية الحفاظ على تدفق الاموال الاجنبية إليها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 31، العدد 03، سبتمبر 1994.

- 21- شريف شعبان مبروك، صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 146 ، الطبعة الاولى ، الامارات، 2009.
- 22- شوقي الجباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 01، 2014.
- 23- صلاح عامر أبو هونه البديري، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006 (دراسة مقارنة)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 12، العدد 01، بغداد، 2010.
- 24- عامر جميل حسن و مانع حبش الطعمة، إشكالية التناقض بين الربيع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 13، العدد 40، 2016.
- 25- عبد العزيز قادري، دراسة في العقود بين الدول ورعايا دول أخرى في مجال الاستثمارات الدولية، مجلة الإدارة عدد 01 سنة 1997.
- 26- عبد الكريم بن خلف الهويش، القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية نظرة اقتصادية تحليلية مكانية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 01، 2015.
- 27- عبد الكريم كامل أبوهات، عبد الكريم جابر شنجار، مصادر التمويل الدولي ودورها في ظاهرة التحويل العكسي لموارد الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بغداد ، مجلد 01، العدد 01، 2004.
- 28- عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف ، العدد السادس السداسي الأول، 2009.
- 29- فوزي قريشي، أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق رأس المال الاجنبي لدول مجلس التعاون ، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، دولة الامارات العربية المتحدة، مجلد 17، العدد(67-68).
- 30- م.م حيدر عليوي شامي الساعدي، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد العاشر، العدد(33)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان، العراق، 2015.
- 31- مايج شبيب الشمري و أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 24، 2016.
- 32- مايج شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 03، العدد 15، 2010.
- 33- مجلة العدل السعودية، وزارة العدل السعودية، العدد 32، شوال 1427هـ.
- 34- محمد أزروال، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي - قطاع الصناعة التحويلية نموذجاً، مجلة معالم وآفاق اقتصادية، العدد 02، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2017.

- 35- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم (107)، الكويت، 1986.
- 36- محمد صالح جسام الدليمي، الاقتصادات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية IMF، IBRD، WTO، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 03، المجلد 05، العراق، 2010.
- 37- مشتاق باركر، الاستثمار الاجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الاول، 1998.
- 38- ملف برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنيين 24 ماي 2010.
- 39- ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلس النشر العلمي، المجلد 18، العدد 02، جامعة الكويت.
- 40- منور أوسريير عليان نذير حوافز الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصادات شمال افريقيا بجامعة شلف، العدد 2، ماي 2005.
- 41- منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، مخبر البحث العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف العدد 04، 2006.
- 42- نصر ربيع، قياس التحول الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد 74، السنة السابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.
- 43- نضال شاكر، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد (03)، العدد (08)، العراق، 2005.
- 44- هناء عبد الغفار، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، المسوغات والمخاطر، مجلة دراسات قومية وإشترائية، العدد 25، الجامعة المستنصرية، 2001.
- جرائد:**

1- عرفان الحسني ، أطروحة التنويع الاقتصادي في دول تعاون، صحيفة الخليج - الخليج الاقتصادي، كانون الاول 2011.

القوانين والمراسيم:

أ- الخاصة بالجزائر:

- 1- الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 21 مؤرخة في 8 ماي 1991 .
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 64، الصادرة بتاريخ 10. 10. 1993.
- 3- أمر رقم 95-05 مؤرخ في: 21/01/1995 يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات، مصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 95-345 المؤرخ في 95-345 المؤرخ في 30/10/1995 جريدة رسمية عدد 07.

- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22.08.2001.
- 5- المادة 04 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 05. المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006.
- 6- المادة 06 من الامر رقم 03-01. المتممة والمعدلة للمادة 04، من الأمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 18.
- 7- المادة 10، من الامر 03-01، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.
- 8- المادة 18 من الامر 03-01 المعدلة والمتممة بالمادة 12 من الامر رقم 06-08 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، والتي بقيت سارية المفعول بموجب المادة 37 من القانون 09-16 التي جاءت في الفصل السابع منه والمتضمنة أحكام انتقالية وختامية.
- 9- المادة 21، من الامر رقم 03-01، الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.
- 10- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 38، صادرة بتاريخ 2003/12/29 متضمنة قانون المالية لسنة 2004.
- 11- المادة 12، من الأمر من الأمر رقم 06-08 المعدلة والمتممة للمادة 18 من الامر 03-01، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 19.
- 12- المادة 37 من القانون 09-16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 46، 2016.
- 13- القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ 03 غشت (أوت) سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار (ج.ر.ج.ج، العدد 46، التاريخ 03 أوت 2016).
- الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 46، 2016.
- 14- المرسوم الرئاسي 95-346 المؤرخ في: 30/10/1995 يتضمن المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول وربما الدول الأخرى المعدة في واشنطن في 18 مارس 1965، جريدة رسمية عدد 66.
- 15- المرسوم الرئاسي رقم: 05-159 مؤرخ في أبريل 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق الأوربي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوربية والدول الأعضاء فيها، جريدة رسمية عدد 31، مؤرخة في: 2005/04/30.
- ب- الخاصة بالسعودية:**
- 1- المادة (18) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/90.
- 2- الفقرة (09) من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/01) بتاريخ 05/01/1421هـ.

3- الفقرة(04) من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الاجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (01/م) في 05/01/1421هـ.

التقارير والمنشورات:

- 1- أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الانتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل رقم 08، صندوق النقد العربي، 2015.
- 2- اسماعيل محمد حسين، النظام القانوني للاستثمار الاجنبي في المملكة العربية السعودية، معهد الادارة العامة، الرياض، 1994، ص 92، نقلا عن عبد اللطيف ابراهيم الشعلان.
- 3- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2017: الاستثمار والاقتصاد الرقمي.
- 4- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005.
- 5- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005.
- 6- تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الاصدار الثالث 2018.
- 7- تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الاصدار الثالث 2018.
- 8- التقرير الموجز رقم 03، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج، مركز الدراسات الدولية والاقليمية، جامعة جورجتاون، قطر، 2012.
- 9- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ابو ظبي، صندوق النقد العربي، 2007.
- 10- العباس بلقاسم، القطاعات الاقتصادية والتحول الهيكلي، برنامج التدريب الذاتي عبر الانترنت رقم 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.
- 11- غسان الرفاعي، سياسات ومحددات التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، ندوة آفاق التنمية العربية في التسعينات، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي. البحرين (1-3) شباط 1993.
- 12- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا(الاسكوا)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- 13- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جنيف، تقرير أقل البلدان نموا، الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، الامم المتحدة نيويورك وجنيف، 2011.
- 14- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنويع وتحقيق القيمة المضافة، مذكرة من أمانة الاونكتاد، جنيف، 25 و 26 افريل 2018.
- 15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، 2000.

- 16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003، الكويت، 2003.
- 17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، 2005.
- 18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011 .
- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015، الكويت، 2015.
- 20- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: لجنة علاقات العمل، تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي، الدورة العامة العاشرة، أبريل 1998.
- 21- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، 2003.
- 22- مذكرة من أمانة الاونكتاد، التنوع وتحقيق القيمة المضافة، إجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (الدورة العاشرة) جنيف، 26، 25 أبريل 2018.
- 23- مذكرة من أمانة الاونكتاد، قطاع الموارد الطبيعية: وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية، إجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية (الدورة السادسة) جنيف، 10، 09 أبريل 2014.
- 24- الهيئة العامة للاستثمار، مقارنة بين مواد نظام الاستثمار الأجنبي الجديد ونظام استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، د.س.ن.

المواقع الالكترونية:

- 1- أحمد إبراهيم عبد الهادي، المشروعات المشتركة، تاريخ الاطلاع: 12-08-2017 على الساعة 08:00
<http://kenanaonline.com/users/ahmedabdelhady/posts/303379>
- 2- احمد الصفتي، الخليج نموذجاً: مستقبل الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط: <http://rawabetcenter.com/archives/26203> ، تاريخ الاطلاع: 2018/08/08.
- 3- احمد مصبح، المرض الهولندي وتحديات تنوع الاقتصاد في العالم العربي، موقع مدونات الجزيرة، 2018/08/12، على الرابط: http://eprints.lse.ac.uk/54398/1/Hertog_2013.pdf.
- 4- جريدة الأهرام الالكترونية، قضايا وآراء، حازم الببلاوي، مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، تاريخ الاطلاع: 2018-02-19
<http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/1/30/OPIN1.HTM>
- 5- حازم الببلاوي، مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، الأهرام، تاريخ الاطلاع: 2018-03-17، الساعة 18:00، موقع الكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/1/30/OPIN1.HTM>
- 6- حامد عباس محمد المرزوك، سمات الدول العربية الريعية، كلية القانون، جامعة بابل، العراق. (تاريخ الاطلاع: 2018/07/18) موجود على الرابط:
<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=19900>

- 7- حسين احمد الجليبي، لجنة الموارد، تاريخ الاطلاع 2018/08/18 على الرابط : <http://www.hdf-iq.org/ar>
- 8- زغيب شهرزاد وحليمي حليلة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد التاسع، الدنمارك، 2011، ص 43. على الرابط: http://www.ao-academy.org/docs/academy_magazine_9.pdf
- 9- صندوق الاستثمارات العامة، تاريخ الاطلاع: 2018/11/08، على الرابط: <https://www.pif.gov.sa/ar/pages/AboutPIF.aspx>
- 10- فارس النفيعي، ملامح التنمية في المملكة العربية السعودية، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 2018/09/14 على الساعة 02:00، على الرابط : <https://hrdiscussion.com/hr15473.html>
- 11- فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار ليبيا، جوان 2004، ص 15. <http://mpr.aub.uni-muenchen.de/8369>
- 12- قاعدة بيانات الملك خالد بن عبد العزيز، الأهداف التي ركزت عليها كل خطة من خطط التنمية (الأولى والثانية والثالثة) على الرابط: <http://www.kingkhalid.org.sa/Gallery/Text/ViewBooks.aspx?View=Page&PageID=164&BookID=7>
- 13- كريمة عباس، ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة القانون والاعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب، العدد 17، مارس 2018، <http://www.droitentreprise.com>
- 14- مجلة المعرفة، تاريخ الاطلاع: 2018/08/11 على الساعة 07:11 على الرابط : <https://www.marefa.org>
- 15- محمد أمغار، الاستثمار الاجنبي بالبلدان المغاربية، مقالة في: الحوار المتمدن، بتاريخ 15-06-2013، متاح على الرابط: <http://www.m.ahewar.org/s.asp>
- 16- محمد نبيل الشيمي، المركز الديمقراطي العربي، الإقتصاد الريعي "المفهوم والإشكالية"، الرابط: <https://democraticac.de/?p=25453>
- 17- مؤسسة النقد العربي السعودي، نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، مرسوم ملكي رقم 23 بتاريخ 1377/05/23 هـ (1957م)، <http://www.sama.gov.sa>
- 18- الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار في المملكة SAGIA: <https://mci.gov.sa/LawsRegulations/Projects>
- 19- نالدي باندر (وزير العلوم والتكنولوجيا بدولة جنوب أفريقيا)، كيف نتخلص من لعنة الموارد الطبيعية بأفريقيا؟، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية على الرابط: <http://arab-csr.org>

- 20- النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية(18-09-2014)، بوابة الوزارة الأولى على الرابط أدناه:
تاريخ الاطلاع (2018-06-05)
<http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html>
- 21- نون بوست، المرض الهولندي: موطن غني ومواطنون فقراء، تاريخ الاطلاع: 2018/08/12، على الرابط
<http://www.noonpost.org/content/11886> :
- 22- وزارة الاقتصاد والتخطيط، توجهات خطة التنمية التاسعة، على الرابط:
<https://www.mep.gov.sa/ar/development-plans>
- 23- وزارة الاقتصاد والتخطيط، موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، ص 09. على الرابط :
<http://www.nationalplanningcycles.org>
- 24- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تاريخ الاطلاع 2018/09/17 على الرابط: <http://www.andi.dz>

II - باللغة الأجنبية:

Livres:

- 1 -Anne Androuais et autres, L'investissement extérieur direct, Presses universitaires de Grenoble, France, 1990.
- 2 -ImadA. Moosa. Foreign direct investment :Theory, evidence and practice. Palgrave. N.Y.2002.
- 3 -Jean- Louis Mucchielli,Thierry Mayer , Economie Internationale, DALLOZ, Paris,2005.
- 4 -Krugman, Paul R, and Obstfeld, Maurice, International Economics ;Theory and policy, sixth Edition, New york, 2003.
- 5 -KURT PERDERSEN, The eclectic paradigm: A new deal? Aarhus School of Business, Denmark, 2001.
- 6 -Peter H. Lindert, Economie internationale, 8e édition, Economica, Paris, 1989.
- 7 -Peyrard. J, Gestion Financière Internationale, Edition: Vuibert, Paris, France, 1995.
- 8 -Pierre Jacques mot. La firme multinationale, une introduction économique (Economica. 1990.)
- 9 -Terson, Denis, and Bricaut, John L. L'investissement international. France ,Armond Colin,1996.

Mémoires:

- 1 -kader Djawed, investissements directs étrangers dans la région MEDA, Thèse de magistère, faculté des sciences économiques sciences commerciales et sciences de gestion, université d'Oran, Juin 2013.

Seminaires:

- 1 -Abdulla Al Ameri, Why is Economic Diversification Important in the UAE, Language Centre ,UK. 2013
- 2 -Le- Yin Z HANG, UNFCCC, « Workshop on Economic Diversification », Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October 2003.

Rapport:

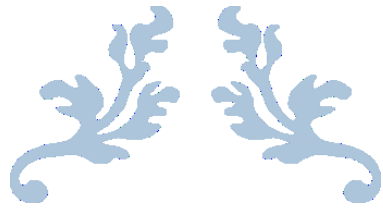
- 1 -BANQUE DE FRANCE, Etude Diversification économique en Afrique centrale : État des lieux et enseignements m Rapport Zone franc – 2007.
- 2 -Céline Carrère et des autres, Mesures of export diversification, fondation pour les études et recherche sur le développement international, policy breif No 11, 2010.
- 3 -OCDE, Définition des référence détaillé des investissements Internationaux, Paris,1983 ,
- 4 -UNCTAD (world Investment Report 1998), Trends and Determinants. U.N, New York and Geneva, 1998.
- 5 -UNCTAD (Rapport sur l'investissement dans le monde 2000), le fusions et acquisitions internationales et le développement vue d'ensemble .
- 6 -World Investment Repport, Transnational Corporation and Development(New York and Genava, UNCTAD, 2009.
- 7 -Rapport N° 36270-DZ, Volume1 (texte principal), République Algérienne à la recherche d'investissement publique de la qualité, La banque mondiale,15 Aout 2007.

Revues:

- 1 -Chenery, Hollis et syrquin, Moises. Patterns of Development, (1950-1970).Oxford University Press for the International Bank for Reconstruction and Development , London.1975.
- 2 -Keun Jung Lee and others,The Relationship between FDI, Diversification and Economic Growth in Natural Resource Oriented Countries: Case of Kazakhstan, Journal of International Business and Economics, American Research Institute for Policy Development, December 2015, Vol. 3, No. 2.
- 3 -Manuel R.AGOSIN, Policy analysis and Research : Trends and Issues in FDI, The CTC Reporters, N0 20, UN, New Yourk, Autumn 1985.
- 4 -Stojčić, N., Orlić, E, FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND STRUCTURAL TRANSFORMATION OF EXPORTS, EKON. MISAO I PRAKSA DBK. GOD XXV. (2016).

Sites Internet:

- 1 -Hertog Stephan, The private sector and Reform in the Gulf Cooperation Council. Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, Retrieved 05/07/2018 from <http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/9/9>
- 2 -KPMG : guide investir en Algérie, janvier 2017.



قائمة الملاحق



الملحق رقم 01

توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الجزائرية كنسبة من GDP للفترة (2000-2016) (%)

القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	14.12	21.1	21.1	21.1	20.74	20.74	18.15	13.62	13.69	13.3	11.67	10.8	9	10.6	8.8	8.6	8
الصناعة م.خ	13.37	12	12	12	13.6	13.6	14.25	11.96	12.48	12.61	13.73	14.2	13.1	13	12.6	13	13.5
الخدمات	62.52	54.9	54.9	54.9	53.25	53.25	53.42	56.69	56.61	56.14	55.23	58.4	61.6	59.8	60.8	61.6	61
قطاعات أخرى	9.99	12	12	12	12.41	12.41	14.18	17.73	17.22	18.14	19.37	16.6	16.3	16.6	17.8	16.8	17.5

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير مختلفة ل ONS

الملحق رقم 02

توزيع صادرات القطاعات المختلفة للجزائر للفترة (2000-2016) (مليون دولار)

القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مواد غذائية	32	28	35	51	66	67	66	92	121	113	305	357	314	402	323	239	327
مواد أولية	44	37	51	53	97	134	180	153	3340	170	165	161	167	108	110	105	84
مواد 2/1 مصنعة	465	504	551	415	432	656	748	988	1390	692	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299
تجهيزات فلاحية	11	22	20	0.5	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0
تجهيزات صناعية	47	45	50	22	50	36	46	44	69	25	27	36	30	25	15	17	53
سلع استهلاكية	13	12	27	28	15	14	28	34	34	49	33	16	18	18	10	11	18
صادرات النفط	21071	18508	18098	23988	31551	45590	53610	59610	77190	44420	56121	71661	70583	63816	58462	33081	27918

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير سنوية لبنك الجزائر.

الملحق رقم 03

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر (%)

القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المحروقات	34.9	34.2	32.7	35.6	37.8	44.4	45.6	43.7	45	31.2	34.9	34.9	34.2	29.8	27	18.8	17.4
الفلاحة	9	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.5	8.5	8.8	9.9	10.3	11.6	12.3
الصناعة خ.م	7.5	7.5	7.5	6.8	6.3	5.6	5.3	5.1	4.7	5.7	5.1	5.1	4.5	4.6	4.9	5.4	5.6
البناء والاشغال العمومية	8.7	8.5	9.1	8.5	8.3	7.5	7.9	8.8	8.6	11	10.5	10.5	9.2	9.8	10.4	11.5	11.9
الخدمات	32.9	33	33.2	31.7	31	28.5	27.9	29.1	29.1	35.6	34.8	34.8	36.7	38.4	40.2	44.6	45.1
باقي القطاعات	7	7.2	8.3	7.7	7.3	6.5	5.8	5.7	5.9	7.2	6.2	6.2	6.6	7.5	7.2	8.1	7.7

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير مختلفة ل ONS

الملحق رقم 04

قيم معامل هيرفندال-هيرشمان للناتج والعمالة والصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
HH gdp	0.5199	0.5129	0.4964	0.516	0.5381	0.6131	0.62739	0.60818	0.62914
HH العمالة	0.8733	0.7314	0.7314	0.73141	0.6982	0.6982	0.69405	0.75651	0.75371
HH الصادرات	0.9546	0.9456	0.9373	0.96269	0.9671	0.9686	0.96857	0.9654	0.90305
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
HH gdp	0.5128	0.5464	0.5464	0.56164	0.5367	0.5369	0.55288	0.55658	/
HH العمالة	0.7474	0.7321	0.7898	0.8575	0.8183	0.8438	0.85898	0.849	/
HH الصادرات	0.9629	0.9549	0.955	0.95467	0.9473	0.9263	0.90589	0.90359	/

المصدر: من حساب واعداد الباحث بناء على معطيات الملحقات 01، 02، 03.

الملحق رقم 05

قيمة معامل هيرفندال هيرشمان للسعودية				خطط التنمية
رصيد IDE بالمليون دولار كمتوسط لكل خطة	الصادرات HH EXP	الايادات الحكومية HH RG	اجمالي الناتج المحلي HH GDP	
-885.72	0.98	0.7	0.34	الاولى
307.338	0.99	0.64	0.34	الثانية
4845.598	0.95	0.42	0.29	الثالثة
-139.886	0.62	0.07	0.21	الرابعة
319.4	0.71	0.28	0.17	الخامسة
183.2	0.6	0.22	0.17	السادسة
772.0923	0.64	0.43	0.18	السابعة
26124.67	0.63	0.63	0.25	الثامنة
14920	0.55	0.69	0.23	التاسعة

المصدر : من حساب واعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (13-4) واحصائيات الأونكتاد.

الملحق رقم 06

احصائيات متغيرات الاقتصاد الجزائري في الدراسة القياسية

Inf معدل %التضخم	HDI مؤشر التنمية البشرية	تكوين رأس المال الثابت GFcf مليار دولار	gdp مليار دولار النتائج المحلي الاجمالي	ITO مؤشر الانفتاح التجاري	DI مؤشر التنوع	FDI رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	السنوات
0.3	11.33	0.64	0.56	54.67	0.84	0.28	2000
4.2	12.50	0.65	0.52	55.06	0.82	1.11	2001
1.4	13.95	0.66	0.53	56.76	0.84	1.07	2002
2.6	16.35	0.67	0.55	67.86	0.82	0.64	2003
3.6	20.50	0.68	0.59	85.33	0.83	0.88	2004
1.4	23.09	0.69	0.65	103.2	0.81	1.15	2005
2.5	27.11	0.69	0.65	117	0.80	1.89	2006
3.5	35.53	0.70	0.65	135	0.80	1.74	2007
4.4	49.99	0.71	0.69	171	0.76	2.63	2008
5.7	52.46	0.71	0.62	137.2	0.79	2.75	2009
3.9	58.49	0.72	0.60	161.2	0.78	2.30	2010
4.5	63.35	0.73	0.60	200	0.72	2.58	2011
8.9	64.39	0.74	0.58	209	0.73	1.50	2012
3.3	71.70	0.74	0.57	209.8	0.73	1.68	2013
2.9	80.00	0.74	0.55	213.8	0.75	1.51	2014
4.8	69.93	0.75	0.52	165.9	0.78	-0.58	2015
6.4	68.23	0.75	0.48	159	0.82	1.64	2016
ons	الاونكتاد	الاونكتاد	الاونكتاد	الاونكتاد	الاونكتاد	الاونكتاد	

الملحق رقم 07

احصائيات متغيرات الاقتصاد السعودي في الدراسة القياسية

Inf معدل التضخم %	HDI مؤشر التنمية البشرية	تكوين رأس المال الثابت GFcf مليار دولار	gdp مليار دولار النتاج المحلي الاجمالي	ITO مؤشر الانفتاح التجاري	DI مؤشر التنوع	FDI رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	السنوات
-1.125	0.74	32886.40	189.51	0.57	0.81	183.00	2000
-1.12095	0.75	33625.40	184.14	0.54	0.80	504.00	2001
0.247194	0.75	34150.85	189.61	0.55	0.79	453.00	2002
0.612192	0.75	39492.66	215.81	0.63	0.80	778.46	2003
0.515506	0.76	49565.87	258.74	0.67	0.79	1942.00	2004
0.479238	0.77	63433.60	328.46	0.73	0.77	12097.33	2005
2.209012	0.77	77084.11	376.90	0.75	0.77	18293.00	2006
4.167826	0.78	98382.12	415.96	0.78	0.76	24319.00	2007
9.870242	0.79	118533.07	519.80	0.82	0.74	39456.00	2008
5.057235	0.79	110520.53	429.10	0.67	0.76	36458.00	2009
5.339413	0.80	129045.60	528.21	0.68	0.76	29233.00	2010
5.8345	0.82	151678.13	671.24	0.74	0.75	16308.00	2011
2.886015	0.83	163974.93	735.97	0.74	0.74	12182.00	2012
3.506234	0.84	176654.67	746.65	0.73	0.76	8865.00	2013
2.677035	0.85	190467.57	756.35	0.68	0.76	8012.00	2014
2.177854	0.85	195027.20	654.27	0.58	0.78	8141.00	2015
3.486426	0.85	161289.87	644.94	0.51	0.78	7453.00	2016
المصدر: - بيانات منظمة الاونكتاد - البرنامج الانمائي لمنظمة الامم المتحدة - تقارير التنمية البشرية							